جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادةدكتوراهفيالعلوم

فيالعلوم الاقتصادية

فعالية الإنفاق الحكومي في التأثير على أداء سير سوق العمل

* حالة الجزائر *

مقدمةومناقشةعلنامنطرف

السيد(ة):هرڤون تفاحة

أمام لجنة المناقشة

اللقبوالاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
زايري بلقاسم	أستاذالتعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــررا
مهدي ميلود	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهران 2	مناقشا
شريط عابد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيـارت	مناقشا
شريف طويل نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
شريف محمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة تيـارت	مناقشا

السنة:

2022/2021

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه التي لاتعد ولاتحصى

وعلى إنعامه علينا بالإرادة والعزيمة والصبر الذي منحنا إياهم في شق طريق العلم

والذي أعانني وسدد خطاي ووفقني لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في تقديم يد المساعدة لنا ونحن نعد هذا العمل ، مهما كانت طبيعة هذه المساعدة علمية أو معنوية والتي كانت لنا دعما وتشجيعا لإنهاء هذا العمل وأخص بالذكر السادة

الأستاذ المشرف : مباركي ناصر.

الأستاذ : شريط عابد .

الأستاذ : شريف محمد .

كما أتقدم أيضاً في هذا المقام بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين خصصوا قسطا من وقتهم لقراءتها، وتفضلوا بقبول مناقشة وإثراء هذا العمل .

وفي الأخير أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل .

وكل من كان لي عوناً ونبراساً في طريق البحث والتعلم.

إهـداء

إلى كل من يعمل على جعل العلم وسيلة للحياة وطريقاً لرفع هذه الأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة حضارةً وأخلاقاً.

إلى كل من ناضل لإيصال فكرة أو رأي تمسك به ورآه يخدم أمة الإسلام

ويرفع من عزتها ومجدها، دون أن يفرضه على الآخرين

وإلى كل من أخلص في عمله ليفسح الطريق لغيره ليواصل مسيرة العمل والاجتهاد

إلى سندي في الدنيا ومرافقي في مسيرتي الدراسية

إلى من ألهمني الصبر والقوة

إلمن صارع الحياة لينعم علينا بعطائه

إلى من أفنى عمره وشبابه لنعيش

إلى من علمنا كيف يكون الأباء والأبناء أصدقاء

أبي الغالي

إلى من تسبق فرحتها فرحتي ، وتسبق دمعتها دمعتي، إلى من نذرت نفسها

من أجل أن توصلنا إلى شط الأمان، إلى اليد الحنونة التي باركتني وأنارت الحياة أمامي

أمي الغالية

إلى شرايين القلب النابض، إلى من أعانوني على تخطي

الصعوبات والعقبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين أبي وأمي أطال الله في عمرهما

إلى شريك حياتي زوجي الكريم حفظه الله وسدد خطاه

إلى أبنائي الأحباء

ألاء فاطمة جهاد ، براء محمد جواد

إلى كل العائلة الكريمة صغيرا وكبيرا

إلى من تقاسمت معهم طفولتي وحياتي إخوتي وأخواتي ، كل بإسمه ، حفظهم الله ووفقهم إلى مايحبه ويرضاه .

إلى كل أستاذ يقدس طريق العلم ، ويسعى جاهدا لتوصيل المعلومة لطالب العلم،

وموقنا بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا

إلى جميع أساتذتي وزملاء المشوار الدراسي.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الجزائر خلال الفترة 1990–2017 باعتماد نموذج التكامل المتزامن وتصحيح الخطأ ، وذلك من خلال تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي والتشغيل وذلك عن طريق تحديد متغيرات إقتصادية مفسرة تجمع بين هاذين العاملين الرئيسيين (الإنفاق الحكومي وحجم العمالة) ، من أجل محاولة فهم وتفسير طبيعة ونوعية العلاقة التي تجمع بينهما والتي من شأنها أن تسمح لنا بتقييم مدى قدرة وفعالية الإنفاق الحكومي في تحسين حجم العمالة وبالتالي خلق مناصب عمل بصفة دائمة ومستمرة .

ولقد بينت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق الحكومي على حجم العمالة في الأجل القصير ، في حين تبين وجود أثر عكسي بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الأجل الطويل ، أي أن النفقات العامة لا تؤثر في التشغيل في الأجل الطويل وهو ما يعني أن الجزء الكبير من النفقات يوجه إلى نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز المولدة لمناصب العمل .

وحسب هذه الدراسة فإن حجم العمالة قد يكون مرتفع ، لكن ذلك لا يفسر بالتوسع في الإنفاق الحكومي وإنما يرجع ذلك إلى مجموعة الإجراءات والبرامج المطبقة من طرف الدولة لإمتصاص الفائض من العمالة على إختلاف مستويات كفاءتها .

كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مابين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة ، إذ تبين إمكانية بناء نموذج التكامل المتزامن بطريقة آنجل _جرانجر وهو الإختبار المستعمل في هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية :

الإنفاق الحكومي ، حجم العمالة ، التشغيل ، معدل النمو ، البطالة ، برامج الإنفاق العام ، سياسيات التشغيل ، التعديل الهيكلي الإصلاحات الاقتصادية ، سببية غرانجر .

Abstract

This study aims to measure the effect of the relationship between the volume of government spending and the volume of employment in Algeria during the period 1990–2017 by adopting the simultaneous integration model and correcting the error, through the application of standard modeling of the economic relationship between government spending and employment by defining explained economic variables that combine these two factors, the two main ones (government spending and the volume of employment), in order to understand and explain the nature and quality of the relationship that binds them together, which would allow us to assess the ability and effectiveness of government spending in improving the volume of employment and thus creating permanent and continuous job positions.

The results of the standard study showed a positive effect as a result of the expansion of government spending on the volume of employment in the short term , while it was found that there was an adverse effect between government spending and the volume of employment in the long therm , meaning that public expenditeures don't affect employment in the long therm ,which means that the large part of expenses generated is directed to the equipment expenses generated for the work positions .

A ccording to this study , the volume of employement may be high , but this isn't explained by the expansion of government spending , but rather due to the set of procedures and programs applied by the state to absorb the surplus of labor at differnt levels of efficiency .

The study also concluded that there is a long – term equilibrium relationship between government spending and the volum of employment , as it was found that the possibility of building a co- integration model using the Angel- Granger method , which is the used in this study .

Key words:
Government spending , employment size , employment , growth rate , unemployment , public spending programs , employment policies , structure adjustiment , economic reforms ,Granger causality.

Résumé

Cette étude vise à mesurer l'effet de la relation entre le volume des dépenses publiques et le volume de l'emploi en Algérie au cours de la période 1990-2017 en adoptant le modèle d'intégration simultanée et en corrigeant l'erreur, par l'application d'une modélisation standard de la relation économique entre les dépenses publiques et l'emploi en définissant des variables économiques expliquées combinant ces deux facteurs, Afin de comprendre et d' expliquer la nature et la qualité de la relation qui les lie, nous avons essayé d'évaluer la capacité et l'efficacité des dépenses publiques à améliorer le volume de l'emploi et créer des emplois permanents et stables.

Les résultats de l'étude standard ont montré un effet positif résultant de l'expansion des dépenses publiques sur le volume de l'emploi à court terme , alors qu'il a été constaté qu'il y avait un effet négatif entre les dépenses publiques et le volume de l'emploi à long terme , ce qui signifie que les dépenses publiques n'affectent pas l'emploi à long terme , ce qui signifie que la grande partie des dépenses est dirigée vers les dépenses d'équipement générées pour les postes de travail .

Selon cette étude , le volume d'emploi est peut-être élevé , mais cela ne s'explique pas par l'expansion des dépenses publiques , mais plutôt par l'ensemble de procédures et de programmes appliqués par l 'Etat pour absorber le surplus de main- d'œuvre à différents niveaux d'efficacité .

L'étude a également conclu qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre les dépenses publiques et le volume d'emploi car il a été constaté que la possibilité de construire un modèle de co-intégration en utilisant la méthode d'Angel – Granger , qui est le test utilisé dans cette étude .

Mots Clés :

Dépenses publiques, taille de l'emploi, emploi, taux de croissance, chômage, programmes de déponses publiques, politiques de l'emploi, ajustement structuel, reformes économiques, causalité de Granger.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

قائمة المحتويات

شكروتقدير

إهداء

ملخص

فهرس الموضوعات I

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال IX

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:الإطار الفكري والنظري للإنفاق الحكومي

تمهيد : 2

المبحث الأول: تطور مفهوم الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الإقتصادي **3**

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي، الماركسي والنيوكلاسيكي 3

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي 8

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي وفق التحاليل الجديدة في الفكر الإقتصادي 11

المبحث الثاني :مفاهيم وأسس عامة حول الإنفاق الحكومي 15

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي مفهومه، تعريفه، أركانه 15

المطلب الثاني: خصائص الإنفاق الحكومي 20

المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق الحكومي والعوامل المؤثرة فيه 22

المطلب الرابع: تقسيمات النفقات الحكومية 28

المبحث الثالث: الطرح النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي بسوق العمل **35**

المطلب الأول: علاقة الإنفاق الحكومي بنموذج (IS – LM) وبسوق العمل 35

المطلب الثاني: علاقة الإنفاق الحكومي بنموذج العرض الكلي والطلب الكلي (AS – AD)وأثره على سوق العمل 42

خلاصة الفصل الأول 55

الفصل الثاني: طرح تحليل سير سوق العمل في الجزائر

تمهيد: **58**

المبحث الأول: الإطار النظري لأداء سير سوق العمل في الجزائر **59**

المطلب الأول: الطرح النظري لأداء سير سوق العمل في الفكر الإقتصادي التقليدي 59

المطلب الثاني: تفسير آلية سير سوق العمل وفق التحليل الإقتصادي الحديث..... 67

المطلب الثالث: أهم النظريات الاقتصادية الجزئية الممكن الاستناد إليها لتفسير سير سوق العمل فيالدول النامية 69

المبحث الثاني: دراسة وتحليل لمشكلة إختلال سوق العمل في الجزائر **79**

المطلب الأول: خصائص سوق العمل في الجزائر ومحدداته.... 79

المطلب الثاني: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017 84

المطلب الثالث: آليات وبرامج تسيير سوق العمل في الجزائر 87

المبحث الثالث: تحليل تطور سير سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) **100**

المطلب الأول: تحليل تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990- 1999).....100

المطلب الثاني: تحليل تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2017) 104

المطلب الثالث: العمالة غير الرسمية في الجزائر.....112

خلاصة الفصل الثاني.....114

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر

تمهيد 117

المبحث الأول: فعالية الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل **119**

المطلب الأول: فعالية سياسة الإنفاق الحكومي 119

المطلب الثاني: دور الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل 122

المطلب الثالث: الآليات الميدانية والتجارب الدولية لتفعيل دور الإنفاق العام في ترقيةسوق العمل 133

المبحث الثاني :تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990– 2017) **136**

المطلب الأول: تحليل تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017) 136

المطلب الثاني: تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2017) 139

المطلب الثالث: تحليل تطور نسب كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة

(1990- 2017) 143

المبحث الثالث:تقييم إنعكاسات برامج الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر145

المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة

(1990-2000)..... 145

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة

(2001- 2004) 152

المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة(2005-

2017) 157

خلاصة الفصل الثالث 170

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على سوق العمل في الجزائر

تمهيد: **173**

المبحث الأول: أدوات التحليل والإختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية **174**

المطلب الأول: تحليل السلاسل الزمنية 174

المطلب الثاني: التكامل المشترك (المتزامن).....179

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل والنمو الإقتصادي في الجزائر.....**180**

المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي (بناء النموذج القياسي).....180

المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية.....181

المطلب الثالث: دراسة العلاقة السببية بين حجم التشغيل، النمو الإقتصادي، والإنفاق الحكومي.. ..187

المبحث الثالث: تقدير النموذج وتقييم صلاحيته.....**190**

المطلب الأول: تقدير النموذج 190

المطلب الثاني: التقييم الإقتصادي والإحصائي 194

المطلب الثالث: إختبار إستقرار النموذج 196

خلاصة الفصل الرابع.....198

خاتمة.....201

قائمة المصادر والمراجع.....211

الملاحق.....224

قائـمة الجـداول

الـرقم	العنــوان	الصفحة
(2 - 1)	تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2017	**81**
(2 - 2)	تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	**85**
(2 - 3)	تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000-2017	**86**
(2 - 4)	تطور طلبات وعروض العمل في ANEMخلال الفترة 2000-2017	**89**
(2 - 5)	مناصب الشغل المستحدثة من قبل برامج ADSخلال الفترة 2008-2016	**93**
(2 - 6)	مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005-2017	**96**
(2 - 7)	تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2017	**99**
(2 - 8)	تطور الحجم الإجمالي للتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1989- 1993	**101**
(2 - 9)	تطور القوى المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1994- 1999	**101**
(2 - 10)	تطور نسب حجم العمالة حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994- 1999	**102**
(2 - 11)	تطور التشغيل في القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1994- 1999	**104**
(2 - 12)	تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017	**104**
(2 - 13)	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 -2017	**106**
(2 - 14)	تطور حجم العمالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	**108**
(2 - 15)	تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017	**109**
(2 - 16)	تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017	**111**
(2 - 17)	تطور العمالة غير الرسمية في الجزائر خلال الفترة 2004- 2017	**113**
(3 - 1)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	**137**
(3 - 2)	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	**139**
(3 - 3)	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	**141**
(3 - 4)	أثر سياسة الإنفاق الحكومي على نمو العمالة والبطالة في الجزائر	**146**
(3 - 5)	حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط في الجزائر (السداسي الأول1998)	**149**

(3 - 6)	توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 - 2004	**152**
(3 - 7)	حجم مناصب الشغل المستحدثة من طرف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001– 2003	**154**
(3 - 8)	حجم مناصب الشغل المستحدثة من طرف برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004	**155**
(3 - 9)	توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو2005– 2009	**157**
(3 - 10)	مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي بالجزائر 2005 -2009	**159**
(3 - 11)	توزيع الغلاف المالي لبرنامج التنمية الخماسي 2010– 2014	**162**
(3 - 12)	تطور العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2010– 2014	**165**
(3 - 13)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010– 2014	**166**
(3 - 14)	تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2010– 2014	**166**
(3 - 15)	تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2015– 2016	**169**
(4 - 1)	مركبات السلسلة الزمنية	**176**
(4 - 2)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةCROI بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**184**
(4 - 3)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةDEP بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**184**
(4 - 4)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةEMP بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**184**
(4 - 5)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةCROI بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**185**
(4 - 6)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةDEPبإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**185**
(4 - 7)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةEMP بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**186**
(4 - 8)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةCROI بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**186**
(4- 9)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةDEP بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**187**
(4- 10)	تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةEMPبإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**187**
(4-11)	إتجاه السببية بين حجم العمالة، النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي بإستعمال برنامج EVIEWS 9.0	**188**
(4-12)	تقدير معادلة النموذج بإستعمال مخرجات برنامج EVIEWS 9.0	**191**
(4-13)	نتائج إختبار ديكي فولار ADF للبواقي E	**193**

قائـمة الأشكال

الـرقم	العنــوان	الصفحة
(1 - 1)	العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي	**24**
(1 - 2)	مسار الدورة الإقتصادية	**25**
(1 - 3)	المقدرة المالية للدولة	**27**
(1 - 4)	التقسيمات العلمية النظرية والإقتصادية للنفقات الحكومية	**32**
(1 - 5)	منحنى (IS)	**37**
(1 - 6)	منحنى (LM)	**38**
(1 - 7)	التوازن في سوق السلع والخدمات النقدي	**39**
(1 - 8)	التوازن في سوق العمل	**40**
(1 - 9)	توازن سوق السلع والخدمات والسوق النقدي مع إختلال سوق العمل	**41**
(1 - 10)	إشتقاق منحنى الطلب الكلي (AD)	**44**
(1 - 11)	التشغيل في حالة ثبات الأجر النقدي	**45**
(1 - 12)	إشتقاق منحنى العرض الكلي (AS) في حالة ثباتالأجور النقدية	**46**
(1 - 13)	إشتقاق منحنى العرض الكلي (AS) في حالة تغيرالأجور النقدية	**47**
(1 - 14)	الحالات الثلاثة لمنحنيات العرض الكلي	**48**
(1 - 15)	التوازن الكلي حسب نموذج(AS - AD)	**49**
(1 - 16)	أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على التشغيل في إطار نموذج (AS – AD) في حالة منحنى العرض الكلي الأفقي والمائل	**50**
(1 - 17)	أثر التوسع في الإنفاق العام على التشغيل في إطار نموذج (AS - AD) في حالة منحنى العرض الكلي العمودي	**51**
(1 - 18)	أثر سياسة الإنفاق الحكوميعلى سوق العمل	**53**
(1 -19)	تأثير زيادة الإنفاق العام على الدخل دون التأثير على سعر الفائدة، المستوى العام للأسعار	**54**

الرقم	العنــوان	الصفحة
(2 - 1)	توازن سوق العمل الكلاسيكي	**61**
(2 - 2)	حجم الإنتاج الموافق لتوازن الإستخدام الكامل	**62**
(2 - 3)	سوق العمل الكينزي	**66**
(2 - 4)	نموذج لويس	**71**
(2 - 5)	نموذج Fei et Ranis	**73**
(2 - 6)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017	**82**
(2 - 7)	تطور حجم القوة العاملة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017	**86**
(2 - 8)	الأجهزة والبرامج المتخذة لمعالجة إختلالات سوق العمل في الجزائر	**87**
(2 - 9)	تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017	**105**
(2 - 10)	تطور معدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017	**105**
(2 - 11)	تطور حجم العمالة في الجزائر حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة 2000-2017	**107**
(2 - 12)	تطور حجم العمالة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة 2000- 2017	**108**
(2 - 13)	تطور حجم العمالة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000-2017	**110**
(2 - 14)	تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	**112**
(2 - 15)	تطور معدل العمالة غير الرسمية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017	**113**
(3 - 1)	أهداف السياسة الإقتصادية حسب Kaldor	**123**
(3 - 2)	موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية	**124**
(3 - 3)	الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق التوظيف الكامل	**130**
(3 - 4)	دور سياسة الإنفاق العام في تنشيط الإنتاج وتحقيق التشغيل	**131**
(3 - 5)	حصة التوظيف في القطاع الحكومي في عينة من دول العالم	**134**
(3 - 6)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	**137**
(3 - 7)	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	**140**
(3 - 8)	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	**142**
(3 - 9)	تطورات نسب كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990- 2017	**144**

(3 - 10)	علاقة سياسة الإنفاق العام بمستوى التشغيل (حجم اليد العاملة) في الجزائر خلال الفترة 1994- 1998	**147**
(3 - 11)	تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2001-2004	**155**
(3 - 12)	تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2005-2009	**160**
(4 - 1)	أشكال السلسلة الزمنية	**175**
(4 - 2)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (EMP,CROI, DEP)	**182**
(4 - 3)	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (EMP,CROI, DEP) بإستعمال الأعمدة Correlogram	**182**

مقدمة

لقد مر تطور الإنفاق الحكومي عبر تاريخ الفكر الإقتصادي بعدة مراحل، ففي ظل الفكر الإقتصادي الكلاسيكي والنظام الإقتصادي الحر والدولة الحارسة كان تدخل الدولة تدخلا ضيقا حيث إقتصر على أداء خدمات العدالة والأمن والدفاع ، وبالتالي كان إستعمال الإنفاق الحكومي محصورا في هذه الوظائف الثلاثة وبالإنتقال إلى الفكر الإقتصادي الكينزي الذي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ظهرت فعالية الإنفاق الحكومي كأداة جد مهمة من أدوات السياسة المالية ، وبظهور الفكر الإقتصادي النقدي ظهرت أفكار جديدة تقوم على إعطاء دوركبير لإستعمال النقود وإهمال دور السياسة المالية في ذلك .

فخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق الحكومي ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الإقتصادي تبعا لتطور دور الدولة والوظائف المنوطة بها ، وزاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من جهة وزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة إقتصادية من جهة أخرى ، وقد تم الإدراك بأن الدولة تلعب دورا كبيرا في إدارة وتوجيه النشاط الإقتصادي ، خاصة مع عجز آلية السوق عن الحفاظ على التوازن الإقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات التي تضرب الإقتصاد من وقت إلى آخر ، وهكذا برزت السياسة المالية التي عبرت عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الإقتصاد كأهم السياسات الإقتصادية الفعالة في سبيل تحقيق الأهداف الإقتصادية ، ومن خلالها برزت النفقات الحكومية في ظل تزايد الإتجاه نحو تطبيق هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية وذلك في كونها أداة لتنظيم ، توجيه ومراقبة النشاط الإقتصادي إذ أن نطاقها يشمل حركة السلع والخدمات من جهة وكذا إنشاء البنى التحتية من جهة أخرى.

ولقد إزدادت أهمية الإنفاق الحكومي في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية ، وترجع أهميته في كونه الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة الإقتصادية ، ولهذا أصبح إضفاء الكفاءة على الإنفاق الحكومي من أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من أجل القدرة على تلبية الحاجيات المتنوعة والمتزايدة لمرافق ومؤسسات الدولة ، وذلك حتى تتمكن من التكفل بالمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية المتغيرة بتغير الزمن والظروف ، وهذا لن يتأتى إلا بصياغة سياسة فعالة لتعبئة الموارد وفي نفس الوقت العمل بشكل دائم على التحكم العقلاني والرشيد في الإنفاق الحكومي .

ويستلزم تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي تحديد المجالات التي يجب أن يكون للحكومة دورا هاما فيها ، وبذلك فإن نجاح السياسة المالية يجب أن يقاس بالقدر الذي تساهم فيه النفقات العامة في تحقيقالأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة .

كما يرتبط الإنفاق الحكومي بمتغيرات أخرى لا تقل أهمية في تحليل الوضعية الإقتصادية الكلية للبلد ألا وهو حجم العمالة أو معدلات التشغيل والتي توضح وضعية سوق العمل مقارنة بالنشاط الإقتصادي الكلي

فدراسة سوق العمل تمثل بصفة عامة ، أهمية كبيرة في معظم النماذج الإقتصادية سواءا على المستوى الجزئي أو الكلي ، ولا يقتصر الإهتمام بسوق العمل على المستوى المحلي ، بل يتعداه إلى المستوى الدولي فنجد سلوك هذه الأسواق قضية أساسية بالنسبة لبرامج الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي ، وكذلك بالنسبة لسياسات تحرير التجارة ولا سيما بين الدول النامية والمتقدمة.

ويأتي الإهتمام بسوق العمل ، لما له من آثار قوية على النمو في الإقتصاديات المختلفة وعلى حياة الأفراد ، فعندما تقوم الدولة بدورها على النحو الصحيح تساهم في تحقيق النمو ، وتؤدي إلى زيادة كفاءة الإقتصاد ، فضلا عن التخفيف من مشاكل الفقر والبطالة ، وتزداد أهميةدراسة سيرورة سوق العمل في الدول النامية بالنظر إلى ضخامة مشاكل البطالة في هذه الدول كما تتضح من الإحصاءات الدولية .

من هذا المنطلق تلجأ الحكومات إلى الإنفاق الحكومي والذي تستهدف من خلاله إلى تحفيز وتدعيم حركة النشاط الإقتصادي عن طريق تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم التشغيل ، هذا الأخير الذي يعتبر كهدف من أهداف السياسة المالية بصفة عامة والإنفاق الحكومي بصفة خاصة ، فالإنفاق الحكومي يؤثر على مستوى التشغيل بمساهمته في الإستفادة من الموارد الإقتصادية أقصى إستفادة ممكنة يتحقق معها إقتراب الإقتصاد من حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بما فيها عنصر العمل ، فسيرا على منهج التحليل الكينزي فإن إنخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي الفعال فإنخفاض هذا الأخير يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب إنخفاض الأسعار وبالتالي فإن توسيع الإنفاق الحكومي كفيل بتحقيق الإنعاش الإقتصادي وذلك من خلال تقديم إعانات إقتصادية للمنتجين (التخفيض في التسهيلات على المادة الأولية مثلا) ، من شأنها الزيادة في تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مشاريع جديدة ومدها بجميع الخدمات الأساسية وهو ما يسمح بخلق مناصب عمل جديدة .

في هذا السياق شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة إختلالات مستمرة ومتزايدة إتسمت بعرض عمل أكبر من الطلب على العمل ، أو أن الطلب لم يكن كافيا لإمتصاص العرض من العمل ، وإستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2005-2017 التي إتسمت بمعدلات بطالة تراوحت ما بين 10% و12% ، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة ، والذي يرجع أساسا لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد .

أي أن سوق العمل الجزائري يتسم بفجوة بين إرتفاع وتيرة نمو العرض البشري مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة ، وبما أن سنة 2000 تعتبر منعرج نوعي في سوق العمل بالجزائر بسبب التحسن الجيد لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، الأمر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة البرامج والأجهزة المتخصصة في تنشيط سوق العمل ، وتمكين الشباب من إكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلا من خلال تكوينهم على المدى القصير وتنمية كفاءتهم التشغيلية .

ففي هذا الصدد إتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة سياسة مالية توسعية إرتكزت فيها على سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي (نتيجة الإنفراج المالي الذي تحقق بفعل إرتفاع أسعار النفط) ، حيث تجسدت هذه السياسة بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ، واللذان يتميزان بزيادة الإنفاق الحكومي خاصة في شقه الإستثماري وقد ساهمت هذه السياسة بشكل ملحوظ في التحسين من مستويات التشغيل أين إنخفضت نسبة البطالة إلى أكثر من النصف خلال الفترة 2000-2010 إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2010 نسبة بطالة بلغت 10% بعدما كانت 29.30% سنة 1999 ، ولقد جاءت هذه السياسة بعد فترة صعبة عاشتها الجزائر والتي إتسمت بتراجع كبير في حجم الإستثمارات وإنخفاض أسعار النفط مما أدى إلى إختلالات كبيرة في سوق العمل حيث سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال

ولقد تلى مخطط الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 والذي إستهل أشغاله بالبرامج الإستثمارية العمومية ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني والتي تعمل على إستكمال منجزات كل من برنامج دعم الإنعاش والبرنامج التكميلي ، ليستكمل ببرنامج توطيد النمو 2015-2019 ، حيث قد يكون لهذه البرامج دافعا قويا للنشاط الإقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الإقتصادي بالأساس وإنخفاض معدلات البطالة كنتيجة لذلك ، خاصة وأن الإنفاق العام حسب الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات الركود الإقتصادي .

إشكالية البحث :

في ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث فيما يلي:

ما مدى فعالية الإنفاق الحكومي كأداة لضبط إختلالات سوق العمل في الجزائر؟

للإجابة على إشكالية الدراسة يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تستدعي إهتماما خاصا وهي كما يلي :

- ✓ ماذا نقصد بسياسة الإنفاق الحكومي ؟ وما دور هذه السياسة في تحقيق أهداف سياسة التشغيل ؟
- ✓ ما هي العلاقة التي تربط الإنفاق الحكومي بالتشغيل وما هي الآثار المترتبة عن التوسع في الإنفاق الحكومي على سوق العمل ؟
- ✓ ما مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على سوق العمل في الجزائر ؟ وكيف يمكن تفعيلها للإسهام في الإنعاش الإقتصادي والحد من البطالة ؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى :

يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى الزيادة في حجم العمالة .

الفرضية الثانية :

مجموعة الإجراءات والبرامج المطبقة من طرف الدولة هي وحدها الكفيلة بزيادة مستويات العمالة .

الفرضية الثالثة :

هناك إستجابة في سوق العمل للتغيرات الحاصلة في حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين الطويل والقصير.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي :

- ✓ أهمية الإنفاق الحكومي من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والمكانة التي يشغلها في الإقتصاد الجزائري بإعتبار أن الدولة هي المستثمر الأول في الإقتصاد الوطني .
- ✓ الإعتماد على سياسة الإنفاق الحكومي من أجل خلق فرص عمل وزيادة التشغيل والتقليص من حجم البطالة وخاصة مع الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال برامج الإنفاق وسياسات التشغيل المعتمدة .
- ✓ مدى سعي الدولة في إتباع سياسات إقتصادية تسمح بمعالجة إختلالات سوق العمل ، لذا إتبعت سياسة إنفاق توسعية من خلال برامج الإنعاش والإعتمادات المالية التي خصصت لترقية مختلف القطاعات الإقتصادية وبالتالي دفع عجلة النمو ومحاربة مشكلة الفقر والبطالة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على النقاط الآتية :

✓ معرفة تطور الإنفاق الحكومي في الفكر الإقتصادي وطرق تمويله والعوامل المؤثرة فيه .

✓ معرفة مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف سياسة التشغيل .

✓ محاولة طرح بعض الآليات التي يمكن أن تساهم في تفعيل سياسة الإنفاق الحكومي إتجاه التشغيل .

✓ تحليل تطور حجم العمالة وكذا تطور سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 ودراسة مدى تحقيق سياسة الإنفاق الحكومي لأهداف سياسة التشغيل ومحاولة تقييم إنعكاسات برامج الإنفاق الحكومي على سوق العمل في الجزائر.

✓ محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين متغيري الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الجزائر.

✓ محاولة بناء نموذج تبرز فيه الدراسة تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية: ويمكن إبرازها في النقاط التالية :

✓ محاولة تسليط الضوء على الإهتمام المتزايد بتطور النفقات العامة في الآونة الأخيرة وتدعيم الدراسات المتعلقة بموضوع الإنفاق الحكومي .

✓ أهمية سياسة الإنفاق الحكومي ضمن المنظومة الإقتصادية والإجتماعية ، مما يتطلب تجسيدها عن طريق قرارات واضحة المعالم وتتأسس على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي للمجتمع .

✓ التطرق إلى جدوى الإجراءات والبرامج المطبقة من طرف السلطات العمومية الرامية إلى التخفيف من معدلات البطالة وضبط إختلالات سوق العمل .

✓ الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مصدر النفط وما لذلك من خصوصيات التي تنعكس على السياسة الإنفاقية للدولة .

✓ تعزيز الكثير من البحوث القياسية في نفس المجال .

الأسباب الذاتية : وتتمثل فيما يلي:

✓ محاولة الربط بين مجال تخصصي في المالية في الليسانس وإقتصاد التنمية في الماجستير.

✓ محاولة منا إثراء هذا الموضوع بالدراسة وخاصة التعرض لحالة الإقتصاد الجزائري خاصة أنه يعرف عدة تحديات داخلية وخارجية .

حدود وأساليب الدراسة:

سنتطرق في الإطار النظري إلى طرح تحليل سير سوق العمل وتطور سياسة الإنفاق الحكومي من خلال طرح أهم النظريات الإقتصادية المفسرة لهما ، أما الحدود الزمانية والمكانية ، فقد تطرقت الدراسة إلى توضيح إتجاه العلاقة ما بين الإنفاق الحكومي والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 ، وذلك لتوفر المعطيات الإحصائية في هذه الفترة لكل المؤشرات المدروسة ، ونقصد بذلك النفقات العامة وحجم العمالة ومعدلات النمو الإقتصادي والتي توفرت بياناتها الاحصائية من مؤشرات التنمية الاقتصادية والمحملة مباشرة من موقع البنك العالمي وكذا الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء للفترة من سنة 1990 إلى غاية سنة2017 (بالنسبة لحجم العمالة والنمو الإقتصادي) ، أما فيما يخص النفقات العامة فتحرينا فيها المعطيات الفعلية والحقيقية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (وزارة المالية).

كما سنستخدم في الدراسة القياسية البرنامج القياسي Eviews 9.0 ، الذي يعتبر من البرامج الحديثة المستعملة في مثل هذه الدراسات ، وذلك لتضمنه عدة إختبارات تتعلق بدراسة السلاسل الزمنية المدرجة في هذه الدراسة ، من خلال إختبار السببية لـ Engle وGranger ، إضافة إلى مختلف الإختبارات المتعلقة بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية وكذا دراسة الإرتباط الخطي وغيرها من الإختبارات الأخرى .

منهج وأدوات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها سنعتمد في دراستنا على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري إذ سنحاول الإعتماد على المنهج التاريخي في تتبعنا للخلفية النظرية للموضوع وذلك بالتطرق إلى تطور مفهوم الإنفاق الحكومي وفق تحاليل الفكر الإقتصادي كما سنقوم بطرح مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وعلاقتها بالتشغيل من الناحية النظرية بإستخدام المنهج الوصفي ، وسنعتمد على المنهج التحليلي في تفسير أهم المتغيرات الإقتصادية وتحليلها من خلال تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالظاهرة المدروسة لنخلص في النهاية إلى جملة من الملاحظات والنتائج بشأن الفرضيات وكذا التساؤلات المطروحة .

أما في الجانب التطبيقي فسنعتمد على المنهج القياسي لدراسة إتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين المدروسين (الإنفاق الحكومي وحجم العمالة) وكافة المتغيرات التي تمكن من تفسير الظاهرة القياسية المدروسة وذلك قصد إختبار وجود العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل مابين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في

الجزائر بإستعمال إختبارات التكامل المشترك المختلفة .

كماسنعتمد على أدوات عدة ذات صلة بموضوع البحث من بينها :

– المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع كالكتب والأبحاث والدراسات ، بالإضافة إلى الإستعانة بالرسائل والملتقيات والندوات العلمية العربية والأجنبية والمجلات الإلكترونية.

– الإحصائيات والتقارير والدوريات التي تم الحصول عليها من مختلف المصالح الرسمية.

الدراسات السابقة :

دراسة فرحي محمد (1999): حول "النمذجة القياسية وترشيد السياسات الإقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 1999 " ، حيث إختبر في ذلك أهم الآثار التي تحدثها سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر وإستنتج أن الوضع الراهن للإقتصاد الجزائري يستدعي الإسراع في تقييم المسار الحالي وترشيده عن طريق تبني مجموعة من السياسات الفعالة بهدف تقليل الإختلالات الهيكلية وزيادة التحكم في معدلات نمو المجاميع الكلية ، بإعتبار أن سياسة الإنفاق العام تتأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية.

دراسة زين العابدين بري (2001): حول "العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1970 – 1998" ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد والإدارة ، مجلد 15 ، العدد 2 2001 ، حيث إعتمد الباحث على نموذج إختبار قانون (1990) Barro الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح وقد أوضحت النتائج إلى أن الإنفاق العام هو منتج وقيمة الإنتاجية الحدية له هي 0.387 ، وأن الحجم الأمثل للإنفاق العام 29% نسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تقارب متوسط الحجم العالمي المقدر بـ 23%.

دراسة Antonio Afonso and Carla Scaglioni(2005):

public Services Efficiency provision in Italian Regions ، قام الباحث بقياس أداء وكفاءة الإنفاق العام في المناطق الإيطالية ، عن طريق إنشاء ما يسمى بمجموع الأداء الإقليمي ومؤشر القطاعات الإستراتيجية مثل الإدارة العامة والطاقة سنة 2001 ، وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العام الموظف في سبيل تقديم الخدمات العامة ساهم بدرجة بطيئة في زيادة الدخل الإجمالي .

دراسة أحمد علي أحمد الحوتة (2007): حول " دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الإقتصادي للقطاعات الإقتصادية غير النفطية في الإقتصاد الليبي " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قناة السويس ، مصر ، 2008 ، حيث خلص الباحث إلى أن الإعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري أدى إلى عدم الإستقرار الإقتصادي ، وأن هناك علاقة عكسية (سلبية) على المدى الطويل بين الإنفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي ، وإمكانية حدوث تزاحم بين الإنفاق العام والخاص على المدى الطويل تبعا للتطور الإقتصادي .

دراسة Willi Semmler and all (2007) :

Fiscal policy , publique Expenditeur Composition , and Grow Throry and Empirics , policy Research Working Publique Expenditeur composition , and Growth theory and Empirics , policy Research Working Paper n°4405 , 2007.

ركزت الدراسة على تأثيرات سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني في عينة من الدول النامية ، وخلص الباحث إلى أن توجيه الإنفاق العام إلى مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية يساهم على المدى الطويل في رفع معدلات النمو وزيادة نصيب الفرد من الدخل الإجمالي .

دراسة وليد عبد الحميد عايب (2010): حول "الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الإقتصادية – "مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، من بين ما إستنتجه الباحث أن تسطير الدولة للبرامج التنموية في بداية الألفية الثالثة بسياسة إنفاقية توسعية ، ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع إرتفاع في معدلات التضخم ، كما أثبتت الدراسة القيمة المتدنية لمضاعف الإنفاق العام التي حددها الباحث بـ (0.370) وبالتالي فإن السياسة المالية الكينزية لا تنطبق على واقع الإقتصاد الجزائري وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق ، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وعدم هيكلته ووجود تسربات كبيرة في الدخل .

دراسة Eros Adrienn (2010) :

"The Analysis of long Run Growth Oriented Fiscal policy " , economic analysis revu ,vol 43 , n°1-2 , SP Pint , novi Sad , Belgrade , 2010 .

التي أجريت على دولتي الماجر وإيرلندا ، وتوصل الباحث إلى أن تأثير الإنفاق العام على المتغيرات

الإقتصادية الكلية من بينها النمو الإقتصادي هو ضعيف على المدى الطويل بينما تحقق على المدى القصير لذلك ينبغي أن يتم تخفيض الإنفاق الحكومي من خلال خفض النفقات غير المنتجة.

دراسة Ibrahem Mohamed Al Bataineh (2012):

" The impact of government expenditeure on economic growth in Jordan interdisciplinary journal of contemporary research in busness , vol 4 nº 06, Al al – Bayt University , Jordan ,2012 .

حول تأثير الإنفاق العام على النمو الإقتصادي خلال الفترة (1990 – 2010) مستخدما في ذلك نموذج الإنحدار المتعدد ، وإختبار ديكي – فولر (ADF) وإختبار Philips – PERRON ، كما تم إستخدام إختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ، وخلص الباحث إلى أن هناك تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوافق مع نظرية أتباع كينز .

أما دراستنا فهي تهدف إلى محاولة فهم وتفسير طبيعة ونوعية العلاقة التي تجمع بين الإنفاق الحكومي والتشغيل والتي من شأنها أن تسمح لنا بتقييم مدى قدرة وفعالية الإنفاق الحكومي في تحسين متغيرات أداء سير سوق العمل وبالتالي خلق مناصب عمل بصفة دائمة ومستمرة.

هيكل الدراسة :

لدراسة الموضوع وإثرائه وتحليل إشكالية البحث وتأكيد أو نفي صحة الفرضيات المقترحة ، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ، وسبقت ذلك مقدمة تتضمن شرحا مفصلا لمراحل البحث والدراسات السابقة في هذا المجال ، وفي النهاية خاتمة إستوفت نتائج الدراسة والتوصيات .

ففي الفصل الأول سوف نتناول فيه الإطار الفكري والنظري للإنفاق الحكومي ، وذلك من خلال التطرق في المبحث الأول إلى طرح تطور مفهوم الإنفاق الحكومي والذي عرف عدة تطورات عبر مراحل تدرج الأفكار الإقتصادية ، أما المبحث الثاني فسنخصصه لبعض المفاهيم والأسس العامة الخاصة بالإنفاق الحكومي، في حين سنخصص المبحث الثالث لدراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وسوق العمل من الجانب النظري .

أما في الفصل الثاني سنتناول فيه طرح تحليل سير سوق العمل في الجزائر ، فسنتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري لسير سوق العمل في الجزائر من خلال دراسة النظريات المفسرة لآلية سير سوق العمل ، من

الجانبين الكلي والجزئي ، مع التطرق إلى طرح أهم الإنتقادات ونقاط الجدل بين هذه النظريات حول تفسيرها لآلية سير سوق العمل لأن تأصيل العمل العلمي يستلزم تحليل النظريات الإقتصادية لتفسير الظاهرة المدروسة وذلك للحصول على فهم أعمق للخلفية النظرية للموضوع ، وفي المبحث الثاني سنحاول دراسة وتحليل مشكلة إختلال سوق العمل في الجزائر من خلال تحليلنا لخصائص ومحددات سوق العمل في الجزائر وكذا دراسة أهم العوامل التي تؤثر في سوق العمل وتؤدي إلى إختلال التوازن فيه ، كما سنحاول أيضا التطرق إلى أهم برامج سياسة التشغيل ومدى فعاليتها في توفير مناصب عمل تتناسب مع متطلبات سوق العمل وكمبحث ثالث سنركز فيه على تحليل تطور حجم العمالة في الجزائر وذلك من خلال تشخيص هيكل القوى المشتغلة وكذا هيكل القوى العاطلة خلال الفترة (1990-2017) ، وهذا من أجل إبراز أهم الإختلالات الهيكلية لسوق العمل .

بينما في الفصل الثالث سنتطرق فيه إلى تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال طرحنا في المبحث الأول لفعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل ، من حيث المفاهيم ومختلف التعريفات ، كما سنتناول بالدراسة والتحليل في المبحث الثاني تطورسياسة الإنفاق الحكومي المنتهجة خلال الفترة (1990-2017) والتي شهدت عدة تحولات إقتصادية وسياسات تنموية مختلفة تمكننا من معرفة وتتبع الفوارق بين الآليات المتبعة ، أما في المبحث الثالث سنحاول تقييم إنعكاسات برامج الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه السياسة على أداء سير سوق العمل في الجزائر .

أما في الفصل الرابع فسوف نقوم بإجراء دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على سوق العمل وذلك من خلال توضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الجزائر بغية إبراز مدى تأثير الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل من خلال إدراج بعض المتغيرات الإقتصادية التي نراها مناسبة في شرح تلك العلاقة بين المتغيرين المدروسين ، إذ سنحاول إختبار بعض الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة من خلال إجراء بعض الإختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، وذلك لإيجاد العلاقة التوازنية الطويلة والقصيرة الأجل التي تربط المتغيرات المدروسة .

وتخلص دراستنا إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تكون لبنة تمهد لدراسات مستقبلية تكون أكثر عمقا وإستنتاجا.

صعوبة الدراسة :

- تباين الإحصائيات ذات الصلة بالموضوع في منشورات الهيئة الواحدة ، هذا فضلا عن إختلافها مع ماتنشره

المنظمات الدولية .

- تباين بعض الإحصائيات بإختلاف مصادرها مما يلزم الباحث إلى محاولة التوفيق والترجيح .

- أن بعض الهيئات الخاصة بالتشغيل تصدر إحصائيات لسنوات كلية مجملة ، وليس تفصيلية لكل سنة على حدى ، مما يصعب إعطاء صورة حقيقية على عمل هذا الجهاز ومدى مساهمته في التشغيل .

الفصل الأول

الإطار الفكري والنظري للإنفاق الحكومي

تمهيد:

لقد كان لتطور الظروف الاقتصادية والسياسية والإجتماعية إسهام كبير في تطور الفكر الاقتصادي الذي كان له تأثير كبير على تطور حجم الإنفاق الحكومي ، إذ نجد أن الإنفاق الحكومي مر عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل كالفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، الماركسي ، والنيوكلاسيكي ، ففي ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة كان تدخل الدولة تدخلا ضيقا حيث إقتصر على أداء خدمات العدالة والأمن والدفاع أما الفكر الكينزي فلقد منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الفكر النقدي الذي جاء بأفكار جديدة تقوم على إعطاء دوركبير لإستعمال النقود وإهمال دور السياسة المالية في ذلك ، فخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق الحكومي ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي تبعا لتطور دور الدولة والوظائف المنوطة بها ، حيث تحدد مفهومه وحجمه ، وزاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة وزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية من جهة أخرى ، وقد تم الإدراك بأن الدولة تلعب دورا كبيرا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي ، خاصة مع عجز آلية السوق عن الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات التي تضرب الاقتصاد من وقت إلى آخر وهكذا برزت السياسة المالية التي تعبر عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية ، ومن خلالها برزت النفقات الحكومية في ظل تزايد الإتجاه نحو تطبيق هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية وذلك في كونها أداة لتنظيم ، توجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي إذ أن نطاقها يشمل حركة السلع والخدمات وكذا إنشاء البنى التحتية من جهة وقيام المعاملات وعمليات الإنتاج من جهة أخرى .

وفي هذا الصدد يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومة على الأرجح في دفع عملية التنمية والذي يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، إذ أن التطور التاريخي لدور الدولة في الفكر الاقتصادي ساهم في تطور النفقات من حيث مفهومها ، خصائصها ، وتقسيماتها وكذا العوامل المؤثرة فيها .

وفقا لما تقدم ذكره إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : تطورمفهوم الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الاقتصادي
- المبحث الثاني : مفاهيم وأسس عامة حول الإنفاق الحكومي
- المبحث الثالث : الطرح النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي بسوق العمل

المبحث الأول : تطورمفهوم الإنفاق الحكومي في ظل الفكر الاقتصادي.

لقد تزايد الإهتمام بالإنفاق الحكومي نظرا لتطور دور الدولة وإسهامها في الحياة الاقتصادية والإجتماعية ، إذ كانت نظرة التقليديين أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل وألفريد مارشال للنفقات نظرة كمية تهتم بتحديد حجمها وكيفية صرفها بغض النظر عن الآثار الناجمة عنها لإقتناعهم بحيادية النفقة وإيمانهم بقدرة آلية السوق على تحقيق التوازن دون اللجوء إلى عوامل خارجية بما فيها الدولة التي إنحصرت وظيفتها الرئيسية في توفير الأمن ، صيانة المنشآت وتحقيق العدالة ، ولم تتغير هذه النظرة إلى النفقات إلا بعد حدوث أزمات اقتصادية متكررة مع مطلع القرن العشرين وعجز قوى آلية السوق في إحداث التوازن بالإضافة إلى تطور الفكر الاقتصادي الذي أقر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لإستحالة حدوث التوازن دون تدخلها وهذا ما نادت به النظرية الكينزية وذلك بإستخدام الدولة لسياسة اقتصادية عرفت بالسياسة المالية من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك أهم أداة من أدوات السياسة الاقتصادية وهي سياسة الإنفاق الحكومي .

وبناءا على ماتم ذكره سنحاول طرح أهم هذه الأفكار الاقتصادية ، وذلك حتى نتمكن من التعرف على موقف كل فكر إتجاه الإنفاق الحكومي .

المطلب الأول : الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي ، الماركسي ، والنيوكلاسيكي .

أولا :الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي

لقد آمن الفكر الكلاسيكي إيمانا مطلقا بعدم إنتاجية الإنفاق الحكومي فلم يفرق الكلاسيك من حيث المبدأ بين الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الفردي فاعتبروا كلاهما تضييع وفقدان للثروة القومية ، كما نادوا بضرورة تقليل الاستهلاك الفردي حتى يتم تكوين رؤوس الأموال اللازمة للصناعة والتجارة وزيادة الإنتاج وكانت دعوتهم إلى ضرورة حصر وتقييد الإنفاق الحكومي في أضيق الحدود .

فبقدر ماكان إعتقادهم بأفضلية القطاع الخاص وقدرته على تحقيق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية للمجتمع متى إمتنعت الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي ، بقدر ماكان إصرارهم على تحديد وظائف الحكومة [1] والمتمثلة في المهام التقليدية لها :

- حماية المجتمع ضد الإحتلال من الخارج .
- حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين .
- دعم المؤسسات والأشغال العمومية [2] .

دون محاولة التأثير على حرية النشاط الاقتصادي الذي إعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق [1] .

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، (1995): "مبادئ الإقتصاد العام "، قصر الصفا، الإسكندرية، بدون طبعة، ص ص ،377 – 378.

[2] JAuerbach. A andFldstein. M. (2005): " Hand book of publik Economics" ,volume 1. Elesevier, 5édition, p3.

وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية تذكر لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق الحكومي بين مختلف القطاعات الاقتصادية ويعتبر آدم سميث (Adam Smith) من أهم المفكرين الكلاسيك الذي دعا إلى عدم تدخل الدولة والإعتماد على آلية السوق (اليد الخفية)[2] في إعادة التوازن ، وذلك من خلال ما أشار إليه في كتابه "بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم " An Inquiry Into the Nature and Causes of the wealth of Nations " وفي ذلك يقول آدم سميث :

"تعتقدون أنكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم المعتمدة ولكن الأمر ليس كذلك ، دعو الطبيعة تعمل إن محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائبية ولا أحد يحتاج أي ملك للتنظيمات ، إن السوق سيحل كل المسائل بنفسه "[3].

وكانت نظرته للإنفاق الحكومي بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة ، وبالتالي لم يقبل سميث فكرة أن الإنفاق الحكومي يخلق الطلب الفعال ويزيد من النمو الاقتصادي ، بل إنه يحول الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام أي لأغراض غير منتجة.

ولقد لخص آدم سميث الإنفاق الحكومي في تلك النفقات المتعلقة ب[4] :

1 – نفقات المرافق العامة : والتي قسمها إلى :

أ– النفقات التي تسهل التنقل: أي النفقات على الطرق والجسور والموانئ مما يساعد على الحركية التجارية والنشاط الاقتصادي .

ب– النفقات المتعلقة بتكوين الشباب : ما يساهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية .

2– نفقات الدفاع : هي مجمل ما ينفق لحماية الحدود من الأخطار الخارجية .

3– نفقات العدالة : المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد .

وقد أثرت هذه الأراء على الاقتصاديين الذين جاءوا من بعده أمثال دفيد ريكاردو David Ricardo (1772– 1823) الذي كان موافقا لآدم سميث بأن الإنفاق الحكومي يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال

---

[1] المرسى السيد حجازي ، (2002) : " مبادئ المالية العامة "، الدار الجامعية ، مصر ، بدون طبعة ، ص 291 .

[2] **اليد الخفية** : إستعمل هذا المصطلح من قبل الإقتصادي **آدم سميث** ، حيث قام بشرح مبدأ اليد الخفية في كتابه " بحث في الطبيعة وأسباب ثروة الأمم "، وكتب أخرى ، ومفاده بأن الأفراد وفي سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة تتحقق بطريقة غير مباشرة المصلحة العامة .

[3] بول. أ. ساموبلسون ، (1993) : " علم الإقتصاد ، المسائل الإقتصادية المعاصرة"، ترجمة مصطفى موفق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر بدون طبعة ، ج 7 ، ص 284 .

[4] عبد الرزاق فارس ، (1979) : " الحكومة والفقراء والإنفاق العام " ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة أولى ، ص ص ، 22– 23 .

العامة ويعتقد ريكاردو كذلك أن الإنفاق الحكومي لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام [1] .

ويرى جان بابتيست JeanBaptiste Say (1767-1832) أن الإنفاق الحكومي لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة ودعا إلى تقييد حجم الإنفاق الحكومي واعتبره عملا ضروريا لتوفير رأس المال وإستخدمه في الصناعة والتجارة ولعل عبارته الشهيرة " إن أفضل النفقات أقلها حجما ، وأن أقل الضرائب أحسنها " خير ما يعبر عن وجهة رأي الكلاسيك اتجاه الإنفاق الحكومي [2] .

غير أن جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (1806–1873) ذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته [3] ، فلخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم ، حتى تحمي إنتاجهم وممتلكاتهم وبالتالي قيد جون ستيوارت ميل تدخل الدولة للصالح العام وذلك في المجالات التي لا يقبل عليها الأفراد ، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها "آدم سميث " ، ومن ثم ظهر مفهوم دقيق لحيادية النفقة الحكومية (العامة) تلك النفقة التي لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام ، أي التي لا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتي تنتج عن المنافسة الحرة بين الأفراد ، ولا تعدل من مراكز الطبقات الإجتماعية [4] .

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق الحكومي تتلخص في النقاط التالية :

- **تقييد حجم الإنفاق الحكومي** : أي أن يكون في أضيق نطاقه ومقتصرا على الوظائف الأساسية للدولة بما يتماشى مع مفهوم الدولة الحارسة .
- **حياد الإنفاق الحكومي** : بمعنى عدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والإجتماعي نظرا لإعتقاد المفكرين الكلاسيك بأن تدخل الدولة سوف يؤدي إلى إختلال في التوازن العام .
- **أولوية النفقات في التقدير**: ينفي التقليديون أي دور للإيرادات العامة في التأثير على الاقتصاد القومي وأن دورها الوحيد يتمثل في تغطية النفقات المحددة مسبقا.

---

[1] Dome . T . (2004) : " The political Economy of public Finance in Britain 1767-1873 " Rotiedge Taylor and Francis Group , London , pp 41-118 .

[2] الصديق نصر الشائبي ، (2009) : مقال بعنوان ، " الإنفاق العام ودور الدولة في الماضي والحاضر "، مصر ، منشور على الموقع http:www. ceolibya. com/print. php ? p31-35

[3] حمدي عبد العظيم ، (2007) : " السياسات المالية والنقدية ، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي "، الدار الجامعية الإسكندرية بدون طبعة ، ص 205 .

[4] علي سيف المزروعي ، (2012) : " أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي "، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990–2009 ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، مجلد 28 ، العدد الأول ، دمشق ، ص 617 .

- **تقديس مبدأ توازن الميزانية** : [1] الإهتمام بالتوازن المحاسبي للميزانية العامة ، أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض [2] ، وبالتالي أكد الكلاسيك على ضرورة توازن الميزانية على أنه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الإقتراض لأن النفقات الحكومية (العامة) موجهة أساسا للاستهلاك وهذا سوف يؤدي إلى التضخم .

خلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية لدراسة طبيعة النفقات الحكومية (العامة) وآثارها الاقتصادية والإجتماعية ونادرا ما كانوا يخصصون لها حيزا مستقلا في كتاباتهم ، بل لم يعر الكلاسيك محددات الإنفاق الحكومي ومعايير توزيعه أدنى إهتمام ممكن وإستأثرت الجوانب القانونية المتعلقة بإجراءات الإنفاق الحكومي وإجراءات مراقبته بالنصيب الأكبر من دراساتهم .

ثانيا : الإنفاق الحكومي في الفكر الماركسي

إن قيام الدولة الإشتراكية ، التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تعرف بالدولة المنتجة [3] ، حيث سادت بعد الحرب العالمية الأولى مبادئ هذا المنهج من الاقتصاد حيث إرتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق ، وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الإشتراكية ، الأمر الذي دعم إنتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي .

فبالنسبة للدول الإشتراكية تبرز أهمية السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة في إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والإجتماعية ، وقد أوضح كل من كارل ماركس Karl Marx (1818- 1883) ورفيقه آنجل Engels (1820- 1895) أن الإشتراكية هي نظام اقتصادي وإجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حاجات الأفراد بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج ، وذلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل، وأن هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع ونبذ التناحرات الطبقية[4].

إن النفقات الحكومية (العامة) في الدول الإشتراكية تخصص لجوانب عديدة حسب مساهمتها في الدخل القومي، إذ يتم ترتيب قنوات الإنفاق الحكومي (العام) في الميزانية العامة تبعا لأهميتها كما يلي[1] :

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، (2000) : " المالية العامة – النفقات العامة – الميزانية العامة "، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، بدون طبعة ص 23 .

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، (2005) : " المدخل الحديث في المالية العامة "، دار المناهج ، عمان ، الطبعة الأولى ص 18 .

[3] محمد سعيد فرهود ، (1982) : " مبادئ المالية العامة "، جامعة سوريا ، بدون طبعة ، ج 2 ، ص 29 .

[4] بن عزة محمد ، (2014 – 2015) : "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف ، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، منشورة ، ص ص 13- 14 .

- **النفقات على الجانب الإنتاجي (الإنفاق الإستثماري الإنتاجي)** : وهي نفقات موجهة لتوسيع الإنتاج والإستثمار في مجالات الصناعة ، الزراعة ، البناء والنقل وهي تفوق40 % من الميزانية العامة في غالب الأحيان .
- **نفقات في المجال غير الإنتاجي وتضم** :

1- الإنفاق الإستثماري غير الإنتاجي : تلك النفقات الموجهة لخدمات الصحة ، التعليم والثقافة .

2- الاستهلاك العام : وهي النفقات الموجهة للخدمات الإجتماعية لفئات المجتمع كالضمان الإجتماعي الإعانات...إلخ .

وبالتالي فقد أعطى الفكر الإشتراكي للدولة دورا كبيرا ، وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة ، وأدي ذلك في نظرته إلى تطور النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق الحكومي (العام) التي إعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة :

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك للقطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني ، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق إستثماري يقود إلى نمو الناتج القومي .
- يهدف الإنفاق الحكومي (العام) في الفكر الإشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الإجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد بهدف تحقيق المصلحة العامة .
- كبر حجم النفقات الإستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل نواحي الحياة وإهتمامها بالنواحي الاقتصادية والإجتماعية معا .

من ناحية أخرى ينتقد بعض الباحثين والمتتبعين لشأن الاقتصاد العالمي عامة والنظام الإشتراكي خاصة بأنه لم يفلح في مواجهة التطورات الحاصلة في العالم وغير قادر على الإنفتاح على المتغيرات التي من حوله وأصبح يضعف أمام التحديات العالمية ، بالإضافة إلى التدخل المفرط للدولة وبحجم كبير أثر بصفة سلبية على أدائها ، كما أنه لم يعطي فرصة للقطاع الخاص وأصبح القطاع العام يتحمل كل مشاكل الاقتصاد وهذا ما كان وراء فشله وإنهياره .

ثالثا : الإنفاق الحكومي في الفكر النيوكلاسيكي

[1] شاكر محمود شهاب ، (1989): "آثار النفقات العامة في التنمية الإقتصادية في العراق" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، العراق ص ص 21–22 .

جاءت نظرة الفكر النيوكلاسيكي للإنفاق الحكومي كرد فعل على الماركسيين ، حيث يرى ساي Say " "أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا "[1] ، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة الحكومية (العامة) حسبهم وحصرها في الضروريات كتوفير الأمن والخدمات العامة ، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواءا على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الإقتطاعات والضرائب .

ويعتمد هذا الفكر على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث أن السوق يسمح بالتخصيص والإستخدام الأمثل للموارد ، ويرتكز اقتصاد السوق على " حياد النفقة " وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في ظل نظام سياسي تعددي وديمقراطي [2] .

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي

أدت أزمة " الكساد العظيم " خلال الفترة الممتدة بين سنتي (1929-1932) إلى وصول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25 % وإنخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث[3] مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن ، فعلى إثر الفشل الذريع الذي واجهه نظام السوق الحر وما ترتب عليه من كساد كبير ، ظهرت أفكار الاقتصادي جون مينارد كينز JohnMaynard Keynes (1883- 1946) من خلال كتابه الشهير " **النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود** "، والذي صدر عام 1936، والذي تضمنه نقدا شديدا للنظرية الكلاسكية ، وتطلب الأمر حينئذ تدخل الدولة وإتسع دورها في الحياة الاقتصادية ، وبالتالي تغيرت النظرة إلى النفقات الحكومية (العامة) تغيرا جذريا ، فقد تم تزايد الإهتمام بها ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث مكوناتها وأهدافها ومعايير تحديدها ونوعيتها بما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع ، فالإعانات الموجهة للصناعة تختلف عن الإعانات الموجهة للمحتاجين أو العاطلين فالأولى تهدف إلى رفع مستوى الصناعة وزيادة الأرباح بينما الثانية تهدف إلى رفع المستوى الاستهلاكي لفئة المحتاجين .

كما أوضح كينز من خلال كتابه أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة ما لم تتدخل الدولة موجها بذلك إنتقادا شديدا لقانون جون باتيست ساي Jean– Baptiste Say الذي يرى أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له عند أي مستوى من مستويات التوظيف ، وأشار كينز إلى خطأ هذه النظرية بالكساد العظيم الذي حدث ، وأوضح أن هذه الأزمات ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي وإنما وثيقة الصلة به ، وطالب بضرورة تدخل الدولة للقضاء على البطالة وخلق الطلب الفعال ، كما أوضح أن تدخلها في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا من الأفراد ، لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية بقدر ما تسعى لتحقيق مصلحة المجتمع ، تبنت هذه الأفكار الكينزية الولايات المتحدة الأمريكية

[1] رياض الشيخ ، (1956) : " المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية "، دار النهضة العربية ، مصر ، بدون طبعة ، ص 108 .

[2] ماجدة شبلي ، (2012) : " المالية العامة وإقتصاديات الرفاهية "، دار حبيب للطباعة ، مصر، بدون طبعة ،ص 88 .

[3] عبد الرزاق فارس ، (1979) : "الحكومة والفقراء ، والإنفاق العام "، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

لإنعاش الاقتصاد الأمريكي عن طريق تدخل الدولة لرفع مستوى العمالة ، وزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة معدل النمو والخروج من حالة الكساد الحاد عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية العامة المتمثلة في زيادة الإنفاق العام ، والنقدية في تخفيض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي ، بعد أن وصل عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1935 إلى أكثر من 25% من حجم العمالة [1] وقد إنعكس هذا بشكل واضح في النظم الاقتصادية وهيكلها وعلى مفهوم النفقة العامة نفسه ، لم يكن حجم النفقات العامة يتعدى نسبة 15%من حجم الدخل الوطني الصافي عام 1913 ليرتفع فيما بين الحرب العالميتين الأولى والثانية إلى 30% ، ثم أصبح بعد الحرب العالمية الثانية لا يقل عن40 %[2] ، وهي نسبة أخذت في التزايد لمواكبة النمو المستمر لدور الدولة ، وهكذا أصبحت النفقات العامة أداة لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الرفاهية والتوازن الاقتصادي ، حيث توسعت النفقات العامة للأغراض الإجتماعية كإعانات البطالة وإعانات الأطفال بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في الإنفاق العام لأغراض اقتصادية ، كإعانات الإنتاج والتصدير والإستثمار في مشاريع البنية الأساسية ، وكان للإنفاق العام الأثر الكبير في تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال الحد من التقلبات المرافقة للدورات الاقتصادية .

ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات الحكومية (العامة) والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في " تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل إقتناء الأغراض الاستهلاكية والإستثمارية[3]" ، أو من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة [4] .

وبما أننا نركز على موضوع النفقات الحكومية (العامة) ، فإن زيادتها في شكل استهلاك أو إستثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أوتخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل[5] .

(حالة التوازن) [1]، وبالتالي فإن للإنفاق الحكومي (العام) دور كبير في الرفع من الطلب الكلي وذلك من خلال ما يلي[2] :

---

[1] Frankber Bemauke . R , (2001) : " principe of économical ", M. C. GrawHill, New York , p440.

[2] عادل أحمد حشيش ، (2000) : " أصول الفن المالي للإقتصاد العام "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ص 52 .

[3] عمر صخري ، (2005) : " التحليل الإقتصادي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الخامسة ، ص 63 .

[4] مدحت القريشي ، (2008) : " تطور الفكر الإقتصادي "، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ص 151 .

[5] **التشغيل الكامل** : المقصود به هو أن جميع الأفراد الذين يبحثون عن عمل بمعدلات الأجور السائدة ، يتم توظيفهم في النشاطات الإنتاجية ، كما أن بعض الإقتصاديين يرون أن التشغيل الكامل هو الحالة التي تنفى فيها البطالة الإجبارية " Involantory anempolyment " ، لكن البعض الأخر ذهب إلى القول بأن التشغيل الكامل يعني الحالة التي يتوفر فيها العمل لكل راغب فيه عندما تكون الأجور في حالة التوازن التنافسي التام .

1- زيادة الطلب الاستهلاكي ويتحقق ذلك من خلال :

- إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات ذلك أن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك ، مما يعني زيادة الطلب الكلي ، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الإدخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود البطالة ، ولهذا يتوجب تدخل الدولة لتقليل هذا التفاوت في الدخول عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء وإنفاقها على الفقراء .
- قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي .

2 – زيادة الطلب الإستثماري ويتم ذلك من خلال :

قيام الدولة نفسها عند حدوث أو إرتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع إستثمارية.

- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وكذلك تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى" بالإنفاق الجبائي " ، وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.

وكإجمالي لما سبق يمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كينز وأنصاره حول النفقات الحكومية (العامة) في النقاط التالية :

- سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية معينة .
- عدم الإهتمام بمصادر تمويل النفقات الحكومية (العامة) .
- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة ، أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة ، ومن ثم إستعمالها في تمويل الإنتاج

المطلب الثالث : الإنفاق الحكومي وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي

[1]Labaronne .D. (1999) : " Macro économie -les fonction économiques" , édition SEUIL , PARIS, p29.

[2]مدحت القريشي ، (2008) : " تطور الفكر الإقتصادي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 151 .

تطورت وجهات النظر المتعلقة بمفهوم الإنفاق الحكومي (النفقات العامة) وتطوره منذ أواخر الستينات ، لإبرازها يمكن التطرق إلى ثلاثة تيارات هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر، وهي :

- النقديون (Les Monétaristes) .
- المدرسة الكلاسيكية الجديدة (La Nouvelle Ecole classique).
- الاقتصاد الكينزي الجديد (La Nouvelle Economie keynésienne) .

أولا : الإنفاق الحكومي في الفكر النقدي الحديث

ظهرت بوادر حدوث أزمة خانقة في أواخر الستينات وبداية السبعينات ، في شكل بطالة مرتفعة وتضخم شديد ما أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكلي الكينزي ، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم أدى إلى نشأة المدرسة النقدية التي نقدت الفكر الكينزي وكانت بقيادة ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي أعاد إحياء النظرية الكمية التقليدية ، وإستطاع الترويج لأفكاره وتقديم الحلول للحكومات للخروج من الأزمة ، ومن أهم الأفكار التي قامت عليها المدرسة النقدية مايلي [1] :

- الحرية الاقتصادية المطلقة ، وأنه لا تعارض بين المصلحة الذاتية ومصلحة المجتمع .
- الدولة يجب أن تبتعد عن النشاط الاقتصادي ، وتعود إلى القيام بوظائفها التقليدية وليس كدولة الرعاية كما كانت في الحقبة الكينزية .
- ركزت المدرسة النقدية على كمية النقود والسياسة النقدية وليس السياسة المالية .
- الإهتمام بالعرض بإعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد لأن العرض يعني زيادة معدلات الإستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل.

وبالتالي شهدت هذه الفترة نوعين من الفكر الاقتصادي وهما الفكر الاقتصادي الإشتراكي والفكر الاقتصادي الكينزي ، مما أدى إلى إتساع السياسة التدخلية للدولة في البلدان الرأسمالية وكثير من الدول النامية السائرة في الطريق الرأسمالي ، حيث إتسع دور الحكومة من خلال النفقات العامة ، وزادت إجراءات الحماية والتدخل في الدول الرأسمالية ، وفي الدول النامية تمت صياغة خطط اقتصادية إجتماعية ، وزاد تأثير الدولة في الحياة الاقتصادية وأعطيت الأولوية للصناعة ، وبصورة خاصة الصناعات الكثيفة للعمالة ، وفي مجال التجارة الخارجية ، تبنت الدول النامية إستراتيجية إحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة ، وقد عرفت هذه الإجراءات في أغلب بلدان أمريكا اللاتينية منذ بداية الستينات ، على الرغم من إحتواء السياسة التدخلية على جوانب قوة ، فإنها وعلى غرار أي سياسة اقتصادية تتضمن نقاط ضعف ، فقد واجهت الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية مشاكل كثيرة شجعت ردود فعل قوية من قبل " ميلتون فريدمان " وأتباعه على المستويين العملي والنظري [2]

[1] إبراهيم مشورب ، (2002) : " الإقتصاد السياسي – مبادئ – مدارس – أنظمة " ، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ص 05 .

[2] Frerdman , M , (1971) : "Capitalisme et Liberate " , Edition report Latteen , Paris , p 14.

فبينما ركزت النظرية الكينزية على أهمية الطلب الكلي الفعال على إعتبار أنه محدد أساسي للدخل الوطني ، وحيث يلعب الطلب الحكومي على السلع الإستثمارية بصفة خاصة دورا في توجيه السياسات الاقتصادية العامة فإن أنصار المدرسة النقدية ركزوا على الكتلة النقدية وبصورة أساسية على أهميتها في تنظيم وضبط الاقتصاد ، وتلاحقت هجمات فريدمان على مبادئ كينز ، حيث دعا إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، ووقف النمو المفرط في النفقات العامة حيث يقول في مؤلفه " الحرية والرأسمالية " : " يجب أن يضيق إطار نشاط الدولة وتنحصر وظيفتها الأساسية في حماية حريتنا والسهر على النظام ، وتوفير الشروط الملائمة لتطبيق العقود الخاصة وتشجيع أسواق المنافسة ".

إن هذه الدعوة بمثابة عودة إلى مبادئ " آدم سميث " في مجال الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة حيث يبرز النقديون نقدهم الموجه للمدرسة الكينزية ، بأن المشاكل التي تعاني منها البلدان الرأسمالية في معظمها نابجة عن النمو المتزايد والمتنوع في النفقات العامة كأداة مثلى تستخدمها الدولة للتدخل في المجالات الاقتصادية والإجتماعية .

وبالتالي كان رأي المدرسة النقدية معارض لإستعمال السياسة المالية وخاصة جانب الإنفاق الحكومي (العام) في حل الأزمة بإعتباره السبب الأساسي المولد للتضخم ، وذلك من خلال الإنتقادات الموجهة للنظرية الكينزية :

- إن الإعتماد على السياسة الإنفاقية لا يؤدي إلى حل المشكلات الاقتصادية.
- على خلاف كينز رأو أنه بالإمكان إستخدام سعر الفائدة (بالإرتفاع أو الإنخفاض) لتقليص أو تشجيع الإئتمان حسب الظروف .
- إعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظريا وآليا إلى زيادة الإدخار الخاص مما يمكن من رفع مستوى الإستثمار الإنتاجي .

كما يرى النقديون أنه لا يمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة ، وفي الأجل القصير ، بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة ، يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي ، وذلك بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق الحكومي (العام) الجاري ، خاصة في جانبه الإجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الإستثمارات العامة .

ثانيا : الإنفاق الحكومي وفق تحاليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة

ساير أنصار هذه المدرسة النقديون في موقفهم من تدخل الدولة وإعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة ، من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى إلى عجز في الموازنة .

ولعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد ، ما يظهر جليا في أعمال Muth سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة Anticipations Rationnellesles التي أحدثت ثورة في صياغة النماذج الاقتصادية الكلية [1] ، إضافة إلى كتابات فريدمان سنة 1968 .

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة ، إعتبر منظروا الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات الحكومية (العامة) مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الإقتطاعات الضريبية ، وعليه تقوم الأعوان الاقتصادية بإدخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية .

كماأعاد Barro سنة 1974 ، نظرية التكافؤلريكاردوأو ما يعرف بـ (L'équivalenceRicardienne) إلى الواجهة ، حيث ساوىBarro بين القرض العمومي والضرائب كمصادر لتمويل العجز الحكومي ، لأن الأعوان الاقتصادية هي من تتحمل عواقب الإقتراض العمومي بمرور الوقت أي أن العبئ الضريبي يصبح مؤخرا .

وأضاف أن عجز الميزانية الممول من طرف الإقتراض لا ينتج عنه آثار إصلاحية كما أشار بذلك الكينزيون بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الإدخار ما يفشل كل محاولة الإصلاح .

إن إدماج فرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة ، ساهم بشكل كبير في ظهور أدبيات إعتمدت كلية على النماذج الاقتصادية ، أي النمذجة التي درست تدخل السلطات العمومية على مستويين :

المستوى الأول : دراسة ردة فعل الأعوان الاقتصادية تجاه قياسات محددة .

المستوى الثاني : البحث عن إستنتاجات الاقتصاد الكلي إنطلاقا من إنعكاساتهم الفردية .

ثالثا : الإنفاق الحكومي وفق تحاليل الاقتصاد الكينزي الجديد

مع تطور الفكر الاقتصادي وخاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينزي الجديد حيث تبنى أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي ينطلق من الاقتصاد الكلي ، أما إختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكين الجدد الذين ينطلقون من الجزء للوصول إلى الكل.

كما آمنوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل

[1] محمد إبراهيم طه السقا ، (1990- 1995) : " التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة " ،كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ص 03 .

والبطالة رغم قدرته على إعادة الإعتبار للتوازن النقدي ، ردع التضخم وتقوية تنافسية المؤسسات إذ تميزت الوضعية الاقتصادية منذ الثمانينات بإرتفاع البطالة نتيجة تراجع الأسعار والأجور، ما أربك المسؤولين ودفعهم لوضع توصيات ونصائح تستند لأراء المدارس الاقتصادية السائدة أنذاك ، كما وجه الاقتصاديين لترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول .

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة إتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العمومية ، فالفكر الكينزي الجديد الإستراتيجي إهتم بتفسير البطالة الجزئية (Sous emploi) ، أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الإتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سببا في بطئ التصحيح ، وأثبت الإتجاه الكينزي الجديد الإعلامي أن عدم التوازن مشتق أساسا من خلل في المعطيات .

فمقارنة مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديد اليقين السياسي ولاالنتائج النظرية المتماسكة رغم النجاح الحاصل حاليا .

المبحث الثاني : مفاهيم وأسس عامة حول الإنفاق الحكومي

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة الحكومية بقدر ما إختلفوا في تأثيرها على النشاط الاقتصادي ، فمع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات الحكومية بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت ، ولدراسة هذه السياسة ودورها وجب التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي وأهم خصائصه وكذا التطرق إلى أهم تقسيمات النفقات العامة .

المطلب الأول : الإنفاق الحكومي، مفهومه ، تعريفه ، أركانه

أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي

1- الإنفاق الحكومي لغة :

مشتق من كلمة نفق ، وهي تدل على إنقطاع الشيئ وذهابه ، ومنه نفقت الدابة أي ماتت ، ونفق البيع أي راج ، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف ، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها ، ونقول أنفق الرجل ، أي ذهب ماعنده ، ورجل منفاق أي كثير النفقة [1] .

أي أن النفقة لغة هي ما أنفق والجمع نفاق ، نفق الدرهم ينفق نفاقا ، وأنفقوا نفقت أموالهم ، وأنفق المال صرفه والنفاق بالكسر جمع النفقة من الدراهم [2] .

2 – الإنفاق الحكومي اصطلاحا :

قبل التطرق إلى تعريف الإنفاق الحكومي إصطلاحا لا بد من التفرقة بين الإنفاق القومي والإنفاق الحكومي ، فالإنفاق القومي يعرف بأنه ما يتم إنفاقه للحصول على السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) ويتكون من أربعة مكونات وهي كالتالي :

أ-الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الشخصي) : ويشمل تقريبا كل مشتريات الأفراد من السلع والخدمات الاستهلاكية ، ما عدا مشتريات المنازل والمباني والتجهيزات الجديدة والتي تدخل ضمن الإستثمار، كما يشمل أيضا مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة (الثلاجات، الغسالات ، الأثاث ، السيارات...إلخ).

ويجب ملاحظة أن هذا النوع من الإنفاق الشخصي هو إنفاق نهائي بغرض الاستهلاك وليس للإستخدام في أغراض إنتاجية .

ب- الإنفاق الإستثماري المحلي الخاص : يشمل السلع الرأسمالية التي أنتجت من أجل إنتاج سلع أخرى وإنفاق المستثمرين على المشاريع الإستثمارية ، وهذه السلع الرأسمالية يمكن أن تكون إنتاجا محليا أو إستيراد من الخارج .

---

[1] باسم أحمد عامر ، (2010) : " نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم " ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، بدون طبعة ، ص 25 .

[2] شادي خليفة ، محمد الجوارنة ، (2010) : " الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي " ، دار عماد الدين للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ص 19.

ج– الإنفاق الحكومي : يشمل إنفاق المؤسسات والوزارات الحكومية على السلع التي تشترى من القطاع الخاص المحلي أو من الخارج .

د–صافي الصادرات (الصادرات – الواردات) : تمثل الصادرات من السلع والخدمات الوطنية إنفاقا بواسطة طلب الأجانب على المنتجات المحلية وبالتالي تؤدي إلى زيادة تيار الدخل والإنفاق ، وتدخل حصيلة الصادرات كأحد مكونات الإنفاق القومي لأنها تمثل الطلب الأجنبي على ماتم إنتاجه محليا ، ومن الناحية الأخرى نجد أن الواردات من السلع والخدمات الأجنبية تمثل إنفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية ، وبالتالي تؤدي إلى تسرب جزء من الدخل والإنفاق إلى الخارج ، ومن ثم تستبعد الواردات عند حساب الإنفاق القومي ويلاحظ أن الواردات قد تكون جزء من مشتريات الأفراد أو الحكومة أو الإستثمار المحلي أو ربما أستخدم جزء منها في إنتاج السلع التي تم تصديرها إلى الخارج ، وبالتالي يجب أن تستبعد الواردات من الصادرات لنحصل على ما يسمى بـ صافي الصادرات وهو الجزء الذي يدخل في حساب الإنفاق القومي .

ومما تقدم فإن :

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الإستثماري الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات [1].

لذا يتضح لنا مما سبق ذكره أن الإنفاق الحكومي هو أحد المكونات الأربعة للإنفاق القومي .

إذن يعرف **الإنفاق إصطلاحا** على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة .

فالإنفاق الحكومي يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة ، فالدولة عندما تحدد نفقاتها تقوم أولا بتحديد حاجاتها العامة أي تلك الحاجات التي تأخذ على عاتقها مهمة إشباعها ، ثم تحاول تحديد النفقة اللازمة لذلك وكيفية تمويلها [2] .

ثانيا : تعريف الإنفاق الحكومي

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات الحكومية (العامة) ،نذكر البعض منها حتى يتسنى لنا إظهار أركانها وخصائصها وتحديد طبيعتها.

تعرف النفقات الحكومية على أنها :

– "كم قابل للتقويم النقدي ، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة [3] ".

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، (2008) : " مبادئ علم الإقتصاد "، دار زهران ، عمان ، بدون طبعة ، ص 207 – 209

[2] شادي خليفة ، محمد الجوارنة ، (2010) : " الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20 – 21.

[3] حامد عبد المجيد دراز، (1995) : " مبادئ الإقتصاد العام "، قصر الصفا، الإسكندرية ، بدون طبعة ، ص 381 .

- " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة "[1] .
- " استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة "[2] .
- " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام ، بقصد إشباع حاجة عامة "[3] .
- " مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة ، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي) ، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها إشباع حاجة عامة "[4] .
- " مبلغ من النقود يدفعه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام "[5] .
- " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها ، بقصد إشباع حاجة عامة "[6].
- " مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية"[7] .

ثالثا : أركان الإنفاق الحكومي

وفقا للتعاريف السابقة ، وإن تباينت في عباراتها ومفرداتها اللغوية فإن لها نفس المعنى والمضمون بحيث يمكن إستنتاج أن النفقات الحكومية (العامة) تتكون من ثلاثة أركان رئيسية وهي أن النفقة الحكومية كم قابل للتقويم النقدي ، أن يكون الأمر بالنفقة من أشخاص القانون العام ، أن تهدف النفقة إلى إشباع حاجة عامة ، وفيما يلي شرح لكل ركن من الأركان السالفة الذكر:

1- النفقة الحكومية كم قابل للتقويم النقدي :

إن حصول الدولة على كافة ما يلزمها من موارد اقتصادية لإشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع يستلزم إنفاقها لشراء هذه الموارد أو تأجيرها ، ومن الطبيعي أن يتم الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي في صورة نقدية ، حيث تقوم الدولة بشراء أو تأجير ما يلزمها من التجهيزات الإنتاجية للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تقوم بها وذلك مقابل أن تدفع لأصحاب هذه التجهيزات ثمنا أو أجرا **نقديا** ، وقد تقوم الدولة بسداد ما يستحق عليها من أصل وفوائد القروض العامة في صورة **نقدية** ، كما قد تقوم الدولة بإنفاق بعض أموالها دون أن تحصل مقابل ذلك على سلعة أو خدمة معينة ، وكمثال على ذلك الإعانات النقدية التي تمنحها

[1] محمد عباس محرزي ، (2008): " إقتصاديات المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون طبعة ، ص 55 .

[2] صالح الرويلي ، (1988) : " إقتصاديات المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، بدون طبعة ، ص 25 .

[3] حسين مصطفى حسين ، (2008) : " المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، طبعة 2001 ، ص 11.

[4] يونس البطريق ، (1984) : " المالية العامة "، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون طبعة ، ص 173.

[5] السعيد عبد المولى ، (1975) : " المالية العامة "، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون طبعة ، ص 57.

[6] عبد الكريم بركات ، حامد عبد المجيد دراز، (1971): " علم المالية العامة " مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، بدون طبعة ، ص 215-217.

[7] علي خليل سليمان أحمد اللوزي ، (2001) : " المالية العامة " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ، ص ، 89 .

الدولة لمحدودي الدخل أولتشجيع الإنتاج المحلي [1] ، إلا أن الإنفاق الحكومي قد يتم في بعض الأحيان في صورة عينية ، فقد تؤدي الدولة بعض إلتزاماتها في صورة عينية من خلال تقديم المزايا العينية للعاملين فيها كمنحهم سكنا إجتماعيا مجانا ، لكن معظم الدول تستبعد تماما الأسلوب العيني لعدم ملائمته لمقتضيات العصر وإهداره أحيانا مبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة [2] .

كما أن تطور النظام الاقتصادي من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ، أدى إلى إنتشار إستعمال النقود لشراء السلع والخدمات بدلا من الحصول عليها عن طريق المقايضة وهو ما دعم الإتجاه نحو إستعمال الصفة النقدية للنفقة الحكومية (العامة) ، وتزايد الإهتمام بمراقبة الإنفاق الحكومي ، إذ من المعروف أن الرقابة كثيرا ما تتعذر عند إتباع أسلوب الإنفاق العيني ، نظرا لصعوبة تقييم هذا الإنفاق ، وهذا لا يعني عدم إستعمال الدولة لنفقات عينية على الإطلاق ، فيمكن إستعمالها في بعض الحالات الإستثنائية حيث قد يتعذر على الدولة الحصول على إحتياجاتها عن طريق الإنفاق الحكومي النقدي ، ويكون ذلك مثلا في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية....إلخ ، وتبقى هذه الحالات إستثنائية لا يجب التوسع فيها ، ويلاحظ أنه وإن كان الإنفاق يتم عينيا في مثل هذه الحالات إلا أنه من اليسير تقويمه نقدا وإضافة قيمته إلى مجموع النفقات النقدية ، وهذا ما دفع كتاب المالية العامة الحديثة إلى إعتبار **النفقة الحكومية كما قابلا للتقويم النقدي** وذلك لإعتبارات سياسية واقتصادية وإجتماعية ومالية ، تجنبا لمشاكل الإنفاق العيني وتحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة في الإستفادة من النفقات الحكومية وتحمل الأعباء العامة .

2 – أن يكون الأمر بالنفقة من أشخاص القانون العام :

يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام ، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة [3] ، وعلى ذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوي خاص ، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام ، ومثال ذلك التبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لبناء مساجد أو مستشفيات أو مدارس لا تعد من النفقات العامة ، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها أفراد المجتمع تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف .

ومن المتفق عليه أن كل المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة بغرض ممارسة نشاطها العام ، وذلك بموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة ، ولكن هل النفقات التي تنفقها الدولة بغرض ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات الخاصة ، مثل المشروعات الإنتاجية تعتبر نفقات عامة؟

[1] حامد عبد المجيد دراز، (1971) : " مبادئ الإقتصاد العام "، مرجع سبق ذكره ، ص 382 .

[2] منصور ميلاد يونس ، (1994) : " مبادئ المالية العامة " ، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، بدون طبعة ، ص 21 .

[3] حامد عبد المجيد دراز ، سعيد عبد العزيز عثمان ، (2002) : " مبادئ المالية العامة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة ، ص277.

في هذا الصدد إعتمد أصحاب الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذه النفقات إلى معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي[1] :

أ–المعيار القانوني (المعنوي) le critére organique : يستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق ، بمعنى آخر أن نقطة الإرتكاز هي الشخص القائم بالنفقة أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق ، فإذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها ، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد وعليه يعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة ، الهيئات العامة ، المؤسسات العامة بما له من سيادة وسلطة آمرة ، وبذلك يخرج من نطاق النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص الإعتبارية أو الطبيعية ، حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام ، كون الأموال خرجت من ذمة شخص خاص وليس عام [2].

ويستند أنصار هذا المعيار إلى إختلاف النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون الخاص ، ويعد الإختلاف بين نشاط الأشخاص العام ونشاط الأشخاص الخاص إلى طبيعة الدولة الحارسة ، التي كان نشاطها يعتمد على القيام بالخدمات الأساسية مثل ، الأمن ، الدفاع العدالة....إلخ ، وهذه الخدمات تحقق نفعا عاما تهدف إليه الدولة بموجب ما تتمتع به من سلطة آمرة وسيادة على إقليمه ، وفي ظل هذا الدور للدولة ظل المعيار القانوني لتحديد طبيعة النفقة العامة مستقرا لفترة طويلة إذ أنه يجسد ويعكس الوضع السائد في تلك الفترة ، ومع تطور دور الدولة وتوسعه وإزدياد تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ، ثم إلى دولة منتجة ، حيث إمتد دورها ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة إختصاص نشاط الأشخاص الخاصة ، مثل أعمال الإنتاج التوزيع ، الإستثمار....إلخ ، وبالتالي فإذا كان المعيار القانوني قد تلائم مع إقتصار وتحديد نشاط الدولة كدولة حارسة فقط فإن هذا المعيار لم يعد يتناسب أويكفي وحده في تحديد طبيعة النفقة العامة ، ولذلك خلص علماء الاقتصاد إلى إقتراح معيار آخر قد يتناسب مع توسع نشاط الدولة ، بإعتبارها دولة منتجة ومتدخلة تقوم بنفس أنشطة الأفراد ، ويعتمد على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص الذي تصدر عنه النفقات العامة [3].

ب–المعيار الوظيفي le critére fonctionnel : ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بها ، وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة ، وإنما تعتبر نفقات عامة جميع النفقات التي تقوم الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، (2000) : " الوجيز في المالية العامة "، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

[2] دراوسي مسعودة ، (2004) : " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي – حالة الجزائر – 1990 – 2004 " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص 162 .

[3] السيد عبد المولى ، (1993) : " المالية العامة المصرية " ، مصر، بدون طبعة ، ص 66 .

إقليمها ، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقات خاصة وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات العامة التي تقوم بها الأشخاص الخاصة والتي فوضتهم الدولة في إستخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة ، بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة إستخدام سلطتها السيادية ، وإستنادا للمعيار الوظيفي فإن ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام ، بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص .

وبناءا على ما تقدم وحسب المعيارين السابقين ، فإنه يجب التوسع في مفهوم النفقات العامة ، بحيث تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة أو مشروعاتها العامة الوطنية ، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة ، أو طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات ، لما في ذلك من مواكبة لتطور دور الدولة وتوسعه .

3 – أن تهدف النفقة إلى إشباع حاجة عامة :

إن هدف أو غاية الإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجات العامة ، ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة . وبالتالي لا يمكننا إعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه بهدف إشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد .

والسبب في ذلك يرجع إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع ، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ، كالضرائب ، ومن ثم فيجب أن يكونوا على قدم المساواة ، كذلك في الإستفادة من النفقات العامة للدولة ، إذ أن تحمل الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة .

ومنه لا يعقل أن تجعل النفقة لغرض منفعة أو مصلحة خاصة بفئة معينة ، حتى لا يتم الدوس على مبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة .

وإذا كان هذا ما يمكن أن نراه بسيطا وبديهيا ، فإن الصعوبة تكمن في تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية .

في الحقيقة ، إن عملية التحديد ترتكز أساسا على معيار سياسي أكثر منه اقتصادي أو إجتماعي ، إذ أن السلطات السياسية في الدولة هي التي تتولى عادة تقرير ما إذا كانت حاجة ما تعتبر عامة أم لا تعتبر كذلك . وهي تستند في ذلك إلى قواعد ومحددات معينة[1] .

المطلب الثاني : خصائص الإنفاق الحكومي

تتميز النفقات الحكومية بخصائص اقتصادية وإجتماعية إضافة إلى الخصائص القانونية.

أولا: الخصائص الاقتصادية والإجتماعية للإنفاق الحكومي .

يتحدد مفهوم النفقات الحكومية إستنادا إلى خصائص اقتصادية وإجتماعية ، أين يمكن التمييز بين مفهومين لها هما :

[1] محمد عباس محرزي ، (2003) : " إقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة ، الميزانية العامة للدولة " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 73 .

1- المفهوم التقليدي : هو الذي توجه إلى تضييق حجم النفقات الحكومية في أصغر الحدود ، حيث إقتصرت على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية ، نفقات الشرطة الموكلة بحفظ النظام والأمن الداخليين ، نفقات العدالة الرامية إلى فك المنازعات وكذا نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية ، ولقد إختصرساي "say" كل ذلك في مقولته الشهيرة " **إن أفضل النفقات أقلها حجما** "[1]

2- المفهوم الحديث [2] : أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم مع مطلع القرن العشرين إلى تطور دور الدولة ، فأصبحت بذلك مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والإجتماعي ، ما إنجر عنه إتساع في مجال الإنفاق الحكومي ليشمل قطاعات حيوية كالنقل ، الصحة ، والتعليم فأصبحت الدولة ملزمة وبشكل مباشر بإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع ، كما أضحت ولعبت دورا إجتماعيا هاما سعيا منها إلى تقليص الفوارق الإجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل معتمدة في ذلك على الإعانات فضلا عن مكافحة البطالة ، التحيز لطبقة إجتماعية دون أخرى لأسباب إيديولوجية وفكرية ، بالإضافة إلى دعم الإنتاج بتقديم مساعدات وإمتيازات لقطاعات معينة دون أخرى ، فبالإضافة إلى النفقات اللازمة لممارسة السيادة برزت نفقات أخرى حولت الدولة من دور الحياد إلى دور المؤتمر، إذ باتت سياسة الإنفاق العام أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية والإجتماعية ، تبعا للظروف والإمكانيات .

ثانيا : الخصائص القانونية للإنفاق الحكومي [3]

حتى توضع النفقات الحكومية في قالبها القانوني لابد من توفر العناصر التالية :

1 – الإلتزام بالدفع : هو الإجراء الذي يترتب عليه دينا على الدولة .

2- تحديد المبلغ موضوع الدفع : لكنه يبقى تقديريا قابلا للنقصان أو الزيادة (كالخصم من أجور العمال بسبب المرض والغياب أوزيادة أجورهم بسبب سنوات الخبرة) .

3- الأمر بالدفع : يتمثل في أمر كتابي يوجهه الآمر بالصرف إلى المحاسب المخول بالدفع ، حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة .

4- صرف النفقة : تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونا بصرف المبلغ المقابل للحوالة المقدمة له بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق ، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة .

المطلب الثالث : ضوابط الإنفاق الحكومي والعوامل المؤثرة فيه .

أولا :ضوابط الإنفاق الحكومي

[1] رياض الشيخ ، (1956) : " المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية " ، دار النهضة العربية ، مصر، بدون طبعة ، ص 108.

[2] صالح الرويلي ، (1988) : " إقتصاديات المالية العامة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

[3] رفعت المحجوب ، (1990) : " المالية العامة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون طبعة ، ص 180.

لكي يحقق الإنفاق الحكومي الأهداف المنشودة منه ، يجب تحقق أمرين في غاية الأهمية فالأمر الأول هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ، والأمر الثاني أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات لذلك من الضروري وجود أساليب وصور مختلفة للرقابة المختلفة ، التي تضمن توجيه النفقات الحكومية إلى أوجه المنفعة دون إسراف أو تبذير ، وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي :

1– ضابط المنفعة : يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق الحكومي دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها ، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق الحكومي في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة ، يعني أن الإنفاق لا مبرر له[1] .

وهناك إتجاهات متعددة إهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام نذكر منها ما يلي [2] :

أ – الإتجاه الشخصي : من خلال هذا الإتجاه يتم قياس المنفعة التي يدرها الإنفاق العام من خلال إجراء عملية مقارنة بين الناتج الإجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة والناتج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص ولكن يلاقي هذا الإتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة .

ب – الإتجاه الموضوعي : هذا الإتجاه يقوم على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة ، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد نسبة النفقات العامة ، فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه وليس له نفع على المجتمع .

2– ضابط الاقتصاد في النفقات : يعد ضابط الاقتصاد في النفقات شرطا ضروريا لابد منه ويقصد به إلتزام القائمين على عملية الإنفاق تجنب أي تبذير أو إسراف ، لأن في ذلك ضياع لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة ، وبإختصار فإن ضابط الاقتصاد يعني إستخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة ، وتتعدد مظاهر التبذير والإسراف المالي في العالم وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب إنخفاض كفاءة الرقابة المالية والسياسية ولهذا فإن الحاجة تدعوا إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية ، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماما ، وبالقدر اللازم فقط ، لتحقيق المنفعة العامة ، هذا فضلا عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى الأوجه النافعة [3] .

---

[1] سوزي عدلي ناشد ، (2000) : " الوجيز في المالية العامة "، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

[2] نوازد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، (2005) : " المدخل الحديث في المالية العامة " ، دار المناهج ، عمان ، الطبعة الأولى ص 40.

[3] سوزي عدلي ناشد ، (2000) : " أساسيات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 55 .

3- ضابط الترخيص والتقنين : الترخيص هو ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة ويعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت موافقة الجهة المختصة بالتشريع [1] ، أما تقنين النشاط الإنفاقي للدولة فالمقصود به أن يتم تنفيذ النفقات العامة وفقا للإجراءات التي حددتها الموازنة والقوانين المالية ، ويعد الضامن لتحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقة ، ويتمثل في درجة إحترام المنفذين لقواعد الإجراءات القانونية التي تتطلبها النصوص التشريعية عند تنفيذ النفقة العامة من خلال أساليب الرقابة بشتى صورها وعادة ما تأخذ ثلاثة أشكال وهي [2] :

أ-الرقابة الإدارية : تتم هذه الرقابة من طرف الرؤساء على مرؤوسيهم وكذلك من طرف وزارة المالية أو إحدى تنظيماته من خلال إجراء عمليات رقابية لكل الجهات التي تستعمل المال العام وتكون هذه الرقابة سابقة لتنفيذ النفقات .

ب- الرقابة التشريعية (البرلمانية) : والتي يتولاها البرلمان من خلال متابعة تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة ، وإيفاد لجان للمراقبة على أرض الواقع ، كما له الحق في إستجواب الوزاراء على عمليات الإنجاز.

ج- الرقابة المحاسبية (المستقلة) : تتولى هذه الرقابة جهات مستقلة غير خاضعة لأي جهة ، متخصصة وذات صلاحيات واسعة في التدقيق والرقابة على تنفيذ النفقات العامة وفق ما تنص عليه القوانين المعتمدة للعملية المالية في الدولة والتأكيد على ضرورة إحترام قواعد التنفيذ ، ويعتبر هذا النوع من الرقابة اللاحقة أكثر فعالية بحيث تقدم تقرير سنوي حول الوضعية ويوجه للجهات المختصة لتطبيق القوانين على الجهات المخالفة .

4 – قاعدة العدالة في توزيع الإنفاق : يقتضي تحقيق ضابط المنفعة والذي هو القاعدة الأولى من قواعد الإنفاق العام أن يكون هناك عدالة في توزيع المنفعة العامة ، وهو لا يتحقق إلا بعد الأخذ بقاعدة التوزيع العادل للإنفاق العام ، وهذا يعني عدم إقتصار المنفعة على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة أو منح طبقة معينة في منطقة معينة قدرا من الإنفاق يفوق ما يخصص لمناطق أخرى ، فمبدأ عدالة توزيع المنافع يتجسد أساسه في فكرتين أساسيتين ، تتمثل الفكرة الأولى في أن أجهزة الدولة وجدت لمصلحة المجتمع وليس لمصلحة فرد أو فئة معينة ، أما الفكرة الثانية فتتمثل في أنه طالما أن الإنفاق العام يتحمله القادرين منهم تطبيقا لقاعدة التضامن الإجتماعي فإن النفع العام المتولد من الإنفاق العام يجب أن يعم الأفراد كافة .

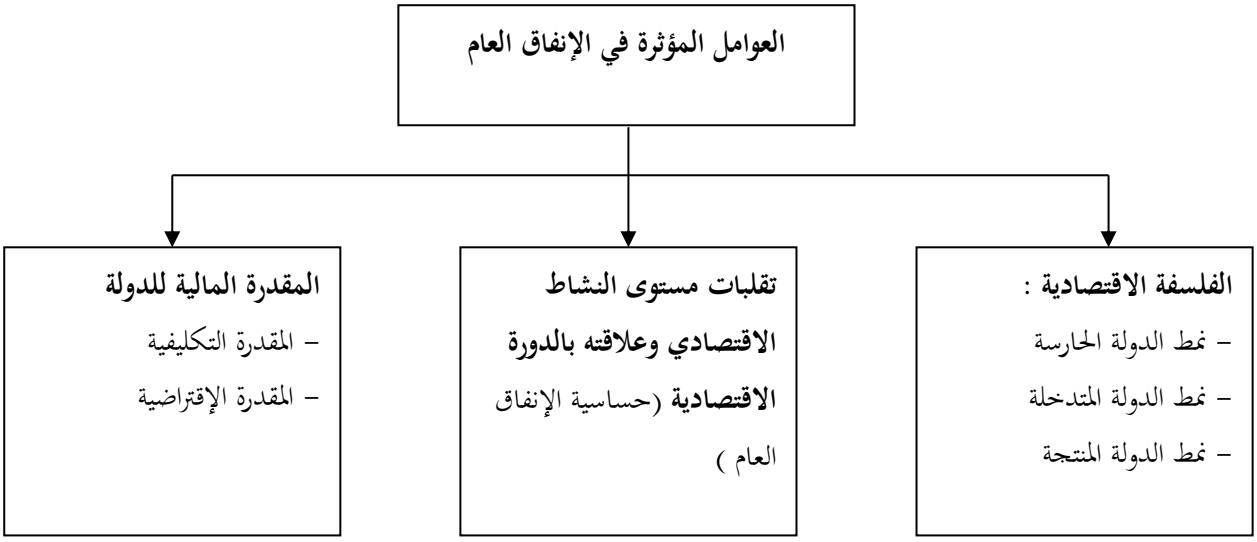
ثانيا : العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي

تعود أهمية النفقات العامة بإعتبارها الوسيلة الأساسية ضمن السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في الميادين المختلفة ، أي أن النفقات العامة ترسم حدود نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، لذلك فهي تتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور وبالتالي هناك عدة عوامل تؤثر على الإنفاق الحكومي للدول وهي موضحة من خلال الشكل البياني رقم (1-1):

[1] محمد طاقة ، هدى العزاوي ، (2007) : " إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ، ص 35 .

[2] عادل أحمد حشيش ، (1992) : " أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام " ، بدون طبعة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ، ص ، 85 .

الشكل البياني رقم (1-1) : العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي



المصدر: نوازد عبد الرحمن الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشابي ، (2005) ، مرجع سبق ذكره ، ص43 .

1- الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي :

إن الفلسفة السياسية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية (الدولة الحارسة ، الدولة المتدخلة ، الدولة المنتجة) .

ففي ظل الدولة الحارسة تتبنى الدولة أسلوب المالية المحايدة والتي تنحصر في الوظائف الأساسية التالية (الأمن ، الدفاع ، العدالة) فإن حدود الإنفاق العام سوف تقتصر على تلك الوظائف.

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة فهي تؤمن بضرورة إستخدام السياسات الملائمة للوصول إلى التشغيل الكامل والإستقرار والتوازن الاقتصاديين وبالتالي يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة .

وفيما يتعلق بالدولة المنتجة التي ترتكز على مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فان حصة النفقات العامة تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة .

2- تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية :

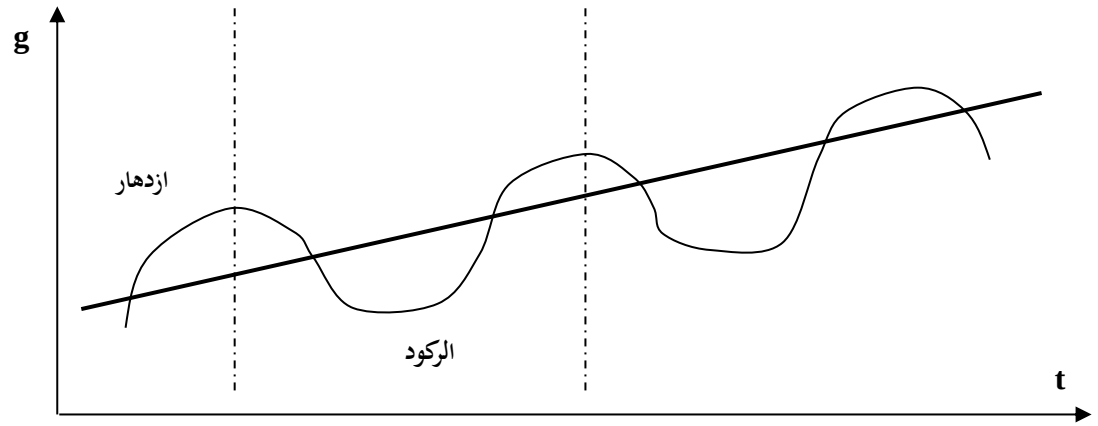
يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات مستمرة ومتواصلة وهو ما يسمى بالدورة الاقتصادية cycleéconomique وهي عبارة تستخدم لوصف التقلبات في الإنتاج الكلي وتحسب بالقياس إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في الناتج الإجمالي الحقيقي . [1]

وقد عرفها كذلك الاقتصاديان buens وmitchell بأنها نموذج لتقلب موجود في النشاط الكلي الذي يكون فيها العمل منفذ بشكل خاص في المؤسسات الخاصة للدولة وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى

[1]DAVID.**N**. (1997) : "hyman economics ", fourth edition, mc Graw Hill New York , p 495.

النشاط الاقتصادي وبعبارة أخرى فإن الدورة الاقتصادية [1] هي فترة زمنية تتميز بالحركة إلى الأعلى وإلى الأسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي والدخل الجاري[2] ويختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ولكن الجميع يتفق في أنها تأخذ المسار المبين في الشكل البياني رقم (1-2) :

الشكل البياني رقم (1-2) : مسار الدورة الاقتصادية



Source :Docquier . F. (2005): " introduction à la macroéconomie ", édition Lille , p10 .

إن حركة الدورة الاقتصادية وتباين مستوى النشاط الاقتصادي بين فترات الإزدهار والركود له تأثير في رسم حدود النفقات العامة ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات العامة من درجة إستجابة لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والذي يوصف بـ "**حساسية النفقات العامة**" ، حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام كما يلي :

أ- حساسية الإنفاق الجاري على الإدارة العامة :

يأخذ مسار حساسية الإنفاق العام الجاري على الإدارة العامة مسارا مشابها لمسار مستوى النشاط الاقتصادي أي أنه عندما يرتفع مستوى النشاط الاقتصادي ليصل إلى حالة الرواج والإنتعاش فإن الإنفاق الجاري على الإدارة العامة سوف يزداد والعكس صحيح .

ب- حساسية الإنفاق الإجتماعي :

---

[2] الدورة الاقتصادية : أول من إستخدم مصطلح الدورة الإقتصادية هو الإقتصادي الفرنسي Clement Juglar (1905/1819) والتي سماها بالدورات التجارية ونشر كتابا بعنوان crises commerciales et leur retourpériodique في عام 1862 وهناك نوعين من الدورات الإقتصادية ، دورات قصيرة الأجل وتقسم بدورها إلى دورات قصيرة كبرى حيث أوضح juglar أنها تدوم ما بين 07 و11 سنة والدورات القصيرة الصغرى والتي أوضح الاقتصادي الأمريكي kitchim 1923 أنها دورات تدوم ما بين 03 و05 سنوات أما النوع الثاني فهو دورات طويلة الأجل والتي أوضح الاقتصادي الروسي kondraticff أنها تدوم ما بين 40 و60 سنة تمت تسميتها بـ" **الحركات الكوندراليفية** ".

[2] وحيد مهدي عامر ، (2010) : " السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية ، ص 150.

يأخذ المسار حساسية الإنفاق العام الإجتماعي إتجاها معاكسا لمسار النشاط الاقتصادي ، أي أنه في حالة تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي إلى حالة الإنتعاش فإن الحكومة تجد نفسها غير ملزمة بزيادة التخصيصات المالية لتمويل الإنفاق الإجتماعي ، أما في حالة هبوط مستوى النشاط وصولا إلى حالة الكساد فإن الحكومة تجد نفسها ملزمة بزيادة الإنفاق الإجتماعي لمواجهة مظاهر هذا الكساد من بطالة وفقر إجتماعي عن طريق الإعانات .

ج- حساسية الإنفاق الاقتصادي :

في الوقت الحالي وفي ظل الدور المهم في الحياة الاقتصادية فإن الإنفاق الاقتصادي يأخذ شكلا عكسيا للحالة الاقتصادية فيزيد هذا الإنفاق لمواجهة مظاهر حالة الكساد والعكس في حالة الإنتعاش يقل فتتخذ إجراءات إنكماشية .

3- المقدرة المالية للدولة :

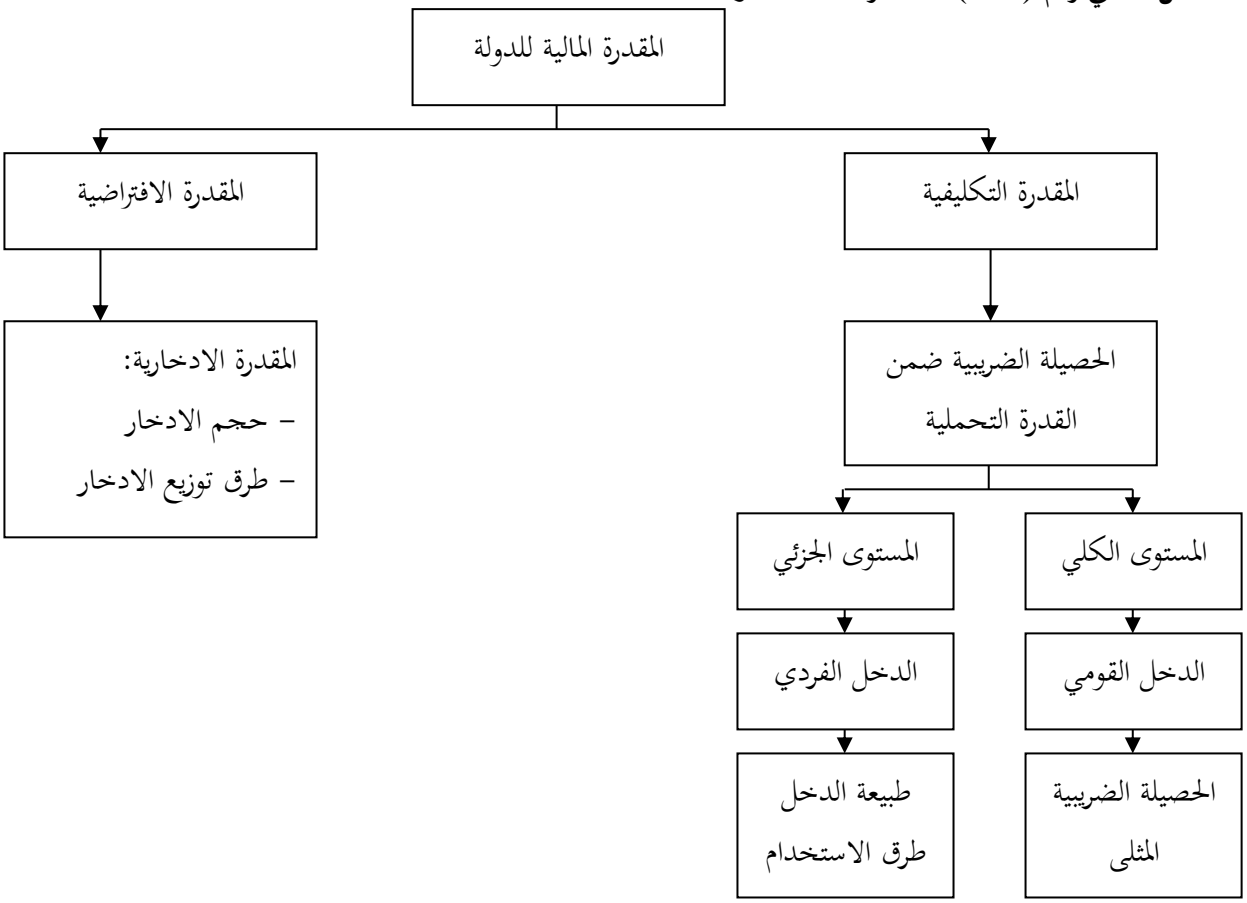
وتعتبر المقدرة المالية للدولة العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة التي تحدد مبلغ الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها لعملية الإنفاق العام خلال الفترة المقبلة.

وتشكل المقدرة التكليفية[1] (الطاقة الضريبية) وقدرة الدولة على الإقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية للدولة كما هو موضح في الشكل البياني رقم (1-3) :

[1] المقدرة التكليفية : نقصد بالمقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد او المقدرة الإنتاجية القومية (المستوى الكلي) ، أما المقدرة التكليفية للفرد فتعني قدرة الفرد على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي) ويتوقف على مستوى الدخل وطرق استخدامه .

أما المقدرة الإقتراضية للدولة فتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقتراض العام ، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية ، وعموما فإن قدرة الدولة على الإقتراض تزداد كلما إستطاعت تعبئة الإدخار وعلى مدى الدوافع للإستثمار.

الشكل البياني رقم (1–3): المقدرة المالية للدولة



المصدر: نوازد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي ، (2005) : المدخل الحديث في المالية العامة ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

المطلب الرابع : تقسيمات النفقات الحكومية [1]

أدى توسع حجم الإنفاق الحكومي وتمايز مجالاته وأشكاله إلى ظهور تقسيمات علمية ، ناجمة عن إجتهادات الاقتصاديين وأخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها ، إذ أن كل نوع من هاته التقسيمات يستند على معيار محدد ، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم تقسيمات الإنفاق الحكومي (العام) ، ثم إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر.

أولا: التقسيمات العلمية النظرية والاقتصادية للنفقات الحكومية

تعتمد هذه التقسيمات على معايير علمية واقتصادية تتوقف على طبيعتها وأغراضها وآثارها الاقتصادية وفيما يلي شرح لكل منها.

1– تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وإنتظامها [2] :

النفقات العامة العادية Les dépenses ordinaires : هي كافة النفقات التي تظهر بشكل متكرر سنويا في الموازنة العامة للدولة ، والتكرار هنا لايعني ثبات القيمة المالية في الموازنات المتعاقبة وإنما نوعها ، ونموها على سبيل المثال لا الحصر الرواتب والأجور أو نفقات الصيانة أو العدالة .

النفقات العامة غير العادية Les dépenses extraordinaires : هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة ، كما قد تظهر في أوقات غير منتظرة كالكوارث الطبيعية والحروب مما يصعب التوقع بحجمها ويستوجب رصد أغلفة مالية تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك إذ أنها غالبا ما تمول من إيرادات غير عادية كالإقتراض [3] ، إذ أن النفقات غير العادية هي التي ترى الدولة أن إنفاقها يكون لأغراض حربية مثلا أو أغراض اقتصادية مثل إستصلاح الأراضي أو إقامة محطات التوليد الكهربائي [4] ، ويرجع هذا التقسيم إلى الحاجة إلى تحديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة ، وهناك عدة معايير للتمييز بين النفقات العادية والنفقات غير عادية [5] .

– إذا كانت النفقة تتم بإنتظام ودورية فهي نفقة عادية ، أما إذا لم تتم بإنتظام فهي غير عادية.

– إذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية ، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية .

– إذا كانت النفقة منتجة فهي نفقة غير عادية ، وإذا كانت غير منتجة فهي نفقة عادية .

---

[1] حسن عواضة ، (1978) : " المالية العامة ، دراسة مقارنة في الموازنة – النفقات – الواردات العامة " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، طبعة أولى ، ص 348 .

[2] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، (2007) : "مبادئ المالية العامة "، دار المسيرة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ص 134 – 137.

[3] سوزي عدلي ناشد ، (2000) : " الوجيز في المالية العامة " ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

[4] شادي خليفة محمد الجوارنة ، (2010) : " الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي " ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

[5] كردودي صبرينة ، (2007) : " تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي ، دراسة تحليلية مقارنة "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة الأولى ، ص 84 .

– تعتبر النفقة عادية إذا لم تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية ، وتعتبر نفقة غير عادية إذا أسهمت في تكوين رؤوس الأموال العينية.

لكن ومع مرور الزمن يتلاشى الحد الفاصل بين النفقات العادية وغير عادية إذ أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية من منظور الفكر التقليدي للمالية العامة أضحت تعد من النفقات العادية وفق المنظور الحديث للمالية العامة على إعتبار أن البلدان النامية تلجأ للإقتراض حتى تمول مشاريعها التنموية ، كما أن النفقات المتعلقة بالإحداثات الجديدة تتكرر كل سنة مالية بنوعها لا بذاتها [1] .

2 – تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها :

النفقات الوطنية Les dépenses nationale : تمثل كذلك النفقات المركزية وهي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية ، هذه النفقات ترد في ميزانية الدولة وتكون موجهة لصالح جميع أفراد الدولة كنفقات الدفاع والأمن ، القضاء والبحوث العلمية.....إلخ .

النفقات المحلية Les dépenses locales : هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات أو مجالس الحكم المحلي والتي تكون موجهة لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة ، فهي محلية كنفقات إيصال الطاقة الكهربائية وخطوط الهاتف.....إلخ .

وللتمييز بين النفقات الوطنية والنفقات المحلية هناك ثلاثة معايير يمكن الإعتماد عليها وهي [2] :

أ– معيار المستفيد من النفقة : حيث تعتبر النفقة مركزية إذا كانت موجهة لصالح مجتمع الدولة بكامله ، أما إذا كانت النفقة موجهة لصالح سكان إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة فهي نفقة محلية .

ب– معيار من يتحمل عبئ النفقة : تعتبر النفقة مركزية إذا تحمل المجتمع عبئها عن طريق الموازنة العامة للدولة وتكون محلية إذا تحمل عبئها مجتمع الإقليم عن طريق الموازنة المحلية للإقليم .

ج– معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة : حيث تكون النفقة مركزية إن وردت في الموازنة العامة ، وتكون محلية إن وردت في موازنة الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها وعمن يتحمل عبئها .

3– تقسيم النفقات العامة حسب إستخدام القوة الشرائية :

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار إستخدام القوة الشرائية أو نقلها إلى [3] :

النفقات الحقيقية Les dépenses réelles : تعني النفقات الحقيقية إستخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة ، فهي تعبر عن تلك النفقات التي تصرف مقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة ، وتتمثل هذه النفقات في الرواتب والأجور المدفوعة لموظفي الدولة وكذلك المبالغ المدفوعة لشراء السلع والخدمات اللازمة للإدارة الحكومية وكذلك

[1] حسن عواضة ، (1978) : " المالية العامة ، دراسة مقارنة في الموازنة – النفقات – الواردات العامة "، مرجع سبق ذكره ، ص 349 .

[2] شادي خليفة ، (2010) : " الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي "، مرجع سبق ذكره ، ص ص 68 – 69.

[3] عادل فليح العلى ، (2008) : " مالية الدولة "، دار زهران ، الأردن ، بدون طبعة ، ص 124 - 128.

للمشاريع الإستثمارية ، وعليه فإن الإنفاق الحقيقي يتمثل في وجود مقابل له يتمثل في السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة .

وفي نطاق الإنفاق الحقيقي فإنه يتم التفريق بين النفقات الإستثمارية والنفقات الجارية ، حيث أن :

النفقات الإستثمارية : هي تلك النفقات التي من شأنها أن تؤدي إلى نشأة ثروة جديدة ومن ثم حدوث إنتعاش في النشاط الاقتصادي ، وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية والتي تمثل طلبا على السلع الإنتاجية .

أما النفقات الجارية : فتمثل طلبا على الخدمات والسلع اللازمة للاستهلاك العام بقصد ضمان سير إدارة حكومية معينة أو أداء خدمة معينة أو تشغيل وحدة إنتاجية معينة مثل وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء .

النفقات التحويلية Les dépenses de transfert : وهي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ، بمعنى أنها مجرد إعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة مؤداة أو سلعة مقدمة وإنما تمثل تحويل جزء من الدخل الوطني من فئة إلى أخرى فهذا الإنفاق يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى وهذا بهدف تحسين توزيع الدخل أو تحقيق غايات أخرى تصبوا إليها الدولة .

وفي نطاق النفقات التحويلية ، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع بحسب الغرض الذي تسعى لتحقيقة وهي كالتالي :

أ– النفقات التحويلية الإجتماعية : وتتمثل في المبالغ التي تدفع قصد تحقيق أهداف الدولة الإجتماعية وخاصة مسألة تحسين المستوى المعيشي وتحقيق التوازن بين الفئات الإجتماعية المختلفة ، وتأخذ هذه النفقات صيغا متنوعة منها ، إعانات العجز، المرض والبطالة...إلخ .

ب– النفقات التحويلية الاقتصادية : حيث يكون الدافع الرئيسي لتحمل هذه النفقات هو تحقيق غايات اقتصادية تفرضها المصلحة العامة ، وتتخذ هذه النفقات أشكال متعددة منها إعانات دعم الأسعار خاصة بالنسبة للسلع الضرورية ، إعانات دعم التصدير...إلخ .

4 – تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تؤديها :

تقسم النفقات العامة تبعا للوظيفة التي تؤديها وتبعا للهدف المسطر لها لبلوغه إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي كالتالي:

أ– النفقات الإدارية Les dépenses administratives : ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، تشمل هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة والأقسام السياسية وهي نفقات الحاجات العامة في الميادين التقليدية واللازمة لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وإحلال العدالة وتنظيم الأمور السياسية لهم .

ب–النفقات الإجتماعية Les dépenses sociales : وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الإجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الإجتماعي للمواطنين ، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي تواجه ظروف صعبة (إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل ، منح للبطالين...إلخ). وتشتمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم الصحة ، النقل والسكن ، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم من أهم بنود النفقات الإجتماعية فهي مرآة عاكسة لتقدم المجتمع في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء ، وتخصص الدول عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة في الدول المتقدمة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الإجتماعية من ناحية أخرى .

ج– النفقات الاقتصادية Les dépenses économiques : هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية ، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الإستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال ، ويكتسي هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة ، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى ، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها فهي تمثل مرافق البنية التحتية الأساسية التي أصبحت تمثل حاجة عامة فقد ساد مثلا في البلدان النامية الطابع الزراعي لفترة طويلة إلا أنه مع التطور الصناعي تحولت تلك الهياكل إلى هياكل يغلب عليها الطابع الصناعي ، والدولة وحدها هي التي تقوى على القيام بمثل هذا التحويل عن طريق الإستثمار العام .

وقد تبع هذا التحول كبر الوحدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية مما يتطلب نفقات كبيرة من جهة ، وإيجاد الإمكانيات الضرورية لتمويل الوحدات الإنتاجية من جهة أخرى وهو أمر يستدعي تدخل الدولة مباشرة نظرا لضعف مستوى الإدخار الفردي في البلدان النامية وإنعدام أسواق مالية تغذي حاجات التمويل[1] .

إن تحديد هذه التقسيمات يرجع إلى كونها تخدم أغراضا متعددة من أبرزها ما يلي [2] :

- **تسهيل صياغة وإعداد البرامج** :حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها ، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج .
- **تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية** : وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج .
- خدمة أهداف المحاسبة ، المراجعة ، المراقبة والإعتماد .
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها ، حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى .

---

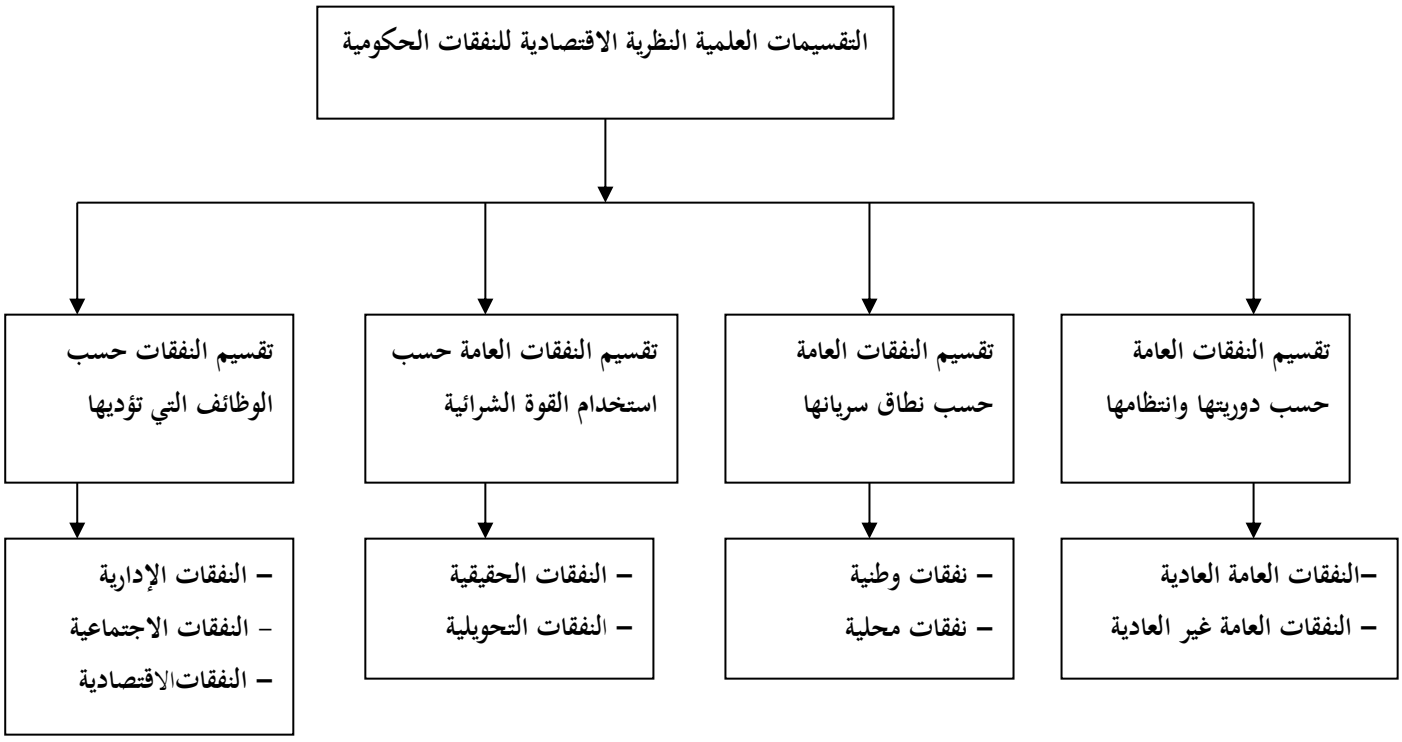
[1] محمد عباس محرزي ، (2003) : " إقتصاديات المالية العامة ، النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 82-83.

[2] نفس المرجع، ص ص 75 – 76.

- تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة ، بجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى .

ويمكن تلخيص التقسيمات العلمية النظرية والاقتصادية للنفقات العامة من خلال الشكل البياني رقم (1-4):

الشكل البياني رقم(1-4) : التقسيمات العلمية النظرية والاقتصادية للنفقات الحكومية



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى : "سعيد عبد العزيز عثمان ، المالية العامة " ، الدار الجامعية للنشر، بيروت ، دون طبعة ، (2008) ص 470 .

ثانيا : التقسيمات الوضعية للنفقات الحكومية

تعتبر التقسيمات الوضعية للنفقات تلك التقسيمات العملية المطبقة في الموازنات العامة في الدول المختلفة ، ويمكن أن تعتمد الدول في هذه التقسيمات على ما ذكر سابقا في التقسيم العلمي للنفقات ، لأن التقسيمات الوضعية تستند فعليا إلى إعتبارات علمية كالإعتبارات الوظيفية مثلا ، ويمكن طرح لمحة مختصرة عن هذه التقسيمات عند بعض الدول .

1- تقسيم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية[1] :

[1] محمد طاقة ، هدى العزواي ، (2007) : " إقتصاديات المالية العامة "، مرجع سبق ذكره ، ص 59 .

إن الموازنة الأمريكية تأخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة مراعية في نفس الوقت التقسيم الإداري للوزارات والمصالح ، وهكذا تظهر النفقات العامة التي تهدف إلى تحقيق الغرض نفسه في قسم واحد ولو كانت موزعة على الوزارات ، وعلى هذا الأساس تقسم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى :
نفقات الدفاع الوطني ، نفقات الشؤون الدولية ، نفقات المساعدات وخدمات المحاربين القدماء ، الزراعة والري ، التجارة والقوى العاملة ، الإدارة الحكومية ، فوائد الدين العام .

2- تقسيم النفقات العامة في فرنسا [1] :

تنقسم النفقات العامة في فرنسا إلى قسمين رئيسين هما :

- **النفقات النهائية** : هي التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة حاسمة دون أن تتوقع بأن تعود إليها مرة أخرى بذاتها ، وتنقسم بدورها إلى نفقات عادية ونفقات إستثمارية .
- **النفقات المؤقتة** : هي التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع إستردادها مرة أخرى ، حيث يتم تغطيتها بالقروض والتسهيلات الإئتمانية ويطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة ، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري (الوزارات ، الهيئات، المصالح) .

كما يتم تقسيم النفقات في فرنسا حسب الوظائف إلى النفقات الإدارية ، النفقات الإجتماعية والصحية والتوظيف ، نفقات التعليم والثقافة ، نفقات الزراعة والخدمات الريفية ، نفقات قطاع السكن والخدمات الحضرية ، نفقات النقل والإتصال ، نفقات الصناعة والخدمات ، نفقات القطاع الخارجي ، نفقات الدفاع ، بالإضافة إلى بند عاشر ممثل في فوائد الديون العامة ، وتقسم هذه النفقات التسعة إلى نفقات حقيقية وتحويلية وهذا حسب التقسيم الرأسي .

3- تقسيم النفقات العامة في الجزائر :

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين رئيسين :نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات ، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثرالذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

أ-نفقات التسيير [2]: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة ، معدات المكاتب...إلخ وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية ، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة ، وهذه النفقات توافق تعبير " الدولة المحايدة " لأنها لا تهدف إلى التأثير على

[1] jacques buisson. F. (2001), " publics budgets et pouvoir financier ", Dalloz, France, 13 édition, p16.

[2] المادة 23 من القانون رقم 84 / 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

الحياة الاقتصادية بطريقة مباشرة ، وكل آثارها على الاقتصاد والمجتمع هي آثار غير مباشرة وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب [1] :

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات** : يشمل هذا الباب الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات .

– تخصيصات السلطة العمومية : تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها ، المجلس الشعبي الوطني ، مجلس الأمة ، المجلس الدستوري.... إلخ ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات .

– النفقات الخاصة بوسائل المصالح : وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات .

– التدخلات العمومية : تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي ، الإجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.

–نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار والذي يتولد عنه إزدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي إزدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز إسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الإستثمار، حيث يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي للدولة ، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب [2] :

- الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة .
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص .
- نفقات رأسمالية أخرى.

[1] المادة 24 من القانون رقم 84 / 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية ، العدد 28 الصادر بتاريخ 10 جويلية 1984 .

[2] المادة 35 من القانون رقم 84 / 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 ، المتعلق بقوانين المالية .

المبحث الثالث : الطرح النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي بسوق العمل

إن الأساس النظري الذي يربط الإنفاق الحكومي بالتشغيل ، هو أن التغير في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التغير في الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى التغير في الإنتاج ، وهذا الأخير يؤثر على التشغيل ، وهذا الأساس مبني على النظرية الكينزية التي تعتمد على سياسة الإنفاق الحكومي في تحفيز الطلب الكلي وزيادة التشغيل ولتوضح كيفية تأثير الإنفاق الحكومي على التشغيل نعتمد على نموذج (IS-LM) ثم على نموذج الطلب الكلي (DG) والعرض الكلي (OG) وعلاقة هاذين النموذجين بسوق العمل .

المطلب الأول : علاقة الإنفاق الحكومي بنموذج (IS-LM) وبسوق العمل[1] .

إن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات ، سوق النقود وسوق العمل ، إن نموذج (IS-LM) يمكننا من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذان يحققان آنيا التوازن في كلا السوقين سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، كما أنه من الممكن أن يحدث التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند مستوى دخل أقل من ذلك المستوى الذي يحقق التوازن في سوق العمل ولتحليل العلاقة بين هذين السوقين وتأثيرها على سوق العمل نتطرق إلى دراسة كل سوق على حدى ثم إلى التوازن في السوقين وعلاقتهما بسوق العمل .

أولا : التوزان في سوق السلع والخدمات (IS) .

إن نموذج (IS) يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات أي تساوي الإنفاق مع الدخل ونعبر عن هذا السوق بخمس معادلات أربعة منها معادلات سلوكية وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي :

1- دالة الاستهلاك :

$$\mathbf{C}=C_a+c(Y-T)$$

C : مستوى الاستهلاك ، $\mathbf{C_a}$: الاستهلاك المستقل عن الدخل ، **c** : الميل الحدي للاستهلاك ، **Y**: الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي ، **T** : مستوى الضرائب .

2- دالة الإستثمار : $\mathbf{I=I_a-g_i}$ بحيث :

$\mathbf{I_a}$: الإستثمار المستقل ، **g** : حساسية الإستثمار لتغيرات سعر الفائدة .

3- دالة الضرائب :$\mathbf{T=T_a+tY}$ بحيث :

$\mathbf{T_a}$: الضريبة المستقلة عن الدخل ، **t**: معدل الضريبة .

4- دالة الإنفاق الحكومي : $\mathbf{G=\bar{G}}$

إعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي أي يتحدد بعوامل خارج النموذج .

[1] بشير عبد الكريم ، (2003) : " محددات البطالة " ، دراسة إقتصادية قياسية ، حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر ، جوان ، ص161 .

5- معادلة التوازن: $Y=C+I+G$ أو **$S+T=I+G$**

معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن .

يمكن إستنتاج معادلة (**IS**) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية:

$$\Rightarrow C+I+G=YY=C_a+C(Y-T)+I_a-g_i+G$$

$$\Rightarrow Y=C_a+cY-cT_a-ctY+I_a-gi+G$$

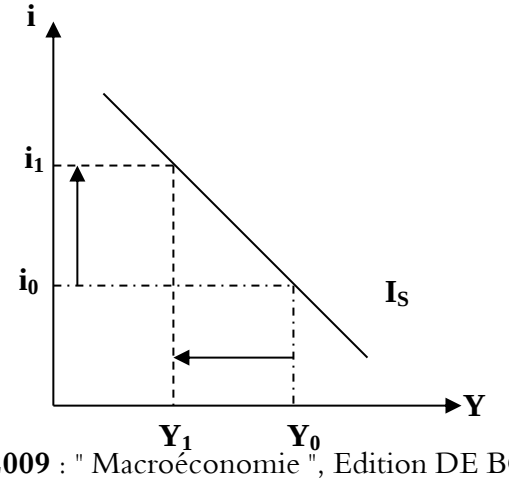
$$\Rightarrow Y(1-c+ct)=C_a-cT_a+I_a-g_i+G$$

$$\Rightarrow \quad y = \frac{C_a - cT_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة (**IS**) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (**i ,Y**) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات ، إن ميل هذا المنحنى هو **$di/dy=-1-c+ct/g$** وإشارته سالبة دلالة على أن هذا المنحنى متناقص وبالتالي فإن العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة ، إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة اليسار إذا تغير ثابت المعادلة . إن العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي ، الاستهلاك المستقل ، الإستثمار المستقل ، فإذا زادت العوامل الثلاثة الأولى فإن منحنى **IS** ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة ، أما الزيادة في الضرائب المستقلة تؤدي إلى إنتقال منحنى (**IS**) جهة اليسار ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (**IS**) هي : حساسية الإستثمار لسعر الفائدة (**g**) المعدل الحدي للاستهلاك (**c**) ومعدل الضريبة ، فإذا كانت (**g**) كبيرة أي أن الإستثمار حساس جدا لسعر الفائدة ، فإن المنحنى يكون أكثر إستواءا أما إذا كانت قيمة المعدل الحدي للاستهلاك كبيرة يكون المنحى أكثر إستواءا ، أما إذا كان معدل الضريبة مرتفعا فإن المنحنى يكون أكثر إنحدارا ، ويمكن تمثيل معادلة (**IS**) على شكل منحنى بياني ذو ميل سالب ، ومع إفتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (**i**) والدخل (**y**) هي علاقة خطية كما يلي:

الشكل البياني رقم (1–5): منحنى(IS) :



Source : MANKIW. G, **2009** : " Macroéconomie ", Edition DE BOECK , Paris , p **373**.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني لمنحنى **(IS)** أن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة علاقة عكسية في سوق السلع والخدمات ، وهذا ما يوضحه الميل السالب للمنحنى ، أما التفسير الاقتصادي للعلاقة العكسية فيمكن توضيحها بأن إرتفاع سعر الفائدة من (i_0) إلى(i_1) يؤدي إلى إنخفاض الإستثمار(العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والإستثمار) ، وبما أن الإستثمار مكون من مكونات الطلب الكلي فإن الطلب الكلي ينخفض مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج وبالتالي إنخفاض الدخل من y_0 إلى y_1.

ثانيا :التوازن في السوق النقدي (LM) :

1- إشتقاق منحنى (LM) : يعطي منحنى **(LM)** كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها ، ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات ، معادلتين سلوكيتين (معادلة الطلب على النقود ومعادلة عرض النقود) وواحدة معادلة توازن وهي :

1-1- الطلب على النقود :

تطلب النقود حسب كينز لأجل المعاملات والإحتياط $(L_1=kY)$ كما تطلب لأجل المضاربة $(L_2=-hi)$ ، وبتالي يعبر عن الطلب على النقود بالمعادلة التالية :

$$L = L_1 + L_2 = KY - hi = L(Y,i)$$

بحيث:

L : الطلب على النقود ، L_1 : الطلب على النقود لأجل المعاملات والإحتياط ، L_2 : الطلب على النقود لأجل المضاربة ، **k** : مرونة الطلب على النقود من أجل المعاملات والإحتياط ، **h** : مرونة الطلب على النقود من أجل المضاربة .

1–2 – عرض النقود :

$$\frac{M}{p} = \frac{\overline{M}}{\overline{P}}$$

فيما يخص عرض النقود يعتبر كينز أن عرض النقود متغيرة مستقلة عن الدخل أي أن البنك المركزي هو الذي

يتحكم فيها، يمكن التعبير عن عرض النقود بالمعادلة التالية: $\frac{M}{p} = \frac{\overline{M}}{\overline{P}}$

بحيث **M** : مخزون النقود الإسمي ، $\overline{M}$: مخزون النقود الإ سمي المستقل عن الدخل ، $\overline{P}$: المستوى العام للأسعار وهي ثابتة (أحد الفرضيات التي يبني عليها النموذج الكينزي) ، مخزون النقود الحقيقي.

$$\frac{M}{p} = \frac{\overline{M}}{\overline{P}}$$

1– 3– معادلة التوازن :

يتحقق التوازن في السوق النقدي عند تساوي عرض النقود مع الطلب على النقود وذلك كما يلي:

$$\frac{M}{P} = L$$

$$\frac{\overline{M}}{\overline{P}} = KY - hi$$

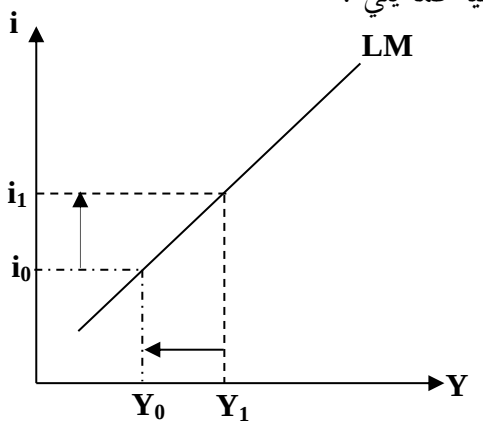
$$Y_{LM} = \frac{h}{k} i + \frac{\left(\frac{\overline{M}}{\overline{P}}\right)}{k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة (**LM**)[1] ، وهي عبارة عن خط مستقيم يعكس الأزواج من الدخل وسعر الفائدة (i,Y) التي تحقق التوازن في سوق النقود .

ميل هذا المنحنى هو: $\left(\frac{di}{dy} = \frac{k}{h}\right)$ وإشارته موجبة دلالة على أن هذا المنحنى متزايد وبالتالي فان العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة في السوق النقدي .

يمكن تمثيل معادل (**LM**) على شكل منحنى بياني ذو ميل موجب ، والشكل البياني رقم (1–6) مع إفتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (**i**) والدخل (**Y**) هي علاقة خطية كما يلي :

الشكل البياني رقم (1–6): منحنى (LM) .



Source: MANKIW. G. (**2009**) : " Macroéconomie ,Edition DE BOECK , Paris , p 381.

[1] تعني كلمة LM: LIQUIDITY = MONEY السيولة تساوي النقود.

ثالثا : التوازن في الاقتصاد الوطني ودور الإنفاق الحكومي في تحقيقه

إن التوازن في الاقتصاد الوطني يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمل وهذه الشروط لا تتحقق دائما في الاقتصاد وخاصة بالنسبة لسوق العمل ، حيث تكون هناك بطالة إجبارية ناتجة عن نقص الطلب الكلي ، وقد تلجأ الدولة إلى زيادة الطلب الكلي عن طريق سياسة الإنفاق العام وذلك بزيادة حجم النفقات العامة لتحفيز الطلب وزيادة الإنتاج ، وبالتالي التقليص من حجم البطالة وزيادة التشغيل ، وسنتطرق إلى التوازن في السوقين السلعي والنقدي وأثرهما على سوق العمل وكيف يمكن إستعمال سياسة الإنفاق العام في زيادة الإنتاج والتشغيل .

1- التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي :

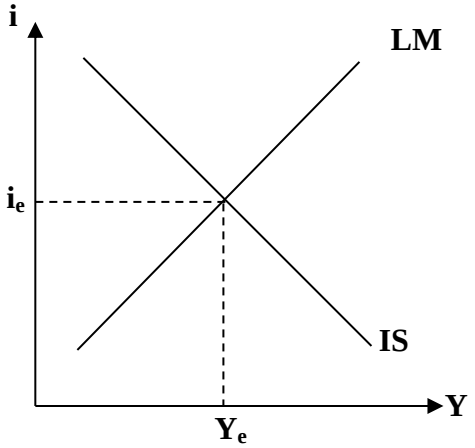
بحل معادلتي **IS** و**LM** نحصل على الدخل وسعر الفائدة (i_e, Y_e) اللذان يحققان التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، وهما :

$$Y_e = \frac{1}{(1+ct-c)+\frac{bk}{h}}\left[\overline{C}+\overline{I}+\overline{G}-c\overline{T_A}+c\overline{T_R}+\frac{b\left(\frac{\overline{M}}{\overline{P}}\right)}{h}\right]$$

$$i_e = \frac{1}{h(1+ct-c)+bk}\left[k(\overline{C}+\overline{I}+\overline{G}-c\overline{T_A}+c\overline{T_R})-\frac{\overline{M}}{\overline{P}}(1+ct-c)\right]$$

ويمكن توضيح التوازن في السوقين السلعي والنقدي بيانيا في التمثيل البياني رقم (1-7) :

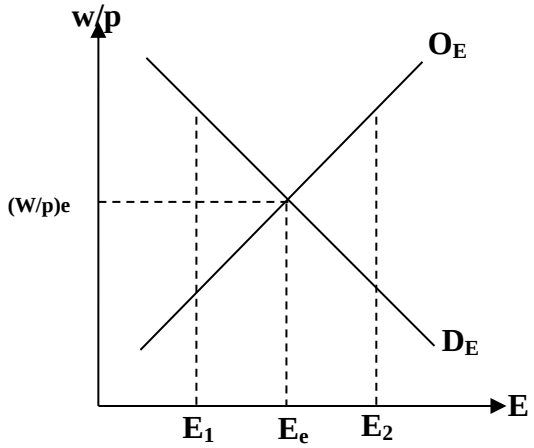
الشكل البياني رقم (1-7): التوازن في سوق السلع والخدمات النقدي



Source : MANKIW. G. (**2009**) : " Macroéconomie ,Edition DE BOECK , Paris , p **384**.

هذا بالنسبة إلى التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود ، أما التوازن في سوق العمالة فيكون بتساوي عرض العمالة مع طلب العمالة ، فعرض العمالة يكون من طرف الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ، أما الطلب على العمالة فيكون من طرف المؤسسات سواء العامة أو الخاصة وكذا الطلب على العمالة من طرف القطاع الحكومي ، وطلب وعرض العمالة يكون بدلالة الأجر الحقيقي **(W/P)** ، بحيث تكون العلاقة طردية بين عرض العمالة والأجر الحقيقي ، ويمكن توضيح التوزان في سوق العمالة بالتمثيل البياني رقم **(1- 8)** :

الشكل البياني رقم (1-8) : التوازن في سوق العمل .



المصدر: بريبش السعيد ، (2007) : " الاقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة "، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 77 بتصرف.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن التوازن في سوق العمل يتحقق عند تقاطع منحنى عرض العمالة **(O_E)** مع منحنى الطلب على العمالة **(D_E)** وذلك عند النقطة **(E_e)** و**($W/P)_e$** وبالتالي فإن حجم العمالة الذي يحقق التوازن هو **(E_e)** أما النقطتين **(E_1)** و**(E_2)** فيمثلان إختلالا في سوق العمل .

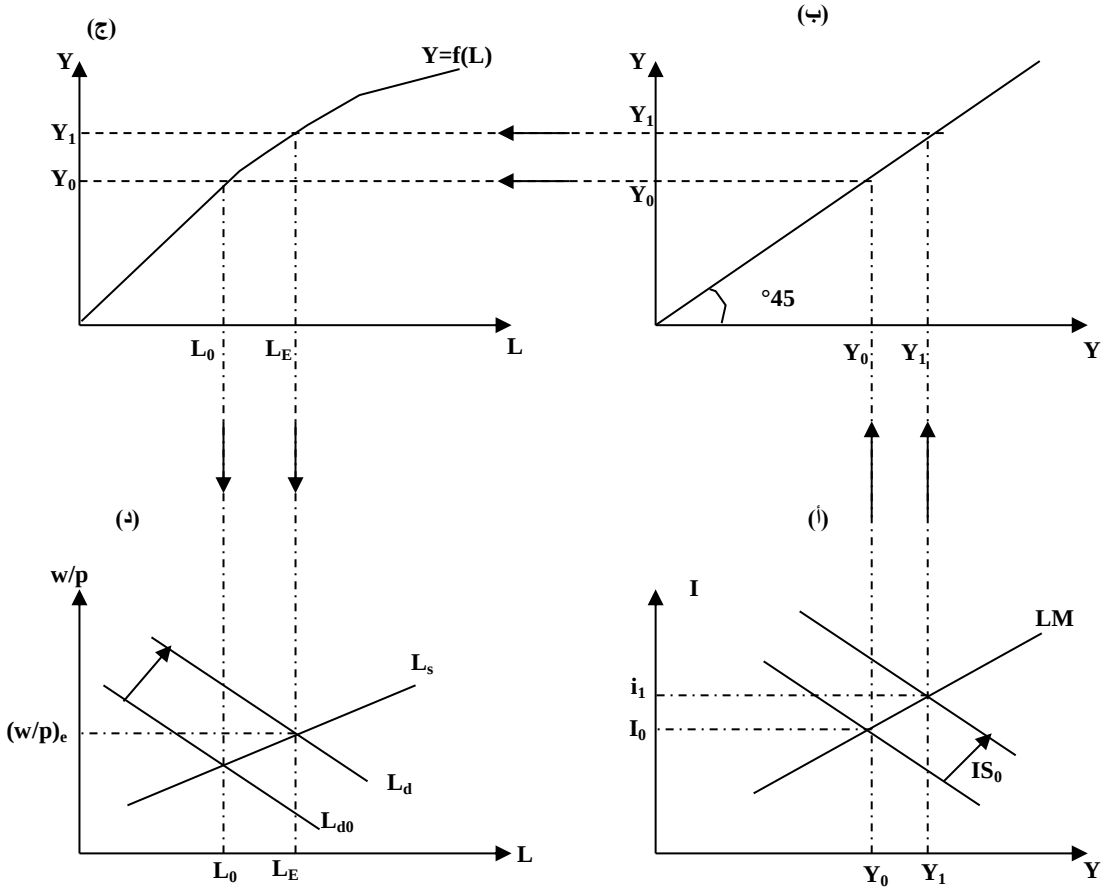
2- التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود مع إختلال سوق العمل .

غالبا ما توجد بطالة إجبارية ناتجة عن قصور في الإنفاق ، لهذا فإننا من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى حالة إختلال سوق العمل في ظل توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقود ودور السياسة المالية عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي في إعادة التوازن لسوق العمل بحفزها للطلب الكلي .

ويوضح الشكل رقم (1-8) حالة توازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ولكن حالة عدم التوازن في سوق العمل ، أي أن الشكل رقم (1- 8) يوضح وجود قصور في الإنفاق ، الذي يصاحبه بطالة إجبارية[1].

[1] سامي خليل ، (1993) : " نظرية الإقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية " ، الكتاب الأول ، الكويت ، ص 566 .

الشكل البياني رقم (1- 9): توازن سوق السلع والخدمات والسوق النقدي مع إختلال سوق العمل



المصدر : سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية "، الكتاب الأول ، الكويت ، ص567. بتصرف .

يوضح الجزء (أ) حالة التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، وذلك عند تقاطع كل منحنيي (**IS_0**) و(**LM**) عند مستوى الدخل (الإنتاج الكلي) **Y_0** وسعر الفائدة **i_0** بتحويل مستوى الناتج الموضح في الجزء (أ) إلى الجزء (**ج**) مرورا بخط °45 الموضح في الجزء (**ب**) فإننا سنلاحظ أن مستوى الدخل y_0 يوافقه مستوى التشغيل L_0 وهو المستوى الذي يكون عنده سوق العمل في وضع عدم التوازن ، إذ وكما يتضح من خلال الجزء (د) يكون سوق العمل في وضع توازن عند مستوى التشغيل L_e ومعنى ذلك أن هذا المجتمع يعاني من بطالة إجبارية قدرها (L_1-L_e) وهذه البطالة الإجبارية ناتجة عن قصور في الإنفاق ، إذ أن التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود تحقق عند مستوى دخل **y_0** أقل من مستوى الدخل الذي يتحقق عنده توازن سوق العمل .

يمكن معالجة هذا الإختلال – البطالة الإجبارية – والتي ترجع إلى قصور في الإنفاق من خلال تطبيق عدة سياسات[1] منها السياسة المالية التوسعية ، سواء بزيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب و/أو الرفع من الإعانات (التحويلات) ، غير أننا سنتطرق إلى دور الإنفاق الحكومي في إعادة التوازن لهذا السوق .

يوضح الشكل رقم (د) كيف أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى معالجة الإختلال على مستوى سوق العمل ، وذلك بتحقيقها لمستوى دخل Y_1، والذي يوافق مستوى التشغيل التوازني L_1 .

حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، وهذا ما يؤدي إلى إنتقال منحنى (**IS**) إلى الأعلى من (IS_0)إلى (IS_1) متسببا في إرتفاع الدخل من Y_0 إلى Y_1 وسعر الفائدة من i_0 إلى i_1 إرتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة (إنتقال منحنى الطلب على العمل من L_{d0} إلى L_d) فينتقل مستوى التشغيل من L_0 إلى L_e وهذا ما يحقق التوازن في سوق العمل .

المطلب الثاني : علاقة الإنفاق الحكومي بنموذج العرض الكلي والطلب الكلي (AS–AD) وأثره على سوق العمل

إفتراض كينز ثبات المستوى العام للأسعار، يجعل من نموذج (**IS–LM**) لا يتوافق مع واقع الحالة العادية ، وبالتالي فهو لا يقدم صورة حقيقية عن مدى تأثير الإنفاق الحكومي على سوق العمل .

ولذا سنقوم بعرض نموذج **(AS–AD)** وعلاقته بسوق العمل وإنعكاس التوسع في الإنفاق الحكومي على التشغيل في ظل هذا النموذج .

أولا: منحنيي الطلب والعرض الكليين

إن نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي إنما هو النموذج الكلي الأساسي لدراسة تحديد مستوى الناتج والمستوى العام للأسعار[2] .

1- منحنى الطلب الكلي :

يبين منحنى الطلب الكلي (**AD**) التوليفات المختلفة لمستوى الأسعار والناتج (**Y, P**) ، والتي يكون من خلالها سوق السلع والخدمات وسوق النقود في توازن آني .

إن العوامل المحددة للطلب الكلي ، ما هي إلا العوامل المحددة لأوضاع منحنيات (**IS–LM**) وبالتالي ، ما هي إلا تجميعات من الدخل وأسعار الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود والتي تجعل الناتج يساوي الطلب الكلي . وحتى يمكن إستنتاج منحنى الطلب الكلي ، يتعين علينا أن نتوصل إلى مستوى الناتج المطلوب عند كل مستوى من الأسعار، وحتى يتحقق ذلك ، فإننا نحتاج إلى دراسة كيف أن منحنى (**IS**) ومنحى (**LM**) وبالتالي مستوى سعر الفائدة ومستوى الناتج تتأثر بتغيرات الأسعار[3] .

---

[1] توجد سياسات أخرى ، يمكنها أن تعيد التوازن إلى سوق العمل منها السياسة النقدية التوسعية .

[2] سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية "، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص604 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 610.

معادلة (IS) : المتغيرات التي تم على أساسها إستنتاج منحنى **IS** ، لا يتأثر أي منها بتغيرات الأسعار، " إذا فإن تغيرات المستوى العام للأسعار لن تؤدي إلى إنتقال منحنى **IS** " [1] .

معادلة (LM): وضع التوازن في سوق النقود يشترط تحقيق المعادلة التالية :

$$Y = \frac{h}{k} i + \frac{\left(\frac{\overline{M}}{\overline{P}}\right)}{k}$$

لكننا نفترض في نموذج (**AS–AD**) أن الأسعار مرنة وبالتالي غير ما هو عليه الحال في نموذج (**IS–LM**) الذي يفترض أن الأسعار ثابتة وبالتالي فأي تغيرات في المستوى العام للأسعار سوف تؤثر على الأرصدة الحقيقية للنقود ، وبالتالي تؤدي إلى إنتقال منحنى (**LM**) ، وتكتب معادلة (**LM**) في ظل مرونة الأسعار على الشكل التالي :

$$Y = \frac{h}{k} i + \frac{\left(\frac{\overline{M}}{P}\right)}{K} = Y(i, P)$$

بحيث:

$\frac{\overline{M}}{P}$: الرصيد الحقيقي للنقود ، **P**: المستوى العام للأسعار (أسعار مرنة).

يمكننا إشتقاق منحنى الطلب الكلي باستخدام نموذج (**IS–LM**) .

الجزء (أ) من الشكل رقم (1-7) أدناه يوضح تقاطع منحنى(**IS**) مع منحنى $LM(P_0)$ عند نقطة التوازن **a** أي عند مستوى سعر الفائدة والدخل التوازنيين (Y_0, i_0) ، وبإسقاط نقطة التوازن هذه على الجزء (**ب**) نجد أن مستوى السعر المناسب لهذا التوازن هو مستوى السعر**P_0** .

لنفترض أن مستوى الأسعار إنخفض من **P_0** إلى **P_1** نتيجة هذا الإنخفاض هي الرفع من مخزون النقود الحقيقي من $\frac{\overline{M}}{P_0}$ إلى $\frac{\overline{M}}{P_1}$.

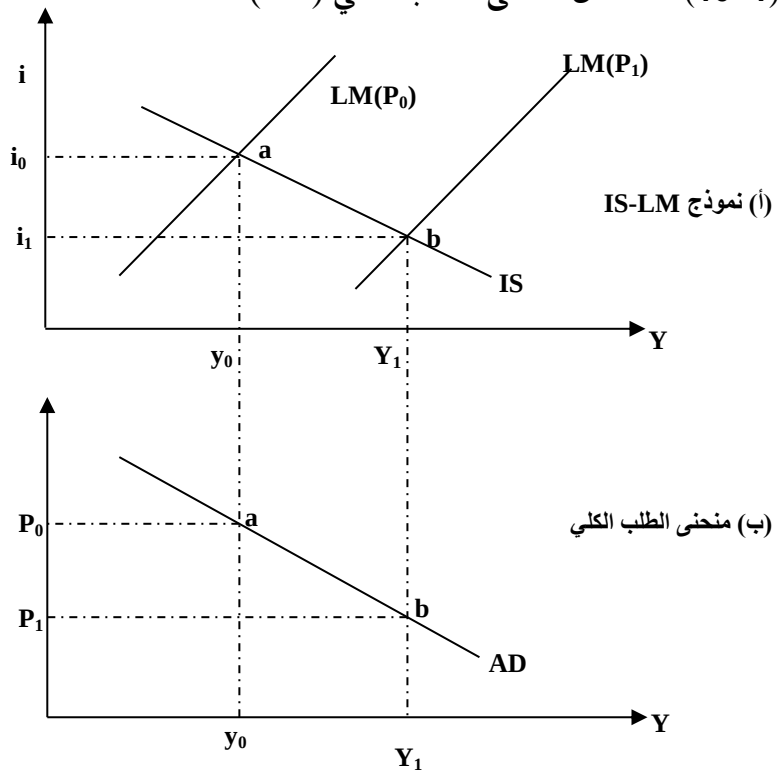
ولكي تتوازن السوق النقدية كنتيجة لإرتفاع مخزون النقود الحقيقي فإنه من الضروري على أسعار الفائدة أن تنخفض مما يدفع المجتمع إلى حمل أرصدة سائلة أكثر أو يجب على الإنتاج أن يرفع فينجر عنه زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات.

[1] سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية "، مرجع سبق ذكره ، ص611.

ومنه إنتقال منحنى (**LM**) إلى اليمين من $LM(P_0)$ إلى $LM(P_1)$، وفي هذه الحالة يصبح مستوى الإنتاج التوازني الجديد المناسب لمستوى السعر المنخفض $\mathbf{P_1}$ هو مستوى الإنتاج $\mathbf{Y_1}$ وسعر الفائدة التوازني الجديد هو $\mathbf{i_1}$ ، لتصبح بذلك النقطة **b** من الجزء (أ) هي نقطة التوازن الجديدة نتيجة لإنتقال منحنى (**LM**).

كل من النقطتين **a** و**b** هي نقاط على منحنى الطلب الكلي (الجزء (ب)) ، "فمن أجل كل مستوى من الأرصدة الحقيقة يوجد منحنى (**LM**) مختلف في الجزء (**ب**) وتماشيا مع كل منحنى (**LM**) يوجد مستوى توازني للدخل والذي يجب تسجيله في الجزء (**ب**) عند ذلك المستوى من السعر الذي نتج عنه منحنى (**LM**) في الجزء (أ) . وبإيصال كل هذه النقاط يعطي لنا منحنى الطلب الكلي ذو الميل الإنحداري للأسفل ، لأن كل إنخفاض في مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة في مستوى الناتج (علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج) .

الشكل رقم (1- 10) : اشتقاق منحنى الطلب الكي (AD)



Source: FrédériqueBECet autres , (2000) : " Analyse Macroéconomique ", Paris, Edition la découverte , p69.

2- منحنى العرض الكلي :

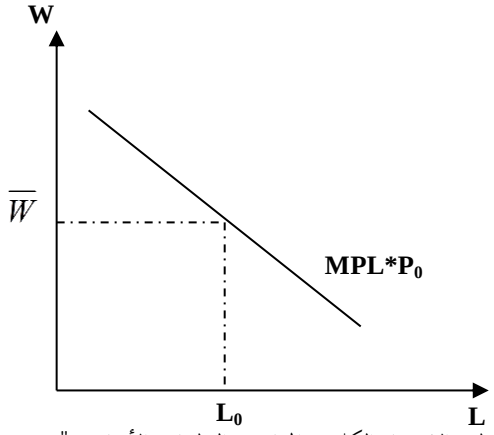
يبين منحنى العرض الكلي (**AS**) عند كل مستوى سعر معطى كمية الإنتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها، يعتمد مقدار الإنتاج الذي تكون المؤسسات مستعدة لعرضه على مستوى الأسعار الذي يحصلون عليه مقابل سلعهم والأجور التي يدفعونها للعمال مقابل العمل ولعوامل الإنتاج الأخرى . فنقول أن منحنى العرض الكلي يعكس شروط سوق العمل .

سنتطرق في هذا الجزء إلى كيفية إستنتاج منحنى العرض الكلي في ظل فرضيتين ، الفرضية الأولى تقتضي بمرونة الأسعار وثبات الأجور النقدية في حين تقتضي الفرضية الثانية بمرونة الأسعار وتغير الأجور النقدية .

2-1- إستنتاج منحنى العرض الكلي في حالة مرونة الأسعار وثبات الأجور النقدية :

هناك علاقة تربط بين الإنتاج والأسعار والتشغيل والأجر والشكل رقم (1- 8) يوضح هذه العلاقة.

الشكل رقم (1-11): التشغيل في حالة ثبات الأجر النقدي



المصدر :سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية " ، مرجع سابق ، 654 .

إن المؤسسة الاقتصادية الساعية إلى تعظيم ربحها تقوم بتشغيل وحدات إضافية من عنصر العمل إلى الحد الذي يتساوى فيه الإنتاج الحدي للعمل مع الأجر الحقيقي أي الإيراد الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل والتي تساوي الأجر النقدي .

فمع وجود فائض في عرض العمل ، وثبات الأجور النقدية ، فإن التشغيل يتوقف فقط على طلب العمال ، فعند أجر نقدي ثابت $\overline{W}$ فإن التشغيل سيكون عند L_0 (الشكل 1- 11) ويلاحظ أن منحنى طلب العمال الذي هو عبارة عن القيمة النقدية للإنتاج الحدي للعمل عند كل مستوى من الإنتاج منحنى $MPL*P_0$ في الشكل البياني رقم (1-11) إنما يتوقف على مستوى السعر، وعدد العمال الذين ستشغلهم المؤسسة، وبالتالي مقدار الناتج الذي ستعرضه سيتوقف على مستوى السعر[1] .

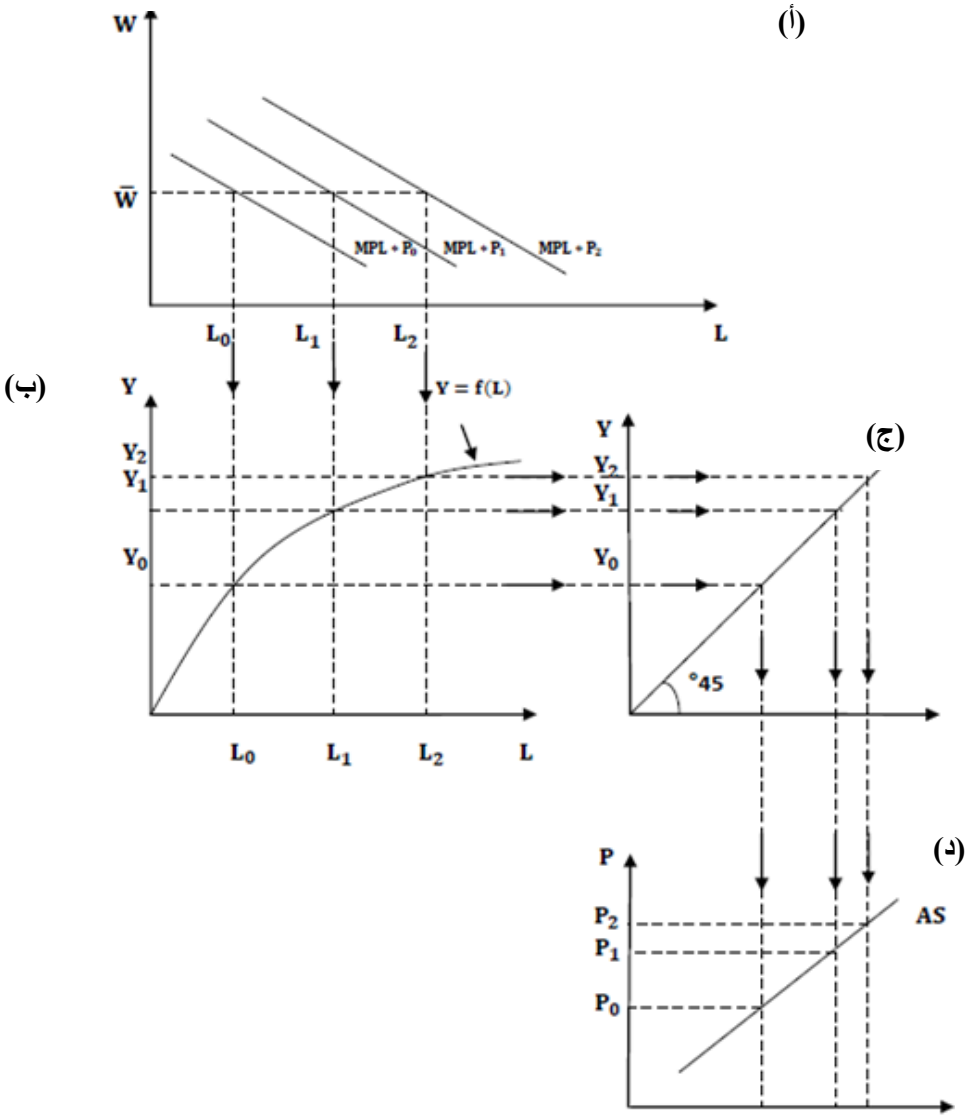
العلاقة التي تربط بين الإنتاج الكلي والمستوى العام للأسعار هي علاقة طردية فعند إرتفاع المستوى العام للأسعار من P_O إلى P_1 ثم إلى P_2 ، مع ثبات الأجر النقدي عند $\overline{W}$ ستؤدي إلى زيادة القيمة النقدية للإنتاج الحدي للعمل ، فينتقل الطلب على العمالة $MPL*P$ إلى اليمين ويرتفع التشغيل من L_0 إلى L_1 .

ثم إلى L_2 (الجزء (أ) من الشكل رقم (1- 9) وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج (الدخل) على طول دالة الإنتاج الكلية من $\mathbf{Y_0}$ إلى $\mathbf{Y_1}$ ثم إلى $\mathbf{Y_2}$ (الجزء (ب) من الشكل رقم (1-12)).

[1] سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص653- 654 .

بتحويل مستوى الناتج الموضح في الجزء (ب) إلى الجزء (د) مرورا بخط 45° الموضح في الجزء (ب) فإننا سنلاحظ أن هناك مقدار من الإنتاج يقابل كل مستوى من السعر، فالأسعار الأعلى تنتج عندها مستويات إنتاج أعلى أي مستويات عرض أعلى ، وبالتالي فإن دالة العرض الكلي منحدرة إلى أعلى إتجاه اليمين ، وهذا ما يوضحه الجزء (د) من الشكل رقم (1-12) .

الشكل رقم (1-12) :إشتقاق منحنى العرض الكلي (AS) في حالة ثبات الأجور النقدية .

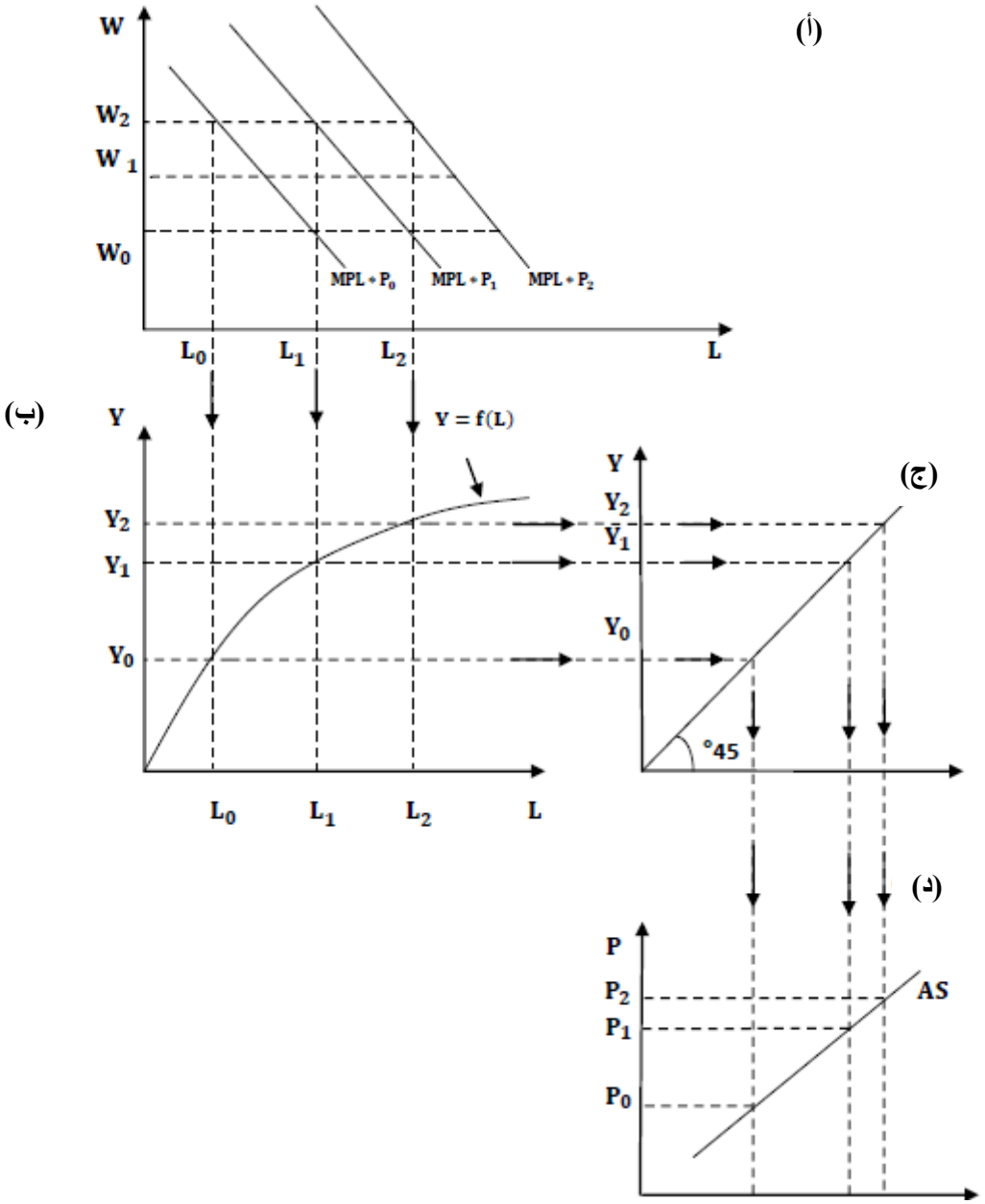


المصدر: سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية " ، مرجع سابق ، ص 655 ، يتصرف .

2-2- إستنتاج منحنى العرض الكلي في حالة مرونة الأسعار وتغير الأجور النقدية :

يوضح الشكل رقم (1-13) طريقة إستنتاج منحنى العرض الكلي في ظل فرضية تغير الأجور النقدية.

الشكل رقم (1- 13): إشتقاق منحنى العرض الكلي (AS) في حالة تغير الأجور النقدية.



المصدر: سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية "، مرجع سابق ، ص669 ، بتصرف .

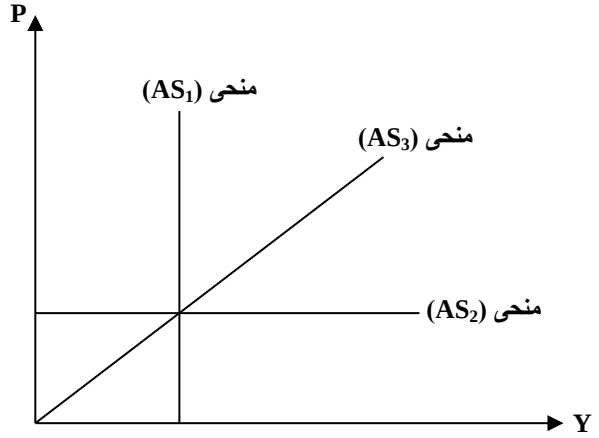
وفقا للتحليل السابق ، يفترض أن طلب العمال يتوقف على الأجر الحقيقي كما يفترض أن المؤسسة الاقتصادية على علم بالمستوى العام للأسعار، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب على العمل إلى اليمين مع إرتفاع مستوى الأسعار والجزء (أ) يوضح ثلاث منحنيات لطلب العمال $MPL*P_0$ ، $MPL*P_1$ ، $MPL*P_2$ لثلاث مستويات من الأسعار المتزايدة P_2, P_1, P_0 ، على التوالي .

إن زيادة الأسعار من P_0 إلى P_1 تسبب طلبا للعمال عند الأجر النقدي القديم W_0 ، والذي سيرتفع ، وبالتالي يزداد التشغيل وعند المستويات الأعلى من التوظيف $\mathbf{L_0}$ و $\mathbf{L_1}$ المقابلة لمستويات أسعار أعلى P_1, P_0 فإن الناتج تبعا لذلك سيكون أعلى عند مستويات موضحة بـ: Y_1, Y_0 ، في الجزء (ب) وعليه فإن مستوى السعر الأعلى يقابله مستوى أعلى من الناتج المعروض . ومثل هذه المعلومات تنعكس في منحنى العرض الكلي ذو الإنحدار الصاعد إلى أعلى والذي يوضح الناتج المعروض لكل مستوى من الأسعار، وبذلك نتوصل إلى النقاط $(P_0, Y_0)(P_1, Y_1)(P_2, Y_2)$ (الجزء (د)) ومن مجموع هذه النقاط يتكون منحنى العرض الكلي الكينزي مع إفتراض أن الأجور النقدية متغيرة .

2-3- الحالات الثلاث لمنحنى العرض الكلي :

يوضح الشكل رقم (1-14) أدناه ثلاثة منحنيات عرض كلي ، كل واحد منها مبني على فروض معينة.

الشكل رقم (1- 14): الحالات الثلاثة لمنحنيات العرض الكلي



المصدر: سامي خليل ، (1993) : "نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية "، مرجع سبق ذكره ، ص 625.

فهناك الحالتين الخاصتين اللتان يكون في أحدهما **منحنى العرض الكلي أفقيا** (منحنى ($\mathbf{AS_1}$))، وهي الحالة الكينزية. وفكرة كينز من أن منحنى العرض الكلي يتخذ هذا الشكل هو وجود البطالة حيث تستطيع المؤسسات أن تحصل على ما تحتاج إليه من العمالة عند الأجر السائد ، أي أن معدل تكاليف الإنتاج يفترض بأنه لا يتغير كنتيجة لتغير مستويات الإنتاج .

الحالة الخاصة الأخرى ، هي الحالة التي يكون فيها **منحنى العرض الكلي منحنى عموديا** (منحنى (AS_2)) وهي الحالة الكلاسيكية .

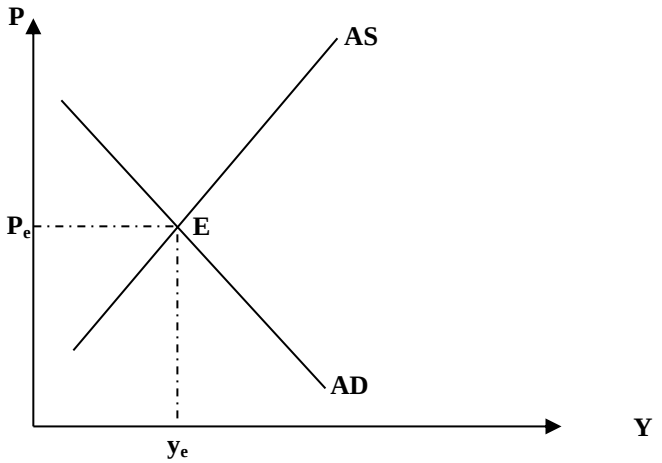
منحنى العرض الكلي العمودي يبين أنه مهما كان المستوى العام للأسعار فإن نفس المقدار من السلع سوف تعرض ، وهذا بناءا على الفرض الكلاسيكي القائل بأن سوق العمل يكون في توازن مع التشغيل الكامل لقوى العمل . وبالتالي ليس بالإمكان الرفع من الإنتاج فوق مستوى التشغيل الكامل مهما تغير المستوى العام للأسعار إذ ليس هناك قوى عاطلة للإنتاج يمكن تشغيلها.

الحالة الثالثة ، وهي حالة **منحنى العرض الكلي المائل ذو الانحدار الموجب** (منحنى(AS_3)) ، وهي الحالة التي سبقت الإشارة إليها أعلاه .

ثانيا: التوازن حسب نموذج (AS–AD)

يوضح الشكل رقم (1- 15) وضعية التوازن حسب نموذج (AS-AD) ، والتي تتحقق عند تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي .

الشكل رقم (1- 15): التوازن الكلي حسب نموذج (AS–AD)



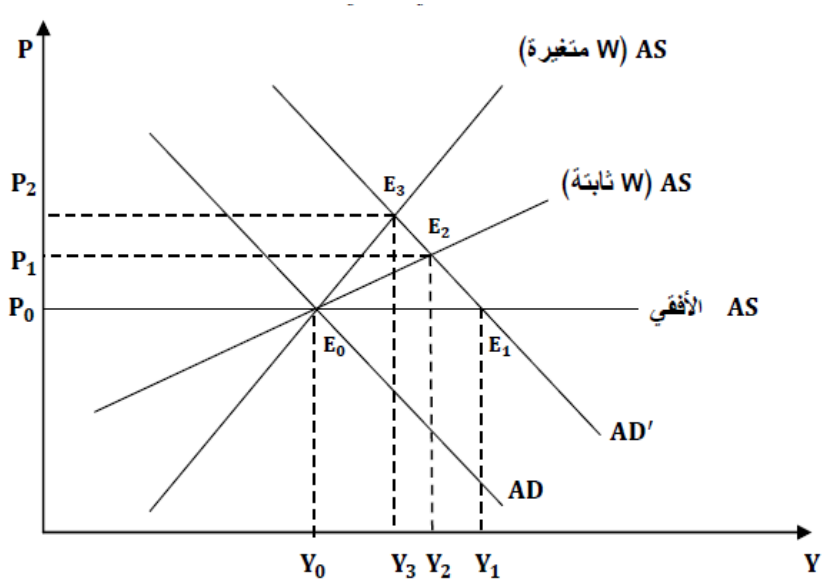
Source : Frédérique BEC et autres. (2000) : " Analyse Macroéconomique ", Paris , Edition la découverte , p71 .

من خلال التمثيل البياني أعلاه ، فإن النقطة E هي نقطة التوازن الكلي حسب نموذج $(AS-AD)$ وذلك عند مستوى الإنتاج والأسعار التوازنيين (Y_e, P_e) وهي النقطة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي

ثالثا : التوسع في الإنفاق العام والتشغيل في إطار نموذج($AS - AD$)

يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (الأعلى) ، فيترتب عن ذلك مجموعة من الآثار على كل من مستوى الأسعار، الناتج والتشغيل كما هو موضح في الشكل رقم (1- 16) أدناه :

الشكل رقم (1-16) : أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على التشغيل في إطار نموذج ($AS - AD$) في حالة منحنى العرض الكلي الأفقي والمائل .



المصدر: سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية "، مرجع سابق ، ص 627- 673 ، بتصرف.

آثار إنتقال منحنى الطلب الكلي تتوقف على الشكل الذي يتخذه منحنى العرض الكلي .

- **في حالة منحنى العرض الكلي الأفقي(الحالة الكينزية) :**

يوضح الشكل رقم (1-16) تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع منحنى العرض الكلي (AS) الأفقي عند نقطة التوازن E_0 .

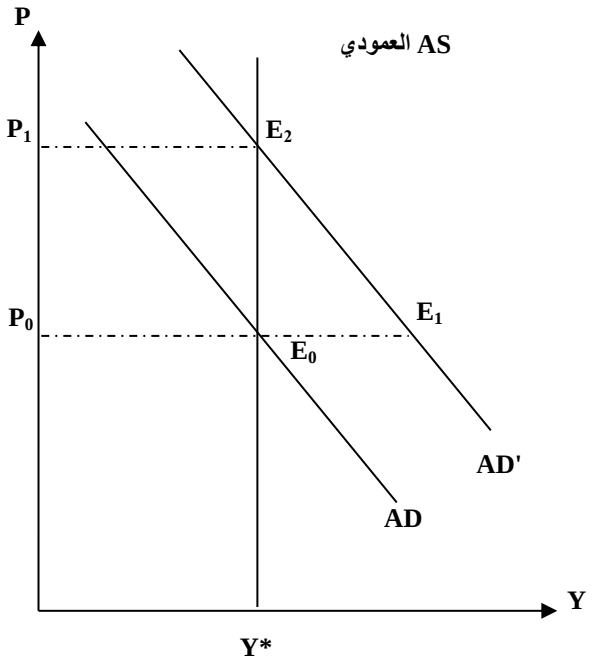
نفرض أن هناك توسعا في الإنفاق الحكومي ، والذي سيؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى أعلى من (AD) إلى (AD') لتنتقل بذلك نقطة التوازن من E_0 إلى E_1 حيث يزداد الناتج من Y_0 إلى Y_1 وبما أن المؤسسة الاقتصادية في هذه الحالة على إستعداد لعرض أي كمية من الناتج عند نفس مستوى الأسعار P_0 فلن يكون هناك تأثير على الأسعار، فتأثير التوسع في الإنفاق الحكومي في هذه الحالة سيكون على الناتج والتشغيل اللذان يرتفعان دون الأسعار التي تبقى ثابتة .

- **في حالة منحنى العرض الكلي العمودي(الحالة الكلاسيكية) :**

تفترض هذه الحالة أن منحنى العرض الكلي يكون عموديا عند مستوى التشغيل الكامل ، فالمؤسسة الاقتصادية تفرض إنتاج التشغيل الكامل مهما كان مستوى الأسعار.

يوضح الشكل رقم (1-17) تقاطع منحنى الطلب الكلي (**AD**) مع منحنى العرض الكلي (**AS**) العمودي عند نقطة التوازن E_0 ، والتي يكون عندها مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل Y^*.

الشكل رقم (1- 17): أثر التوسع في الإنفاق العام على التشغيل في إطار نموذج (AS–AD) في حالة منحنى العرض الكلي العمودي .



المصدر: المصدر: سامي خليل ، (1993) : " نظرية الاقتصاد الكلي : المفاهيم والنظريات الأساسية "، مرجع سابق ، ص 627- 673 ، بتصرف .

يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من (AD) إلى (AD') عند النقطة E_1 الموافقة لمستوى السعر P_0 يزداد الطلب على السلع والخدمات ، غير أن المؤسسة الاقتصادية لا تجد عمالا إضافيين لتشغيلهم لأجل إنتاج قدر أكبر من الناتج تلبية للزيادة الحاصلة في الطلب .

طلب المؤسسات الاقتصادية للعمل ، سيؤدي إلى إرتفاع الأجور وبالتالي إرتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يدفع بأسعار المنتجات للإ رتفاع .

إذن في هذه الحالة ، يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى الرفع من مستوى الأسعار دون أن يؤدي إلى رفع مستوى الناتج .

- **في حالة منحنى العرض الكلي المائل ذو الانحدار الموجب :**

سنقوم في هذه الحالة بدراسة تأثير التوسع في الإنفاق الحكومي على السعر والناتج والتشغيل في حالة الأجور النقدية المتغيرة وكذا حالة الأجور النقدية الثابتة.

يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي كما هو موضح في الشكل رقم (1-17) إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من (AD) إلى ('AD) وهو ما يترتب عنه إرتفاع في مستوى السعر والناتج والتشغيل ، ويكون هذا الإرتفاع مختلفا من الناحية الكمية في كل حالة من حالات منحنى العرض الكلي – حالة الأجور النقدية المتغيرة وحالة الأجور النقدية الثابتة ، فعندما تكون الأجور متغيرة فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى زيادة في الناتج بمقدار أقل مقارنة بالحالة التي تكون فيها الأجور النقدية ثابتة[1] .

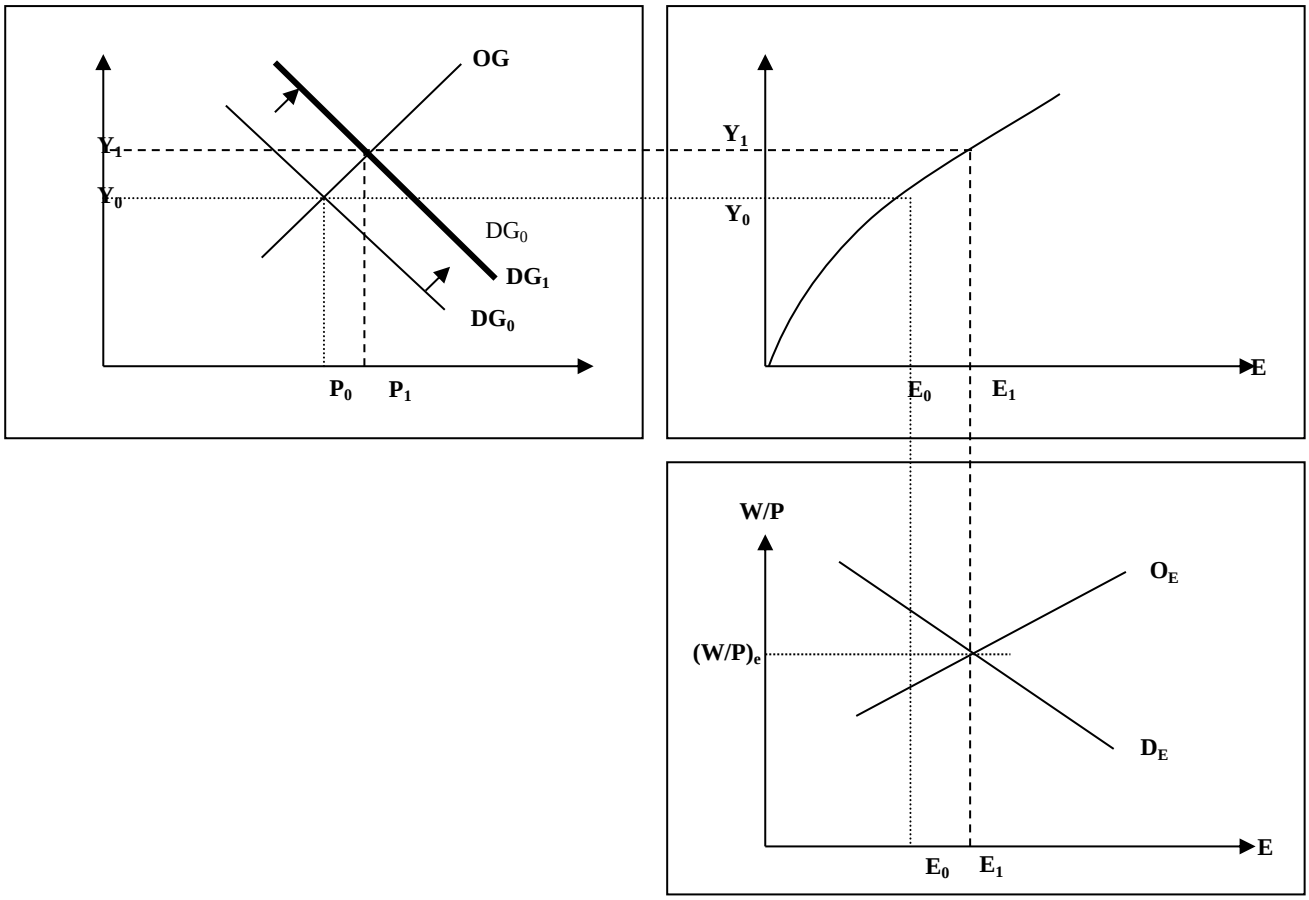
فإنتقال منحنى الطلب الكلي من (AD) إلى ('AD) سيؤدي إلى إرتفاع حجم الناتج من $\mathbf{Y_0}$إلى $\mathbf{Y_2}$ وذلك في الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية ثابتة. غير أن الإرتفاع في الناتج تكون $\mathbf{Y_3}$ في الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية متغيرة ، فيما يتعلق بالأسعار، فإنها سترتفع بقدر أكبر في الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية متغيرة $\mathbf{P_2}$ أما في الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية ثابتة فإن إرتفاع الأسعار سيكون بمقدار أقل أي إلى مستوى $\mathbf{P_1}$.

رابعا: دور سياسة الإنفاق العام في إعادة التوازن إلى سوق العمل

لنفترض أن سوق العمل في حالة إختلال ، أي أن حجم العمالة الفعلية في الاقتصاد أقل من حجم العمالة التي تحقق التوازن في سوق العمل ، أي أن الاقتصاد يعاني من ظاهرة البطالة ، ولإعادة التوازن لسوق العمل نقوم بتطبيق سياسة إنفاقية توسعية ، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي لأجل تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التشغيل ، وسنقوم بنفس التحليل الذي درسناه في نموذج **IS-LM** إلا أن الإختلاف في هذا التحليل يكمن في تأثير المستوى العام للأسعار عند زيادة الإنفاق الحكومي ، بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة التشغيل ولكن تؤدي كذلك إلى إرتفاع معدل التضخم نتيجة إرتفاع الأسعار ولتبسيط التحليل نستعين بالتمثيل البياني رقم (1-18) ، الذي يوضح أثر سياسة الإنفاق الحكومي على سوق العمل .

[1] تفسير هذه النتيجة هو أن منحنى العرض الكلي عندما تكون الأجور النقدية متغيرة سيكون أكثر انحدارا عنه في الحالة التي تكون فيها الأجور النقدية الثابتة .

الشكل رقم (1 - 18): أثر سياسة الإنفاق الحكومي على سوق العمل

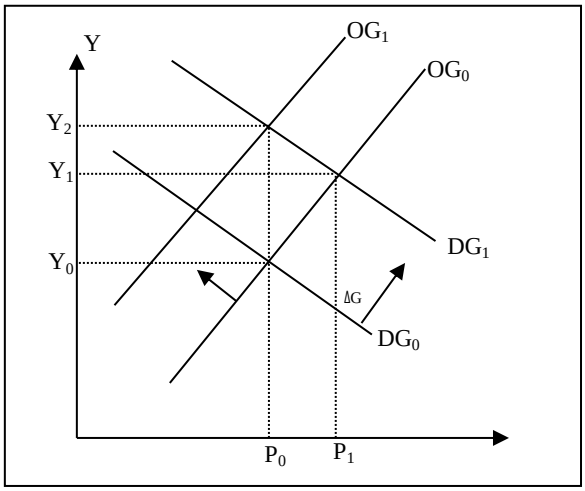


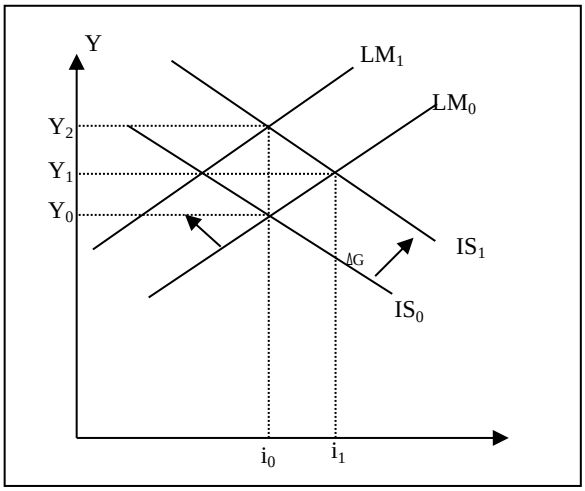
المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة من بينها :

- محمد شريف إلمان ، (1994) : " محاضرات في الاقتصاد الكلي" ، منشورات بارتي ، دالي إبراهيم ، الجزائر .
- سامي خليل ، (1994) : " الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي ، " المفاهيم والنظريات الأساسية "، الكويت .
- البشير عبد الكريم ، (2003) : " محددات البطالة "، دراسة اقتصادية قياسية ، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر ، جوان ، ص 161.

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه أن تطبيق سياسة إنفاقية توسعية تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي ، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التشغيل وبالتالي تقليص البطالة ، ولكن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إرتفاع معدل الفائدة كما رأينا ذلك من خلال تحليل نموذج (**IS–LM**) وإرتفاع معدل التضخم كما رأينا في تحليل نموذج العرض الكلي والطلب الكلي ، ولتفادي إرتفاع أسعار الفائدة عند تطبيق سياسة الإنفاق الحكومي يجب تطبيق سياسة نقدية توسعية مرافقة لسياسة الإنفاق الحكومي ، وكذلك لتفادي إرتفاع معدل التضخم يجب أن يزيد العرض الكلي بنفس زيادة الطلب الكلي الناتجة عن زيادة النفقات العامة ، وذلك حسب التمثيل البياني رقم (1-19) :

الشكل رقم (1- 19) : تأثير زيادة الإنفاق العام على الدخل دون التأثير على سعر الفائدة ، المستوى العام للأسعار.





المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة من بينها :

- محمد شريف إلمان ، (1994) : " محاضرات في الاقتصاد الكلي" ، مرجع سبق ذكره .
- سامي خليل ، (1994) : " الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي " ، المفاهيم والنظريات الأساسية "، مرجع سبق ذكره .
- البشير عبد الكريم ، (2003) : " محددات البطالة "، دراسة اقتصادية قياسية ، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 161.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الطرح الفكري والنظري للإنفاق الحكومي والذي عرف عدة تطورات عبر مراحل تدرج الأفكار الاقتصادية ، وقد ساير مفهوم الإنفاق الحكومي تطور مفهوم الدولة عبر مراحل الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتدخل في الاقتصاد ، فلاحظنا أن تزايد دور الدولة في الاقتصاد أدى إلى تعاظم دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الأهداف التنموية .

تطرقنا أولا إلى التيار الكلاسيكي الرافض لتدخل الدولة ، الذي إعتبر أن الدولة يجب أن تلعب دورا حياديا في الاقتصاد وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة هي القيام بأعمال الأمن والحماية والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي وفي ظل هذا الإطار الفكري لم يعط الكلاسيك أية أهمية لدراسة طبيعة وتوزيع ومحددات الإنفاق الحكومي ، بينما أولى التحليل الكينزي للإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والإستثماري دور كبير في تكوين الطلب العام والذي بدوره يؤثر على الإنتاج ومنه على الإستخدام وخلصنا إلى أن أهم الأفكار التي نادى بها كينز وأنصاره حول النفقات الحكومية تتضمن النقاط التالية :

- سياسة الإنفاق الحكومي تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية .
- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة ومن ثم إستعمالها في تمويل الإنتاج .

أما الفكر النقدي إلتزم نوعا من الحياد في جانب إستعمال السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي لما رأى من عدم إمكانية إحداثه لحلول جذرية لبعض المشاكل الاقتصادية ، حيث رأى النقديون أنه لايمكن معالجة العجز في الموازنة العامة دفعة واحدة ، وفي الأجل القصير ، بل ينبغي تبني سياسة اقتصادية صارمة يكون هدفها الرئيسي التخفيف التدريجي لنسبة هذا العجز بالنسبة للناتج الإجمالي وذلك بتطبيق إجراءات تخفيضية على الإنفاق الحكومي الجاري ، خاصة في جانبه الإجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو وكذلك تخفيض الإستثمارات العامة .

والإنفاق بصفة عامة هو كل مبلغ مالي يخرج من خزينة الدولة بواسطة هيئاتها المختلفة لتلبية حاجات المجتمع بغض النظر عن السلطة الآمرة بصرف هذه النفقات أو الطبيعة الوظيفية لهذه النفقات وقد تعددت أنواع النفقات العامة بتطور دور الدولة ، بحيث نجد عدة معايير لتقسيماتها منها ماهو وظيفي (علمي) ويكون مشترك بين مختلف الدول ومنها ماهو عملي (وضعي) ويمثل مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تلجأ إليها الدول من أجل تنظيم نفقاتها ، كما تطرقنا إلى خصائص الإنفاق الحكومي الاقتصادية منها والإجتماعية إضافة إلى

الخصائص القانونية ، ثم تناولنا ضوابط الإنفاق الحكومي والعوامل المؤثرة فيه والتي من بينها الفلسفة السياسية للنظام الاقتصادي وكذا تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وعلاقته بالدورة الاقتصادية ، بالإضافة إلى المقدرة المالية للدولة والتي تعتبر العنصر المهم في تحديد مقدار الإنفاق الواجب صرفه ،كما تطرقنا إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر حيث تنقسم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وفي الأخير تناولنا بنوع من التفصيل الإطار النظري لعلاقة الإنفاق الحكومي بسوق العمل ، وخلصنا إلى أن التغير في الإنفاق الحكومي (العام) يؤدي إلى التغير في الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى التغير في الإنتاج وهذا الأخير يؤثر في التشغيل وهذا الأساس مبني على النظرية الكينزية التي تعتمد على سياسة الإنفاق العام في حفز الطلب الكلي وزيادة التشغيل .

الفصل الثاني

طرح تحليل سير سوق العمل في الجزائر

تمهيد:

تمثل دراسة سوق العمل بصفة عامة ، أهمية كبيرة في معظم النماذج الاقتصادية سواءا على المستوى الجزئي أو الكلي ، ولا يقتصر الاهتمام بسوق العمل على المستوى المحلي ، بل يتعداه إلى المستوى الدولي فنجد سلوك هذه الأسواق قضية أساسية بالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي ، وكذلك بالنسبة لسياسات تحرير التجارة ولاسيما بين الدول النامية والمتقدمة .

ويأتي الاهتمام بسوق العمل ، لما له من آثار قوية على النمو في الاقتصاديات المختلفة وعلى حياة الأفراد فعندما تقوم بدورها على النحو الصحيح تساهم في تحقيق النمو ، وتؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد ، فضلا عن التخفيف من مشاكل الفقر والبطالة .

سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل أداء سير سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال طرحنا أولا للإطار النظري لسير سوق العمل في الجزائر ، بدءا بتناولنا لأهم التفسيرات التي حاولت إعطاء تحليلا كليا لآلية سير سوق العمل عن طريق ملاقاة الطلب الكلي مع العرض الكلي ، وهذه التفسيرات هي التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي ، إضافة إلى طرحنا لأهم النظريات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث والتي من بينها نظرية البحث عن العمل ، نظرية الإختلال ، نظرية تجزئة سوق العمل ، ثم سنقوم بدراسة وتحليل مشكلة إختلال سوق العمل في الجزائر من خلال تحليلنا لخصائص ومحددات سوق العمل في الجزائر وكذا دراسة أهم العوامل التي تؤثر في سوق العمل وتؤدي إلى إختلال التوازن بين كل من العرض والطلب ، كما سنحاول أيضا التطرق إلى أهم برامج سياسة التشغيل وكذا برامج دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية ومدى فعاليتها في توفير مناصب عمل تتناسب مع متطلبات سوق العمل ، بالإضافة إلى إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل .

كما ستتناول الدراسة تحليل تطور حجم العمالة في الجزائر وذلك من خلال تشخيص هيكل القوى المشتغلة وكذا هيكل القوى العاطلة خلال الفترة (1990-2017) ، وهذا من أجل إبراز أهم الإختلالات الهيكلية لسوق العمل .

وضمن هذا الطرح سوف نتناول من خلال هذا الفصل تحليل سير سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري لسير سوق العمل في الجزائر

المبحث الثاني : دراسة وتحليل لمشكلة إختلال سوق العمل في الجزائر

المبحث الثالث : تحليل تطور سير سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

المبحث الأول : الإطارالنظري لأداء سير سوق العمل في الجزائر

إن من أهم التفسيرات التي حاولت إعطاء تحليلا كليا لآلية سير سوق العمل عن طريق ملاقاة الطلب الكلي مع العرض الكلي ، نظريتين أساسيتين : **النظرية الكلاسكية والنظرية الكينزية** .

فالنظرية الكلاسكية حاولت تفسير ظاهرة البطالة التي كانت سائدة في الدول الرأسمالية حيث امتد تحليلها إلى غاية سنة 1929 هذه السنة التي تعتبر مرجعية بالنسبة لتطورالرأسمالية التي شهدت حجم بطالة لم تعرفه من قبل ، هيئت لظهور نظرية جديدة قدمت نظرة مختلفة حول البطالة محافظة على الصيغة الكلية لتفسير إختلالات سوق العمل مركزة على عامل محدد وهو الطلب الفعال ، وهي **النظرية الكينزية** .

وفي نقدها للنظرية الكلاسكية ، لاحظت في مقاربة تجزئة سوق العمل عدم وجود رابطة مباشرة بين المقدرات الإنتاجية للعمال ومستوى الأجور وتخصيص العمال للوظائف والمهن فبالعكس من ذلك تلاحظ أن أهم العوامل التي تؤثر في تركيبة الوظائف في سوق العمل وفي تخصيص العمال وتوزيعهم على المهن تتمثل في طبيعة التنظيم الصناعي والظروف السائدة في سوق السلع والمستوى التقني للإنتاج ، والترتيبات الإدارية للشركات المنتجة وأنظمة التحكم في سوق العمل وتنظيمه ، وكل هذه العوامل المؤسسية تؤدي دورها على جانب الطلب كذلك على خلاف النظرية الكلاسكية ، تلاحظ هذه المقاربة أن سوق العمل ليس سوقا تنافسيا واحدا وإنما يتكون من عدد من الأسواق الجزئية المعزولة عن بعضها البعض حيث تختلف فيها مستويات الأجور وذلك نسبة للعوائق المؤسسية لحراك العمال[1] .

المطلب الأول : الطرح النظري لأداء سير سوق العمل في الفكر الاقتصادي التقليدي

لقد تعددت التفسيرات الاقتصادية لسوق العمل في الفكر الاقتصادي ، حيث يوجد إختلافا واضحا بين النظريات الاقتصادية ، حيث إعتمدت هذه النظريات على الإتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به ، ومن بين التفسيرات التي تندرج تحت هذا المنظور لسوق العمل التفسير الكلاسيكي والتفسير الكينزي .

أولا : تفسير آلية سير سوق العمل وفق التحليل الكلاسيكي .

إن التوازن العام في سوق العمل والسلع والخدمات هو الصيغة التعريفية للنظرية الكلاسكية ، تفترض هذه النظرية أن حركة الأسعار مرنة في كلا السوقين ، وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج[2] . كما أن هذه النظرية تبحث في تفسير البطالة الإرادية أساسا ، والتي مصدرها الفرد الذي لا يرغب في العمل لأنه

---

[1] علي عبد القادر علي ،(2001) : " أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري ، أوراق عمل " ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، أكتوبر ، ص 12 .

[2] Plihon . D (1990) : "les grandes explications macroéconomiques du chômage ", in : les cahiers français, documentation français , n°246, p 20 .

يرى أن الأجر المعروض ضعيف ولا يلبي له طموحه ، لذلك فهولا يرغب في مثل هذا العمل ويفضل أن يبقى بطالا في إنتظار فرصة أخرى مناسبة ، وتنطلق في تفسيرها لسوق العمل من الفرضيات التالية :

- **التجانس** : العمل المعروض والمطلوب متشابه بالنسبة للمتعاملين في سوق العمل والسعر هو الدعامة الوحيدة للمنافسة بإستثناء شيء خاص بالسلعة .
- **حرية الدخول والخروج** : لا يوجد أي عائق سواء كان قضائي ، تقني أو مالي يمنع دخول عارضين وطالبين جدد لسوق العمل .
- **الشفافية** : كل عارض أو طالب للعمل لديه معلومة كاملة تحصل عليها بسرعة وبدون تكلفة فيما يخص سوق العمل ، ومن هنا يكون الأجر التوازني واحدا ، بما أن هناك معلومات فإن أي منتج لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني وفي نفس الوقت لا أحد من العارضين للعمل يقدم خدماته بأجر أقل من الأجر التوازني [1] .
- **الحركية** : يتمتع العامل بالحركية الكاملة حيث يمكنه الإنتقال من عمل لآخر ومن قطاع لآخر وحتى من منطقة إلى أخرى [2] .
- التشغيل الكامل وعدم وجود بطالة إجبارية [3] .
- توفر شرط المنافسة الكاملة في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج .
- إن حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل لأن التحليل يكون في الآجال القصيرة .
- تحقيق أقصى ربح وبأقل تكلفة .
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .
- لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات ، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة للعرض (إستحالة حدوث الأزمات) .

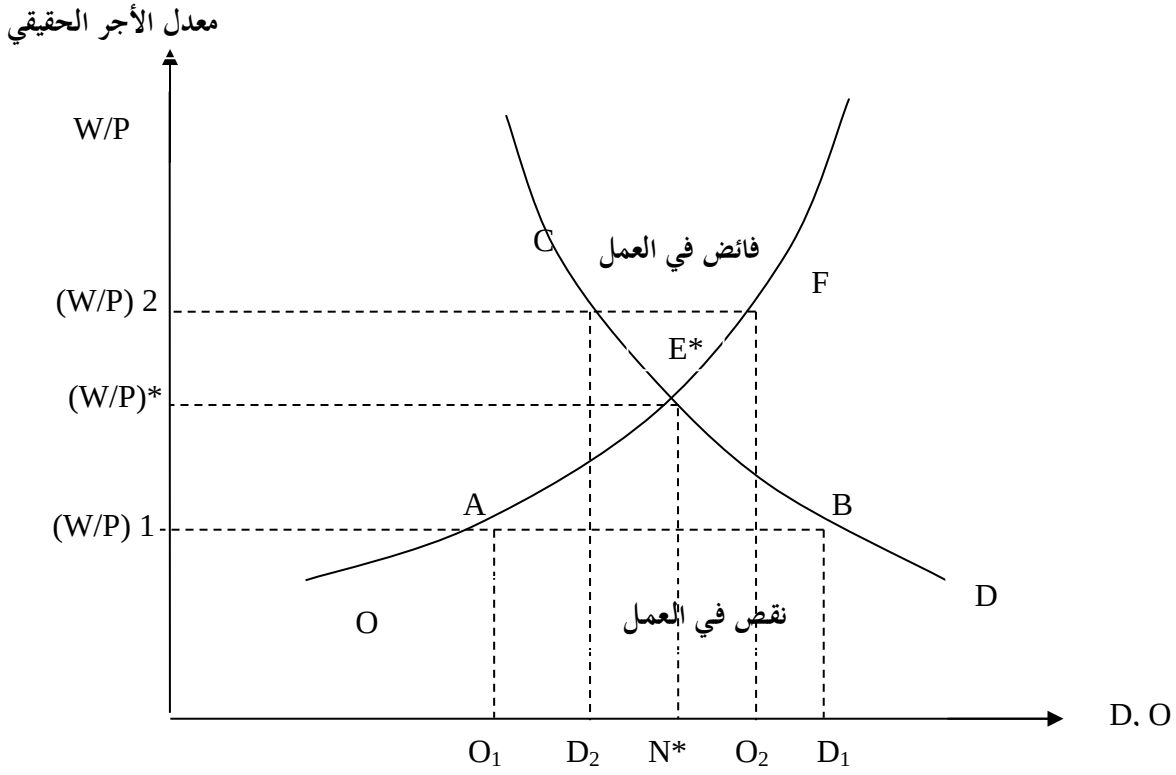
يمكننا دراسة توازن سوق العمل وذلك في إطار الفرضيات الخاصة بالنموذج وهي المنافسة الكاملة والسعي وراء تحقيق أكبر ربح ممكن ، وهذا لا يتأتى إلا في ظل تحقيق التوازن الوحيد لسوق العمل وهو مساواة عرض العمل مع الطلب عليه (D=O) وهذا بدوره يحدد الأجر الحقيقي للتوازن $(w/p)^*$. ويمكن توضيح توازن سوق العمل بيانيا في الشكل البياني رقم **(2 –1)** :

[1] Plihon . D. (1990) : " les grandes explications macroéconomiques du chômage", op cit. p 13

[2] Gérard . D. (1994) :" économie de l'emploi et du chômage", Ellipses: PARIS, P12.

[3] بريبش السعيد ، (2007) : " الإقتصاد الكلي، نظريات ، نماذج وتمارين محلولة "، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص 71.

الشكل البياني رقم (2-1) : توازن سوق العمل الكلاسيكي



المصدر: بريبش السعيد ، (2007) : " الاقتصاد الكلي ، نظريات ، نماذج وتمارين محلولة "، مرجع سبق ذكره ص 77 .

إن نقطة تقاطع المنحنيين (D,O) في النقطة E^* يحدد لنا التشغيل الكامل N^* الذي يحقق المساواة بين طلب العمل D وعرضه O وكذلك معدل الأجر الحقيقي للتوازن $(w/p)^*$ أو معدل الأجر الحقيقي[1] عند الاستخدام الكامل[2] .

يتضح لنا من الرسم البياني أنه عندما يكون $D_1 > O_1$ أي طلب العمل أكبر من عرض العمل هذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل ، ويقدر هذا النقص في عدد العمال بالمسافة AB ، الأمر الذي سيؤدي إلى التنافس بين المنتجين في الحصول على العمال وذلك برفع معدل الأجر الإسمي (بإفتراض أن الأسعار تبقى ثابتة) وهذا ما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (w/p) إلى مستوى أعلى من سابقه . أما عندما تكون $O_2 > D_2$ أي عرض العمل أكبر من الطلب عليه فهذا يعني وجود فائض في عرض العمل ، أي بطالة تقدر بالمسافة CF ، ومن أجل توظيف هذا الفائض في العمل لابد

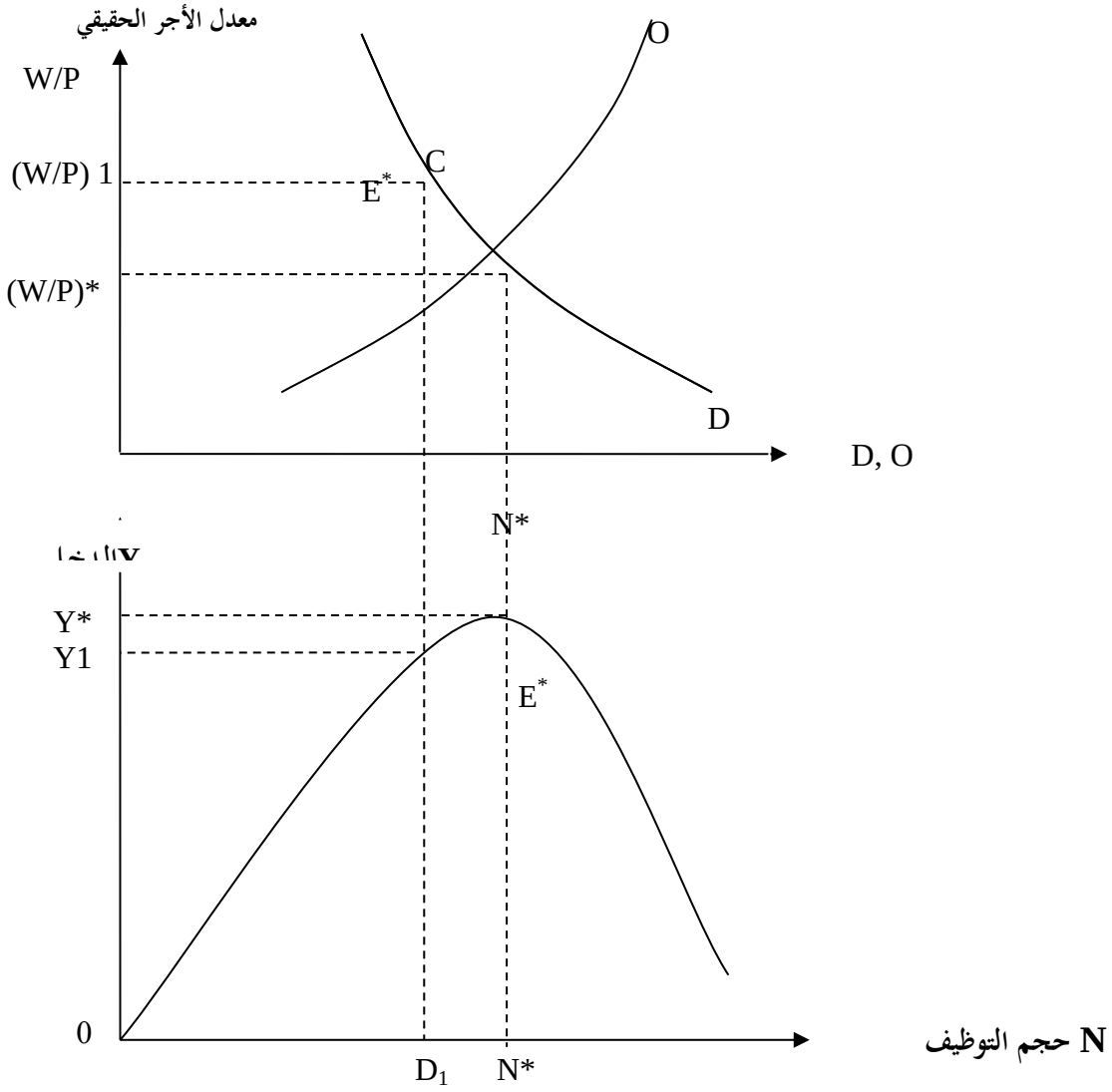
[1](الأجر الحقيقي le salaire reel) يعني القوة الشرائية (le pouvoir d'achat) للأجر الإسمي أو النقدي (le salaire nominal oumonetaire) لأن المنفعة التي يحققها الأجر يعبر عنها بإستهلاك كمية معينة من السلع والخدمات فإذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي للتوازن بالرمز $(w)^*$ وإلى مستوى الأسعار العام للتوازن بالرمز $(p)^*$ فإن معدل الأجر الحقيقي للتوازن يتحدد كما يلي : $(w/p)^*$ وهو الذي يقبله كل من العمال والمنتجين) .

[2]Lecaillon . J . (1996) : « Analyse macro – économique » Ed Cujas , PARIS , p 185 .

على العمال أن يقبلوا بتخفيض معدل الأجر الحقيقي وهكذا نلاحظ بأن هناك نقطة واحدة فقط يتحقق فيها التوازن بين عرض العمل والطلب عليه وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن[1]. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تم تحديد حجم العمل فإن دالة الإنتاج تعطينا تلقائيا حجم الدخل" الإنتاج " الموافق لذلك .

ويمكن توضيح ذلك بيانيا في الشكل البياني رقم (**2 –2**) :

الشكل البياني رقم (2 –2) : حجم الإنتاج الموافق لتوازن الإستخدام الكامل



المصدر: محمد شريف إلمان ، (1994) : " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " ، منشورات برتي ، شارع أحمد واكد ، دالي إبراهيم ، الجزائر، الجزء الأول ص107 .

[1] عمر صخري ، (1996) : " التحليل الإقتصادي الكلي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 44 .

يمثل الرسم العلوي توازن سوق العمل ، أما الرسم السفلي فيمثل دالة الإنتاج من الشكل $Y= F(N)$ حيث N يمثل حجم العمل .

إنطلاقا من وضع توازن سوق العمل فإن حجم العمل المستخدم هو (N^*) ومعدل الأجر الحقيقي للتوازن هو ($W/P)^*$ وحجم الإنتاج المقابل هو Y^*.

وطبقا للفرضيات السابقة ، يكون توازن الإستخدام الكامل ، وبالتالي فإن حجم الإنتاج Y^* هو حجم الإنتاج في وضع الإستخدام الكامل .

لنفرض أن معدل الأجر الإسمي قد إرتفع لأسباب معينة (مع بقاء السعر ثابتا) من w^*إلى w_1 فهذا سيؤدي إلى إرتفاع معدل الأجر الحقيقي من $(w/p)^*$ إلى$(w/p)_1$. وهذا الوضع سيؤدي بالمنتجين إلى تخفيضهم في الطلب على العمل الذي سينتقل من N^* إلى N_1 فينخفض تبعا لذلك حجم الإنتاج من Y^* إلى Y_1 هكذا يدخل الاقتصاد في حالة بطالة في اليد العاملة وإنكماش في الإنتاج فكيف يعود الوضع إلى توازن الإستخدام الكامل ؟

هناك عدة آليات إذا ما تركت على حالها تعيد الاقتصاد بشكل تلقائي وسريع إلى ذلك الوضع .

أولا: إحترام المنافسة الحرة ، أي عدم معارضة العمال لإنخفاض معدل الأجر الإسمي مما يؤدي إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي .

ثانيا: إنخفاض العرض (الإنتاج) يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وبالتالي إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي .

إن النظرية الكلاسكية تؤيد فكرة المساومة (Marchandage) .على الأجور الإسمية (w) بين المنتجين والعمال حيث أنها مرنة نحو الإنخفاض ومن ثم تحدد لنا تلقائيا الأجور الحقيقية (w/p) وبناءا على ذلك فإن العمال يكونون بصورة عامة قادرين على تحديد أجورهم الحقيقية وبالتالي يتحدد حجم الإستخدام ، وبذلك فإن كل بطالة توجد عند مستوى معين من الأجر الحقيقي هي بطالة إرادية [1] أو بطالة طبيعية .

وعليه فإن المدرسة الكلاسكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية ، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة إختيارية نظرا لرفض العاطلين عن العمل الأجر السائد في السوق ، أو بطالة إحتكاكية والتي تتواجد نتيجة لإنتقال العمال من وظيفة لأخرى .

– **البطالة الإرادية** : (Chômage volontaire) هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته وإختياره حينما يقدم إستقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه إما بعزوفه عن العمل الذي كان يعمل فيه وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدرآخر للدخل) ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن فقرار العمل هنا إرادي لم يجبره عليه صاحب العمل .

[1] Alain muet . P. (1994) : " théories et modèles de la macroéconomie ", tome 1 , l'équilibre de courte Période , Ed , économica , PARIS pp 54 , 55 .

البطالة الطبيعية : هي نوع من البطالة غير قابلة للتخفيض بواسطة إجراءات السياسة الاقتصادية سببهاخلل في سوق العمل[1] .

ركزت النظرية الكلاسكية على الصيغة الكلية لتفسير إختلالات سوق العمل منطلقة من ملاقاة العرض والطلب على العمل ومعتمدة على فرضيات نوعا ما صعبة التحقيق التي رأى فيها الاقتصاديين ضعفا فوجهوا إليها بعض الإنتقادات تمثلت في :

– إن تعدد المهارات والتجربة العملية وتقسيم العمل داخل حلقة الإنتاج يفرض أن يكون هناك عدم تجانس العمل ومنه فرضية التجانس لا يمكن أن تكون صحيحة في كل الأحوال ولهذا لا يمكن تعميمها وهذا ما يجعل النموذج الكلاسكي ضعيفا [2] .

– فيما يخص الحركية الكاملة للعامل ولعوامل الإنتاج هي فرضية صعبة القبول ، دون أن ننسى ما يتميز به سوق العمل في هذه العشريات فيما يخص الحصول على معلومات كاملة تساعد الطالب أو العارض للعمل من إتخاذ قرار بكل سهولة ، شيء صعب المنال وخاصة إذا أدخلنا متغيرة النقابات العمالية التي تحد كثيرا من حركية العمال وتتدخل حتى في تحديد الأجر[3] . لهذا يمكن القول أن النموذج النيوكلاسكي ضعيف من عدة جوانب لتفسير آلية سير سوق العمل .

بعد فشل النظرية الكلاسكية في إعطاء تفسير قوي لظاهرة البطالة ، تفاقمت هذه الأخيرة في المجتمع الرأسمالي وأحدثت إضطرابات كبيرة فيه ، هذا ما دفع بعض المفكرين إلى البحث في إيجاد تفسير آخر لهذه الظاهرة وكان أحد هؤلاء ج. م. كينز (J. M. Keynes) الذي جاء بنظرية جديدة قلبت الموازيين بصفة شبه كلية وأخذت إسمه .

ثانيا : تفسير آلية سير سوق العمل وفق التحليل الكينزي .

إن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية كينز (Keynes) يمكن تلخيصها فيما يلي[4] :

من العبث الإعتقاد بأن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يعرف إلا حالة توازن الإستخدام الكامل بالعكس من ذلك بين كينز بأن الحالة العادية ، أو على الأقل الأكثر وقوعا هي حالة التوازن غير الكامل وقد بنى "كينز" فكرته هذه على أساس ما كان سائدا آنذاك ، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا ، ويمكن أن يعرف الاقتصاد حالة توازن الإستخدام الكامل . إلا أن هذه الأخيرة حالة غير دائمة ، وهكذا تكتسب نظرية كينز إحدى

---

[1] GUITTO. P et ALL. (1999):" Dictionnaire, Droit, Economie, gestion ", édition, L'HERMES, 1ère édition, FRANCE, p 394.

[2] GERARD.D. (1994): " Economie de l'emploi et du chômage", Ellipses, PARIS, p 14

[3] GéRARD.D. (1994): "Economie de l'emploi et du chômage ", op cit, p 15.

[4] محمد شريف إلمان ، (1994) : " محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن "، منشورات برتي ، الجزائر ص 36 .

خصائص عموميتها بإعتبارها تلقي الضوء على كل الحالات ، مع إعتبار حالة توازن الإستخدام غير كامل هي الأكثر تكرارا .

وهكذا جاء "كينز" بإقتراحات جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي الذي كان يعيش ظروفا بالغة الصعوبة خلال الفترة مابين الحربين العالميتين منطلقا من حقيقتين أساسيتين:

من المستحيل أن نشبه سوق العمل بسوق السلع والخدمات بطريقة أن لا يكون للأجر دور المنظم (régulateur) والذي أسند تقليديا إلى الأسعار.

– تحديد البطالة يفسر بالترابط التالي المبني على ثلاثة علاقات أساسية .

طلب $\xleftarrow{1}$ إنتاج $\xleftarrow{2}$ تشغيل $\xleftarrow{3}$ مستوى البطالة [1].

تمثل الرابطة الأولى الفكرة الجديدة التي أتى بها التفكير الكينزي وهي نظرية " الطلب الفعال " ، إنتاج المؤسسات يتوافق مع الطلب المتوقع من هذه الأخيرة على العمل لأنه من المفروض أن تمتاز بمرونة في المدى القصير ، إستنادا على قدراتها الإنتاجية غير مستعملة والمخزونات المتاحة ، ومنه إذا وجدت البطالة فهذا راجع إلى قلة الطلب الموجه للمؤسسات ، هذا الأخير ناتج عن ضعف المداخيل الموزعة للأجراء بسبب البطالة .

يعتبر الكينزيون سوق السلع الركيزة الأساسية التي تساعد على تعديل سوق العمل حيث تبرز هذه النظرية سياسات رفع الطلب كوسيلة لمحاربة البطالة ، عندما تسجل المؤسسات إرتفاعا في عدد عمالها تلجأ إلى الرفع من الطلب على العمل الذي يعدل العرض ، لكن التوازن الحاصل لا يمكن أن يكون بالضرورة توازنا للتشغيل الكامل وتظهر البطالة الإرادية .

يتحدد توازن سوق العمل بالمساواة بين عرض العمل والطلب عليه ، بالنسبة لطلب العمل فإن كينز لا يختلف عن الكلاسيك فيما يتعلق بالمنافسة الكاملة بهدف تحقيق تعظيم الربح وذلك تحت قيد دالة الإنتاج .

أما فيما يتعلق بعرض العمل ، فإن الإختلاف بين الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي إختلاف جوهري حيث يقوم التحليل الكينزي لعرض العمل على نقطتين أساسيتين :

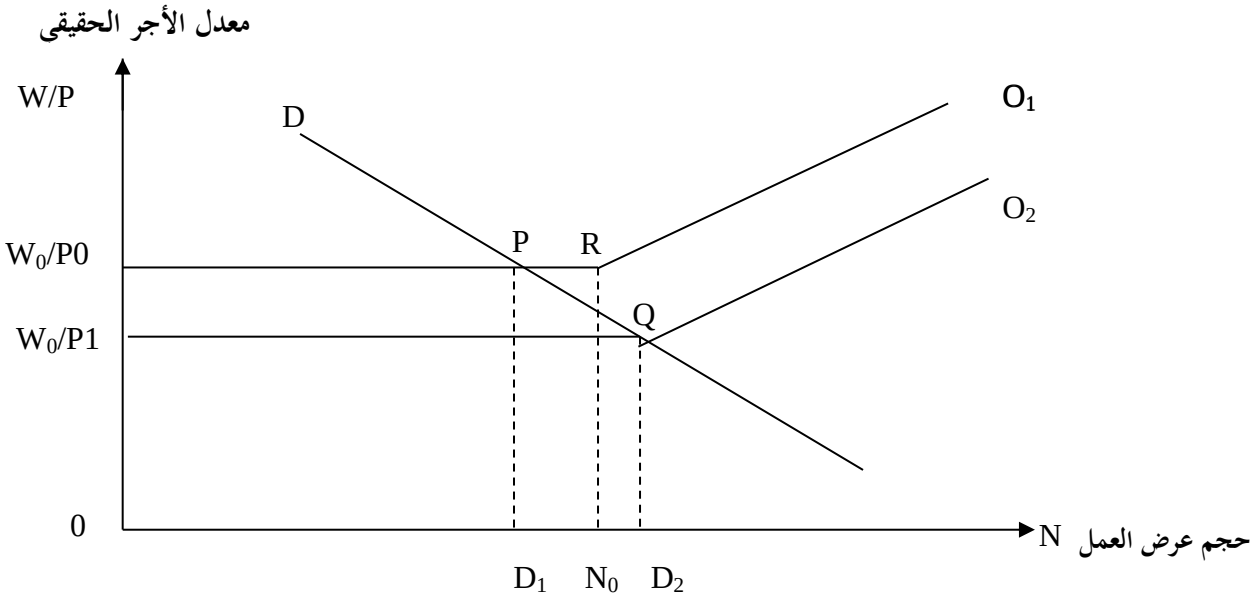
– عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الإسمي (w) وليس على معدل الأجر الحقيقي (w/p) كما جاء به الكلاسيك ، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي ، حيث أن الأجر الإسمي الأكثر إرتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار.

– يرى كينز أن معدل الأجر الإسمي (w) ليس كامل المرونة بإتجاه الإنخفاض ، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين المنتجين والعمال ، بحيث أن هناك حد

[1] PLIHON.D. (1990) : " les grandes explications macroéconomiques du chômage", op cit , pp20 – 21.

أدنى من الأجور لا يمكن النزول عنه لأي سبب من الأسباب وهو ما يسمى بالحد الأدنى للأجر المضمون (smig) وهذا الحد الأدنى للأجر الإسمي أو النقدي يرمز له بالرمز w_0 .

الشكل البياني رقم (2 – 3) : سوق العمل الكينزي



المصدر: محمد شريف إلمان ، (1994) : " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات برتي " ، شارع أحمد واكد ، دالي إبراهيم ، الجزائر الجزء الأول ، ص289 .

نلاحظ من خلال الشكل أن (D_1) تمثل توازن الإستخدام غير كامل ، فعندما يصل معدل الأجر الحقيقي حده الأدنى (w_0/p_0) حيث أن(p_0) (المستوى العام للأسعار ثابتا) فإن العمال يعرضون كمية من العمل تقع بين (0 وN_0) وبعدتشغيل جميع العمال الذين يرغبون في العمل بمعدل الأجر الحقيقي (w_0/p_0) فإن منحنى عرض العمل ينتقل مساره نحو الأعلى بدءا من النقطة (R) المقابلة لمستوى الإستخدام (N_0) الذي يقيس عدد العمال الراغبين في العمل بمعدل أجر(w_0/P_0). وبالتالي المسافة بين D_1 وN_0 تقيس مستوى البطالة الإجبارية أي هذه البطالة في رأي كينز ليست ناشئة عن تحديد مستوى أجر معين وإنما لعدم وجود فرص عمل

ويرى كينز أنه من أجل تحقيق الإستخدام الكامل يجب على المنتجين أن يزيدوا من الطلب الكلي على اليد العاملة وفي نفس الوقت يرفعوا نسبيا في الأسعار لتعويض ذلك .

إن الزيادة في الأسعار تؤدي إلى إنخفاض معدل الأجر الحقيقي من المستوى (w_0/ P_0) إلى المستوى (w_0/p_1) ، وبالتالي إنتقال منحنى عرض العمل نحو الأسفل من O_1إلى O_2 الأمر الذي يعطينا نقطة تقاطع أخرى بين منحنى طلب العمل وعرضه في النقطة (Q) في هذه الحالة فإن (Q) تقابل مستوى إستخدام (D_2) أكبر من (N_0) وبالتالي تخفيض مستوى البطالة الإجبارية .

– **البطالة الإجبارية** : (Chômageinvolontaire) هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو إختياره ، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجرالسائد[1]

المطلب الثاني : تفسير آلية سير سوق العمل وفق التحليل الاقتصادي الحديث

وضعت أزمة 1929 حدا لتحاليل وتفسيرات النظرية الكلاسكية بعد تفشي البطالة بصفة مروعة في أوربا وأمريكا في حين وضعت أزمة 1973 حدا للنظرية الكينزية .

سمحت هذه الوضعية بظهور نظريات أخرى حاولت إعطاء تفسير لهذه الإختلالات ، والتي تناولت النظريات السابقة من خلال إدخال فرضيات أكثر واقعية والتي تساعد على تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل من بين هذه النظريات ما يلي :

أولا : نظرية البحث عن العمل

تؤكد هذه النظرية صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند إتخاذ القرارات ، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات ، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين : تتمثل الأولى منهما في أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات ، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والإنتقال من قبل العاملين ، ونفقات إجراء الإختبارات من قبل رجال الأعمال ، وتتمثل الثانية منهما في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل ، وإلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات ، وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من العاطلين عن العمل جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة ، فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة [2] .

طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها ، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا إختياريا ، كما انها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والإستخدامات المختلفة ، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الإحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها ، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة ، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة ، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من

[1]GUITTO. P et ALL . (1999) : " Dictionnaire , Droit , Economie ", op cit , p 394 .

[2]علي عبد الوهاب نجا ، (2005) : " مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها " ، الدار الجامعية ، مصر ، ص 45 .

قوة العمل ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل حيث أن إنعدام خبراتهم تزيد من معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات [1] .

وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف : الأولى منهما تتمثل في التكاليف المباشرة مثل تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الإنتقالات ، أما الثانية منهما فهي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة، الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة [2].

ثانيا : نظرية إختلال سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الكتاب الفرنسيين J. p. Benassy و E . Malinvaud كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات ، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين إثنين هما سوق السلع وسوق العمل ، وتتبنى هذه النظرية فرضية جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود ، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الإختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب ، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ، ولا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل ، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع ، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما [3] :

النوع الأول : يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه ، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تسويقه ، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي .

النوع الثاني : في هذه الحالة تقترن البطالة بوجود نقص في عرض السلع مقابل الطلب عليها ، وتكمن أسباب البطالة في إرتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال ، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب إنخفاض ربحية الإستثمارات ، وهو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي .

إن أهمية نظرية الإختلال تتمثل في إستخدامها لذات الإطار التحليلي لتحليل كل من البطالة الكلاسكية والكينزية ، أما نوع البطالة وأسبابها فهي تتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق فمثلا ترجع البطالة غير الإحتكاكية في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو إنخفاض مستوى الإنتاج ويعود ذلك إلى الإنخفاض في معدل ربحية الإستثمارات وفقا للنظرية الكلاسكية ، أما سببه وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي .

---

[1] عبد الغاني دادن ، محمد عبد الرحمان بن طجين ، (2012) : " دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة 1970 – 2008 "، مجلة الباحث العدد 10 ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

[2] مصطفى يوسغ كافي ، (2014) : " الإقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 237 .

[3] Gambier D , Verniéres M , (1982) : " le marché du travail, paris , édition Economica , p 61.

المطلب الثالث : أهم النظريات الاقتصادية الجزئية الممكن الإستناد إليها لتفسير سير سوق العمل في الدول النامية .

أولا : نظرية تجزئة سوق العمل (La théorie de ségmentation du marché du travail)

ظهرت نظرية تجزئة سوق العمل في الاقتصاد الأمريكي في نهاية الخمسينات وبداية الستينات إثر إجراء العديد من الدراسات الميدانية والتي أوضحت أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لظاهرة التقسيم والتجزئة على أساس الجنسية ، السن ، المستوى التعليمي ، فشيوع وبروز هذه النظرية يرجع لسببين إثنين ، الأول نظري جاء كنقد للنظرية الكلاسكية لتركيبة وأداء سوق العمل ، والثاني تجريبي من منطلق التأكد وتفسير سبب بقاء معدلات الفقر والتفاوت في الدخول عند مستويات مرتفعة ، فبالرغم من معدلات النمو المحققة وتحسين التكوين إلا أن التباين في الأجور بين الأفراد لا زال قائما وبالتالي فإن إهتمامات هذه النظرية بالنسبة للتحاليل السابقة سوف تنصب على توضيح وتفسير وجود هذه الفوارق في الأجور والمناصب [1].

تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تقول بأن سوق العمل ينقسم إلى سوقين : سوق رئيسي وآخر ثانوي يتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية وفرص للترقية الجيدة ويحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة من الإستقراروالأمان ، بينما يتصف المشتغلون بالسوق الثانوي بعدم الإستقرار وبإنخفاض المهارات وحصولهم على أجورمنخفضة ، تضم هذه السوق فئة الشباب والمهاجرين والإناث والعمالة المنخفضة المهارة وبالتالي فإن الفئات العاملة في هذه السوق تكون أكثر عرضة من غيرها للبطالة [2] .

تتكون السوق الرئيسية من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجيا كثيفة رأس المال وبالتالي فإن العاملين فيها لا بد أن يتمتعوا بقدر عال من المهارات المكتسبة سواء عن طريق التأهيل والتدريب أوعن طريق الممارسة ، وبحكم كبر حجم هذه المنشئات وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الإستقرار والربحية ومن ثم إستقرار أحوال العاملين فيها ، البعض يدرج تحت مسمى هذه السوق كافة منشئات ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشئات القطاع الخاص المنظم [3] .

أما السوق الثانوي فهو سوق المنشئات صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل ويتسم هذا السوق بإنخفاض الأجور ووجود ظروف غير ملائمة للعمل ، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي ، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة خاصة في ظل الإفتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق .

---

[1] GéRARD. D. (1994) : " Economie de l'emploi et du chômage ", op cit , pp 105-106 .

[2] Piore . M et Charles Sabel . (1995): Revue Hawar N° 9Octobre.www. Hevgirtin. net/ hawar-9/ar/8htm

[3] مصادر متنوعة من بينها : رمزي زكي ، (1997) : " الإقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة "، عالم المعرفة العدد 266 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

لكن التحفظ يظل قائما بشأن هذا التصنيف بحسب النشاط أو بحسب تكنولوجيا الإنتاج طبقا لنوعية المعايير المتبعة في مثل هذا التصنيف وهو ما يطرح إشكالية تظل قائمة حتى اليوم ، فثنائية سوق العمل تعترضها صعوبات نظرية وعملية من حيث التسمية والتوصيف والتصنيف والتسميات المتداولة لثنائية السوق كالقطاع الحديث مقابل القطاع التقليدي ، القطاع الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي ، تظل تعبيرات غير متطابقة وتحمل دلالات مختلفة ويلاحظ أن معظم هذه الأدبيات قد تطورت في إطار الدول المتقدمة دون أن تعير إهتماما في بعض الأحيان إلى أطروحة ثنائية سوق العمل التي طورتها أدبيات التنمية الاقتصادية منذ مقالة آرثر لويس (Arthur LEWIS) الشهيرة حول الاقتصاديات الثنائية والمساهمات التي أفرزتها هذه المقالة [1].

كتب آرثر لويس سنة 1958[2] " تتميز أغلبية البلدان في أول مراحل تطورها باقتصادين وليس باقتصاد واحد... اقتصاد ذو رواتب عالية ، وآخر يتميز برواتب ضعيفة (منخفضة) .

هذا التصور حفظ ودام في نماذج ثنائية التطور في جيله الأول (FeietRanis1961; Jorgenson1964) نماذج التجارة الدولية تتلاءم مع الفوارق في الأجور الثابتة (Magee1976) ومع النماذج الإحتمالية للهجرة(Todaro1970-Harris)، فإذاكان هؤلاء يأخذون تصور لويس للاقتصاديات الثنائية (schemalewisien) فهم يختلفون في ضبط أسباب إختلال سوق العمل وعلى هذا الأساس وكنتائج محصل عليهاحول التشغيل الكلي فلقد تم طرح تساؤلات حول الآليات التي تحدد الأجور في الدول السائرة في طريق النمو حيث غالبا ما يوجد هناك نقص في التحكم الجيد لهذه الدول في السوق أين يوجد عموما فوارق معتبرة جدا في الأجور مابين العمل في الأرياف والعمل الحضري وكذلك ما بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي ففي هذا الصدد فإن النماذج الإحتمالية تفترض بأن الاقتصاد الحضري مقسم إلى جزئين مستقلان عن بعضهما البعض ، جزء متطور حيث رأس مال يعرض أجورا حقيقية منتظمة ومرتفعة نسبيا بفضل نظام فعال ووسائل تكنولوجية متقدمة ، ومن جهة أخرى قطاع غير رسمي مهمش يعرض أجورا مرنة جدا وبهذا فإن القطاع غير الرسمي يعطي مجالا للتحليل حول الفوارق في الأجور حسب النشاطات المختلفة.

1- نموذج لويس : (Le modèle de Lewis)

في نهاية الخمسينات وبداية الستينات أصبح نموذج آرثر لويس معمول به بمثابة النظرية العامة لصيرورة وتطور اقتصاديات البلدان النامية ، فلويس يقسم اقتصاديات هذه الأخيرة إلى قطاعين .

[2] علي عبد القادر علي ، (2001) : " أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري "، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

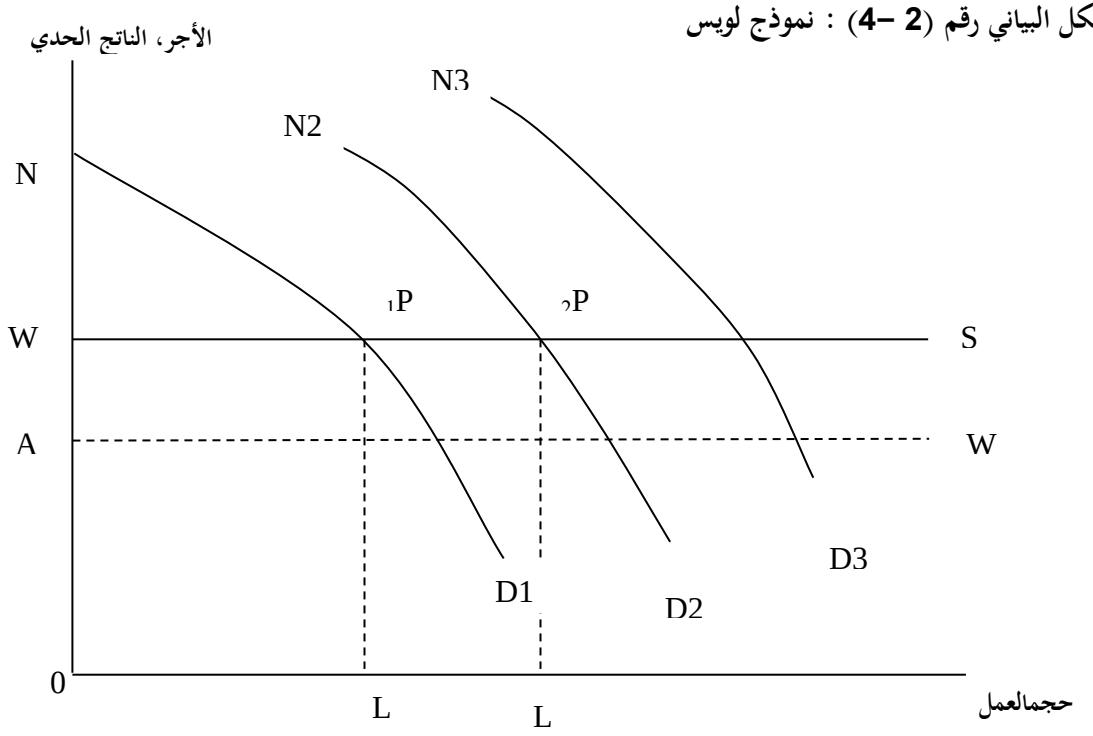
[3] Verniéres. M . (1995) : " Ajustement éducation emploi",éd, économica , PP, 153-154.

قطاع ريفي تقليدي : يتميز بإنتاجية حدية ضعيفة أو منعدمة وهي وضعية سمحت للويس بتصنيف هذا العمل على أنه إضافة بمعنى أنه لا ينقص من إنتاج هذا القطاع الزراعي ، إضافة إلى أن مداخيل العمال تتحدد بإحدى الآليتين التاليتين :

- في حالة وجود نظام لملكيات صغيرة ، فإن مداخيل العمال تساوي الإنتاجية المتوسطة للعمل .
- في حالة وجود ملكية للأراضي من طرف طبقة مسيطرة فإن مداخيل العمال تكون أدنى مما يمكن العيش به .

قطاع حديث في المدن : يتميز بإنتاجية عالية ومرتفعة مقارنة بالقطاع التقليدي الريفي ، حيث أن الفائض من العمال في القطاع الفلاحي يوجه إلى هذا القطاع الحديث ، الذي يستفيد من عرض يد عاملة تتميز بمرونة تامة بالمقارنة مع الفارق في الأجور الموجود ما بين الحد الأدنى للعيش في القطاع التقليدي الريفي والأجر المعروض من طرف القطاع الحديث ، جزء من هذا الفارق في الأجورحقيقي وهوضروري يساعد على تحويل اليد العاملة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث ، أما الجزء الآخر فهو وهمي يعوض في تكاليف الحياة المرتفعة في القطاع الحديث . وبالتالي فإن هذا النموذج يعتمد على إجراءات التحول في العمل وعلى الزيادة في الإنتاج والتشغيل في القطاع الحديث ، إضافة إلى أن التحول لذلك الفائض من العمل والتشغيل في القطاع الحديث كان نتيجة توسع منتجات هذا القطاع بسرعة حيث يتحدد هذا التوسع عن طريق معدل الإستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الحديث .

الشكل البياني رقم (2 –4) : نموذج لويس



Source: Lewis. A. (1954):« (économie) Development with Unlimited Supplies of Labour », Dans The Monchester School, Vol. XXII, N°2

تمثل الأجزاء "OA" و"Ow" من الرسم البياني على الترتيب المداخيل الحقيقية للعيش في القطاع التقليدي ومستوى الأجر الحقيقي في القطاع الحديث ، هذا الأجر الذي يفترض أن يكون عرض العمل لينا كليا وهو موازي للمحور الأفقي . أما (N_1D_1) فيمثل الإنتاجية الحدية للعمل عندما يرتفع حجم العمل وبالتالي يجب أن يكون هناك تعادل في الأجر والناتج الحدي للعمل ، فحجم التشغيل سيكون (OL_1) و(P_1) والذي يمثل التوازن ما بين عرض العمل والطلب عليه إذن الإنتاج الإجمالي للقطاع الحديث يعطى بالمساحة المحددة بالنقاط التالية ($ON_1P_1L_1$) أما الحاصل الإجمالي للأجور في القطاع الحديث يساوي المساحة (OWP_1L_1) وبالعكس فإن المساحة المحددة بالنقاط (WN_1P_1) تمثل الربح العام الذي يعود للرأسماليين .

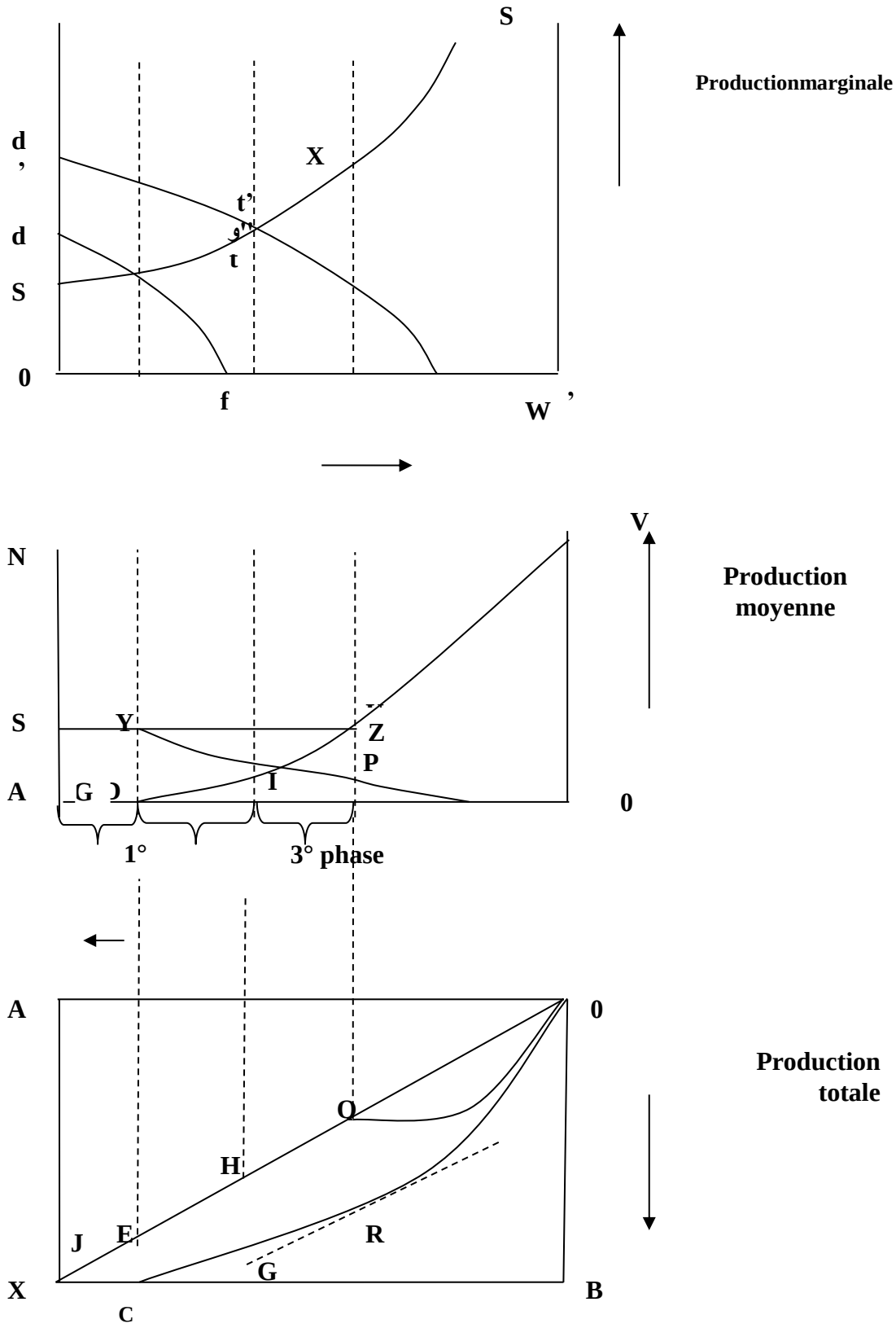
ففرضية إعادة إستثماركل الأرباح سمحت برفع رصيد رأس المال المسخر لكل عامل وبالتالي زيادة الإنتاجية الحدية ، في هذه الحالة فإن منحنى الإنتاج الحدي للإنتاج ينتقل من (N_1D_1) إلى (N_2D_2) ومع إستقرار الأجور فإن المقاول يعادل الأجر والإنتاج الحدي للعمل وذلك بزيادة حجم العمل من (L_1) إلى (L_2) وبالتالي فإن مستوى التشغيل التوازني الجديد في القطاع الحديث يكون مستقرا في النقطة (P_2) مع تشغيل كلي (OL_2) وإنتاج كلي يرتفع عند ($ON_2P_2L_2$) بينما حصص الأجور والأرباح ترتفع على التوالي إلى (OWP_2L_2) و(WN_2P_2) حسب آرثر لويس (ALewis) فإن صيرورة تطور القطاع الحديث وتوسع التشغيل ستتبع حتى يمتص كل الفائض في العمل من القطاع التقليدي (الريفي) إلى القطاع الحديث (الصناعي) هذا يعني من جهة بأن يعتمد على زيادة الأرباح التي تسمح بتمويل الإستثمارات الجديدة ومن جهة أخرى فإن التحولات في البنية الاقتصادية ستأخذ مكانه مع التغيرات في النشاطات الاقتصادية ، وبالتالي المرور من الفلاحة الريفية التقليدية إلى الصناعة المتطورة في المدن .

2- نموذج : (FeietRanis) .

هذا النموذج هو إمتداد لنموذج (A. Lewis) ولكن يمتد تحليله أكثر في إستعمال الفائض في العمل بعد تحويله ، والدور الذي يلعبه تراكم رأس المال والتطور التقني ، ففي نموذج (et RanisFei) صيرورة التطور مقسمة إلى مرحلتين ، الأولى تخص التحول التدريجي لفائض اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي (الحديث) ، أما الثانية تهتم بالخصوص بالدور الذي يلعبه رأس المال والتطور التقني هذا يعني الإختيار مابين إستعمال وزيادة العمل أو تفضيل رأس المال .

لفهم هذا النموذج أكثر نستعين بالرسومات البيانية التالية وذلك لتسهيل الدراسة .

الشكل البياني رقم (2 –5) : نموذج **Fei et Ranis**



Source : A.Cotta : 1967, "Analyse quantitative de la crois sance des pays sous-développés." P.U.F.PARIS.

الرسم البياني 1.1 يمثل دراسة منحنى الإنتاجية الحدية في القطاع الصناعي إضافة إلى مستوى التشغيل في هذا القطاع فمن خلال هذا الرسم البياني نلاحظ أن طلب العمل من طرف القطاع الصناعي ممثل بالمنحنى (d t f) وعرض العمل في هذا القطاع ممثل بالمنحنى (s t s) حيث " t "

تمثل نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على العمل ومن ثم تراكم رأس المال ، إن إرتفاع مستوى الأجر من (os) إلى المستوى (sd) يؤدي إلى إنتقال منحنى طلب العمل من (d t f) إلى ($d't'f'$) في حين أن منحنى العرض لا يصبح مرنا عند مستوى الأجر (os) في هذه الحالة فإن التوازن سيتحقق في النقطة " t'" وحسب هذا الرسم البياني فإن النقطة " t' " تمثل مرحلة متقدمة في التطور الاقتصادي للبلد النامي .

على هذا المستوى من التطور إستطاع هذا الاقتصاد تحقيق هدفين إثنين ، من جهة زيادة في مستوى التشغيل في القطاع الصناعي ومن جهة أخرى رفع مستوى أجر عمال هذا القطاع ، إلى هذا الحد نجد أن نفس الإجراءات حللت من طرف آرثر لويس ولكن ما إن نبدأ بدراسة جانب العرض فإننا سنجد أن هناك فرقا في هذين النموذجين .

فنموذج (Fei et Ranis) لا يعتبر منحنى العرض مرنا كليا خلال كل فترة التحول ولكن في البداية فقط بما أن نسبة الأجور معطاة عند المستوى (os) فهو ما يفسر لما المنحنى (st) أفقي وبالعكس ما إن تنقص مرونة طلب العمل في القطاع الصناعي بالنسبة إلى مستوى الأجر السائد فإن عرض العمل يحقق تصاعدا عند المستوى (st') . إنطلاقا من هذا التحليل فإن النقطة " t" تسمى " turning – point " أي نقطة التحول حيث أن هذه الأخيرة لها أهمية بالغة في تحول الاقتصاد النامي أو السائر في طريق النمو .

من خلال الرسم البياني 1. 3 نجد على محور الفواصل (OA) يمثل عدد السكان الكلي في حين نجد على محور التراتيب (AX) والذي يمثل الإنتاج الكلي ، بينما المنحنى (ORCX) يمثل الإنتاجية الطبيعية الكلية للعمل في القطاع الفلاحي ، هذا المنحنى يبين لنا أنه إذا كان هناك تزايد في المجتمع الفلاحي فإن الإنتاجية الحدية للفلاحة تتناقص من النقطة (O) إلى النقطة (C) أين تصبح الإنتاجية الحدية منعدمة عند هذه الأخيرة هذا نتيجة أنه في بداية التطور من المفترض أن يكون كل المجتمع فلاحي ، إذن تغيرات المجتمعات ما بين (A وD) تترجم بإنتاجية حدية منعدمة ، أما الجزء (CX) يقيس تأثير الفائض في العمل أي بعبارة أخرى هذا يعني بأن المتغيرات في المجتمع الفلاحي ما بين (OA) و(OD) لا ينجر عنها إنخفاض في الإنتاج الفلاحي .

بإفتراض أنه في بداية النمو كل المجتمع فلاحي فبالتالي يكون إذن الإنتاج الموافق لـ (AX) والأجر(AX/OA) (تم قياسه في الرسم البياني 1. 1 بـ " OS " هذه النسبة ليست إلا ميل المستقيم (OS) .

بالنسبة لـ (Fei et Ranis) إذا كان هناك تعادل ما بين نسبة الأجور والإنتاجية الحدية في القطاع الفلاحي فإن الأجر في هذه الحالة يجب أن يصبح منعدما ، إذا لم يكن هناك تدخل بالقوة خارج السوق حيث يكون الأجر مؤسسي أي قانوني (متعلق بالمؤسسات) من أجل أن تكون الإنتاجية الحدية في القطاع الفلاحي غير منعدمة .

إنطلاقا من النقطة (C) يجب الإنقاص أو التقليل من المجتمع الفلاحي حيث أنه بعد مرور فترة من الزمن سيكون هناك تعادل ما بين الإنتاجية الحدية والأجر الحقيقي .

لتكن النقطة (R) التي تحقق هذا التعادل ، إذن سنجد أننا في وضعية سوق عادية ، حيث أن أجور العمال توافق أو تعادل إنتاجيتهم الحدية . هذه الوضعية توافق المجتمع الفلاحي الممثل بالجزء (OP) في هذه الحالة الفائض من العمل الكلي للفلاحة ممثل بالجزء (AP) ، هذا الفائض هو مكافئ لمجتمع القطاع الصناعي (الرسم البياني 1. 1) ، إذن يوجد إرتباط ما بين الرسمين وذلك من خلال توزيع المجتمع الكلي ما بين القطاعين الفلاحي والصناعي .

الرسم البياني 2.1 يجمع بين نتاج الرسمين السابقين ، منحنى الإنتاجية المتوسطة للعمل في القطاع الفلاحي والممثل بالمنحنى (ADUV) والذي من الواضح بأنه يتكون من ثلاثة أجزاء حيث أن كل جزء يوافق طور أو مرحلة من التطور.

المرحلة الأولى : ممثلة بالجزء (AD) فرغم أن المجتمع الفلاحي في تناقص إلا أن الإنتاج الفلاحي الكلي يبقى ثابتا ، إمتداد هذه المرحلة يتوقف على أهمية الفائض من اليد العاملة في الاقتصاد المدروس .

المرحلة الثانية : ممثلة بالجزء (DP) وهي تتميز بحقيقتين :

الأولى : الإنتاجية الحدية للعمل تصبح إيجابية ولكن تبقى أقل من معدل الأجر الحقيقي (AS) ، أما الثانية فهي إنخفاض البطالة المخفية (غير ظاهرة) والتي توافق الجزء (IP) .

الرسم البياني 3. 1 إنطلاقا من النقطة (U) من الرسم البياني 2 . 1كل اليد العاملة حولت إلى القطاع الصناعي وهذا ما سيرافقه إنخفاض في الإنتاج الكلي الفلاحي ، لأن هذه النقطة توافق مستوى التشغيل الكلي في القطاع الفلاحي هذا يعني أن هناك تعادل أو تكافئ بين الإنتاجية الحدية والأجر الحقيقي في القطاع الفلاحي .

وأخيرا المرحلة الأخيرة ممثلة بالجزء (PO) فإبتداءا من تلك اللحظة للتطور فإن الإنتاجية الحدية تصبح مساوية للأجر الحقيقي وبالتالي تبدأ قواعد السوق بالحراك ، إذن في النقطة (U) الفائض أو البطالة غير ظاهرة تمتص وتحول إنتاج القطاع الفلاحي إلى نقد .

إذا قمنا بتحليل شامل للشكل البياني ، نستنتج بأن الفائض في القطاع الفلاحي المبين في المنحنى 3. 1 والممثل بالمضلع (XCOQX) يمر هو الآخر بثلاثة أطوار، في الطور الأول الفائض الفلاحي المتوسط يبقى ثابتا ويساوي بالتحديد (AS) (الأجر الصناعي الحقيقي في الرسم البياني 2 . 1) ، في هذه المرحلة إنتقال كل الفلاحين إلى القطاع الصناعي لا يغير شيئا في حجم الإنتاج الفلاحي، الجزء (CX) من الرسم البياني 3. 1 أما الطور الثاني فإن الفائض الفلاحي المتوسط ينخفض ، وهو الجزء من (Y) إلى (Z) من المنحنى (YO) (الرسم البياني 2 . 1) ، هذا الجزء يرتبط بالمجتمع الفلاحي (OD) يعني إبتداءا من هذه اللحظة فإن إنتقال الفلاح إلى القطاع الصناعي سينقص من الإنتاج الفلاحي الكلي وينقص من الفائض المتوسط إلى أن يصبح أقل من الأجر الصناعي .

وفي الطور الأخير ، بما أن المجتمع الفلاحي في القطاع الفلاحي أقل عند (OP) (الرسم البياني 3 . 1) للحد من أن يصبح منعدما فإن الفائض المتوسط الفلاحي سيزداد تناقصه بحدة ويتجه نحو الصفر (ZO) .

من الرسم البياني 2 . 1 هناك نقطتان يجب الإشارة إليهما ، الأولى والتي تسجل الحد ما بين المرحلة I والمرحلة II والتي إنطلاقا منها نبدأ بملاحظة نقص الفائض المتوسط ، يعني نقص اليد العاملة الزائدة والثانية تلك التي تثبت الإنتقال ما بين المرحلة الثانية والثالثة (النقطة Z) . وبهذا فإن كل تطور اقتصادي فلاحي يصبح صناعيا أكثر فأكثر سيمثل مرحلة لإنطلاق مقسم إلى مرحلتين ، الأولى تتميز بإستعمال الفائض من اليد العاملة والثانية تتميز بإختفاء البطالة غير ظاهرة .

ثانيا : تقييم ونقدالنماذج

مهماكانت هذه النماذج بسيطة وتقريبا متطابقة مع التجربة التاريخية للتطورالاقتصادي في الدول المتقدمة ، إلى أنه لا يمكن تطبيقها حاليا في أي بلد نامي أو سائر في طريق النمو، وهذا بسبب عدم تطابق بعض الفرضيات مع الحقيقة الاقتصادية والمؤسساتية من طرف أغلب البلدان السائرة في طريق النمو ، خصوصا فرضيات وجود إنتاجية حدية منعدمة في القطاع الفلاحي وأن نسبة تحول اليد العاملة وخلق مناصب عمل في القطاع الحديث تتناسب مع نسبة تراكم رأس المال في هذا القطاع ، فهذه النماذج تفترض بأن الفائض في العمل الموجود داخل المناطق الريفية سيمتص من طرف القطاع الحديث ، وفيما يخص إنعدام الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع الفلاحي ليست واضحة رغم وجود فائض في عرض العمل في القطاع الفلاحي بحيث تحول جزء من العمل ليس له تأثير على الإنتاج الزراعي ، ففي هذا الصدد (S. Wellisz) جعلنا نلاحظ أن جزء كبير من التشغيل غير الكامل هو في الأساس موسمي وليس بنيوي [1] هذا يبرهن حقيقة أنه حتى ولو تقلصت نسبة من العمال الفلاحين وأدت إلى تخفيض الإنتاج فهذا سيكون فقط خلال فترة موسم النشاط الفلاحي فقط[2] .

إن الفائدة من طرحنا لهذه النماذج وتحليلها هومعرفة وفهم آلية سير سوق العمل في الجزائر ، فوضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الستينات والذي كان يشهد فائض في العمالة في القطاع الفلاحي من جهة وذلك نظرا لسهولة إحتراف الفلاحة وما تتطلبه من وسائل بسيطة ، إضافة إلى كون القطاع الفلاحي هو القطاع الوحيد الذي نجى من الدمار الذي أحدثه الإستعمار . ومن جهة أخرى فإنه خلال فترة 1962–1977 كل المؤشرات تدل على أن بلورة المخططات الوطنية للتنمية إعتمدت على فرضيات (Fei et Ranis) وذلك كبداية لفترة إنطلاق التطور محققة زيادة في نسبة التشغيل في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الفلاحي البسيط ، فمن أجل تحقيق ذلك فإن نظرية الثنائية تقترح كمرحلة أولى بأن يتم تحويل اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاع

[1]Wellisz .S. (1968) : « Dual Economies, Disguised Unemployment and Unlimited Supply of Labour. » , dans Economics , Fevrier , p 45.

[2]Mebarki .N. (1989) : « Le fonctionnement du marché du travail dans une Economie sous développee : le cas Algérien » , Thèse de doctorat , Université d'Orléans , juin p 78-90 .

الصناعي بدون التأثير على إنتاجية القطاع الفلاحي إضافة إلى أن الأجور في القطاع الفلاحي لا يجب أن تتجاوز المستوى الأدنى للمعيشة (المستوى الضروري فقط) وهذا ما حدث فعلا في الجزائر إبتداءا من سنة 1967 أين تبنت الجزائر إستراتيجية الصناعة المصنعة وذلك بإعتمادها على القطاع الصناعي وإهمالها للقطاع الفلاحي فنتج عن ذلك وجود فرق شاسع في الأجور بين مختلف القطاعات .

تحليلنا للنماذج الثنائية سمح لنا أيضا بالإستنتاج أن سوق العمل هو سوق وطني وأن القطاعين التقليدي والحديث يعتبران كأجزاء لهذا السوق الكبير وأن حركة العمال ما بين هذين القطاعين تحدد آلية سيرسوق العمل ، بينما في الحقيقة وجود فائض في العمالة لا يدل على أن هذا الأخير متجانس وله إستعدادات وإمكانيات للعمل في قطاع أو في آخر (نقص في اليد العاملة المؤهلة) ، إضافة إلى أن هذه النظرية لا تأخذ بعين الإعتبار التخفيف من عبئ هذا الفائض بوجود قطاع ثالث (النقل والمواصلات ، التجارة ، الخدمات) مؤكد حتى قبل إنشاء وتطوير القطاع الحديث وكذلك وجود القطاع غير الرسمي الذي تطور في الجزائر خلال فترة السبعينات ولعب دورا مهما في إمتصاص هذا الفائض من جهة ومن جهة أخرى تبني الجزائر لسياسة تشجيع الهجرة وذلك عن طريق تدخلها في عملية تنظيم سوق العمل بإنشائها لهيئات تنظيم عملية التوظيف والهجرة نحو فرنسا بالدرجة الأولى وذلك نظرا لعدم تمكن الاقتصاد الجزائري غداة الإستقلال من تحمل الضغط المتزايد من طرف طالبي العمل وعدم إيجاد حل لمشكلة إختلال سوق العمل ، فكانت الهجرة نحو أوروبا من بين عوامل ضبط سوق العمل في الجزائر من خلال تحويل جزء كبير من الفائض من اليد العاملة إلى السوق الخارجية وهو ما يشكل نقدا لنظرية النماذج الثنائية .

فنظريا ، منذ الإستقلال إلى غاية نهاية عشرية السبعينات كان التخطيط في قلب التدخلات الواسعة للدولة في النشاط الاقتصادي مبررا بهدف التنمية ، حيث أعتبر التخطيط الأداة المثلى لتوجيه الاقتصاد ووسيلة فعالة لتوزيع عادل لثمار التنمية ، فكانت الدولة هي المخطط والمسير لسوق العمل بتدخلها مباشرة في مجال التشغيل من خلال خلقها لمناصب عمل في جميع القطاعات بهدف الرفع من المستوى المعيشي وضمان الحد الأدنى من الخدمات العمومية كالصحة ، التعليم ، الأمن...إلخ ، فسياسة التخطيط المتبعة في خلق مناصب عمل كانت منسجمة مع السياسة المتبعة في تسيير الاقتصاد القائم على توزيع مناصب عمل في جميع القطاعات

لكن إبتداءا من سنوات الثمانينات والتسعينات أعيد النظر في دور تدخل الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي فالقطاع العام عرف الكثير من الإختلالات ، عجز حاد في الميزانية ، عدم إحترام قواعد وتقنيات التسيير بخصوص المحاسبة ، التخطيط ، التسويق ، غياب شبه كلي للرقابة وغيرها ، الأمر الذي حكم على هذه السياسة أنها مكلفة وقليلة الفعالية ، مولدة للتبذير ومصدر لا مساواة في توزيع الدخول ومنه تخلي الدولة عن تسيير الاقتصاد أصبح أمرا ضروريا وشرطا من الشروط التي فرضتها أطراف دولية مالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) على الجزائر وإلزامها بإصلاحات اقتصادية مع التبني لبرنامج التعديل الهيكلي هذا

البرنامج الذي تمحورت حول تقييم نتائجه كتابات كثيرة (p.Hugon 1994) ، فكانت أولى نتائج تطبيقه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال وهو ماكان سببا رئيسيا في تضخم مشكلة التشغيل كونه عمق الخلل في توازن سوق العمل وقلص من دينامكية التشغيل في القطاع العام ، وهذا ما دفع بالدولة إلى إتخاذ إجراءات وسياسات تشغيل من شأنها التخفيف من إختلالات سوق العمل .

من كل ما سبق نستنتج أن وضعية الجزائر كدولة من الدول النامية لا يمكنها أن تساير هذه النظريات فإذا كانت هذه الأخيرة قد عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه والذي تشكلت في إطاره فإنها من الأحرى أن تعجز عن تحليل أسباب إختلال التوازن في سوق العمل في المجتمعات النامية ومن بينها الجزائر الذي يختلف اقتصادها من حيث ظروف تطوره ، ومن حيث هيكله الإنتاجي وطبيعة سوق العمل فيه إختلافا جذريا عن وضعية اقتصاديات الدول المتطورة خلال مراحلها الأولى من التطور.

المبحث الثاني : دراسة وتحليل لمشكلة إختلال سوق العمل في الجزائر

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر إنتشار ظاهرة البطالة فيه وذلك نتيجة لإختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة ، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى دراسة وتحليل مشكلة إختلال سوق العمل بالجزائر كما سنحاول طرح أهم الإجراءات وبرامج سياسة التشغيل وكذا برامج دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية ومدى فعاليتها في توفير مناصب عمل تتناسب مع متطلبات سوق العمل ، بالإضافة إلى إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل .

المطلب الأول : خصائص سوق العمل في الجزائر ومحدداته

إذا كان العمل يعبر عن المجهود الإنساني الفكري أو الجسدي الذي يؤدي إلى خلق منفعة أو زيادتها فإن سوق العمل هو السوق المسؤول عن توزيع هذا العمل على الوظائف والمهن ، والسوق من المنظور الاقتصادي يتميز بعرض وطلب العمل .

أولا : تعريف سوق العمل

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه [1] آلية تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف ، من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي :

– **غياب المنافسة الكاملة** : يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة ، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال ، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الإنتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية .

– **سهولة التمييز بين خدمات العمل** : حتى ولو تشابهت سواءا لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب إختلاف السن أو الثقافة...إلخ .

– **تأثر عرض العمل** : وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة ، كمية وقت الفراغ ، مستوى الدخل نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة .

– **تأثر سوق العمل وإرتباطه بالتقدم التكنولوجي** : وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد المظهرين :

– إنتشار البطالة عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة ، وهذا يعني إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري .

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم ، (1997) : " نظرية إقتصاد العمل "، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ، ص ص، 11– 13 .

– تغيير متطلبات بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى ، بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة ، والبطالة في هذه الحالة يمكن التقليل منها بإعادة تدريب وتأهيل العمال لإكسابهم الخبرات الجديدة المطلوبة حتى يمكن إعادة وضعهم في ظل متطلباتها الجديدة .

وعلى العموم سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي .

– **الطلب على العمل** : إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل ، أي أنه يصدر عن المنتج ، إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها ، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق ، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها .

– **عرض العمل** : بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال أو العائلات ، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها ، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف يتم من خلالها تحديد ظروف عرض العمل .

التوازن : يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عامل العرض بعامل الطلب وفي حالة تساوي هذين العاملين يتحقق التوازن في سوق العمل ، غير أن هذا التوازن قد لا يحدث نتيجة لعوامل كثيرة تشكل أسباب بقاء البطالة وإستمراريتها .

ثانيا : خصائص سوق العمل ومحدداته .

تتمثل أهم خصائص ومحددات سوق العمل في الجزائر فيما يلي :

– أن حجم التوظيف لايتحدد بناءا على تقاطع منحنيات العرض والطلب عليه بشكل مستقل عن بعضها البعض ، ولكن وفقا لآليات أخرى منها :

– أن الطاقة الإستيعابية للقطاع العام والإدارة الحكومية لا تتحدد بالإحتياجات الفعلية من قوة العمل وإنما بحجم مخرجات النظام التعليمي .

– هناك جزء من قوة العمل يتحدد حجم إستيعابه بالطلب الخارجي ، من قبل دول الإستقبال العربية ومعدلات الأجور.

– إنضمام العمالة للقطاع غير الرسمي ، الذي إتسع بشكل كبير، في حالة إخفاقها في الحصول على فرص عمل في القطاعات الأخرى ، وخاصة أن الإنضمام إلى هذا القطاع لا يتطلب توافر حجم معين من رأس المال أو مستويات مهارية معينة . معنى ذلك أن مستوى التشغيل في القطاع غير الرسمي يتحدد بالطاقة الإستيعابية لقطاعات الإستخدام الأخرى وبالحجم المتبقي من قوة العمل المتاحة.

- لا تمثل القطاعات الإستيعابية المختلفة لقوة العمل ، أقسام متجاورة أو متقاطعة ، بل هي مرتبة بشكل هرمي وفقا لمتطلبات كل قطاع من المستويات التعليمية والمهارية مع وجود حواجز قوية تقلل من إمكانية الحراك فيما بينها.

غرارا على الخصائص التي ذكرناها لسوق العمل في الجزائر هناك خاصيتين أساسيتين هما :

- تجزؤ سوق العمل : فيما يتعلق بتجزؤ سوق العمل ، فإنه يمكن التمييز بين أجزاء مختلفة تكون سوق العمل في الجزائر.
- قطاع ريفي يشمل النشاطات الفلاحية .
- قطاع حضري هو الآخر يتكون من قطاع رسمي يضم القطاع العام والخاص الخاضعين لتشريع العمل وقطاع غير رسمي يتكفل بجزء من التشغيل لكن في ظروف غير لائقة سواءا فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل والحماية الإجتماعية .
- البطالة وسوق العمل الجزائري : من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر ، إنتشار ظاهرة البطالة فيه وذلك نتيجة لإختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة ، بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة .

ويختلف واقع البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة بإختلاف الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد فواقعها في عشريتي الثمانينات والتسعينات يختلف تماما عن واقعها في بداية الألفية الثالثة ، وهو ما يوضحه الجدول رقم (2- 1).

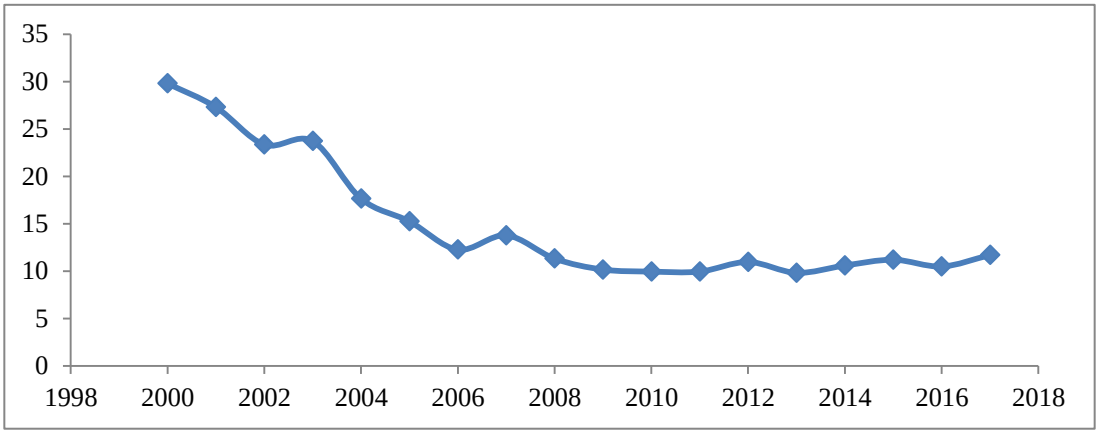
الجدول رقم (2–1) : تطور حجم العمالة العاطلة ومعدل البطالة خلال الفترة 2000–2017.

الوحدة : ألف عامل/بطال

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315
العمالة العاطلة	2637	2339	2027	2078	1671	1448	1240	1374	1169
معدل البطالة*	29.80	27.30	23.35	23.72	17.65	15.25	12.27	13.78	11.33
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
القوة العاملة	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298
العمالة العاطلة	1072	1077	1062	1253	1176	1214	1338	1272	1440
معدل البطالة*	10.17	9.96	9.96	10.97	9.83	10.60	11.21	10.50	11.7

المصدر:إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بتصرف**www. ONS.dz**

الشكل البياني رقم (2–6) : تطور معدل البطالة في الجزائرخلال الفترة 2000–2017



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2– 1) .

من خلال الجدول رقم (2–1) والشكل البياني رقم (2 – 6) نلاحظ أن هناك إنخفاضا محسوسا لمعدلات البطالة حيث إنتقلت من 29. 8% سنة 2000 إلى 10. 2 % سنة 2009 ، وهو مؤشر إيجابي راجع بالدرجة الأولى إلى إرتفاع أسعار المحروقات بداية الألفية الجديدة ، وأقل معدل بطالة كان سنة 2013 بـ 09. 83% حيث شهدت هذه الفترة خاصة الفترة 2011– 2014 فتح المجال لمبادرات المقاولاتية وتوليد مناصب شغل جديدة ، حيث ساهمت وكالات الدعم في إستحداث أكثر من نصف مليون منصب شغل كما سمحت كذلك برامج الإستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططات التنمية والتي بدأت فيها الجزائر منذ سنة 2001 لكن في السنوات الأخيرة عادت معدلات البطالة للإرتفاع ، وهذا بسبب إنخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تقليص الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تقليص التوظيف سواءا كان دائما أو في شكل عقود إدماج [1].

ثالثا : العوامل المؤثرة في سوق العمل وإختلال التوازن بين كل من العرض والطلب .

1– إختلال سوق العمل[2] : يظهر الإختلال في سوق العمل ، نتيجة لعجز الاقتصاد القومي عن توفير القدر الكافي من فرص العمل لإستيعاب أعداد الراغبين والباحثين عنها أو لعدم قدرة أجهزة التشغيل على القيام

[1] الطاهر جليط ، (2017) : " النمذجة وتحليل القياس الإقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر " ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، العدد 26 ، جامعة الجلفة ، الجزائر، ص 06 .

[2] علاوة نواري (2007– 2008) : " آثار برامج الإصلاح الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري " ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الإقتصاد جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية ، ص 106 – 109 .

بمسؤولياتها تجاه سد الثغرة بين العرض والطلب في سوق العمل [1] . مما ينجم عن هذا الخلل مشكلة البطالة وتداعياتها السلبية .

وفي الحقيقة تعتبر البطالة ظاهرة عالمية ، تعاني منها العديد من دول العالم ، نامية ومتقدمة ، إلا أن حدتها تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لمعدلات التنمية الاقتصادية المنجزة والتحول التكنولوجي وحجم الإستثمارات ووفقا لتعداد ومعدل النمو السكاني لكل دولة .

2- مظاهر الإختلال في سوق العمل : تشير الكثير من الكتابات ذات العلاقة بقضايا البطالة وتداعياتها إلى إرتفاع البطالة بين مخرجات النظام التعليمي وفئة الشباب ، وقد أحدثت تأثيرات سلبية على منظومة القيم الإجتماعية منها تعميق حدة الفقر، حرمان العديد من أفراد المجتمع من الحصول على دخل ، والعزوف عن التعليم وإنتشار ظاهرة التسرب المدرسي في سن مبكر ، والفساد ، وكل هذا يصب في إتساع هوة التفاوت في الدخل ويعمق من حدة الإختلالات الهيكلية [2] .

3- العوامل المؤثرة في سوق العمل : هناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على سوق العمل يمكن عرض أهمها فيما يلي :

- إرتفاع نسبة غير المساهمين في قوة العمل : حيث ترتفع في الجزائر نسبة من هم خارج قوة العمل (كالطلبة وربات البيوت ، والمرضى...) مما يخفض من حجم قوة العمل بالنسبة للقوة البشرية ويزيد من نسبة الإعالة لمن هم داخل قوة العمل . ولقد إستمر معدل نمو السكان وما يرتبط به من عوامل ديمغرافية ، وخاصة نسبة السكان في سن أقل من الخامسة عشر.

- تراجع سياسة التوظيف العام التي كانت الحكومة ، قد شرعت في تطبيقها بوتيرة عالية مع بداية خطط التنمية وحتى مطلع الثمانينات ، حيث تكفلت الحكومة آنذاك بتوظيف الخرجين بمختلف تخصصاتهم في أجهزة الحكومة ومشاريع القطاع العام الضخمة الحجم .

- إنخفاض عملية توفير مناصب الشغل الجديدة ، بسبب تراجع الوفرة المالية ، نتيجة إنخفاض أسعار النفط العالمية منذ سنتي 1986 و1988 وتباطؤ معدلات الإستثمارات ، وإنخفاض مستويات التموين الصناعي وتبعيات ذلك على معدلات إستغلال الطاقة الإنتاجية . إذ مما لاشك فيه أن معدل نمو الإستثمار يعد محددا أساسيا لمعدل النمو الاقتصادي ، ومن ثم فإنه يؤدي دورا أساسيا في تحديد حجم فرص العمل .

---

[1] إما عن طريق سياسات تحريك العمالة من قطاع إلى آخر أو من مكان إلى آخر والحد من مدخلات التدريب والتعليم لبعض التخصصات التي لا تتطلبها الخطط الإقتصادية والإجتماعية التنموية .

[2] علي أحمد الطراح ، (2004) : " الإختلالات الهيكلية في سوق العمل وأزمة البطالة في المجتمع الكويتي بين سياسات التنمية البشرية وسيسيولوجيا تمكين الشباب " ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، جامعة الكويت ، العدد السادس ، ص 06 .

المطلب الثاني : تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000– 2017)

تتطلب دراسة تطور سوق العمل في الجزائر دراسة تطور كل من جانب العرض والطلب ، ولأجل هذا الغرض سنحاول التطرق إلى نقطتين تشمل الأولى تطور القوة العاملة والتي تمثل جانب العرض في حين تخص النقطة الثانية تطور الطلب على العمل والتي سوف نتطرق لها بنوع من التفصيل في المبحث الثاني وذلك من خلال عرض مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة الدراسة .

أولا : تطور حجم السكان والقوة العاملة في الجزائر.

يعتبر النمو السكاني المحدد الأول لحجم ونسبة ونوعية القوة العاملة لأي بلد ، فمن خلال تطور هذه الفئة تتمكن الدولة من معرفة وجه الإختلال الذي يعانيه سوق العمل .

1– القوة العاملة :

ويطلق عليها أيضا السكان الناشطون ، إذ يعرفهم المكتب الدولي للعمل بأنهم أولئك الأشخاص الذين يساهمون في خلق منتج أو تقديم خدمات اقتصادية موجهة إلى السوق ، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون ولكنهم مستعدون للعمل وقادرون عليه ، وهو نفس المفهوم الذي أورده الديوان الوطني للإحصاء ، السكان النشطون هم الأفراد الذين يشغلون مناصب عمل خلال فترة الإستقصاء وكذلك الأفراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن عمل [1] .

2– السكان غيرالناشطين :

هم باقي القوة البشرية بعد إستبعاد السكان ذوي النشاط الاقتصادي ومن أمثلتهم الطلبة وربات البيوت [2].

3– الأفراد المشتغلون :

المشتغلون هم أولئك الذين [3] :

– يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة .

– غائبون عن عملهم خلال فترة الإستقصاء .

– يتابعون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي .

– هم في عطلة مرضية لمدة قصيرة الأجل (أقل من ثلاث أشهر).

– الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية .

– الدائمون في سلك جيش التحرير الوطني .

---

[1] http:// www. Ons. dz/ Definitions – des concepts – utilises, 57. Html- 04/03/2019.

[2] مصطفى طويطي ، (2015) : " إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية – التجربة الجزائرية نموذجا – مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص 16.

[3] عمرشريف ، العياشي زرزار ، (2013) : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر " ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 10 ، جامعة مسيلة ، الجزائر ، ص 60 .

4- القوى العاطلة عن العمل :

حسب الديوان الوطني للإحصاء ، فالعاطل عن العمل هو كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل (15- 64 سنة) ، ويبحث عن عمل مأجور، ولم يجد عملا .

العاطلون عن العمل (STR) ينقسمون إلى قسمين ، قسم سبق لهم العمل وتعطلوا عنه لسبب ما (STR1) وقسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR2) ، أي [1] :

$$STR= STR1+ STR2$$

ثانيا : تطور حجم السكان في الجزائر

إتسمت الفترة (2000-2017) بالزيادة المرتفعة للسكان حيث بلغ 41. 2 مليون نسمة سنة 2017 مقارنة بسنة 2000 ، حيث كانت 30. 4 مليون نسمة ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2-2) والشكل البياني رقم (2 – 7) التاليين .

الجدول رقم (2– 2) : تطور عدد السكان ومعدل النمو الديمغرافي في الجزائرخلال الفترة 2000–2017

الوحدة: ألف نسمة / %.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السكان	30416	30879	31357	31848	32364	33080	33481	34096	34591
معدل النمو	1.51	1.52	2.57	1.57	1.62	2.21	1.21	1.84	1.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200
معدل النمو	1.96	2.01	2.05	2.12	2.14	2.13	2.17	1.61	1.46

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **www.ONS.dz**

من خلال الجدول رقم (2- 2) ، نلاحظ تطور حجم السكان في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) وهذا راجع أساسا لتراجع عدد الوفيات وزيادة المواليد وإهتمام الحكومة الجزائرية أكثر بقطاع الصحة وتوفير المسكن الملائم حيث إرتفع حجم السكان من 30. 42 مليون نسمة سنة 2000 إلى 41 . 2 مليون نسمة سنة 2017 ، أما معدل النمو الديمغرافي فكان متذبذب بين 1% و3% ، كما شهدت سنة 2002 أعلى معدل نمو ديمغرافي بنسبة 2. 57 % ، وحسب التقرير الديمغرافي للديوان الوطني للإحصاء لسنة 2015 و2016 فإن أكثر من 50% من السكان هم دون 30 سنة ، وهو مؤشر جيد بالنسبة لسوق العمل بإعتبار هذه الفئة هي الأكثر تغطية لسوق العمل ، وحسب تقرير سنة 2018 شهدت سنة 2017 حجما من المواليد الأحياء تجاوز عتبة المليون حالة ولادة وكذلك زيادة كبيرة في حجم الوفيات ، من ناحية أخرى إستمر حجم الزواج المسجل في

[1] سليمان بوفاسة ، موسى سعداوي ، (2015) : " أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة – دراسة عن ولاية المدية – " مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 31 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، ص 40 .

الإنخفاض منذ سنة 2014 ، ونحن نشهد عدد حالات الطلاق[1] .

ثالثا : تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة (2000– 2017)

إرتفع إجمالي القوة العاملة (السكان النشطين) إلى أكثر من 12 مليون نسمة سنة 2017 ، أي بنسبة 36. 92% مقارنة بسنة 2000 ، والجدول التالي يبين تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط .

الجدول رقم (2–3): تطور حجم القوة العاملة ومعدل النشاط خلال الفترة 2000– 2017

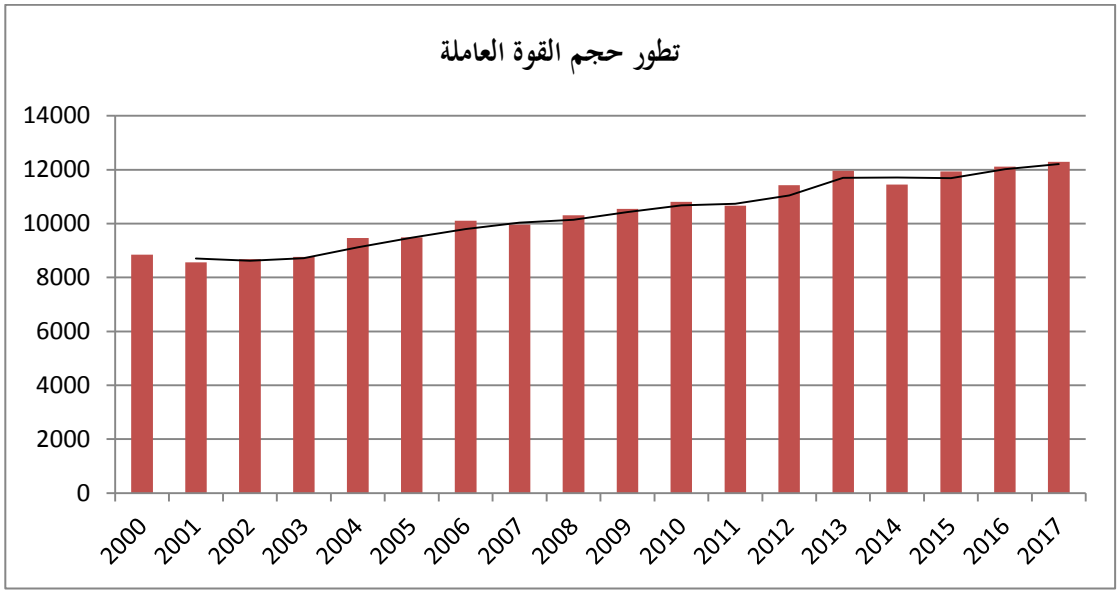
الوحدة : ألف نسمة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السكان	30416	30879	31357	31848	32364	33080	33481	34096	34591
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315
معدل النشاط* %	29.10	27.75	27.68	27.51	29.26	28.69	30.19	29.24	29.82
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
عدد السكان	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200
القوة العاملة	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298
معدل النشاط* %	29.90	30.05	29.04	30.47	31.24	29.28	29.86	29.84	29.85

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بتصرف **www. ONS.dz**

إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارر المنظمة العالمية للعمل بتصرف **www. OIT.org**

الشكل البياني رقم (2- 7) : تطور حجم القوة العاملة في الجزائرخلال الفترة 2000–2017



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2– 3).

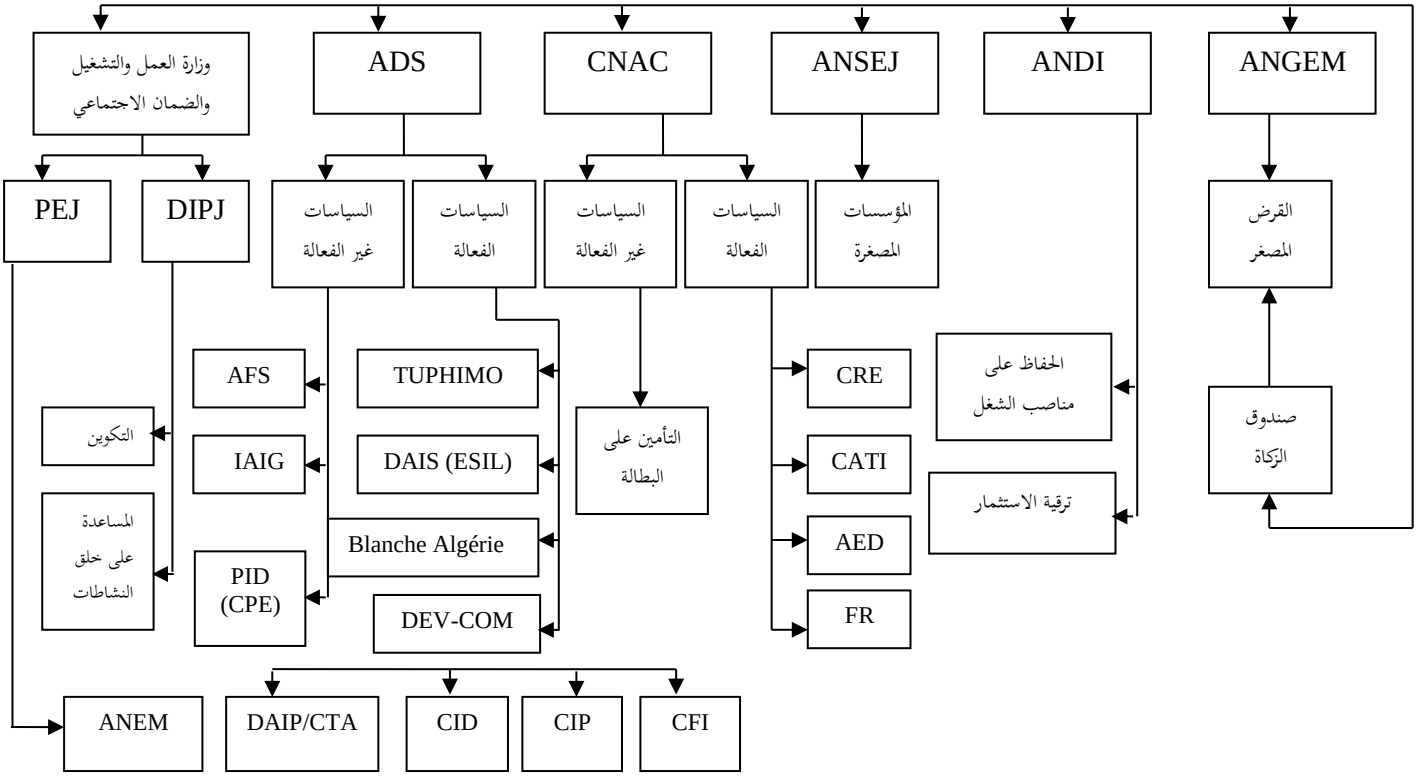
[1] حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2017 .

من خلال الجدول رقم (2- 3) والشكل البياني (2- 7) ، نلاحظ أن حجم القوة العاملة تجاوز 12 مليون نسمة سنة 2017 بعدما كان لا يتجاوز 8 مليون نسمة سنة 2000 ، وهذا راجع أساسا لتراجع عدد الوفيات وزيادة المواليد وإهتمام الحكومة الجزائرية أكثر بقطاع الصحة وتوفير المسكن الملائم حيث إرتفع حجم السكان من 30. 42 مليون نسمة سنة 2000 إلى41. 2 مليون نسمة سنة 2017 ، أما معدل النشاط فهو تقريبا في حدود 30 % ، أي أن ثلث سكان الجزائر تقريبا يمكنهم القيام بالعمل [1] .

المطلب الثالث : آليات وبرامج تسييرسوق العمل في الجزائر

إتخذت الجزائر العديد من الإجراءات والسياسات لمعالجة وضبط إختلال سوق العمل ، وذلك من خلال تشجيعها للإستثمار المنتج الخالق للثروة والمحدث لمناصب الشغل ، ولقد سخرت لهذا الشأن هيئات خاصة تسهر على تنفيذ هذه السياسات ، وفيما يلي عرض لبعض هذه الهيئات .

الشكل البياني رقم (2–8): الأجهزة والبرامج المتخذة لمعالجة اختلالات سوق العمل.



المصدر: محمد إدريوش دحماني ، (2012–2013) : "محاولة تحليل اشكالية التشغيل في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص ، اقتصاد التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، ص44 .

[1] حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات.

أولا : الإجراءات المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

(Agence Nationale de l'Emploi et de Main d'œuvre)

أنشئ هذا الجهاز للمساعدة على الإدماج المهني بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 –126المؤرخ في29 –04–2008[1] ، وقد جاء بعد عشر سنوات بدلا عن جهاز عقود ما قبل التشغيل الذي لم تكن نتائجه مرضية، يهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة ، وكذلك تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج تكوين – تشغيل وتوظيف وهوموجه إلى ثلاث فئات من طالبي العمل ، تتمثل الفئة الأولى في الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني ، والفئة الثانية تضم الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا مهنيا ، أما الفئة الأخيرة فهي تضم الشباب الذين ليس لهم أي تكوين أو تأهيل ، ويترتب على إدماج هذه الفئات الثلاث إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد وتتخذ هذه الأشكال التالية :

- عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة للفئة الأولى .
- عقد إدماج مهني بالنسبة للفئة الثانية .
- عقد تكوين – إدماج بالنسبة للفئة الثالثة.

فالأشخاص المستفيدون من العقدين الأولين ينصبون لدى المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات والإدارات العمومية ، بينما ينصب المستفيدون من عقد تكوين – إدماج إما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادربها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط وإما لدى الحرفيين المعلمين لمتابعة التكوين ، وتحدد مدة الإدماج بسنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي ، وسنة واحدة قابلة للتجديد بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية ، وإذا كان العقد عقد تكوين– إدماج فتكون حسب مدة الورشة في ورشات الأشغال المختلفة ، وسنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لدى الحرفين المعلمين .

وتعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر ، بحيث ساهمت في تنظيم وإدارة سوق العمل ، وهي أداة من الأدوات المستعملة لتنفيذ السياسة الوطنية للتشغيل ، إذ تعمل على التقريب بين طالبي العمل المتمثلين في البطالين ، وأصحاب العمل وهم كل أصحاب المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاعين العام والخاص . وفيما يلي عرض لتطور طلبات وعروض العمل في الوكالة خلال الفترة 2008–2017 .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (2008) : 24 ربيع الثاني 1429 هـ الموافق لـ 30 – 04 ، العدد 22 .

الجدول رقم (2–4) : تطور طلبات وعروض العمل في ANEM خلال الفترة 2008–2017

الوحدة : ألف منصب

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
طلبات العمل	1176	963	1091	1647	1939	2048	2050	811	654	1387
عروض العمل	213	236	235	254	287	349	400	441	465	416
العروض المحققة	155	179	199	212	215	260	304	338	370	307
معدل التلبية %	77 .72	85 .75	68 .84	46 .83	91 .74	50 .74	76	64 .76	57 .79	80 .73

المصدر: زكريا جرفي ، (2019 – 2020) : " أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 – 2018 " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالي تطبيقي ، جامعة محمد خيثر ، بسكرة ص 40 .

– معدل التلبية (عروض العمل التي لبتها الوكالة) = (عروض العمل المحققة / إجمالي عروض العمل) X 100 .

من خلال الجدول رقم (2–4) ، نلاحظ إرتفاع طلبات العمل خلال الفترة (2008 – 2017) حيث زادت تقريبا 100% ويرجع هذا أساسا إلى الإجراءات الجديدة المساعدة على الإدماج (DAIP –CTA) لكنها تراجعت كثيرا بسبب إحجام الكثير من خريجي الجامعات على عروض الإدماج التي يعتبرونها إجحافا في حقهم ، فبعدما كانت تتجاوز 2 مليون طلب عمل سنة 2014 أصبحت لا تتعدى 700 ألف طلب سنة 2016 لترتفع مجددا إلى 1. 3 مليون طلب سنة 2017 مع العلم أن عروض العمل في زيادة مستمرة وخاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية والتي أصبحت مجبرة على توظيف العمال الجدد عن طريق ANEM، والتي إستطاعت أن تلبي 80 % تقريبا كمتوسط لعروض العمل المقدمة لها[1] .

ثانيا : الإجراءات المسيرة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية ADS

وكالة التنمية الإجتماعية مؤسسة ذات طابع خاص مزودة بالشخصية المعنوية وتتمتع بالإستقلالية الإدارية والمالية ، تقع مهمة المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة على عاتق وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة .

تسير وكالة التنمية الإجتماعية محفظة متنوعة من البرامج بالإعتماد على مختلف المصالح والمديريات الولائية ، بالإضافة إلى الحركات الجمعوية ، من أجل مساعدة الفئات المحرومة ، وتتمثل هذه البرامج في المنحة الجزافية للتضامن AFS ، نشاطات ذات المنفعة العامة AIG ، جهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات PID (CPE) قبل سنة 2010 ، أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO ، جهاز نشاطات الإدماج المهني DAIS

الجزائر البيضاء BLANCHE ALGERIE التنمية الجماعية الإشتراكية DEV-COM .

[1] زكريا جرفي ، (2019 – 2020) : " أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 – 2018 " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، الطور الثالث LMD في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد مالي تطبيقي ، جامعة محمد خيثر ، بسكرة ص 40 .

1- المنحة الجزافية للتضامن AFS :

مساعدة مباشرة مدفوعة للفئات السكانية المحرومة غير قادرة على ممارسة العمل ، في شكل منحة بعد أن حددت في البداية بـ 1000 دج ، إنتقل مبلغ المنحة إلى 3000 دج شهريا منذ سنة 2008 مع علاوة تقدر بـ 120 دج لكل شخص تحت الكفالة .

2- نشاطات ذات المنفعة العامة AIG : (Activités d'intérêt Général)

هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الإجتماعية في ورشات البلديات مقابل تعويض محدد بـ 3000 دج لكل شهر، تكون الإستفادة منه لشخص واحد لكل عائلة دون أي شرط محدد ، كذلك يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص البالغين السن القانونية للعمل والعاطلين عن العمل وإن طريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي ، وقد سمح هذا الجهاز بالتخفيف من حدة البطالة ولو بصفة ضئيلة ووجود مصدر عيش لبعض العائلات ، كما أنه ساعد الجماعات المحلية للتعويض عن نقص العمال وخاصة في نشاط الصيانة إلا أن عدد المستفدين بدأ بالتراجع خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي وذلك لعدة عوامل منها :

- إنخفاض عدد ورشات البلديات المفتوحة وذلك لنقص وسائل الصيانة وعجز أغلب البلديات عن دفع الديون المستحقة عليهم .
- صعوبة الأعمال المنجزة وحرمان فئة البناء من المشاركة .

وقد بلغ عدد المستفدين من التعويض سنة 1995 مقابل نشاطات ذات منفعة عامة 588 200 مستفيد بـ 31500 ورشة ، أما في سنة 1996 فقد بلغ عدد المستفدين 283 100 بـ 17. 200 ورشة أما سنة 1997 بلغ عدد المستفدين 133. 943 مستفيد[1] .

إلا أن هذا الجهاز سجل عدة نقائص منها :

- عدم وضوح الأهداف المرجوة منه بالإضافة لضعف الجوانب التنظيمية الخاصة به .
- تحديد التعويض بالأجر .
- إقصاء فئة الشباب البالغين سن 16و17 مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالإستفادة حتى وإن تجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1. 9 %سنة 1995 – 1996[2] .

3- برنامج عقود ماقبل التشغيل CPE : (Contrat Prés Emploi) .

[1]CNES , (2002): Rapport sur " Evolution des dispositifs d'emploi . " juin.p 113

[2]CNES , (2002): Rapport sur " Evolution des dispositifs d'emploi . " juin. p 113

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم : 402/98 المؤرخ في : 02 /1998/12 ، وهو موجه لإدماج الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل والذين يدخلون سوق العمل لأول مرة .

من خلال هذا الجهاز يتم توظيف هذه الفئة من الشباب البطال في المؤسسات والإدارات وتتكفل الخزينة العمومية بأجورهم لمدة سنة (شبه راتب بـ 6000 دج لأصحاب الشهادات الجامعية ، و4500 دج للتقنيين الساميين) إلى غاية تمكينهم من إكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم في الحياة العملية .

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة . وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الإجتماعية طيلة مدة عقد ماقبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات والذي يدفع من طرف صاحب العمل .

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل إلتزام ثلاثي الأطراف بين : صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الإجتماعية ، حيث تقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواءا لدى أصحاب العمل بالإتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال :

- الفرصة التي ينمحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل .
- الإمتيازات الضريبية والشبه ضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد أو عند المترشحين الجامعيين بإستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب إختصاصاتهم واستعداداتهم .

ومن خلال الإحتكاك المباشر سواءا بالشباب الجامعي أوأصحاب العمل فإن البرنامج حقق نجاحا معتبرا بإعتراف الطرفين ، فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء نفس جديدة لتشغيل المتحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات . ونفس الشئ بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة ، حيث سمحت له بإقتحام سوق العمل لأول مرة [1] .

بعد سنة 2010 أصبح هذا البرنامج يسمى بجهاز الإدماج الإجتماعي للشباب حاملي الشهادات PID مسجل في إطار سياسة نشيطة لضمان الإدماج المهني للشباب طالبي التشغيل من حاملي شهادات التعليم العالي ، وكذا التقنيين الساميين المتخرجين من معاهد التكوين الوطنية ، البالغين من العمر بين 19 و35 سنة ، قصد

[1] أ. محمد قرقب ، (2005) : " وزير التشغيل والتضامن الوطني، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر " ، منظمة العمل العربية الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب طرابلس ، 11- 13 جويلية ، ص 11- 12.

السماح لهم بإكتساب تجربة مهنية وترقية تشغيلهم ، وتكون عقودهم لمدة سنتين مقابل 10000 دج للجامعيين و8000 دج بالنسبة للتقنيين .

4- الأشغال ذات المنفعة العامة والإستعمال المكثف لليد العاملة TUP- HIMO :

(Travaux d'Utilité Publique à Hante Intensité de Main –D'œuvre)

أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير [1] تم الإعلان والشروع في تنفيذ هذا الإجراء إنطلاقا من سنة 1997 وهو يهدف أساسا إلى إحداث مناصب عمل مؤقتة عن طريق فتح ورشات لصيانة الهياكل القاعدية ، فهذه الورشات مفتوحة تحت إشراف قطاعات الطرق الري الفلاحة والغابات ، بخلاف برامج النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكة الإجتماعية.

يرمي برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والإستعمال المكثف لليد العاملة إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة .

يتميز هذا الجهاز بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة ، حيث تدخل مباشرة في تنفيذ مشاريعه وزارة العمل ، الحماية الإجتماعية والتكوين المهني وزارةالتجهيز والتهيئة العمرانية ، وزارة الفلاحة والصيد البحري ، وزارة الداخلية ، الجماعات المحلية والبيئة .

إن جهاز برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة والإستعمال المكثف لليد العاملة قد سمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة إلا أنه يعاني من النقائص التالية :

- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد .
- إقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني .
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لا سيما المقاولة والمؤسسة المصغرة .

5 – جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي DAIS :

منذ سنة 1990 ، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب ESIL ، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية ، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على إكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و12 شهرا ومنذ سنة 2011 تغير محتوى هذا البرنامج وتغير إسمه إلى جهاز نشاطات الإدماج الإجتماعي ،

[1] إتفاق القرض رقم 4006 الموقع في 3 ماي 1996 بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الإجتماعية .

ويتمثل هدف هذا البرنامج في إدماج البطالين عديمي التأهيل ، لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين للبالغين 18- 59 سنة .

6 – الجزائر البيضاء BLANCHE ALGERIE :

يسمح هذا البرنامج بإستحداث مؤسسات جد مصغرة لصيانة وتحسين المستوى المعيشي للسكان كما يسمح بإدماج البطالين لاسيما أولئك الذين تم إقصائهم من النظام المدرسي ، وبالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية ، وتقدر مدة العقد بثلاثة أشهر قابلة للتجديد ثلاثة مرات بمبلغ 850 ألف دج للبطالين البالغين 18- 40 سنة والراغبين في أن يصبحوا مقاولين صغار، أما العاملين ضمن هذا البرنامج فالسن محدد بـ 18- 59 سنة ويضمن حصولهم على الأجر الوطني الأدنى لمدة 12 شهر[1] .

7 – التنمية الجماعية الإشتراكية DEV-COM :

هذا البرنامج مبادر به وممول من طرف وكالة التنمية الإجتماعية ، على أساس مشاريع إجتماعية اقتصادية يتم تحديدها من طرف الخلايا الجوارية للتضامن ، وبمساهمة السكان وممثليهم من أجل تشجيع اليقظة الجماعية في أوساط الفئات السكانية المحرومة ، ويصل مبلغ مشروع التنمية الإجتماعية الإشتراكي إلى حدود 4 مليون دج ، وبلغت عدد المشاريع 2500 مشروع خلال الفترة 2005 - 2015 .

8– مساهمة برامج ADS في إستحداث مناصب الشغل :

لقد ساهمت وكالة التنمية الإجتماعية منذ إنشائها إلى فتح العديد من مناصب الشغل وتقديم العديد من المساعدات للفئات المحرومة من أجل إحداث تنمية محلية ، وفيما يلي الجدول رقم (2- 5) يوضح عدد الأفراد المستفدين من برامج التنمية الإجتماعية خلال الفترة 2008 - 2016 .

الجدول رقم (2–5) : مناصب الشغل المستحدثة من قبل برامج ADS خلال الفترة 2008 – 2016 .

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
CPE سابقا PID	57293	14689	48843	46218	34002	46163	48117	39445	35302
DAISESIL سابقا	132484	143414	62161	175588	488609	502842	512818	523348	527581
TUP – HIMO + BA	13210	15964	12098	12308	21987	36327	44827	43411	34728
المجموع	464872	429607	377413	495009	544598	585332	605762	606204	597611

المصدر: زكريا جرفي ، (2019-2020) : "أثر الدعم الفلاحيعلى سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018 "، مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

ثالثا : الإجراءات المسيرة من طرف أجهزة دعم ومساندة المبادرات المقاولاتية

[1] معلومات متوفرة على موقع وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة : www. msnfcf. gov. dz22/11/2017

إن عملية إستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرات المقاولاتية عند الشباب وتوفير مناصب الشغل أفرزت جملة من البرامج والهياكل الرامية إلى دعم ترقية التشغيل الذاتي لدى الشباب ، من بين هذه الهياكل مايلي :

1- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI :

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب ، والتي جاءت خلفا لوكالة ترقية ودعم الإستثمار APSI التي أنشأت سنة 1993 وتعتبر الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الإستثمار القائمة والترويج لها وإستقطاب رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتخضع هذه الأخيرة إلى شروط خاصة ينبغي إعتبارها والمتمثلة في :

- وجود قانون للإستثمارات يخدم مصالح المستثمرين الأجانب بصفة خاصة .
- وجود سعر صرف تشجيعي .
- يد عاملة غير مكلفة ونظام جبائي تحفيزي .

2- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC :

يعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية ، وفي إطار سياسة ترقية التشغيل ، قررت الحكومة إنشاء جهاز يتكفل بالبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 سنة إلى 50 سنة ، يوفر الصندوق صيغة تمويلية ثلاثية الأطراف (صاحب المشروع ، CNAC ، البنك) ، حيث تقدر نسبة المساهمة الشخصية 1 % إذ لم يتجاوز الإستثمار 5 مليون دج ، و2 % إذا كان 5- 10 مليون دج ، في حين تساهم الوكالة بنسبة 30 % والنسبة المتبقية يغطيها البنك في شكل قرض[1] .

3 – الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :

(AgenceNationale de Soutien à l'Emploi des jeunes)

يمكن تعريف الوكالة على أنها هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، حيث تعمل هذه الوكالة تحت إشراف الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ، تتمتع الوكالة بتنظيم يعتمد على هياكل محلية (فروع ولائية وملحقاتها) للتقرب أكثر من أصحاب المشاريع ويكون سنهم من 19 سنة إلى 35 سنة وإستثنائيا 40 سنة والإستجابة لتطلعاتهم وكذا تكييف إنشاء المؤسسات المصغرة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية المحلية .

يضم الإجراء نوعين من العمليات :

- برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة .

[1] معلومات متوفرة على موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة www. cnac. dz25/11/ 2017

– التكوين المستند عن خلق نشاطات .

كما أنه يرتكز على ثلاثة أفكار رئيسية وهي كالتالي :

- إدماج الشباب في ميكانيزمات السوق .
- تدخل البنوك فيما يخص تقييم الأخطار وأخذ القرار في تمويل المشاريع .
- تركيز تدخل السلطات الحكومية في وظائف المساعدة والنصح .

إنجاز هذه النشاطات يعتمد على تمويلات صندوق دعم وتشغيل الشباب ، هذا الصندوق يرمي إلى مساعدة الشباب الراغب في خلق نشاطه بنفسه .

4 – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

برنامج القرض المصغر هو جزء من التنمية الإجتماعية المستهدفة من قبل الحكومة من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق وفرص عمل مجدية ، وتنفيذ السياسة الإجتماعية الجديدة التي هدفها الأساسي تخفيض التكاليف الإجتماعية لعملية الإنتقال إلى اقتصاد السوق[1] .

أنشئ هذا البرنامج لمساعدة أصحاب المشاريع الذين ليست لهم وسيلة ضمان يقدمونها للبنك حيث يتكفل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة بتسديد ما نسبته 80 % من القرض حسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 99–44 المؤرخ في 13– 02 – 1999 [2] ، وهذا ما جعله يتميز بصعوبة الإجراءات البنكية ، وتتم دراسة ملفات القروض المقدمة على مستوى وكالة التنمية الإجتماعية ، كان يسير هذا البرنامج سابقا من قبل مندوبية التشغيل حتى تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 [3] ، يوجه هذا البرنامج إلى فئة البطالين القادرين على إنشاء شغل خاص بهم وليسوا مؤهلين لجهاز المؤسسات المصغرة لظروف ترجع إلى عامل السن أو عدم توفر الوسائل والإمكانيات وهو بهذا برنامج يهدف لترقية وتطوير العمل من خلال دعم العمل الذاتي وسمي بالقرض المصغر كونه قرض ذو حجم صغير يتراوح ما بين 50.000 دج و000. 350 دج وهو يخص الأنشطة الموالية :

- أنشطة صغيرة الحجم .
- الأنشطة ذات الطابع العائلي .
- الحرف الصغيرة والأعمال التقليدية التي لها تأهيلات مهنية خارج إطار التعليم والتكوين الرسمي .

5 – صندوق الزكاة :

[1] معلومات متوفرة على موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www. angem. Dz 25/11/ 2017

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (1999) : 28 شوال 1419 هـ الموافق لـ 14 – 02 ، العدد 08.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (2004) : 03 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ 25 – 01 ، العدد 06 .

تم إنشاءه رسميا سنة 2003 حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية والقاعدية ، ثم بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 -427 خاصة المادة الثالثة منه التي تنص على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد صرفها [1] .

يعد هذا الصندوق آلية من الآليات التي سعت من خلاله الدولة الجزائرية إلى مواجهة مشكلة البطالة وخلق مناصب شغل بواسطة إعطاءه بعد تمويلي إستثماري للمشاريع الاقتصادية .

6– دور أجهزة الدعم في إستحداث مناصب الشغل :

تولي الجزائر أهمية بالغة لبرامج دعم المبادرات المقاولاتية ، من أجل الحد من البطالة وإستحداث مناصب شغل جديدة تتماشى ومؤهلات العمالة المطلوبة ، وفيما يلي الجدول رقم (2–6) يوضح مساهمة هذه البرامج في إستحداث مناصب شغل جديدة .

الجدول رقم (2– 6) : مناصب الشغل المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خلال الفترة 2005– 2017 .

السنوات	ANDI	CNAC	ANSEJ	ANGEM	المجموع	المساهمة في التشغيل %
2005	78951	5159	30376	4994	119480	7. 11
2006	123583	6078	24500	33331	187492	8. 56
2007	157295	6949	22685	25847	212776	11. 31
2008	196754	5781	31626	63148	297309	13. 88
2009	155905	9574	57915	91101	314495	16. 72
2010	140770	15804	60133	77934	294641	19. 29
2011	140110	35953	92682	161417	430162	24. 05
2012	91415	59125	192203	219641	499384	27. 61
2013	148943	41786	96233	166053	453015	30. 23
2014	150959	42707	93140	176315	463121	36. 37
2015	150641	37921	51570	126152	366284	38. 61
2016	164414	21850	22766	32045	241075	39. 94
2017	167618	18299	19672	62764	268353	42. 36

المصدر: زكريا جرفي ، (2019 – 2020) : " أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 - 2018 " ، مرجع سبق ذكره ، ص، 46 .

من خلال الجدول رقم (2 – 6) نلاحظ أن هناك زيادات متتالية في عدد المناصب المستحدثة من قبل أجهزة الدعم خاصة سنة 2011 التي شهدت مجموعة من الإصلاحات التي تدعوا لتحقيق المزيد من الشفافية والسرعة في دراسة الملفات وصدور بعض التعليمات الوزارية التي تدعوا إلى تخفيض الفوائد على بعض الأنشطة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (2005) : "تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، الجريدة الرسمية رقم 73 المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 مؤرخ في 05 شوال 1426 الموافق لـ 07 نوفمبر ، ص 08 .

وإلغائها كليا ، فتجاوزت مناصب الشغل المستحدثة 450 ألف منصب شغل منذ سنة 2011 ، لكن منذ سنة 2015 تراجعت عدد المناصب المستحدثة بسبب سياسة التقشف المنتهجة من قبل الحكومة في ظل إنخفاض أسعار البترول وكذا تجميد بعض الأنشطة بسبب تحقيق الإكتفاء الذاتي فيها والتي كانت تمول من قبل ANSEJ ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المناصب المستحدثة من قبل ANSEJ عرفت تراجعا كبيرا خلال الفترة 2015- 2017 وهو ما أثر على مجموع المناصب المستحدثة ويرجع ذلك إلى شروط التأهيل التي فرضتها الوكالة على المستثمرين للحصول على الدعم بإشتراط شهادة جامعية أو شهادة التكوين المهني ، أما فيما يخص نسبة مساهمة هذه الوكالة إلى إجمالي العمالة المشتغلة سنة 2016 فهي تقارب 40 % ذلك أن هذه الوكالات إستطاعت أن توفر ما يقارب 4. 5 مليون منصب شغل منذ سنة 2000 وتعتبر ANDI الأكثر إستحداثا لمناصب الشغل لأنها تمول الإستثمارات الوطنية والأجنبية وبنسبة تفوق 50 – 60 % تليها ANGEM بنسبة تقارب 25 % ثم ANSEJ بنسبة 20 % وفي الأخير CNAC بإعتبارها تمول فئة عمرية معينة وبنسبة لا تتجاوز 10 % .

رابعا : تقييم نتائج الإجراءات المتخذة لضبط إختلال سوق العمل في الجزائر.

بالنسبة لتقييم هذه الإجراءات توصلنا إلى نوعين من النتائج ، نتائج إيجابية وأخرى سلبية .

1- النتائج الإيجابية للتقييم : لقد ساعدت هذه الإجراءات على :

- إدخال دينامكية التشغيل والتوظيف في وضع اقتصادي صعب .
- خلق مناصب عمل وإنخفاض الضغوطات الإجتماعية .
- حماية وإدماج للشباب في الحياة المهنية .
- الدور الفعال للدولة في وضع الإجراءات ، تنظيمها ، تأطيرها وتمويلها .

2 – النتائج السلبية للتقييم : رغم الإيجابيات المذكورة سابقا لهذه الإجراءات ، إلا أنها عانت من عدة نقائص من بينها :

- ضعف الموارد المخصصة وعدم الإستعمال الفعال لها .
- غياب إطار واضح وصارم ، يؤسس العلاقات والروابط بين هذه الإجراءات فيما يخص القواعد والتحكيمات وفرص التمويل .
- نقائص إدارية وتقنية كثقل الإجراءات ، طول فترات إنجاز المشاريع وعدم إنتظام التحركات الخاصة بالمتابعة والمراقبة .
- عدم فعالية الإطار المنهجي لتقييم هذه التحركات والبرامج ، نظرا لنقص في الدراسات والتحقيقات الدورية

لقد رأينا من خلال سردنا للإجراءات المتخذة لضبط إختلال سوق العمل في الجزائر، أن هذه الإجراءات لم تمثل سوى إجراءات مساعدة وإنتظارية . لم تساعد على ضبط الإختلال بل حاولت التخفيف من الأثار الإجتماعية التي إنجرت عن إجراءات التعديل المعلن عنها ، لتأمين الإستقرار الاقتصادي الكلي .

فالإجراءات المطبقة حاليا في الجزائر ، موجهة بشكل أساسي للقضاء على التكاليف الإجتماعية المترتبة عن تطبيق برامج الإستقرار والتعديل الهيكلي ، فلا يمكن لها في أي حال من الأحوال ، أن تعوض أو يطلق عليها إسم سياسة تشغيل .

خامسا : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل .

حتى تتمكن الجزائر من حصر النشاطات غير الرسمية والإحصاء الدقيق للقوى العاملة ، سطرت برنامجا يهدف إلى الإهتمام أكثر بالقطاع الخاص وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإعتبارها من بين أولويات الإستراتيجية التنموية في الجزائر.

قبل التطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تدخل ضمن الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات والصناديق الخاصة بتمويل ومرافقة الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي [1] :

المؤسسات الخاصة : هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية .

المؤسسات العامة : وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الصناعات التقليدية : وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فإنتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة وذلك إبتداءا من سنة 2010 حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي .

[1] عبد المجيد قدي ، (2012) : " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر "، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 18 – 19 أفريل .

الجدول رقم (2–7) : تطور عدد عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000–2017 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العمالة المشتغلة ألف عامل	5726	6229	6653	6684	7798	8044	8869	8594	9146
عدد عمال PME	634375	737062	731082	789534	838504	1157856	1252707	1355399	1540209
معدل النمو %	/	16. 9	0. 81	8. 00	6. 20	38. 09	8. 19	8. 20	13. 64
نسبة المساهمة	11. 08	11. 83	10. 99	11. 81	10. 75	14. 39	14. 12	15. 77	16. 84
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العمالة المشتغلة ألف عامل	9472	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858
عدد عمال PME	1546584	1771380	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2690246
نسبة المساهمة	16. 33	18. 20	17. 96	18. 17	18. 56	21. 07	22. 38	23. 43	24. 78
معدل النمو %	0. 41	14. 54	2. 66	7. 19	8. 32	7. 76	9. 91	7. 16	5. 89

المصدر: زكريا جرفي ، (2019– 2020) : " أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 - 2018 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 53 .

– نسبة المساهمة تعبر عن عدد عمال PME إلى إجمالي العمالة المشتغلة وطنيا.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-7) تطور حجم العمالة في PME بمعدل تجاوز ثلاثة أضعاف سنة 2017 مقارنة بسنة 2000 ، حيث إرتفع عدد العمال فيها من 634375 عامل إلى أكثر من 2 . 65 مليون عامل أي أنها تضاعفت تقريبا بنفس مقدار تضاعف عدد المؤسسات خلال نفس الفترة ، وكان متوسط الوظائف المستحدثة سنويا 150 ألف منصب سنويا ، والملاحظ في معدلات نمو الوظائف أنها تكون مرتفعة كلما إنطلقت الحكومة في برنامج تنموي ، فنلاحظ زيادتها بأكثر من 16 % و38 . 09 % و14. 5 % سنوات 2001 و2005 و2010 و2015 على التوالي ، أي أن الدولة حريصة على تنمية هذا القطاع ، أما عن نسبة مساهمة PME في إجمالي العمالة الوطنية فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 11% سنة 2000 أصبحت تتجاوز 24 % سنة 2017 ، وهو مؤشر جد إيجابي نظرا للدور الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد .

المبحث الثالث : تحليل تطور سيرسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2017

من أجل معرفة تطور سير سوق العمل في الجزائر ينبغي معرفة تطور حجم العمالة وذلك بالتطرق إلى التشغيل في الجزائر من خلال عرض هيكله حسب القطاعات والفئات العمرية وحسب المناطق الجغرافية وحسب القطاع القانوني .

المطلب الأول : تحليل تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990– 1999)

عرفت هذه الفترة وضعا اقتصاديا صعبا للغاية ، حاولت السلطات الجزائرية معالجته بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بدعم من المؤسسات النقدية والمالية الدولية ، فأمضت إتفاقية الإستعداد الإئتماني ضمن برنامج الإستقرار، لتعمق الإصلاحات بإمضاء التصحيح ضمن برنامج التعديل الهيكلي ، لتتخذ بذلك إجراءات صارمة برزت آثارها جليا على المستويين الاقتصادي والإجتماعي .

أولا : تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990– 1993)

إن هذه المرحلة تدعى بنظام التعديل الإداري ، ويدعوها البعض بالمرحلة المبكرة والتي بدأت في الأصل منذ الثمانينات من القرن العشرين ، وشهدت تنفيذ العديد من الإصلاحات الإدارية والتدريجية لوضع الأسس المؤسسية لاقتصاد السوق [1] .

خلال هذه المرحلة كانت مشكلة البطالة قد تفاقمت إلى الحد الذي لابد فيه من التوقف عن تنفيذ خطة التنمية السائدة واللجوء إلى إعتماد برنامج للتصحيح الاقتصادي يركز بشكل رئيسي على إدخال إصلاحات سريعة على السياسة العامة للنمو الاقتصادي وإحداث تغيير في هيكل الاقتصاد الجزائري ، حيث أزيلت معظم الحواجز التجارية وإنخفض دور الدولة الذي كان عاملا في التخصيص المباشر للموارد النادرة وركزت الحكومة جهودها على مكافحة التضخم وإجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ، لكن النمو كان ضعيفا وفرص العمل كانت غير متاحة بالمقارنة مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل ، هذا العدد الكبير من الباحثين عن العمل أصبح يعكس قاعدة سكانية واسعة ، سرعان ما أفرزت زيادة كبيرة في قوة العمل في المراحل اللاحقة [2] ، وهذا ما أثر سلبا على حجم التشغيل، حيث قدرت الزيادة في حجم التشغيل بـ 609550 منصب شغل خلال الفترة (1989 – 1993) ، أي بنسبة 13% ، ويمكن تتبع تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1989-1993) من خلال الجدول رقم (2 – 8) :

---

[1] Mohamed Saib MUSETTE et autres , (2003) : "marché du travail et emploi en Algerie: Eléments pour une politique nationale de l'emploi " , PROGRAMME " DES EMPLOI EN AFRIQUE , " Organisation Internationale du travail, Bureaude L'OIT àAlger, Algérie, October, p 10.

[2] يحي مليكة ، (2007) : إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر " ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 3 ، ص 50 .

الجدول رقم (2–8) : تطور الحجم الإجمالي للتشغيل في الجزائر خلال الفترة 1989 – 1993 .

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
حجم التشغيل	4432050	4516360	4538300	4577520	5042000

Source: Office National Des statistiques: Rétrospective Statistique,1970– 1996, pp 22- 24.

أما عن توزيع مناصب الشغل فقد إحتلت الإدارة النصيب الأكبر، مع الإشارة إلى تحسين أوضاع الشغل في القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة ، بسبب الإهتمام الذي أولته الدولة لهذا القطاع من خلال دعم المستثمرات الفلاحية ، إستصلاح الأراضي ، إنشاء التعاونيات ، إمتياز القرض...إلخ ، وأصبح بذلك يشكل ما يقارب 20% في المتوسط من إجمالي التشغيل ، وكان متوسط عدد إنشاء الوظائف الجديدة خلال هذه الفترة 29700 وظيفة جديدة للفترة (1984– 1993) .

ثانيا : تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1994– 1999).

سيتم دراسة تطور حجم القوى المشتغلة خلال هذه الفترة (1994- 1999) ، وذلك من خلال التطرق إلى تحليل تطورها وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادي ، كما سيتم تحليل هذه القوى المشتغلة خلال هذه الفترة في القطاع غير الرسمي ، هذا الأخير الذي يعتبر موردا لا يستهان به وذلك لقدرته على مواجهة البطالة كما يعتبر مركز تجربة ومحطة إكتساب خبرات لشريحة معتبرة من المجتمع ، فبالرغم من الإنتاجية الضعيفة التي ينفرد بها إلا أن له قدرة على إمتصاص الحجم الكبير من العمالة .

1 – تطور القوى المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1994 – 1999 .

تميزت فترة التسعينات من القرن العشرين بإنخفاض في عدد المناصب المستحدثة ، وذلك راجع لخصائص الظرف الاقتصادي والإجتماعي في تلك المرحلة والتي كانت تتميز بإنخفاض إيرادات الدولة ، نتيجة الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية 1986، وكذلك إنخفاض حجم الإستثمارات نتيجة الوضع الأمني الذي كانت تتميز به تلك المرحلة (العشرية السوداء) ، وكذا تسريح العمال المشتغلين نتيجة برنامج الخوصصة المفروض من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وهذا ما تبرزه بيانات الجدول رقم (2 - 9).

الجدول رقم (2–9) : تطور القوى المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1994 – 1999 .

السنوات	1994	1995	1996	1997	1999
حجم التشغيل	4325000	4505000	4641000	5708000	6073000
نسبة التشغيل %	72 .15	05 .16	24 .16	65 .19	58 .20
تطور المناصب المستحدثة	-	180000	136000	1067000	365000

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءمتاح على الموقع http://www. ons. dz/-Emploi-et-chomage-html تاريخ الإطلاع 28-06- 2017 .

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3- 9) ، نلاحظ أن هناك إرتفاعا طفيفا بمقدار 05 نقاط

مئوية ، حيث إنتقل من 15. 72% سنة 1994 إلى 20.58% سنة 1999، وهذا نظرا لإدخال برامج تشغيل مؤقتة مثل (برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة AIG) ، وذلك في إطار السياسات الإجتماعية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين .

2- تطور القوى المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994 – 1999.

إن الهدف من دراسة تطور القوى المشتغلة وفقا للقطاعات الاقتصادية هو إبراز مدى إستجابة هذه القطاعات لعروض العمل وإستنتاج نوع القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل.

الجدول رقم (2-10) : تطور نسب حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائرخلال الفترة 1994 – 1999 .

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال الالعمومية	التجار والخدمات
1994	65 .23	20 .12	42 .15	71 .48
1995	06 .24	52 .11	04 .15	36 .49
1996	86 .24	81 .10	19 .15	12 .49
1997	5 .15	20 .10	30 .10	64

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات :حوصلة إحصائية (1962 – 2011) ، مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع الجزائر 2013 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-10) هيمنة قطاع التجارة والخدمات الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة خلال الفترة (1994–1997) ، حيث وصل إلى 64%سنة 1997 وهذا يرجع إلى الخاصية التي تمتاز بها الاقتصاديات الريعية ، بحيث يكون فيها توظيف عوائد النفط بتضخيم الجهاز الإداري الحكومي مما يسبب إزدياد ملحوظ في حجم العمل في القطاعات غير المنتجة وإرتفاع الإنفاق الاستهلاكي غير الضروري الناجم عن إزدياد النفقات الحكومية [1] ، أما باقي القطاعات الأخرى فقد شهدت تذبذبا في نسبة إستيعابها لليد العاملة ، حيث شهدت فترة التسعينات من القرن العشرين نسبة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل نسب مستقرة عند حدود 15% لتنخفض بعد ذلك إلى 10. 30% سنة1997 ، في حين نجد أن القطاع الفلاحي شهد تطورا ملحوظا في نسب التشغيل ، فقد إنتقلت من 23 . 65% سنة 1994 إلى 24 . 06% و24. 86% سنتي 1995 و1996 ويرجع سبب ذلك إلى إصدار قانون جديد في سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها ، لأجل تنمية فعالة لهذا القطاع ، وشمل أيضا القانون إجراءات تهدف لدعم الإستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي ، كما تم في سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك

[1] لحسن دردوري ونبيل بن عامر ، (2011) : " تشخيص لقوى العمل في الإقتصاد الجزائري " ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، الجزائر، يومي 15 – 16 نوفمبر .

للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق [1] لتنخفض بعد ذلك نسب التشغيل في هذا القطاع إلى 15. 5% سنة 1997 ويرجع ذلك لتأثر هذا القطاع بالتقلبات التي يشهدها من سنة إلى أخرى والظروف المناخية .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فنلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (2 -10) ، أن نسبة التشغيل عرفت إنخفاضا مستمرا خلال فترة التسعينات ، فبعد أن كانت نسبة التشغيل 12 . 20% سنة 1994 وصلت إلى10. 20%سنة 1997 ، وهذا راجع إلى تنفيذ إجراءات برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية ، التي نتج عنها تسريح العمال والإحالات على التقاعد المسبق وخوصصة وحل العديد من المؤسسات الوطنية .

3- تطورالقوى المشتغلة في القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1994 – 1999 .

يعرف البنك الدولي القطاع غير رسمي من خلال ثلاثة خصائص هي [2] :

- أنها وظيفة غير مصرحة .
- أنها لا تستفيد من الإنتساب إلى الضمان الإجتماعي .
- حجم المنشأة أو المؤسسة يبقى صغيرا .

وبدأت هذه الظاهرة في الجزائر خلال السبعينات من القرن العشرين وتوسعت في الثمانينات ، وبدأت في التسارع مع مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق ، لتزداد حدتها مع بداية الألفية الجديدة ، حيث أن نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الإجتماعي تخطت نسبة 50% خلال العقد الأول من القرن العشرين والجدول التالي رقم (2-11) يبين لنا تطورحجم العمل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1994 - 1999 .

الجدول رقم (2-11) : تطور التشغيل في القطاع غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1994 - 1999.

[1] حنان بقاط ، (2016 – 2017) : " محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980 – 2014 دراسة تحليلية قياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص 111 .

[2] عبد القادر بلعربي ، شعيب بونوة ، (2007) : " تفتح الإقتصاد وسوق العمل في الجزائر - حجم العمل غير الرسمي – Les cahiers du MECAS ، العدد 03 ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، ص 270 .

السنوات	نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي %
1995	71 .17
1998	9 .18
1999	3 .19

المصدر:وسيلة دموش ، (2017 - 2018) : " السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر ، دراسة تحليلية للفترة 2001 – 2004 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة البليدة 2 ، ص 139.

Rafik Bouklia Hassan , (2007): "Labour Market and Economic Growth in Algeria, university Oran and CREAD Algeria, March, p 13.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (2- 11) يتضح أنه خلال الفترة (1995- 1999) شهدت نسبة العمالة في هذا القطاع إرتفاعا ملحوظا ، حيث إنتقلت نسبة العمالة من 17. 71 % سنة 1995 إلى 19. 3% سنة 1999 ، وهذا راجع إلى توفر البيئة المناسبة لتطور هذا القطاع وتوسع رقعة النشاطات غير رسمية ، ولعل أهمها : عدم قدرة القطاعات الرسمية على إستيعاب فائض القوى العاملة التي تتميز بالخاصية الشبابية ، وضعف مرونة سوق العمل ، وزيادة التوظيف عن طريق عقود التشغيل وبرامج الإدماج المهني المؤقتة وإنخفاض مستوى أجورها .

المطلب الثاني : تحليل تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة (2000–2017) :

عرفت الفترة 2000-2017 إرتفاعا في حجم العمالة المشتغلة وهذا بعد قيام الجزائر بإتخاذ عدة إجراءات تحفيزية لتوسيع التشغيل من خلال البرامج التنموية التي إنتهجتها.

الجدول رقم (2–12) : تطور حجم العمالة المشتغلة ومعدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

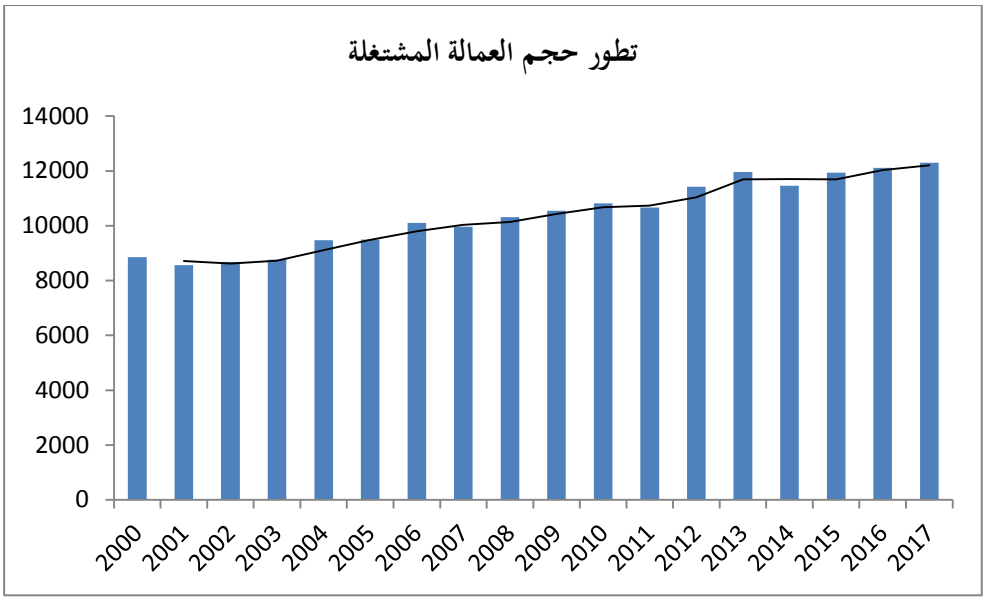
الوحدة: ألف عامل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القوة العاملة	8850	8568	8680	8762	9469	9492	10109	9968	10315
العمالة المشتغلة	5726	6229	6653	6684	7798	8044	8869	8594	9146
معدل التشغيل	64.70	72.70	76.65	76.28	82.35	84.75	87.73	86.22	88.67
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
القوة العاملة	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298
العمالة المشتغلة	9472	9735	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858
معدل التشغيل	89.83	90.04	90.04	89.03	90.17	89.40	88.79	89.50	88.29

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بتصرف**www. ONS.dz**

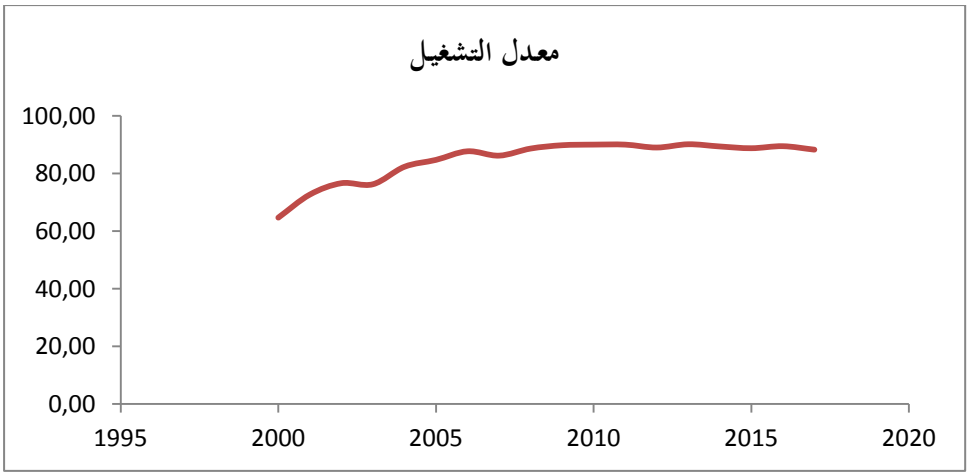
ـ إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارر المنظمة العالمية للعمل بتصرف **www.OIT.org**

الشكل البياني رقم (2-09) : تطور حجم العمالة المشتغلة في الجزائرخلال الفترة 2000-2017



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-12) .

الشكل البياني رقم (2-10): تطور معدل التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 12).

من خلال الجدول رقم (2-12) والشكلين البيانين السابقين رقم (2-09) و(2-10) على التوالي نلاحظ إرتفاع عدد العمال من 7. 5 مليون عامل سنة 2000 إلى10. 85 مليون عامل سنة 2017 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 89. 39% ، ويرجع هذا الإرتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرت منذ بداية سنة 2001 ، لكن للإشارة ثلث هذه المناصب مؤقتة ضمن برامج الإدماج والشبكة الإجتماعية ، فحسب تقرير سنة 2018 نجد ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير دائم (527 ألف منصب إدماج و100 ألف ضمن الشبكة الإجتماعية بالنسبة للذكور فقط) و4. 18مليون منصب شغل دائم و3. 38 مليون منصب شغل خاص ، أما معدلات التشغيل فنلاحظ أنها في تطور مستمر فبعدما كانت لا تتجاوز 65% سنة

2000 ، أصبحت مستقرة في حدود 90% منذ سنتي 2006–2007 ، وهذا راجع للدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية ، وخاصة المقدم من وكالات الدعم التي ساهمت في إستحداث العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات التي عرفت فتح المجال وتسهيل إجراءات الدعم سنوات2011 - 2014 ، أين كانت تساهم في توظيف أكثر من نصف مليون شخص سنة 2012[1] .

أولا : توزيع العمالة المشتغلة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000– 2017).

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعد من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الاقتصادية لكن العمالة في القطاع الفلاحي من المعطيات غير المحصورة في الجزائر لأننا لانستطيع بصورة كافية عد الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي ، لذا من الممكن إعطاء فكرة شاملة حول تطور العمالة في القطاع الفلاحي ، والمعنيون بالأمر هنا هم كل من يمارس الشغل الفلاحي بصفة أساسية ولن يؤخذ بعين الإعتبار كل الذين يمارسون نشاطا زراعيا بصفة ثانوية ، أي الذين سجلوا أنفسهم كعمال ، موظفون ، وبناؤون وتجار والجدول رقم (2-14) والشكل البياني رقم (2- 12) المواليين يبينان لنا توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (2–13) : تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائرخلال الفترة 2000 – 2017

الوحدة : ألف عامل

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة		الصناعة		البناء والأشغال العمومية		التجار والخدمات	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	*5726*	873	15,25	826	14,43	617	10,78	3409	59,54
2001	6229	1312	21,06	861	13,82	650	10,44	3405	54,66
2002	6653	1328	19,96	803	12,07	743	11,17	3779	56,80
2003	6684	1412	21,13	804	12,03	799	11,95	3668	54,88
2004	7798	1617	20,74	1061	13,61	967	12,40	4153	53,26
2005	8044	1380	17,16	1059	13,17	1212	15,07	4393	54,61
2006	8869	1609	18,14	1264	14,25	1257	14,17	4738	53,42
2007	8594	1170	13,61	1028	11,96	1523	17,72	4872	56,69
2008	9146	1252	13,69	1141	12,48	1575	17,22	5178	56,61
2009	9472	1242	13,11	1194	12,61	1718	18,14	5318	56,14
2010	9735	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	*5311*	55,23
2011	9599	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
2012	10170	912	8,97	1335	13,13	1663	16,35	6260	61,55
2013	10788	1141	10,58	1107	10,26	1791	16,60	6449	59,78
2014	10239	899	8,78	1290	12,60	1826	17,83	6224	60,79
2015	10594	917	8,66	1377	13,00	*1776*	16,76	6524	61,58
2016	10845	865	7,98	1465	13,51	1895	17,47	6620	61,04
2017	10858	1102	10,15	1493	13,15	1841	11,01	6417	59,10

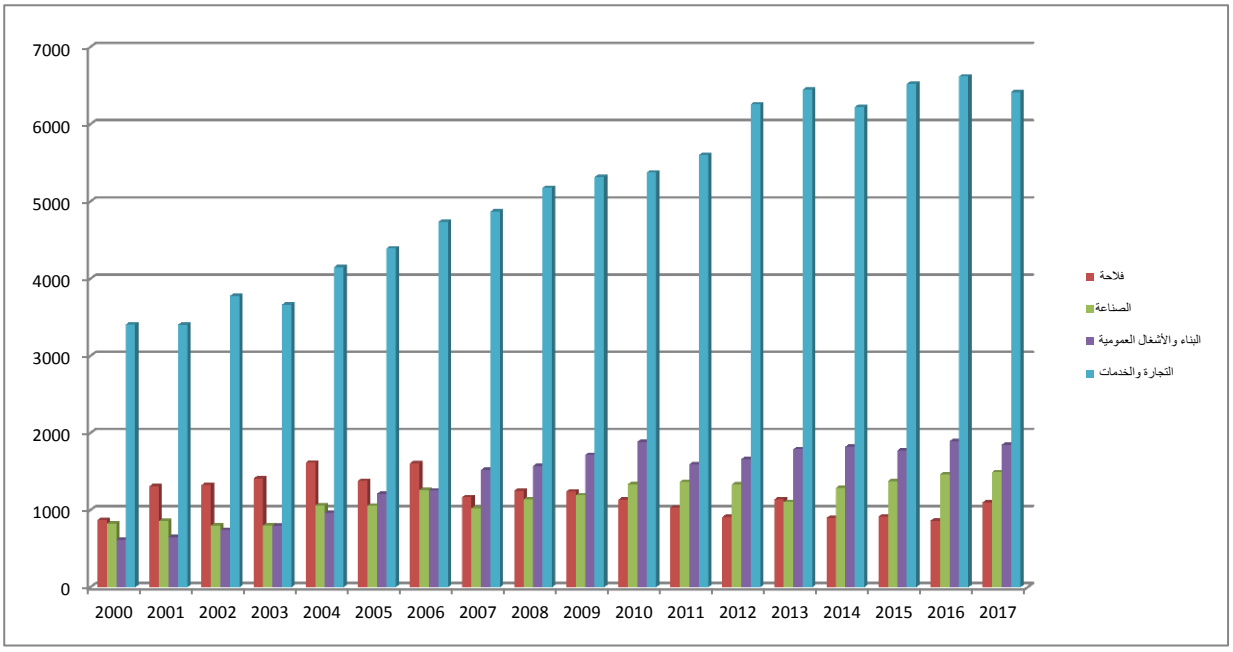
المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بتصرف **www. ONS.dz**

ـ إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارر المنظمة العالمية للعمل بتصرف **www. OIT.org**

الشكل البياني رقم (2–11) : تطور حجم العمالة في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة

[1] حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات

2017-2000.



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 13) .

من خلال الجدول رقم (2-13) والشكل البياني السابق (2-11) نلاحظ أن أهم قطاع موفر لمناصب الشغل هو قطاع التجارة والخدمات والذي تجاوزت فيه نسبة التشغيل 50 % سنة 2017 ، ويلاحظ الإنخفاض الكبير في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي إذ بعدما تجاوز معدل التشغيل 20% خلال الفترة 2001-2004 إنخفض معدل التشغيل إلى مادون 10% خلال السنوات الأخيرة ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلا 10. 15% وهذا الإنخفاض بسبب قلة الدعم المقدم للقطاع الفلاحي ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى أين نجد أن نسبة مخصصات القطاع الفلاحي لم تتجاوز 5 % خلال الفترة 2001 – 2019 بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل ما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ، كما نلاحظ تطور معدل التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية والذي إرتفع إلى 17 . 01 % سنة 2016 بعدما لم يكن يتجاوز 10% سنة 2000 ، وهذا بسبب دعم الحكومة لمشاريع البنى التحتية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وتخصيص ما يقارب 20 ألف مليار للمشاريع الكبرى خلال الفترة 2001 - 2019 وبنسبة تتجاوز 40%[1] .

[1] حسب تقارير السياسة العامة للحكومة الجزائرية .

ثانيا: توزيع العمالة المشتغلة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة (2000-2017)

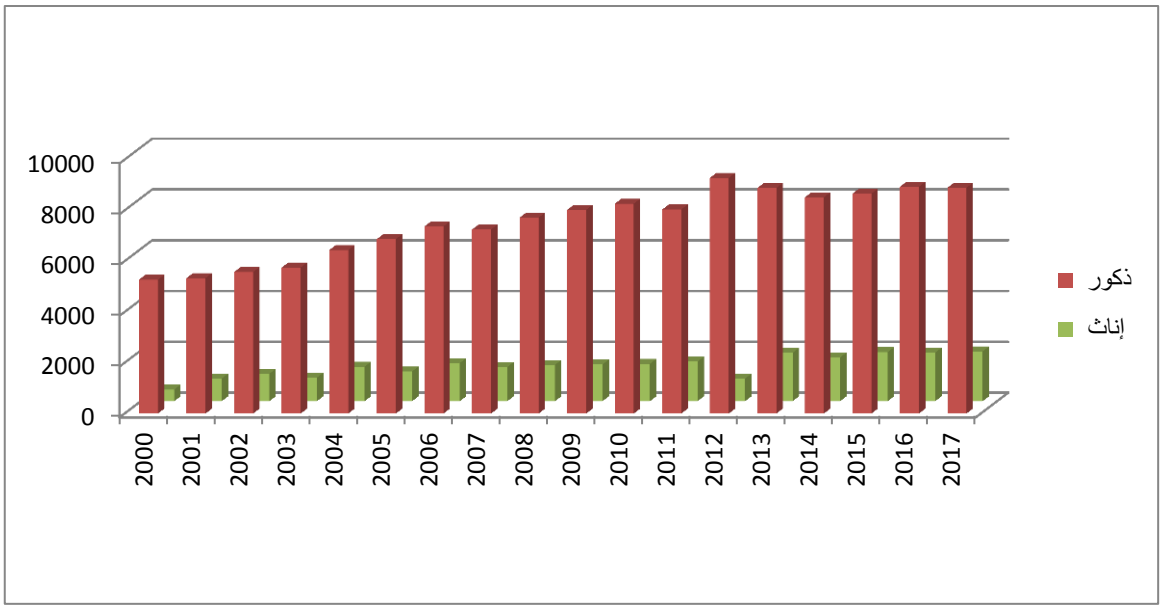
الجدول رقم (2-14) : تطور حجم العمالة حسب الجنس خلال الفترة 2000 -2017

السنوات	العمالة المشتغلة -ألف عامل-	ذكور		إناث	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	5269	92.02	457	07.98
2001	2229	5334	85.63	895	14.37
2002	6653	5573	83.77	1080	16.23
2003	684	5751	86.04	933	13.96
2004	7798	6439	82.57	1359	17.43
2005	8044	6870	85.41	1174	14.59
2006	8869	7372	83.12	1497	16.88
2007	8594	7247	84.33	1347	15.67
2008	9146	7718	84.93	1428	15.61
2009	9472	8025	84.72	1447	15.28
2010	9735	8262	84.87	1473	15.13
2011	9599	8038	83.74	1561	16.26
2012	10170	9281	91.26	889	08.74
2013	10788	8883	82.34	1905	17.66
2014	10239	8516	83.17	1723	16.83
2015	10594	860	81.74	1934	18.26
2016	10845	8933	82.37	1912	17.63
2017	10858	8893	81.90	1965	18.10

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بتصرف www. ONS .dz

ـ إحصائيات سنة 2002 مأخوذة من تقارر المنظمة العالمية للعمل بتصرف www. OIT.org

الشكل البياني رقم (2 -12) : تطور حجم العمالة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة 2000-2017



المصدر : مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 14)

من خلال الجدول رقم (2- 14) والشكل البياني السابق (2 - 13) نلاحظ أن تطور معدل التشغيل لدى فئة النساء الذي كان لا يتجاوز 08% سنة 2000 قد تجاوز 18% سنة 2017 ، في مقابل تراجعه لدى الرجال إلى 81. 39 % في نفس السنة بعدما كان قد تجاوز 90% سنة 2000 ، ويرجع هذا لتزايد إقبال المرأة على عالم الشغل ، وقبولها بالتوظيف الشبه دائم ضمن برامج الإدماج المهني ، ويعتبر قطاع الخدمات الأكثر جذبا للنساء يليه قطاع الصناعات التحويلية في حين نجد توجه الرجال إلى سوق العمل غير الرسمي الأكثر دخلا .

ثالثا : توزيع العمالة المشتغلة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2000 –2017)

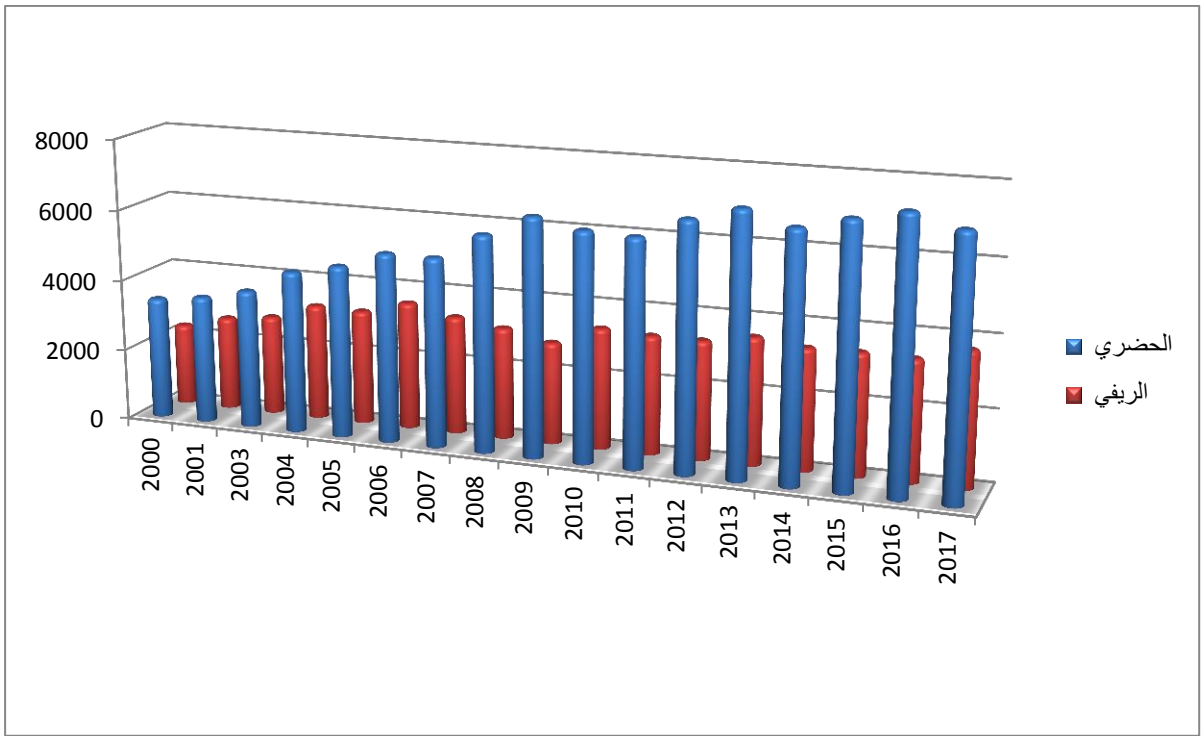
يمكن تقسيم العمالة إلى تجمعين كبيرين أحدهما حضري والآخر ريفي كما هو موضح في الجدول رقم (2- 16) التالي :

الجدول رقم (2-15) : تطور حجم العمالة في الجزائر حسب المناطق الجغرافيةخلال الفترة 2000–2017

السنوات	العمالة المشتغلة (ألف عامل)	الحضري		الريفي	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	3424	59,80	2302	40,20
2001	6229	3590	57,63	2639	42,37
2003	6684	3886	58,14	2798	41,86
2004	7798	4548	58,32	3250	41,68
2005	8044	4826	60,00	3218	40,00
2006	8869	5290	59,65	3579	40,35
2007	8594	5288	61,53	3306	38,47
2008	9146	6026	65,89	3120	34,11
2009	9472	6627	69,96	2845	30,04
2010	9735	6361	65,34	3374	34,66
2011	9599	6297	65,60	3302	34,40
2012	10170	6868	67,53	3302	32,47
2013	10788	7252	67,22	3536	32,78
2014	10239	6862	67,02	*3377*	32,98
2015	10594	7203	67,99	3391	32,01
2016	10845	7483	69,00	3362	31,00
2017	10858	7129	65,66	3729	34,34

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء www. ONS .dz

الشكل البياني رقم (2–13) : تطور حجم العمالة في الجزائر حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2000 –2017



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 15)

من خلال الجدول رقم (2 - 15) والشكل البياني السابق رقم (2 - 13) نلاحظ أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية ، لكن عدد سكان الريف في تزايد مستمر حيث أصبح عدد سكان الريف 3. 7 مليون سنة 2017 بعدما كان لا يتجاوز 2. 3 مليون سنة 2000 ، إلا أن نسبة توزيع العمال في الريف بقيت في تناقص ، فبعدما كانت تتجاوز 40% سنة 2000 أصبحت لا تتعدى 34% سنة 2017 وذلك بسبب الهجرة الريفية نحو المدن بسبب عدم توفر أو نقص المرافق العامة ، وكذا إرتفاع عدد سكان المدن إلى 10. 8 مليون سنة 2017 ، بينما لم يكن عدد سكان المدن يتجاوز 5. 7 مليون ساكن سنة 2000 .

رابعا : توزيع العمالة المشتغلة في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2000-2017)

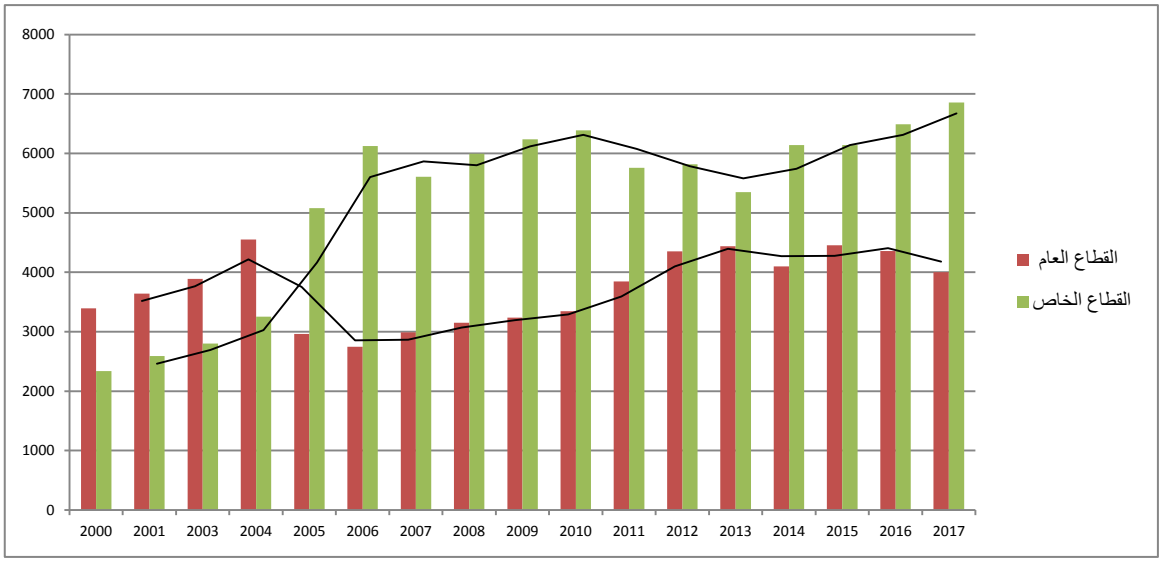
الجدول التالي يبين تطور نسبة التشغيل في كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

الجدول رقم (2-16) : تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني في الجزائرخلال الفترة 2000-2017

السنوات	العمالة المشتغلة (ألف عامل)	القطاع العام		القطاع الخاص	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2000	5726	3390	59,20	2336	40,80
2001	6229	3641	58,45	2588	41,55
2003	6684	3886	58,14	2798	41,86
2004	7798	4548	58,32	3250	41,68
2005	8044	2964	36,85	5080	63,15
2006	8869	2746	30,96	6123	69,04
2007	8594	2987	34,76	5607	65,24
2008	9146	3149	34,43	5997	6557
2009	9472	3234	34,14	6238	65,86
2010	9735	3346	34,37	6389	65,63
2011	9599	3843	40,04	5756	59,96
2012	10170	4354	42,81	5816	57,19
2013	10788	4440	41,16	6348	58,84
2014	10239	4100	40,04	6139	59,96
2015	10594	4455	42,05	6139	57,95
2016	10845	4355	40,16	6490	59,84
2017	10858	4001	36,85	6857	63,15

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء **www. ONS.dz**

الشكل البياني رقم (2–14) : تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2000–2017



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 16)

من خلال الجدول رقم (2 - 16) والشكل البياني رقم (2- 15) نلاحظ أن القطاع العام كان يوظف العمال أكثر من القطاع الخاص وذلك في حدود 60% من العمالة المشتغلة حتى سنة 2004 ، ولكن منذ سنة 2005 وحتى سنة 2017 أصبح القطاع الخاص هو المسيطر على التشغيل وأصبح القطاع العام لا يشغل أكثر من 40% ، وهذا راجع للتسهيلات والدعم المقدم من الحكومة في إطار دعم الإستثمار الخاص كما أن جزء كبير من العمالة في القطاع العام هم أصحاب عمل مؤقتين .

المطلب الثالث : العمالة غير الرسمية في الجزائر

يمثل سوق العمل غير الرسمي السوق الثاني للعمل ويخص الفئة الأقل مهارة ويتميز بالحركية والمرونة والإفتقار للحماية الإجتماعية ، كما أن نسبة العمالة فيه تشير إلى غياب قوانين العمل [1]. والجدول رقم (3 - 18) يبين لنا تطور التشغيل في القطاع غير رسمي خلال الفترة 2004 – 2017 .

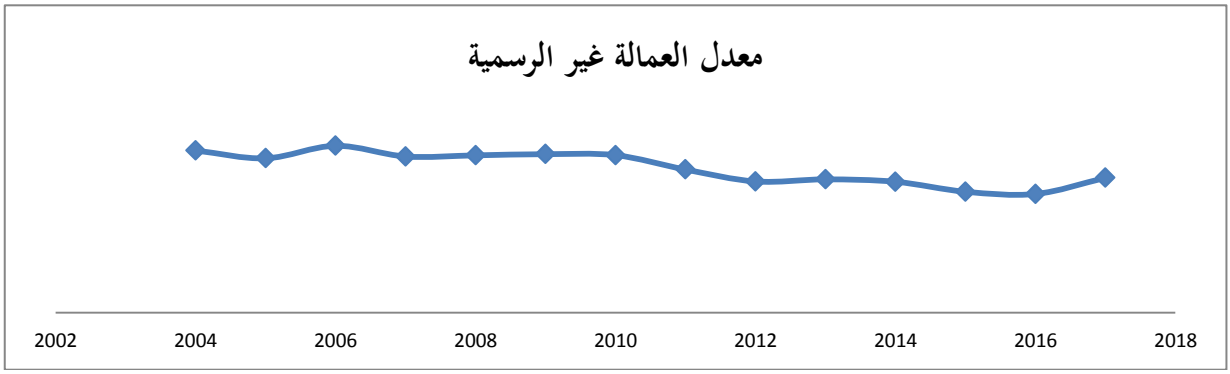
[1]Fatiha Talahite , (2007) : " Algeria Femal Employment in Transition Eight Mediterranean social and poliyical Research Meeting , Florence – Montecatini , 21- 25 March , p 21 .

الجدول رقم (2-17) : تطور العمالة غير الرسمية في الجزائر خلال الفترة 2004-2017

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العمالة المشتغلة (ألف عامل)	7798	8044	8869	8594	9146	9472	9735
العمالة الرسمية	3774	4092	4159	4322	4567	4694	4856
العمالة غير الرسمية	4024	3952	4710	4272	4579	4778	4879
معدل العمالة غ الرسمية %	51.60	49.13	53.11	49.71	50.07	50.44	50.12
معدل البطالة %	17.65	15.25	12.27	13.78	11.33	10.17	9.96
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العمالة المشتغلة (ألف عامل)	9599	10170	10788	10239	10594	10845	10858
العمالة الرسمية	5227	5922	6211	5972	6515	6747	6198
العمالة غير الرسمية	4372	4248	4577	4267	4079	4098	4660
معدل العمالة غ الرسمية %	45.55	41.77	42.43	41.67	38.50	37.79	42.92
معدل البطالة %	9.96	10.97	9.83	10.60	11.21	10.50	11.7

المصدر : إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بتصرف **www. ONS.dz**

الشكل البياني رقم (2- 15) : تطور معدل العمالة غير الرسمية في الجزائرخلال الفترة 2004-2017



المصدر: مخرجات EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2- 17)

من خلال الجدول رقم (2-17) والشكل البياني رقم (2-15) نلاحظ أن معدل العمالة غير الرسمية إنخفض وبشكل كبير ، فبعدما كان قد تجاوز 50 % سنة 2004 أصبح لا يتعدى 42% سنة 2017 لكن في حقيقة الأمر ليس العمل غير الرسمي الذي إنخفض وإنما الإنخفاض سببه زيادة العمالة الرسمية التي تجاوزت 6.19 مليون عامل سنة 2017 ، بعدما كانت لا تتجاوز 7. 3 مليون عامل سنة 2004 ، كما نلاحظ أنه خلال الفترة 2014- 2016 شهدت إنخفاضا في العمالة غير الرسمية والسبب توجه العديد من الشباب لوكالات الدعم للإستفادة من التمويل ، لكن في المقابل وبإعتبار سوق العمل غير الرسمي ذو ديناميكية ومرونة لسهولة الإلتحاق به ، نلاحظ أنه كلما إنخفض معدل العمالة غير الرسمية إنخفض معدل البطالة ، وهو ما يؤكد العلاقة التي تربط البطالة بسوق العمل غير الرسمي الذي يعتبر من عوامل تقليص البطالة والفقر[1] .

[1] حسب تقارير الديوان الوطني للإحصائيات .

خلاصة الفصل الثاني :

لقد توصلنا من خلال الدراسة المقدمة في هذا الفصل إلى أن دراسة النظريات المفسرة لآلية سير سوق العمل على الرغم من تطرقها له من الجانب الكلي والذي جاءت به النظريات التقليدية ، إلاأنها واجهت صعوبات في تفسير آلية سير سوق العمل بعد تفشي ظاهرة البطالة في أوربا حيث حاولت نظريات أخرى تفسير هذه الظاهرة بتقديم إقتراحات جزئية تنظر إلى سوق العمل من جانب واحد إما العرض وإما الطلب على خلاف النظريات الكلية .

إنطلاقا من هذه الخلفية النظرية قمنا بتحليل سير سوق العمل وذلك بالتطرق إلى الطرح النظري لسير سوق العمل في الجزائر من خلال دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لآلية سير سوق العمل سواءا من الجانب الكلي أو من الجانب الجزئي ، لكن الملاحظ هو أن هذه النظريات كلها أثبتت محدوديتها لكونها تفسر ظاهرة معينة أو جزئية في سوق العمل وكذلك لفترة معينة وفي ظروف معينة دون أن يطبع تحليلها الديمومة أو الشمولية لهذا النوع من الظواهر ، كما تطرقنا إلى دراسة وتحليل مشكلة إختلال التوازن بين العرض والطلب وذلك بدراستنا لأهم العوامل المؤثرة في سوق العمل في الجزائر والتي كان من بينها إرتفاع نسبة غير المساهمين في قوة العمل ، حيث ترتفع في الجزائر نسبة من هم خارج قوة العمل (كالطلبة وربات البيوت، المرضى...) مما يخفض من حجم قوة العمل بالنسبة للقوة البشرية ويزيد من نسبة الإعالة لمن هم داخل قوة العمل بالإضافة إلى تراجع سياسة التوظيف العام التي كانت الحكومة قد شرعت في تطبيقها بوتيرة عالية مع بداية خطط التنمية وحتى مطلع الثمانينات .

وأخيرا حاولنا تحليل تطور سير سوق العمل وذلك من خلال تحليل تطور حجم العمالة المشتغلة خلال فترة الدراسة .

وخلصت الدراسة في هذا الفصل إلى النقاط التالية :

- ✓ شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة إختلالات مستمرة ومتزايدة إتسمت بعرض عمل أكبر من الطلب على العمل ، أو أن الطلب لم يكن كافيا لإمتصاص العرض وإستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2005- 2017 التي إتسمت بمعدلات بطالة بين 10 % و12 % ، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة ، والذي يرجع أساسا لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد .
- ✓ إن إنشاء هياكل وآليات دعم وتشجيع المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل ساعد كثيرا على تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على العمل ، حيث أن المعطيات تشير إلى أن هذه الآليات والوكالات تساهم بما لا يقل عن 35 % من إجمالي العمالة المشتغلة .

إنتعشت وضعية التشغيل خلال فترة برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 –2017) ، وذلك كنتيجة لعودة إنتعاش النشاط الاقتصادي وتنفيذ المشاريع

والإستثمارات الكبيرة المسطرة في إطار هذه البرامج ، في حين أبرزت الدراسة محدودية التأثير لهذه البرامج على سياسة التشغيل بالمقارنة بالمخصصات وما تم إنفاقه من موارد مالية ، حيث أن غالبية المناصب المستحدثة ظرفية ولا تتلائم مع متطلبات سوق العمل ، وإتجاه التشغيل نحو القطاعات ضعيفة الإنتاجية مثل قطاع الأشغال العمومية ، وإنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي مع تغيرات الطلب الكلي وإمتصاص الواردات للطلب المتزايد .

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لأثر الإنفاق الحكومي على أداء سيرسوق العمل في الجزائر

تمهيد :

يعد الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية لتأثيره الملموس على الطلب الفعال وبالتالي يؤثر على مستويات التشغيل والدخل القومي والمستوى العام للأسعار وهو ما يتطلب الإهتمام بدراسة وتحليل كيفية إنفاق الموارد المحدودة بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية ، لذا تسعى الحكومة في أي مجتمع من المجتمعات إلى تحقيق العديد من الأهداف بإستخدامها لسياسة الإنفاق الحكومي بإعتبارها سياسة تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تحريك عجلة الإستثمار، كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات ذات القدرة الشرائية الضعيفة ، وهو مايجعل من هذا الإنفاق سياسة إقتصادية .

سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال طرحنا أولا لفعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل التي تمثل الهدف الثاني من بين الأهداف الإقتصادية والتي هي متعددة ولقد جمعها الإقتصادي Nicolas Kaldor (1908 - 1986) في أربعة أهداف نهائية ضمن مايعرف بالمربع السحري لـ Kaldor والتي تتمثل في: تحقيق النمو الإقتصادي ، تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة) ، الإستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم) تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) ، بحيث أن جل دول العالم تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم إختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال ، إلا أنه لا يمكن لأي إقتصاد أن يحقق ذلك بصورة تلقائية بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه وهذا ما أثبته الواقع والتجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي في نهاية عشرينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية التي نادت بضرورة تدخل الدولة بإستخدامها لسياسة إقتصادية عرفت بالسياسة المالية من أجل التأثير في النشاط الإقتصادي مستخدمة في ذلك أهم أداة ألا وهي الإنفاق الحكومي ، هذه الأداة التي تمت بواسطتها معالجة والتحكم في الأزمة المالية والإقتصادية 2007 – 2008 عن طريق زيادتها للإنفاق الحكومي ومساعدة المصارف عن طريق شراء ديونها إلخ... من الإستخدامات .

ووفقا لما يتضمنه عنوان الفصل ، سنحاول أيضا تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على أداء سيرسوق العمل في الجزائر من خلال تتبعنا لتطور هذه السياسة خلال الفترة (1990-2017) ، والتي شهدت عدة تحولات إقتصادية وسياسات تنموية مختلفة تمكننا من معرفة وتتبع الفوارق بين الآليات المتبعة حسب كل مرحلة وذلك وفق ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى : ستخصص لدراسة تحليل تطور الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1990- 2000) ، والتي مرت هي الأخرى بمرحلتين ، الأولى خلال الفترة (1990- 1994) وهي تمثل مرحلة إتفاقات الإستعداد الإئتماني

، أما الثانية فكانت خلال فترة التعديل الهيكلي (1994- 1998) والتي إتبعت سياسة إنفاقية تقشفية تميزت هذه المرحلة بتطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والرامية إلى تقليص الإنفاق العام ورفع أشكال الدعم المقدمة من قبل الدولة ، والتي كان الهدف منها ترشيد النفقات العامة وزيادة إنتاجيتها ، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي وهو التقليص من عجز الموازنة العامة.

المرحلة الثانية (2001 - 2004) : بعد إنتهاء فترة التعديل الهيكلي تخلت الدولة عن سياستها الإنفاقية التقشفية ودخلت في سياسة إنفاقية توسعية خلال الفترة (2001 - 2004) ، وذلك بغرض دعم النمو الإقتصادي والتخفيف من حدة البطالة ، وهذا ما رمى إليه برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي يعتبر سياسة إنفاقية توسعية تستند إلى النظرية الكينزية في معالجة الركود الإقتصادي وبعث الإنعاش.

المرحلة الثالثة (2005 -2017): وهي تمثل مرحلة تطبيق كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج التنمية الخماسي (2010- 2014) ، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق برنامج توطيد النمو (2015- 2019) .

وضمن هذا الطرح سوف نتطرق إلى دراسة أثر سياسة الإنفاق الحكومي على سير سوق العمل في الجزائر من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : فعالية الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل

المبحث الثاني : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

المبحث الثالث : تقييم إنعكاسات برامج الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر

المبحث الأول : فعالية الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل

يشكل الإنفاق الحكومي بإعتباره سياسة إقتصادية الأداة المفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة المالية ، وجل الإقتصاديين يؤكدون على ضرورة إحترام هدف كل إنفاق تم القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك ، [1] وفي الغالب تسعى السياسات الإقتصادية إلى توفير الرفاه الإقتصادي والإجتماعي لجميع فئات المجتمع ، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق نمو مستمر للطاقات الإنتاجية ، وتوزيع عادل للدخل .

وسياسة الإنفاق الحكومي تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تحريك عجلة الإستثمار كما لها دور مهم في تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل على الفئات منخفضة القدرة الشرائية ، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لفعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل .

المطلب الأول : فعالية سياسة الإنفاق الحكومي

يعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما جعل من هذا الإنفاق سياسة إقتصادية تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط الإقتصادي بهدف التغلب على التقلبات التي تنتاب الإقتصاد الوطني ، حيث إزدادت أهمية هذه السياسة كسياسة إقتصادية كلية خاصة بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بشكل كبير لضمان تفعيل الأداء الإقتصادي ، وذلك سيرا على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر من أهم من أشار إلى ذلك إنطلاقا من مبدأ " الطلب يخلق العرض " على أن تدخل الدولة في الإقتصاد من خلال سياستها الإنفاقية يشكل حافزا إضافيا على زيادة الإنتاج ، بحكم أن ذلك فيه إضافة هامة إلى الطلب الكلي .

1- مفهوم سياسة الإنفاق الحكومي .

يتعلق مفهوم السياسة الإنفاقية بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات الإقتصادية لتحديد النشاط المالي للدولة وتمكينها من التدخل في النشاط الإقتصادي وتحديد مدى تأثيرها في علاج المشكلات الإقتصادية . وفيما يلي أهم تعاريف سياسة الإنفاق الحكومي :

[1] Bascher . J.et Niedergang . M . (2001) : Une nouvelle partition des dépenses publiques, revus économie et statistique n°343 , p 74.

2- تعريف سياسة الإنفاق الحكومي

يقصد بسياسة الإنفاق الحكومي " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق الحكومي وتدبير وسائل تمويله ، لتحقيق الإستقرار والتنمية وتوجيه النشاط الإقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد "[1] .

وتعرف أيضا بأنها "تلك السياسة التي تتعلق بالإنفاق الحكومي بنوعيه الإستهلاكي والإستثماري وأهدافه ومجالاته وضوابطه ، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدولة "[2] .

ومما تقدم فإنه يمكن القول أن سياسة الإنفاق الحكومي تعني إستخدام الحكومة للإنفاق الحكومي لمحاولة تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، بحيث تكون عبارة عن مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة في مجال الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة .

3- فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي .

3-1- فعالية الإنفاق الحكومي .

ينظر الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية (Efficacité, Effectiveness) ، بشكل عام على أنها أداة من أدوات مراقبة التسيير في المنظمة وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح ، وسنتناول تحليل هذا المصطلح من خلال التعاريف التالية :

- تعريف الفعالية حسب (Vincent plauchet) : ينظر هذا الكاتب إلى الفعالية على أنها " القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة " [3] .

- تعريف الفعالية حسب (Jresiat) : ينظر هذا الكاتب إلى الفعالية على أنها " المدى الذي قد تم فيه أداء الأعمال بشكل صحيح " [4] .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، (2005) : " إقتصاديات المالية العامة " ، الدار الجامعية ، مصر ، بدون طبعة ، ص ص ، 40-41 .

[2] عبد الله حاسن الجابري ، "سياسة الإنفاق العام التي إنتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وآثارها الإقتصادية الكلية : دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث " ، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية ، مجلد 15 ، العدد 25 ، ص 654 .

[3] Plauchet .V. (2006) : " mesure et amélioration des performances industrielles " , tom 2 UPMF, France , p 6 .

[4] Jresiat , J.E . (1987) :" Productivity Measurement " , Trial &Error in the st.Petersburg , 17 Bublic Productivity Review , N°.44, winter , p72-p74.

– كما أن الفعالية يمكن تعريفها على أنها " قياس مدى تحقيق الأهداف ، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها " [1] .

3-2-كفاءة الإنفاق الحكومي .

– تعريف الكفاءة حسب (Vincent plauchet) : الكفاءة هي " القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات ، والنشاط الكفئ هو النشاط الأقل تكلفة " [2] .

– تعريف الكفاءة حسب (Mallo J-L et Mathe J-C) : الكفاءة " تتمثل في العلاقة الإقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات ، أوتخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات " [3] .

وبالتالي يفهم من الكفاءة غياب الإسراف في توظيف الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة.

3- 3-كفاءة الإنفاق الحكومي[4] .

كفاءة الإنفاق الحكومي يعني ذلك الإنفاق الذي يتصف بالعقلانية والنجاعة والفعالية والشفافية فيكون معقولا بمعنى أن يوضع في إطار عمل الإقتصاد الكلي الذي يؤمن توافق مستوى الإنفاق مع أهداف الحكومة على صعيد السياسة النقدية والخارجية وإستدامته على المدى الطويل ، وهو ما يتطلب من الحكومات أن تحسن تخصيص الموارد العامة بين القطاعات المختلفة وفئات الإنفاق بطريقة تعكس أولويات سياساتها بما فيها التنمية المستدامة والتطور البشري والإجتماعي . وأن يكون ناجحا ، بمعنى أن يحقق أقصى ناتج مقابل مجموعة محددة من المدخلات ، كما يجب أن يكون فعالا بمعنى أنه يدعم التحقيق الناجح لأهداف الحكومة بالإضافة إلى كونه ناجعا وفعالا ، يجب أن يكون شفافا ومطابقا للقوانين والأنظمة ذات الصلة ، وأن يتم مع الضوابط والموازين المناسبة لتأمين الإستقامة المالية .

---

[1] عطا الله وراد خليل ، (2005) : " دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي " ، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دمشق ، ص 120 .

[2] Plauchet V. (2000) : « mesure et amélioration des performances industrielles » , op cit , p 7.

[3] Mallo J-L et Mathe J-C.(2000) : « L'essentiel du contre le de gestion » , Edition d'organisation 2ème Edition , Paris , p , 106 .

[4] شعبان فرح ، (2008) : "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000 – 2010 " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر – 3 – ، ص ص ، 96 – 97 .

المطلب الثاني : دور الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل

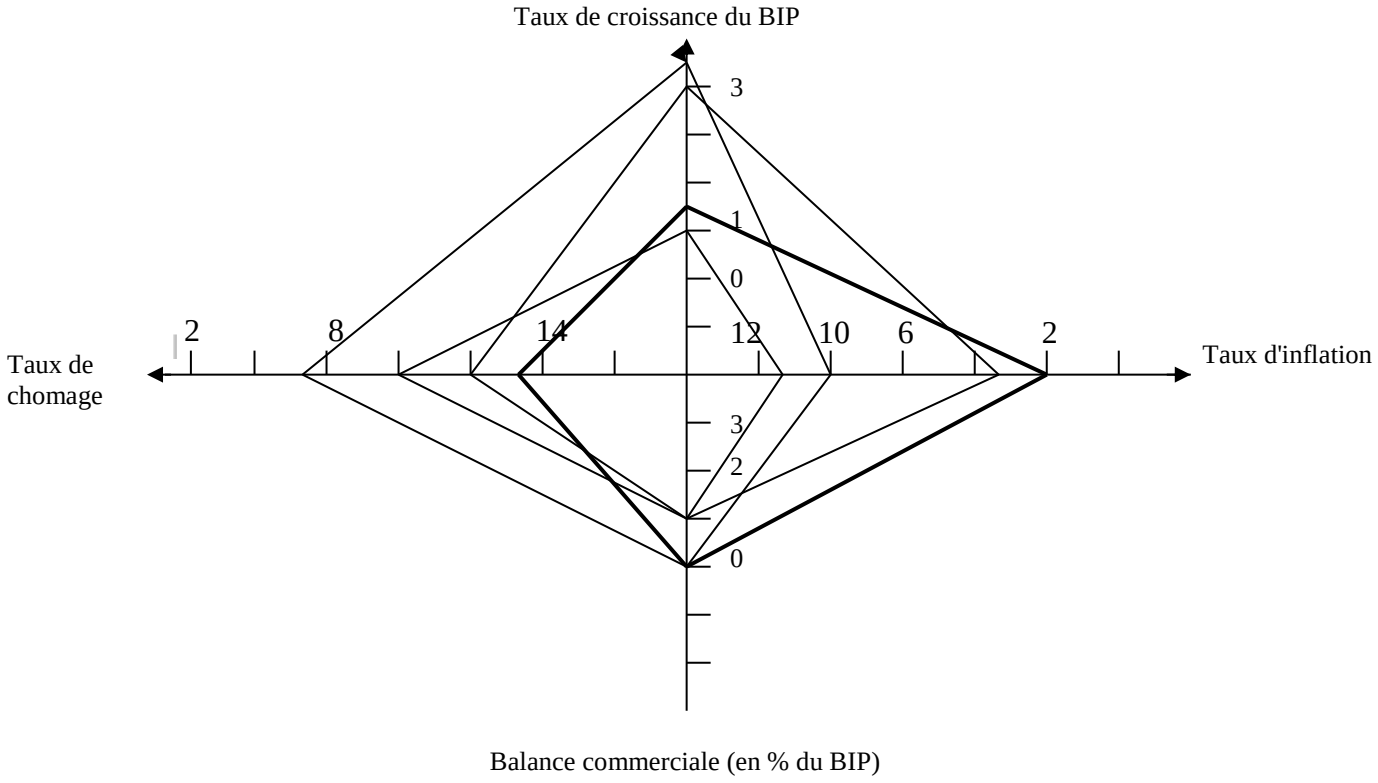
يشكل الإنفاق الحكومي بإعتباره سياسة إقتصادية الأداة المفضلة في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة المالية ، وجل الإقتصاديين يؤكدون على ضرورة إحترام هدف كل إنفاق تم القيام به أثناء سير السياسة المالية وهذا ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك ، [1] وفي الغالب تسعى السياسات الإقتصادية إلى توفير الرفاه الإقتصادي والإجتماعي لجميع فئات المجتمع ، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق نمو مستمر للطاقات الإنتاجية ، وتوزيع عادل للدخل .

كما تساهم سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية التي غايتها الرفاهية العامة وهي متعددة وقد جمعها الإقتصادي Nicolas Kaldor (1908- 1986) في أربعة أهداف نهائية ضمن مايعرف بالمربع السحري ، بحيث أن جل دول العالم تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم إختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال ، إلا أنه لا يمكن لأي إقتصاد أن يحقق ذلك بصورة تلقائية وبالمستوى المطلوب والمرغوب فيه وهذا ما أثبته الواقع والتجارب التاريخية خاصة منذ أزمة الكساد العالمي في نهاية عشرينيات القرن الماضي وظهور النظرية الكينزية التي نادت بضرورة تدخل الدولة بإستخدامها لسياسة إقتصادية عرفت بالسياسة المالية من أجل التأثير في النشاط الإقتصادي مستخدمة في ذلك أهم أداة ألا وهي الإنفاق الحكومي هذه الأداة التي تمت بواسطتها معالجة والتحكم في الأزمة المالية والإقتصادية 2007 – 2008 عن طريق زيادتها للإنفاق الحكومي ومساعدة المصارف عن طريق شراء ديونها إلخ... من الإستخدامات .

وفيما يلي الشكل البياني رقم (3-1) يوضح أهداف السياسة الإقتصادية حسب " Kaldor " :

[1] Bascher. J.et Niedergang.M. (2001) : Une nouvelle partition des dépenses publiques, revus économie et statistique n°343, p 74.

الشكل البياني رقم (3–1) : أهداف السياسة الإقتصادية حسب "Kaldor "

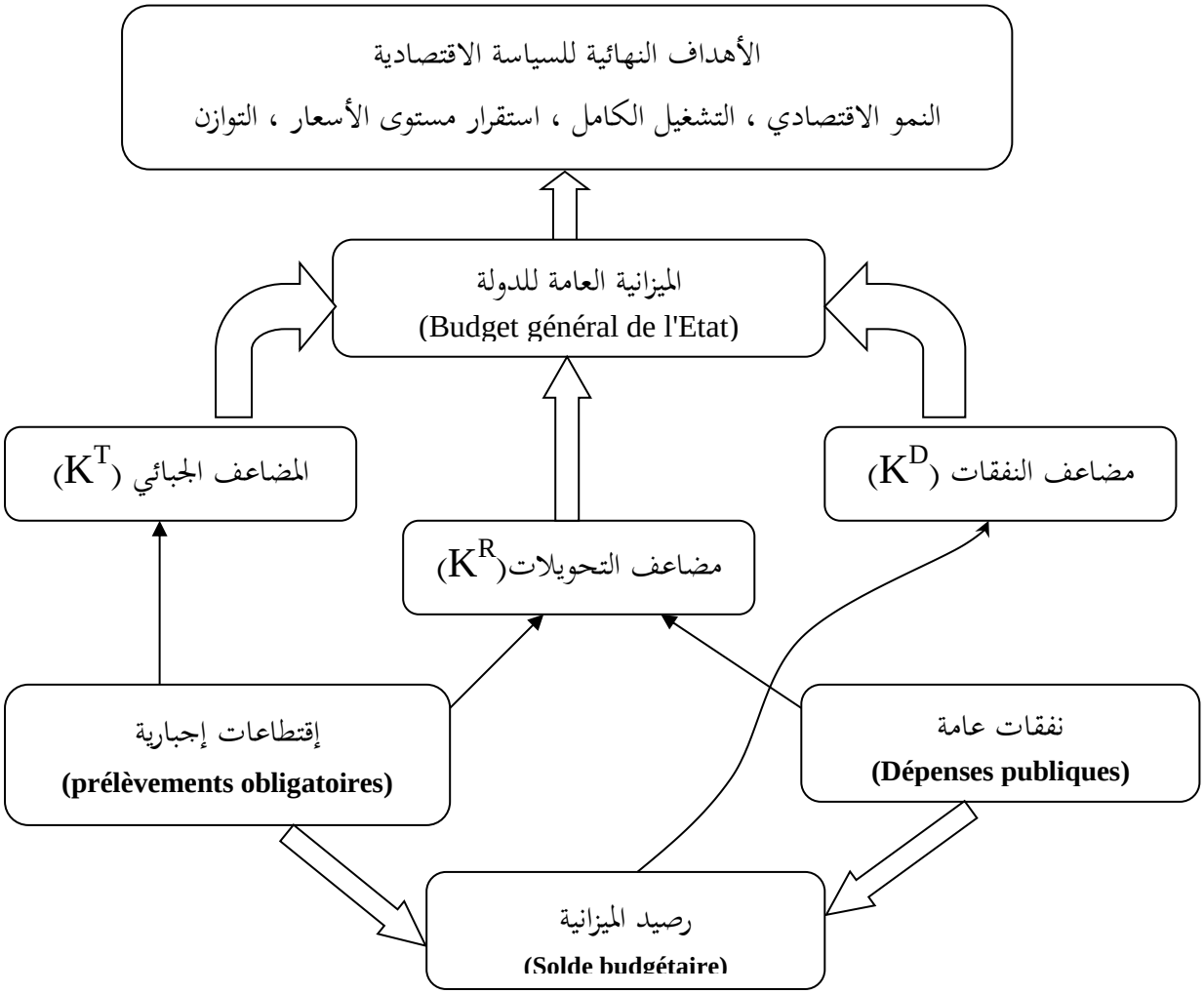


Source: DIEMER.(2010): " la politique économique de l'état ", paris, p04.

ففي نفس الإتجاه وضع " كينز " النقاط على الحروف من خلال إقراره بأن السياسة الإقتصادية عموما تهدف إلى تحقيق مستوى جد عال من النشاط الإقتصادي ، بينما أكد Kaldor (1971) هذا الطرح بأن إقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال السعي جاهدة في سبيل تحقيق معدلات هامة في هذه الأهداف ، ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد .

وفيما يلي الشكل البياني رقم (3- 2) يوضح موضع السياسة الإنفاقية ضمن أدوات السياسة المالية ودورها الكبير في السعي لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ، بحيث أجمعت الدراسات والأبحاث الإقتصادية لعدد من المفكرين أن سياسة الإنفاق الحكومي لها دور كبير في إحداث النمو الإقتصادي ، كما لها مساهمة كبيرة في خلق مناصب عمل بالإضافة إلى المحافظة على إستقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي .

الشكل البياني رقم (3–2) : موقع سياسة الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية



المصدر: بن عزة محمد ، (2014 -2015): " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان، منشورة ، ص131 .

يعد هدف تحقيق التشغيل الكامل من المواضيع التي حظيت بأهمية بالغة في المجتمعات المعاصرة من ناحية البحث والتحليل ، ويعتبر من أهم أهداف الدولة من خلال سياستها الإقتصادية العامة والسياسة المالية الخاصة ، وتعتير النفقات العامة أحد أهم أدواتها في هذا المجال .

كما تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة عدد الفقراء ، فقد جاء في دراسة علمية أعدتها الجامعة العربية ونشرتها بعض الصحف ، أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.7 %سنويا بحيث يعيش

مانسبته 36 % من سكان الدول العربية تحت خط الفقر وأن نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية لا يتعدى 1500 دولار سنويا [1] .

أولا : مفاهيم نظرية حول التشغيل الكامل والبطالة

لقد تناولت عدة أفكار وآراء لتعريف التشغيل من جهة وتعريف البطالة من جهة أخرى ، لذا سنحاول التطرق إلى بعض هذه التعاريف على النحو التالي :

1- تعريف التشغيل ، أهميته وأنواعه .

1-1- تعريف التشغيل :

يمكن تعريف التشغيل على أنه " ذلك النشاط الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة وكفؤة ودعوة الأفراد المترشحين لوضع طلباتهم لملأ تلك المناصب الشاغرة " [2].

" هوتوفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الإقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي عدد من طلبات العمل من القوة العاملة ، ويتمثل عنصر العمل في كل أشكال الجهد الإنساني المبذول في سبيل الإنتاج سواء كان ذهنيا أو جسديا ويشمل الأفراد الذين هم في سن العمل ولديهم وظائف " [3] .

1- 2- أهمية التشغيل[4] :

تكمن أهمية التشغيل فيما يلي :

- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية.
- تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل ، وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء حق العمل والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان .
- القضاء على فوارق العنصرية أو إضعافها وتحقيق المساواة بين الأفراد وذلك بسبب إشتداد الطلب على العمل من جانب أصحاب العمل .
- العمل يمهد الطريق للتنمية الإقتصادية والإجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل .

---

[1] Dunod . D . , (1999) : " Macroéconomie ", 2éme édition , Paris , p20 .

[2] Belanger , (1982) : " gestion des ressources humaines ", guetan morin , éditeur , p 83 .

[3] محمد نديم بساطة ، (1969) : " الإقتصاد السياسي " ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، مكتب الشرق ، حلب ، الطبعة الأولى ، ص 50.

[4] حاجي فطيمة ، (2011) : " سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية " ، الملتقى الوطني يومي 13- 14 أفريل بجامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية .

– التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الإستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة [1] .

1– 3– أنواع التشغيل :

1– 3 –1– التشغيل الكامل :

التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الإستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج ، بصيغة أخرى الإستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم إخضاع عوامل ووسائل الإنتاج هاته [2] . أما التشغيل الكامل في معناه الضيق فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة وهو المعنى الأكثر إستعمالا ويتمثل في تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل . ومن الناحية العملية والواقعية لا يمكن الوصول إلى مستوى الإستخدام الكامل بل هناك دائما معدل طبيعي للبطالة والذي يتراوح ما بين 5 % و6 % من إجمالي اليد العاملة القادرة على العمل .

كما يعرف التشغيل الكامل على أنه الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين والذين يرغبون في العمل وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال ، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم .

هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع ، حيث أن العمالة الكاملة ليست كاملة تماما ،كي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته ، يجب أن نعرف اللاعمالة بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين وغير الراغبين في العمل[3].

1– 3–2 – التشغيل الدائم : وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل .

1– 3– 3– التشغيل المتقطع : هو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد عمل بين العامل وصاحب العمل ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة ، وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الإنتاجية [4] .

2– تعريف البطالة ، أنواعها ، وأسبابها.

---

[1] مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ترجمة جمال البنا ، (1966) : "العمالة والتنمية الإقتصادية " ، الدار القومية، القاهرة ، ص 65 .

[2] GENEREUX . J .(1996): " Politiques économiques " , édition Seuil , Paris , p 05 .

[3] حاجي فطيمة ، (2011) : " سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية " ، الملتقى الوطني يومي 13– 14 أفريل 2011 ، مرجع سبق ذكره.

[4] مكتب العمل الدولي ، جنيف، ترجمة جمال البنا ، (1966) : "العمالة والتنمية الإقتصادية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

لقد شغلت ظاهرة البطالة حيزا كبيرا من التحليل الإقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الإقتصاد الكلي ، إذ تعد من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة على حد سواء وعلاجها يعتبر طموحا هاما للسياسة الإقتصادية .

2-1- تعريف البطالة[1] :

تعرّف البطالة على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة بالرغم من قدرة ورغبة هذه القوة العاملة في العمل والإنتاج ويعرف الأفراد الذين تلازمهم هذه الصفة بالعاطلين عن العمل .

وتقاس البطالة في العادة بمعدل البطالة والذي هو نسبة عدد العاطلين عن العمل من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل .

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

والمقصود بالقوة العاملة هم جميع السكان القادرين والراغبين في العمل ، أي الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن العمل (دون إحتساب للأطفال أقل من سن الخامسة عشرة والطلاب وكبار السن والعاجزين وربات البيوت) .

2- 2 - أنواع البطالة :

تصنف البطالة في الإقتصاد تبعا للسبب الذي يشكل ظاهرة البطالة ولكن يمكن أن نتناول أبرز خمسة أنواع للبطالة تعاصرها مجتمعاتنا وهي :

2- 2 - 1- البطالة الإحتكارية :

وهي بطالة مؤقتة تحدث بسبب تطور تكنولوجي نتيجة الإنتقال من وظيفة إلى أخرى أو بين قطاع أو آخر أو بين منطقة وأخرى أو بسبب نقص المعلومات فيما يخص فرص الشغل المتوفرة وبسبب هذا البحث بين الوظائف في الإقتصاد أو ترك العمل مؤقتا في سبيل الدراسة ، وعليه فإن تعطل جزء من القوة العاملة بسبب هذا الإنتقال أو البحث بين الوظائف يسمى بالبطالة الإحتكارية ، حيث أن الإحتكار في سوق العمل لا بد وأن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة .

2- 2- 2- البطالة الهيكلية :

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، (2008) : " مبادئ علم الإقتصاد " ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ، ص ص ، 286 - 287 .

ينتج هذا النوع من البطالة بسبب عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة ، مع متطلبات سوق العمل ، وتحدث بسبب حدوث تغيرات هيكلية في الإقتصاد ولا سيما التغيرات التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج التي تحتاج إلى عمالة خاصة مدربة وقادرة على إستيعاب إستخدام التكنولوجيا الجديدة حيث يظهر الطلب على مهارات جديدة محددة ، وكما أن حدوث تطورات معينة في الإقتصاد كالتحول من إقتصاد زراعي إلى إقتصاد صناعي مثلا فإن القوة العاملة تصبح معطلة بدون عمل وبصورة دائمة .

ويظهر هذا النوع من البطالة في البلدان الصناعية التي إستخدمت الإنسان الآلي في صناعة السيارات مثلا حيث أدى ذلك إلى الإستغناء عن الكثير من العمال ، إن هذا النوع من البطالة الهيكلية يضطر العمال المستغنى عن خدماتهم إلى البحث عن وظائف جديدة تناسب مهاراتهم .

وبالتأكيد يعتبر هذا النوع الأكثر صعوبة في المعالجة ولغرض مواجهته لا بد من إعداد برامج تدريب وإعادة تأهيل للعاطلين عن العمل ، وبما يؤهلهم للعمل وفق إحتياجات سوق العمل .

2-2- 3- البطالة الدورية :

ويحدث هذا النوع من البطالة عند تعرض الإقتصاد لبعض الفترات الإنكماشية كإنخفاض الطلب الكلي فيؤدي ذلك إلى تسريح جزء من القوة العاملة ، مما يؤدي إلى إرتفاع البطالة الدورية ، لكن هذا النوع من البطالة سرعان ما يتلاشى عند حدوث إنتعاش في الإقتصاد ، أي أن هذا النوع يتأثر بالإقتصاد القوي ومسيرة نموه ، ويمكن للحكومة معالجة هذا النوع من خلال إستخدامها للسياسات المالية والنقدية التوسعية خلال فترة الإنكماش .

2-2- 4-البطالة الموسمية :

تشهد بعض القطاعات الإقتصادية فترات من الرواج في مواسم معينة وفترات أخرى من الكساد الأمر الذي ينعكس على حجم العمل وعدد العمالة فيها ، فيؤدي إلى إرتفاع البطالة الموسمية (كالزراعة ، الصيد ، السياحة) ويمكن مواجهة هذا النوع من البطالة من خلال تنمية قطاع إقتصادي آخر يستطيع إستيعاب العمالة العاطلة عن العمل في بعض المواسم ، من خلال العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد إنتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساسا.

2- 2- 5- البطالة المقنعة :

وهي وجود عمالة يمكن الإستغناء عنها خلال عملية الإنتاج دون التأثير على العملية الإنتاجية ، وغالبا ما تقتضي هذه العمالة أجور أعلى من مساهمتها في الإنتاج (الجهاز الحكومي) . وينتشر هذا النوع من البطالة في

دول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم الذي يستخدم التشغيل لحل مشكلة البطالة في المجتمع [1].

2- 3 - أسباب البطالة :

إن إنتشار ظاهرة البطالة يعد أمرا خطيرا يهدد إستقرار أي بلد ، وذلك راجع لمجموعة من العوامل التي تختلف من مجتمع لآخر ، و من منطقة إلى أخرى يمكن حصرها في النقاط التالية [2] :

- زيادة الإنجاب والنمو الديمغرافي .
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.
- تباطء النمو في الإقتصاد .
- فشل سياسات التشغيل .
- عدم التوافق بين نوعية العرض و الطلب في سوق العمل .

ثانيا: الطرح النظري لدور سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف سياسة التشغيل الكامل

1- التوجه الكينزي لدور سياسة الإنفاق الحكومي في تحفيز الطلب الكلي من أجل تحقيق التوظيف الكامل

تلعب سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها الفعال على مستوى التشغيل ، حيث تتعرض نظرية كينز إلى تحليل مشاكل الدول في مجال مكافحة البطالة . ويرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة ، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي ، وبالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الإقتصادية التي تأثر بالإستقرار الإقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب .

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني .
- وجود قوى إحتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع إنخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج .

لقد حدد كينز أسباب البطالة وإقترح حلولا لعلاجها وإنتهى إلى رفض الإعتقاد السائد في الفكر التقليدي من أن العرض هو الذي يخلق الطلب ، وأن الحل الوحيد لعلاج مشكل البطالة هو زيادة الإنفاق العام لمواجهة إنخفاض الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وإرتفاع مستوى العمالة ، بالإضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يكون مرن بالدرجة التي تسمح بإنتقال عوامل الإنتاج بسهولة بين فروع الإنتاج لتحقيق التشغيل الكامل .

[1] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، (2008) : " مبادئ علم الإقتصاد " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 288 – 289 .

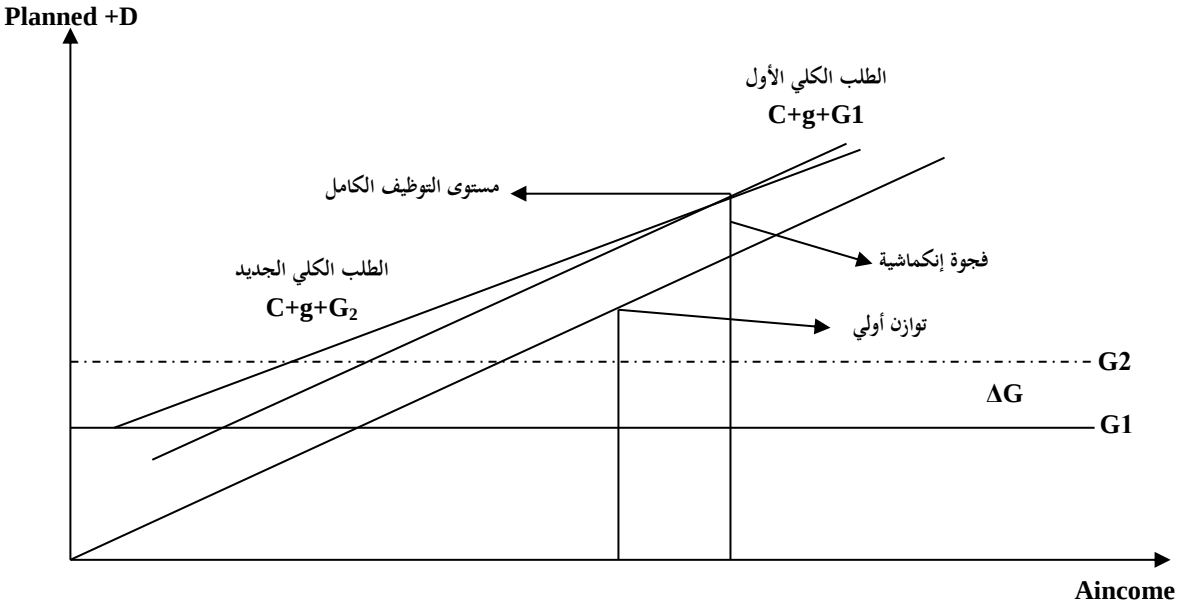
[2] Marie le parge . J . et Grangeas . G . (1993) : " le droit du travail en pratique ", France, p 03.

فإذاكان الطلب الكلي في حالة إقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل ، حيث توجد نسية عالية من البطالة نتيجة قصور الطلب الكلي وعند مستوى التوظيف الكامل يكون مستوى الدخل مرتفعا . و أن المستوى الأول للطلب يخلق مستوى توازن فعلي مقابل مستوى دخل معين ، أي أن هناك فجوة إنكماشية بين مستوى الطلب الكلي الفعلي والمستوى المقابل لمستوى التوظيف الكامل تعادل المسافة بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مقابل مستوى التوظيف الكامل [1] .

بمعنى آخر نحن أمام عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة) تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي ، ويترتب على ذلك أن الإدخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الإستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع إستفحال المشاكل الإقتصادية وبالتالي زعزعة الإستقرار الإقتصادي بإستخدام السياسة المالية [2] وأهم أداة في ذلك الإنفاق العام .

فزيادة الانفاق العام تعتبر من أهم الأدوات لتحفيز الطلب والخروج من حالة عجز الطلب الكلي مع الإبقاء على الضرائب ثابتة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني رقم (3– 3) :

الشكل البياني رقم (3- 3) : الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق التوظيف الكامل



المصدر: وحيد مهدي عامر ، (2010) : "السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي – النظرية والتطبيق– " ، مرجع سبق ذكره ، ص257 .

[1] وحيد مهدي عامر ، (2010) : "السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي – النظرية والتطبيق– " ، مرجع سبق ذكره ، ص 256

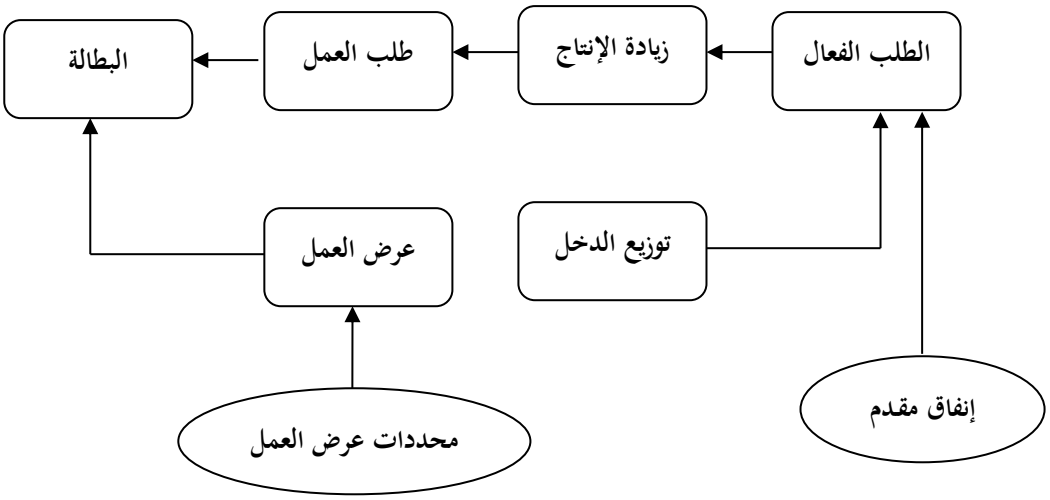
[2] دراوسي مسعودة ، (2005) : " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي – حالة الجزائر – " أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية ، جامعة الجزائر، ص 80 .

والملاحظ أن زيادة الإنفاق العام من طرف الدولة بغرض توسعي لن يحقق أهدافه إلا إذا كان بإستخدام طريقة التمويل بالعجز (إحداث عجز في الميزانية العامة) ، بمعنى أن تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات . وفي هذه الحالة تعمل الدولة عن البحث عن مصادر تمويلية لتغطية هذا العجز بالطرق التالية :

- خلق ضرائب جديدة .
- الإقتراض الداخلي (من الأشخاص ، البنوك ، المؤسسات...) .
- الإقتراض الخارجي .

والغرض من إحداث عجز مخطط في الميزانية العامة بهدف القضاء على الفجوة الإنكماشية في الإقتصاد والوصول إلى حالة التشغيل الكامل . وتكون مراحل إنعاش الإقتصاد وفق المراحل الموضحة في الشكل البياني رقم (3-4) :

الشكل البياني (3- 4): دور سياسة الانفاق العام في تنشيط الانتاج و تحقيق التشغيل



المصدر : بن عامر نبيل ، (2013) : " تقييم فعالية البرامج الإستثمارية في خلق ديناميكية بسوق العمل للإقتصاد الجزائري " دراسة تحليلية للفترة 2000- 2011 ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ، جامعة سطيف يومي 12/11 مارس ، ص 10 .

الملاحظ في الشكل البياني رقم (3-4) ، أن سياسة خلق الطلب الفعال تتم وفق طرق معينة من بينها أداة الإنفاق العام من خلال زيادة توسعية وذلك ما يؤدي إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي ، وبالتالي تنشيط الإنتاج ، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعل تجنبا لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب وسياسة نقدية فعالة لتجنب الوقوع في مصيدة السيولة . كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة ، غير أن هذا الإنتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الإرتفاع ، ومنه

إرتفاع أسعار الفائدة على الإقراض ، وتقلص هامش حركة الإستثمارات الخاصة مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي ، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلبا .

والمتتبع لنظرية كينز فإن هذه المقاربة تعتمد على الأدوات التالية [1] :

- **الطلب الفعال** : وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال ، وللتخلص منها: يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الإستهلاك ، أو الإستثمار.

- **الكفاية الحدية لرأس المال** : يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الإستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الإستثمار والكفاية الحدية لرأس المال .

- **سعر الفائدة** : يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للإستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي ، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعا لمؤشر عرض النقود .

- **المضاعف :** إن المضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض هي: وجود بطالة لاإرادية ، إقتصاد صناعي وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الإستهلاكية ، توفر سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج .

ثانيا : تفسير نظرية الموازين الريكاردي (ricardienne Equivalence) لأثر الإنفاق العام على التشغيل

النظرية التي أعاد طرحها. Barro . R (1974) فان الإنفاق العام لا يستطيع أن يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الكلي لوجود ظاهرة المزاحمة للإنفاق الخاص ، وعليه يرى كل من Alestin وآخرون (2002) أنه كلما إزداد حجم القطاع العام على حساب القطاع الخاص فان ذلك سيكون له قدرة على جذب وإستمالة الأفراد للعمل بحيوية في القطاع العام وهذا سينتج تغييرات هيكلية في سوق العمل ، ومع ظهور نظرية النمو الداخلي النشأة ، ظهرت رؤية جديدة لدور النفقات العامة ، أين أصبح إنتاج السلع الجماعية يخلق نوعا من الآثار الإيجابية لصالح الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص ، من جهة أخرى نفقات الإستثمار العمومية الموجهة لرأس المال البشري تؤدي إلى رفع فعالية عنصر العمل مما أدى بدوره إلى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص .

وبالتالي إرتفاع مستويات الإنتاج والتشغيل ،كما بينت عدة دراسات وأبحاث كل من A.H.Mannell وD.A.Aschauer سنة (1989) و(1992) و Abrams (1999) بالدور الإيجابي لنفقات الإستثمار في التقليل من إرتفاع معدلات البطالة [2] .

---

[1] بودالي علي ، " تثمين الدور المتنامي لخدمات الإستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2011 ، دراسة قياسية تقييمية " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : تقييم آثار برامج الأستثمارات العامة على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014 ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[2] شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد ، مداخلة حول ، " البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية "، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17- 18 مارس 2008، القاهرة، مصر، ص 09 .

وحسب التجارب الواقعية لزيادة فرص العمل عن طريق تفعيل دور سياسة الإنفاق العام ، تتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة من أجل توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة ، كما أن تقديم الدولة للإعانات الإقتصادية لفائدة المستثمرين الخواص مقابل إلزامهم بتشغيل عدد معين من العمال يكون له دور كبير في التقليل من البطالة .

المطلب الثالث : الآليات الميدانية والتجارب الدولية لتفعيل دور الانفاق العام في ترقية سوق العمل

كما سبق وأن أشرنا فإن التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العام له دور مهم في إحداث أثر على العمالة ، من خلال عدة آليات يمكن إجمالها في النقاط التالية [1] :

- توظيف العاملين المباشر في الخدمة العمومية .
- توظيف العاملين عن طريق دعم القطاع الخاص .
- توظيف العاملين بالمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية .

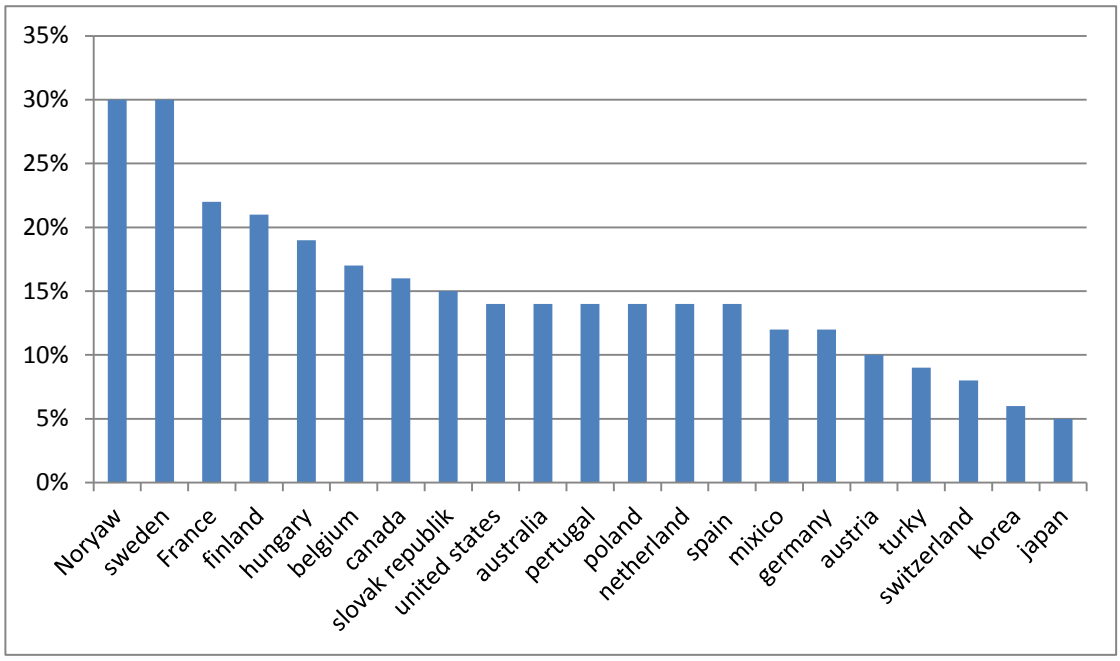
لقد عرفت جل دول العالم هذه الأنماط من التوظيف التي يلعب القطاع العام الدور البارز فيها والحيز الكبير في سوق العمل ، بحيث قدم الإتحاد الدولي للخدمات العامة مجموعة من الأبحاث تفيد أن القطاع العام له دور كبير في خلق الوظائف للأفراد عن طريق ميزانية الدولة التي تخصص إنفاق عام معتبر في سبيل تأمين هذا الغرض ، وتوضح التقديرات التقريبية للمعدل العالمي أن الإنفاق العام يدعم 40 % من الوظائف منها 15% من الموظفين في القطاع العام و 25% في القطاع الخاص .

وللإنفاق العام إنعكاسات عديدة على العمالة ، حيث تلجأ الحكومات إلى أساليب دعم متعددة من أجل تأمين الوظائف وحمايتها من خلال دعم الشركات الخاصة أو من خلال الضمانات الوظيفية للعمال . وحسب إحصائيات المنظمة الدولية للعمل فإن دعم التشغيل في كلا القطاعين العام والخاص عن طريق الميزانية العامة لحكومات العالم هو كما يلي :

1- التوظيف في القطاع العام : يتم التوظيف في القطاع العمومي في جل دول العالم من أجل تأمين الخدمات العامة و إدارة برامج الضمان الإجتماعي وليس من السهل معرفة عدد الموظفين في القطاع العمومي نظرا للإختلاف الموجود في مفهوم "الحكومة" و "القطاع العام" في قوانين الدول وكذا مستوى الإنفاق الكلي .حيث بيّن مسح أجرته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية " OCDE " يفيد بأن هناك نسب متباينة بين دول المنظمة في تخصيص ميزانيات للإنفاق العام للتوظيف في القطاع العام ، حيث بلغت نسبة متوسطة 15% من نسبة كافة الموظفين ، وذلك ما يوضحه الشكل البياني رقم (3- 5) :

[1] Hall . D. (2010) : " why we heed public spending " , PSIRU, Business School , University of Greenwich , park Row , London , p37.

الشكل البياني رقم (3- 5) : حصة التوظيف في القطاع الحكومي في عينة من دول العالم.



Source : Hall . D. (2010) : " why we heed public spending " , PSIRU, Business School , University of Greenwich , park Row , London , p40 .

والواضح أن سعي الحكومات في تخصيص الإعتمادات ضمن برامج الإنفاق الموجهة لقطاع الشغل تعرف ديناميكية متباينة بين دول العالم ، فالنرويج تعتبر أكثر الدول توظيفا في القطاع العام بنسبة تقترب من 30% من مجموع الوظائف ، وتليها السويد بنفس النسبة ، حيث يعتبران من الدول المهتمة بالتوظيف في القطاع العام خاصة في مجال تقديم الخدمات العمومية ، وتليها فرنسا بنسبة 22% فنلندا بـ 21% من مجموع الوظائف ، وأقل هذه الدول في تخصيص وظائف في القطاع العمومي تحتل اليابان المرتبة الأخيرة .كما يبين تحليل أجري في الإتحاد الأوروبي أن مؤمني الخدمات العامة (على غرار المياه ، الكهرباء ، الإتصالات والنقل العام) وظفوا أكثر من مليون شخص في العام أي مايعادل 30% من مجموع الموظفين في الإتحاد الأوروبي [1].

2– دعم التوظيف في القطاع الخاص : تتعدد أشكال الدعم الحكومي المقدم لمؤسسات القطاع الخاص ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة في سد النقص الحاصل على مستوى سوق الشغل و الرقي بمستوى المعيشة وتوفير فرص العمل للمواطنين وذلك من خلال تقديم كافة التسهيلات للقطاع الخاص بما يجعله قادرًا على الإنتاجية والمنافسة والتوسع في توظيف المواطنين ومن أشكال الدعم يمكن ذكر ما يلي :

[1] Hall . D. (2010) : " why we heed public spending " , op .cit , p 39

- ما يتمثل بالدعم المالي لتكاليف تأهيل وتدريب الأفراد للعمل في منشآت القطاع الخاص وذلك من خلال إنشاء صناديق خاصة بدعم جهود تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص .
- تقديم الدعم للصناعات الوطنية من خلال تقديم القروض الصناعية والأسعار المخفضة لأراضي المصانع والتخفيضات الجمركية التي تساهم في قيام صناعات وإيجاد أعمال جديدة . بالإضافة إلى النفقات العامة التحويلية في صورة إعانات إقتصادية للمنتجين تكون سببا في إستمرار تلك الأنشطة حيث أن هذه الإعانات من شأنها مساعدة تلك المشروعات على تخطي أزمة التمويل والحفاظ على مناصب الشغل لديها .
- وضع خطط تنموية بشرية ومنها التوسع في منظومة التعليم والتدريب ، والإهتمام بمخرجاتها بما يلبي إحتياجات المجتمع المتغيرة وسوق العمل ومتطلبات التنمية .

3 - توظيف العاملين بالمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية : وذلك من خلال إقدام الحكومات على الإستثمار في البنية التحتية بتخصيص برامج إنفاقية في هذا المجال ، فإن هذا يكون دافع لتشجيع المنتجين والمنظمين على تنفيذ مشروعاتهم وزيادة إنتاجهم للإستفادة من تلك الخدمات المجانية والتي تسهل عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع وهذه الخدمات توفر مناصب شغل جد معتبرة . وتعتمد جل الحكومات في مجال البنية التحتية على الخبرات التي يتوفر عليها القطاع الخاص لما له من كفاءة في إنجاز الإستثمارات بهذا الشكل خاصة الشركات الضخمة وهو ما يعرف بالشراكة مع القطاع العام والخاص .

المبحث الثاني : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة1990–2017

تعتبر دراسة تطور النفقات العامة ذات أهمية بالغة وذلك لسببين : السبب الأول هو محاولة التعرف على طبيعة سياسة الإنفاق المتبعة خلال هذه الفترة ، والسبب الثاني هو نتيجة للسبب الأول ، بحيث معرفتنا لسياسة الإنفاق المتبعة خلال هذه الفترة تساعدنا على معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على أداء سير سوق العمل ، وذلك من خلال تقييم فعالية هذه السياسة من خلال دراسة إنعكاساتها على مستوى التشغيل .

المطلب الأول : تحليل تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990–2017

يكتسي التبويب أو التقسيم الإقتصادي للنفقات العامة إهتماما كبيرا لدى السلطات العليا بالنظر لكونه عامل مهم في تحليل الوضعية الإقتصادية ، وكما ذكرنا سابقا فإن النفقات العامة تقسم في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز ، بحيث تمثل الأولى إنفاق جاري أو إستهلاكي والذي يعبر عن تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والتي تكون غير منتجة ، بينما نفقات التجهيز فهي تمثل تلك النفقات التي لها طابع الإستثمار والتي تحقق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني ، وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائرخلال الفترة (1990–2017) مع التمييز بين تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز وتحليل كل منهما .

معرفتنا لسياسة الإنفاق المتبعة خلال كل مرحلة كما ذكرنا سابقا تساعدنا على معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسة على مختلف متغيرات الإقتصاد الوطني ، لذلك سنحاول التعرف على التطورات التي حدثت على النفقات العامة خلال الفترة 1990–2017 وذلك بالإستعانة بالجدول رقم (3–1) والشكل البياني رقم (3–6) التالين:

الجدول رقم (3–1): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990– 2017 .

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	السنة	النفقات العامة
1990	136.5	2004	1775.3
1991	212.1	2005	2052
1992	420.131	2006	2453
1993	476.627	2007	3092.7
1994	566.329	2008	4322.9
1995	759.617	2009	5191.4
1996	724.609	2010	5855
1997	845.196	2011	6618.4
1998	875.739	2012	7428.7
1999	961.682	2013	6635.620
2000	1178.122	2014	7153.040
2001	1321.028	2015	7656.3
2002	1550.646	2016	7297.494
2003	1752.691	2017	7282.630

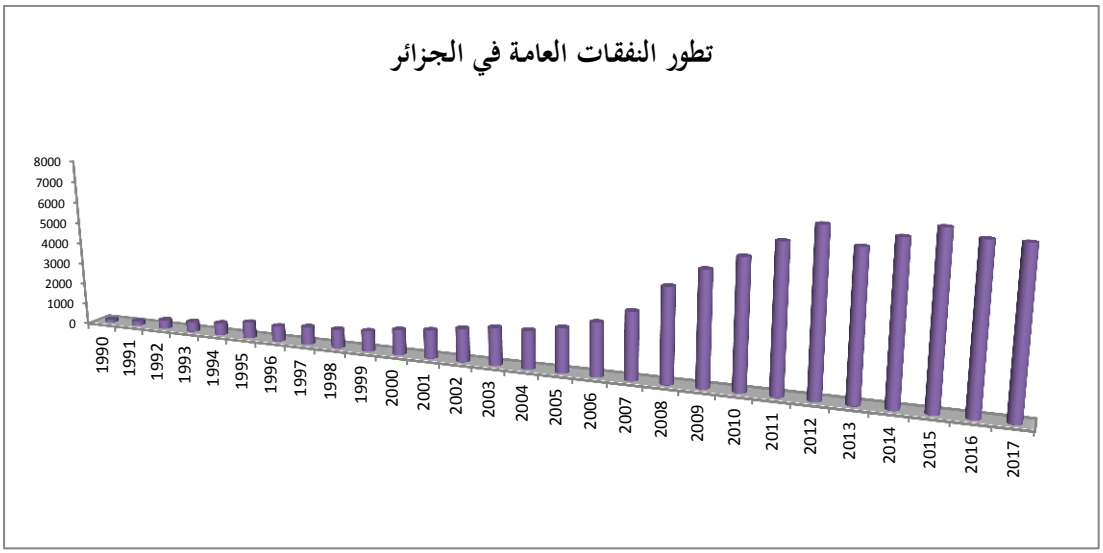
المصدر: موقع المديرية العامة للتخطيط والسياسة (وزارة المالية – الجزائر)

www.dgpp-mf.gov.dz consulté le19/01/2019

الديوان الوطني للإحصاء ،الحوصلة الإحصائية 1962-2011، فصل المالية العامة، ص 211 عبر الموقع:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12FINANCES_ PUBLIQUES.pdf

الشكل البياني رقم (3-6): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة1990-2017.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3- 1).

من خلال الجدول رقم (3-1) والشكل البياني رقم (3-6) نلاحظ أن حجم النفقات العامة في الجزائر سنة 1990 قدر بـ 136.5 مليار دج ليرتفع في السنة الموالية إلى 212.1 مليار دج ، بعد هذه السنة واصلت النفقات العامة مسارها التصاعدي لتبلغ سنة 1995 ما قيمته 759.617 مليار دج ، ومع بداية الألفية الثالثة بلغت النفقات العامة 1178.122 مليار دج ، وهذا راجع إلى الإرتفاع الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق الدولية ، حيث إرتفع من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999إلى27.5 دولار أمريكي سنة 2000 وبالتالي إرتفاع عوائد الجباية البترولية والذي يعتبر عائدا مهم للإيرادات العامة للدولة .

لكن مع شروع الجزائر في تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) ومع أن كل المؤشرات آنذاك كانت توحي بإستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المتوسط إضافة إلى أن إحتياطي الصرف المسجل سنة 2000 والذي بلغ 11.9 مليار دولار ، هذا الإنفراج المالي سمح للجزائر بمواصلة سياستها الإنفاقية التوسعية حيث بلغ حجم النفقات العامة سنة 2004 حوالي 1775.3 مليار دج .

أما عن الفترة (2005 - 2009) وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية ، والذي إستفاد هو الآخر من تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر ، حيث بلغ سعر النفط في الأسواق الدولية 38.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2004 ، أما عن إحتياطي الصرف فقد قارب 49.1 مليار دولار مع نهاية سنة 2004 ، كل هذا التحسن ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة حيث سجلت سنة 2005 ما قيمته 2052 مليار دج لتصل سنة 2009 إلى 5131.4 مليار دج

بعد هذه الفترة جاءت فترة تنفيذ البرنامج الخماسي (2010 – 2014) في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية ، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بغلاف مالي قدر بحوالي 286 مليار دولار أمريكي ، وكتقييم للنفقات العامة في الجزائر خلال تنفيذ هذا البرنامج ، نلاحظ أن النفقات العامة سجلت قفزة نوعية من 5855 مليار دج سنة 2010 إلى ما يقارب 7153.040 مليار دج سنة 2014 مليار دينار جزائري أي بزيادة تقدر بـ 18.14% ، وهذا راجع للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي ، ومع بداية البرنامج الخماسي لتوطيد النمو(2015 – 2019) زاد حجم النفقات العامة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.3 مليار دج سنة 2015 وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى والتي قدرحجمها بـ 26 مليار دولار سنة 2015 ، لتنخفض بعد هذه السنة إلى 7282.630 مليار دج سنة 2017 وهذا راجع لبوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال إنخفاض أسعار المحروقات.

بعدما تطرقنا إلى تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة سوف نحاول التطرق إلى تحليل تطور النفقات العامة بحسب طبيعتها من حيث كونها نفقات تسيير ، أو من حيث كونها نفقات تجهيز ليقودنا ذلك إلى معرفة توجيهات الدولة من حيث تخصيص وتوزيع الدولة لنفقاتها بين النوعين .

المطلب الثاني : تحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائرخلال الفترة 1990–2017

لتحليل تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر نستعين بالجدولين رقم (3-2) و(3-3) والشكلين البيانيين رقم (3-7) و(3–8) أدناه والذي يوضح لنا تط ور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2017) .

أولا : تحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990–2017 .

توجه نفقات التسيير لتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية فهي ترتبط بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية ، وفيما يلي الجدول رقم (3-2) والشكل البياني رقم (3-7) يبين لنا تطور نفقات التسيير خلال الفترة 1990-2017.

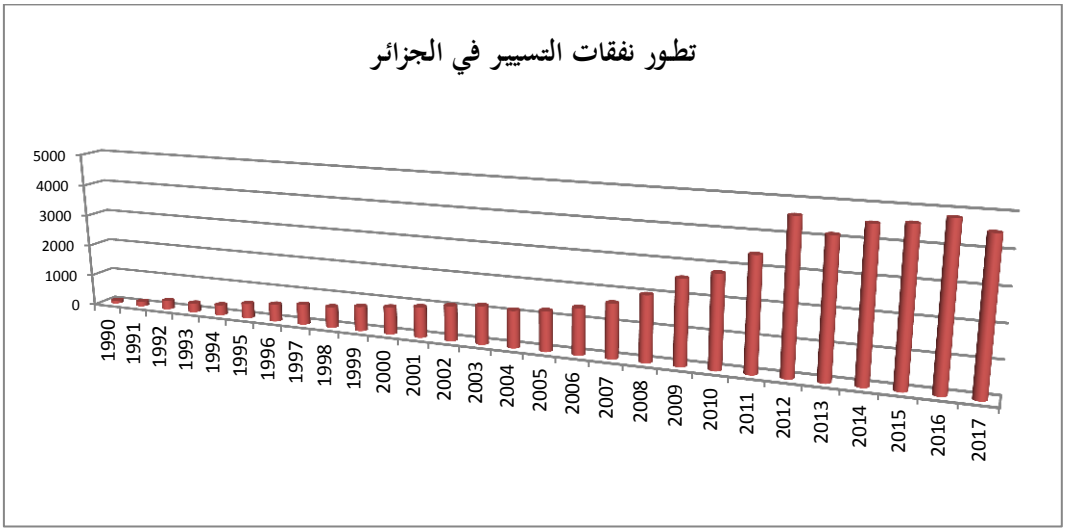
الجدول رقم (3–2) : تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2017)

الوحدة : مليار دج

السنة	نفقات التسيير	نسبتها إلى النفقات العامة	السنة	نفقات التسيير	نسبتها إلى النفقات العامة
1990	88.8	% 65.05	2004	1156.635	% 65.15
1991	153.8	% 72.51	2005	1245.1	% 60.67
1992	276.131	% 65.72	2006	1437.9	% 58.61
1993	291.714	% 61.14	2007	1672.6	% 54.08
1994	330.43	% 58.34	2008	2018	% 46.68
1995	473.694	% 62.35	2009	2593.7	% 49.96
1996	550.59	% 75.98	2010	2833	% 48.38
1997	643.555	% 76.14	2011	3443.3	% 52.02
1998	663.855	% 75.8	2012	4603.8	% 61.97
1999	774.695	% 80.55	2013	4156.360	% 62.63
2000	856.193	% 72.67	2014	4542.040	% 63.49
2001	963.633	% 72.94	2015	4617	% 60.3
2002	1097.716	% 70.79	2016	4837.271	% 66.28
2003	1199.042	% 68.41	2017	4526.126	% 62.14

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات www.ons.dz.

الشكل رقم (3–7) : تطور نفقات التسييرفي الجزائر خلال الفترة (1990– 2017)



المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3- 2).

ولتحليل تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990–2017 سنحاول تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى (1990–2000) : نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3–7) أعلاه أن نفقات التسيير خلال هذه الفترة عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة ، فبعد أن سجلت 88.8 مليار دج سنة 1990 إرتفعت لتصل إلى 774.695 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80.55% من إجمالي النفقات العامة ، ويعود هذا الإرتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرت الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة.....إلخ .

المرحلة الثانية (2001– 2004) : خلال هذه الفترة بقيت نفقات التسيير ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد خلال الفترة السابقة ، حيث إنخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 72.67%سنة 2000 إلى 65.15 % سنة 2004 .

المرحلة الثالثة (2005–2017) : كما أشرنا سابقا فإن هذه الفترة هي الفترة التي شملت البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009) والبرنامج الخماسي (2010–2014) ، بالإضافة إلى الشروع في تطبيق البرنامج الخماسي (2015 – 2019) في سنته الثالثة ، فنفقات التسيير سارت على نحو متصاعد فبعد أن سجلت 1245.1 مليار دج سنة 2005 إرتفعت لتصل إلى 1672.6 مليار دج سنة 2007 ، أما عن الفترة 2008 – 2012 فما يمكن ملاحظته هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير ، حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما

يقارب 46.68 % سنة 2008 من إجمالي النفقات العامة ووصلت نسبتها إلى 52.02 %سنة2011 وسجلت ما يقارب 62 % من إجمالي النفقات سنة 2012 أما في نهاية الدراسة سنة 2017 فسجلت ما نسبته 14.62% وهي مبالغ جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات والأمر الذي ساهم في إرتفاعها يرجع إلى الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين وكبر حجم المرافق العامة الأمر الذي تطلب مبالغ مالية إضافية قصد تسييرها.

ثانيا : تحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990– 2017 .

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وبالأخص بالنسبة للدول النامية ، التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية إقتصادية ، وهو مايكسب خطط التنمية الإقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد

سوف نتتبع تطور نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الجدول رقم (3 - 3) والشكل البياني رقم (3 - 8) التاليين :

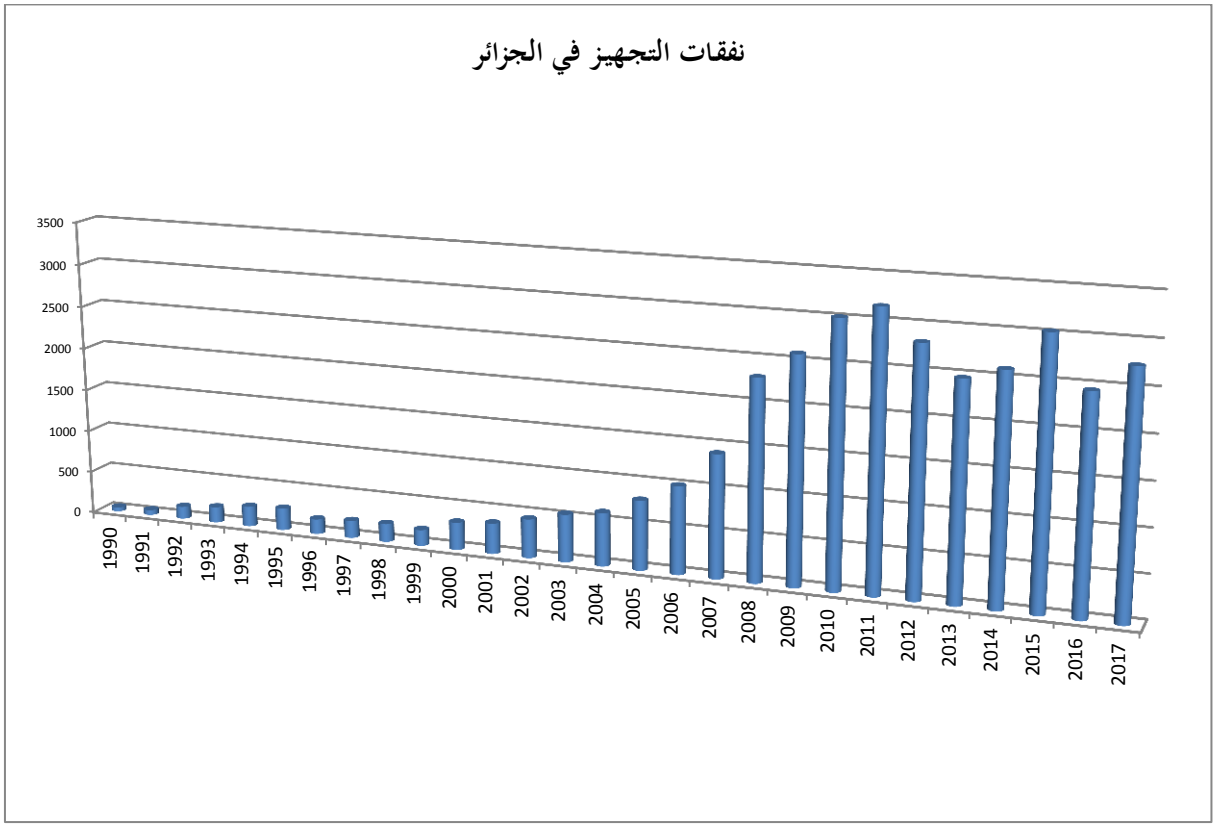
الجدول رقم (3–3) : تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017

الوحدة : مليار دج

السنة	نفقات التجهيز	نسبتها إلى النفقات العامة	السنة	نفقات التجهيز	نسبتها إلى النفقاتالعامة
1990	47.7	34.94	2004	618.665	34.84
1991	58.3	27.48	2005	806.9	39.32
1992	144	34.27	2006	1015.1	41.38
1993	185.21	38.85	2007	1420.1	45.91
1994	235.899	41.65	2008	2304.9	53.31
1995	258.923	37.64	2009	2597.7	50.03
1996	174.019	24.01	2010	3022	51.61
1997	201.641	23.85	2011	3175.1	47.97
1998	211.884	24.19	2012	2824.9	38.02
1999	186.987	19.44	2013	2479.26	37.36
2000	321.929	27.32	2014	2611	36.5
2001	357.395	27.05	2015	3039.3	39.69
2002	452.93	29.2	2016	2460.223	33.71
2003	553.649	31.58	2017	2756.504	37.85

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات www.ons.dz.

الشكل رقم (3–8) : تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3- 3).

لتحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 -2017 سنحاول تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل أساسية على النحو التالي :

المرحلة الأولى (1990- 2000) : في بداية هذه الفترة بلغت نفقات التجهيز سنة 1990 حوالي 47.7 مليار دج أي بنسبة 34.95 % من إجمالي النفقات العامة ، ففي هذه المرحلة وفي محاولة من الحكومة الجزائرية آنذاك تنشيط النمو الإقتصادي وتشجيع الإستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء أولوية لإتمام البرامج الجارية تضاعفت نفقات التجهيز وبلغت سنة 1995 ما قيمته 285.429 مليار دج ، أما خلال الفترة 1996- 2000 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا ، فسجلت 174.013 مليار دج سنة 1996 وهذا نتيجة التدابير السياسية التي إتخذت لخفض الإنفاق وترشيده ، غيرأنها عادت سنتي 1997 و 1998 للإرتفاع وذلك نتيجة تشجيع الإستثمار وبالأخص القطاعات الحساسة ، أما عن سنة 1999 سجلت نفقات التجهيز إنخفاضا مقارنة بسنتي 1997 و 1998 ويرجع ذلك إلى الإجراءات الحذرة التي إتخذت نتيجة التقلبات التي شهدتها سوق النفط الدولية خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999.

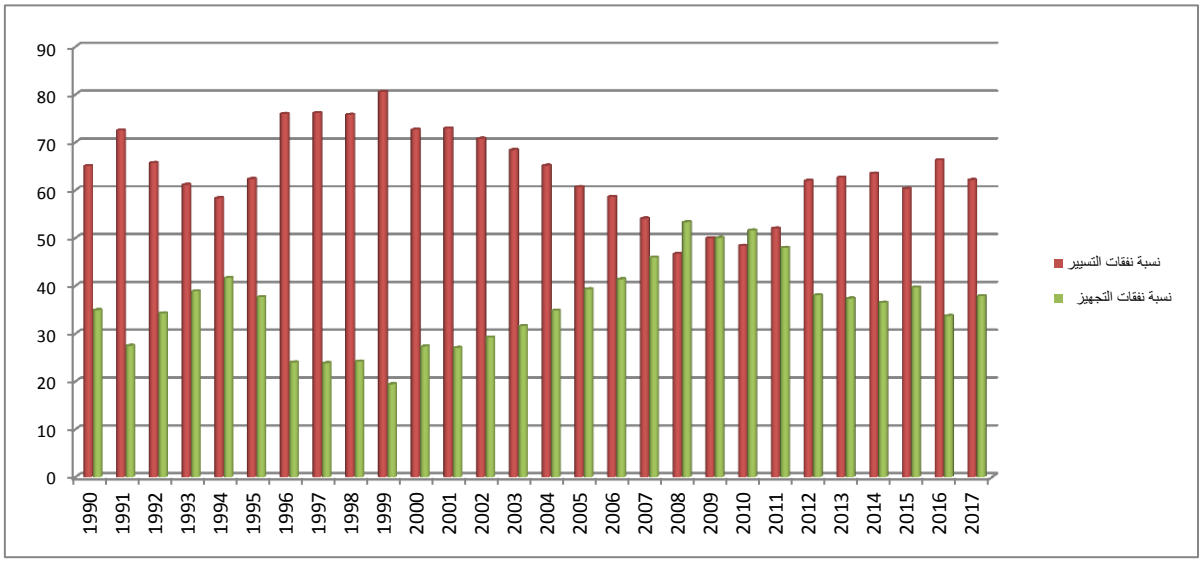
المرحلة الثانية (2001 - 2004) : نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الإرتفاع مرة أخرى ، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 357.395 مليار دج بنسبة 27.05 % من إجمالي النفقات العامة ثم إنتقلت إلى 618.665 مليار دج مع نهاية سنة 2004 ، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية ، والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي ثم إنتقلت إلى 618.665 مليار دج مع نهاية سنة 2004 ، ويرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية ، والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي .

المرحلة الثالثة (2005 -2017) : شهدت هذه المرحلة هي الأخرى إرتفاع في المبالغ المخصصة لنفقات التجهيز وهي الفترة التي طبقت فيها أضخم المخططات التنموية في تاريخ الجزائر، فسجلت نفقات التجهيز سنة 2005 ما قيمته 806.9 مليار دج ، لتصل إلى مستوى قياسي خلال سنة 2009 وهي سنة نهاية الخماسي الثاني وقدرت بحوالي 2597.7 مليار دج ، ومع نهاية فترة الدراسة 2017 سجلت نفقات التجهيز 2756.504 مليار دج ، حتى وإن كانت قد إنخفضت مقارنة بسنة 2011 والتي سجلت فيها نفقات التجهيز 3175.1 مليار دج ، على العموم هذه الأرقام المسجلة بالنسبة لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة متوقعة ومفهومة لدى الإقتصاديين بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لتمويل كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) والبرنامج الخماسي (2010 - 2014) والشروع في السنة الثالثة في تنفيذ المخطط الخماسي لتوطيد النمو (2015 - 2019) .

المطلب الثالث : تحليل تطورات نسب كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 .

يمكن توضيح نسب تطور كل منهما والمقارنة بينهما من خلال الجدولين رقم (3-2) و(3- 3) والشكل البياني رقم (3 - 9) على النحو التالي :

الشكل البياني رقم (3 – 9) : تطورات نسب كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017



المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدولين رقم (3- 2) و(3- 3).

من خلال الشكل البياني رقم (3 - 9) ، نلاحظ أنه خلال فترة الإصلاحات الهيكلية زادت حصة نفقات التسيير كنسبة من الإنفاق العام الكلي ، حيث إنتقلت من58.3 %سنة 1994 إلى 76.14% سنة 1997 وإلى 80.5% سنة 1999 وفي المقابل إنخفضت حصة نفقات التجهيز من 41.6% سنة 1994إلى 23.85% سنة 1997 وإلى 19.4% سنة 1999 ، وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض بندا يهدف إلى تقليص دور الدولة الإقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص ، الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق العام في الجزائر ، وإبتداءا من سنة 2000 عرف هيكل الإنفاق العام تغيرا ملحوظا لصالح نفقات التجهيز، حيث إرتفعت حصته من 19.4% سنة 1999 إلى 27.05% سنة 2001 وإلى 39.32% سنة 2005 و53.31% سنة 2008 و51.61% سنة 2010 و37.85% سنة 2017 ، ذلك بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تمت في إطار برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) والبرنامج الخماسي (2010 - 2014) والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي لتوطيد النمو (2015- 2019) ، في حين عرفت حصة نفقات التسيير إنخفاضا من 80.5% سنة 1999 إلى 62.14 % سنة 2017 .

المبحث الثالث : تقييم إنعكاسات برامج الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر

سيتم من خلال هذا المبحث دراسة الآثار المستهدفة لبرامج الإصلاحات الإقتصادية على سياسة التشغيل وذلك من خلال إبراز حجم مناصب العمل المستحدثة ، ثم التطرق إلى تقييم إنعكاسات برامج الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل وذلك من خلال إبراز حجم المناصب التي أستحدثت فعلا سواءا المؤقتة أو الدائمة ، مع عرض أهم القطاعات الإقتصادية المستقطبة لمناصب العمل خلال فترة تنفيذ البرامج .

المطلب الأول : أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990– 2000)

عرفت هذه الفترة وضعا إقتصاديا صعبا للغاية ، حاولت السلطات الجزائرية معالجته بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية بدعم من المؤسسات النقدية والمالية الدولية ، فأمضت إتفاقية الإستعداد الإئتماني ضمن برنامج التعديل الهيكلي ، لتتخذ بذلك إجراءات صارمة برزت آثارها جليا على المستويين الإقتصادي والإجتماعي .

ومن آثار هذه الفترة حل أكثر من 1200 مؤسسة عمومية وتسريح أكثر من 600 ألف عامل ، مما يوضح أن إعادة هيكلة المؤسسات أثرت على التشغيل ، وأن قطاع البناء والأشغال العمومية كانت له حصة الأسد حيث قدرت نسبة التسريح بـ 60.2 % بالإضافة إلى قطاع الخدمات بـ 20.7 % ، فظهرت الحاجة إلى إتباع سياسة فعالة للتشغيل من خلال عملية الخوصصة التي تهدف إلى إستحداث فرص عمل مناسبة مادام القطاع العام غير مهيأ بشكل فاعل لمثل هذه الوظيفة [1] .

أولا : أثر سياسات برامج التثبيت الإقتصادي على وضعية التشغيل

إن أهم السياسات الرئيسية لبرامج التثبيت الإقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة ، وكذلك سياسة سعر الصرف التي تهدف إلى تخفيض قيمة العملة المحلية ، آلية للوصول إلى سعر صرف حقيقي ، وسنتناول أثر هذه السياسات على التشغيل كما يلي :

1– أثر السياسة المالية الإنكماشية على وضعية التشغيل .

تهدف السياسة المالية في ظل برامج الإصلاحات المدعومة إلى الحد والتخفيف من عجز الميزانية وذلك بواسطة النفقات العامة ، ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية ، ويتحدد

[1] فارس شلالي ، (2015 – 2016) : "سوق العمل وتخطيط اليد العاملة الجزائرية " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص إقتصاد كمي قسم العلوم الإقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر– 3– ص 69 .

مستوى التشغيل بمستوى الطلب الكلي ، مع العلم أن النفقات العامة تعتبر جزء من الطلب الكلي في الجزائر ، وعليه فإن سياسة الإنفاق الحكومي تؤثر على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر ، وذلك من خلال تأثير نفقات التجهيز والتسيير على حجم العمالة من خلال المشروعات التي تقوم بها الحكومة .

ومن خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول رقم (3- 4) أدناه نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو التشغيل .

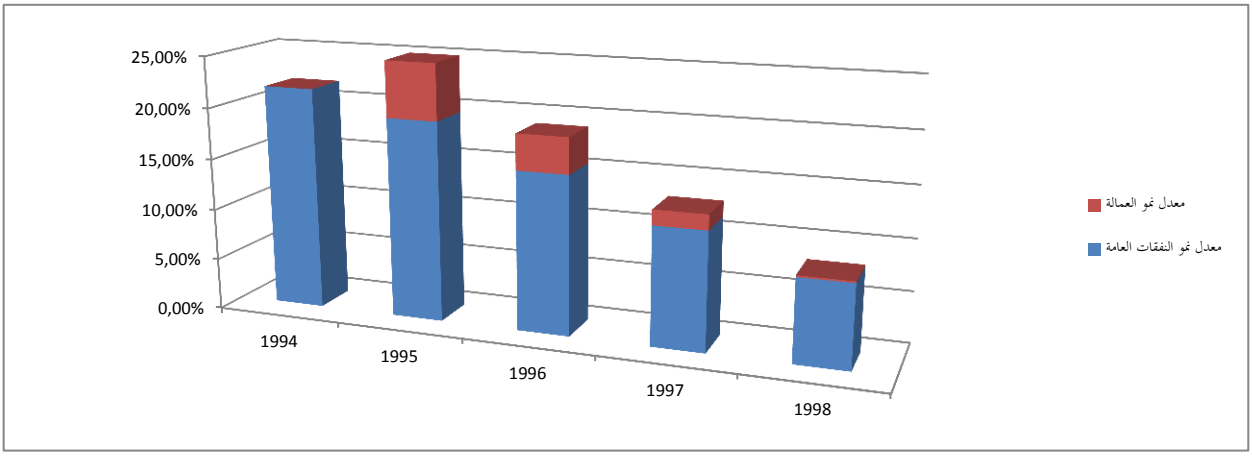
الجدول رقم (3–4) : أثر سياسة الإنفاق الحكومي على نمو العمالة والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1994 – 1998)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو النفقات العامة	%21.78	%19.50	%15.48	%11.50	%08.08
معدل نمو العمالة	/	%05.47	%03.48	%01.48	%00.16
معدل البطالة	%24.36	%28.10	%27.98	%26.41	%28.02

المصدر: تم إعداده بناءا على معطيات الملاحق رقم (01) و(02) على التوالي ، بالنسبة لمعدل البطالة تم الإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) .

من خلال الجدول رقم (3- 4) نلاحظ بأن إنخفاض معدل نمو النفقات العامة رافقه إنخفاض في معدل نمو التشغيل ، بحيث إنخفض معدل نمو اليد العاملة من 05.47 % سنة 1995 إلى0.16 % سنة 1998 والذي رافقه إرتفاع في معدل البطالة بـ 24.36 % سنة 1994 ليبلغ سنة 1998 نسبة 28.02 % ، كما نلاحظ كذلك بأن معدل نمو اليد العاملة كان في تناقص مستمر من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998، إلا أن معدل البطالة كان يتأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض وذلك حسب معدل نمو القوة العام لة كل سنة (حجم السكان النشطين) ، وما يمكن ملاحظته أيضا من الجدول أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو التشغيل ومعدل نمو النفقات العامة ، حيث أن إنخفاض معدل نمو النفقات العامة أدى إلى إنخفاض معدل نمو التشغيل ويمكن إجراء مقارنة بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو اليد العاملة من خلال التمثيل البياني رقم (3 – 10) التالي:

الشكل البياني رقم (3 – 10) : علاقة سياسة الإنفاق العام بمستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1994– 1998)



المصدر: تم إعداده بناءا على معطيات الجدول رقم (3– 4).

إن تأثير الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل يكون من خلال تأثير كل من تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز ، فإنخفاض معدل نمو نفقات التسيير كان ناتج عن إنخفاض مكونات هذه النفقات ، وذلك بنسب مختلفة حسب السياسة المنتهجة من طرف الحكومة .

2– أثر تخفيض سعر الصرف على وضعية التشغيل .

لقد أدى إنخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية ، هذه الأخيرة التي أدت إنخفاض قيمتها إلى إرتفاع قيمة المدخلات الضرورية (المواد الأولية) ، وبحكم إرتباط معظم المؤسسات الصناعية من ناحية الإستغلال وبنسبة عالية للسوق الخارجية ، فقد أدى ذلك إلى تطور غير مسبوق في الديون المستحقة الدفع على المؤسسات العامة ، حيث يشير المجلس الإقتصادي الإجتماعي لسنة 1998 أن هذه الديون إنتقلت من 10 مليار دج سنة 1994 إلى 92 مليار سنة 1995 ، أي أنها تضاعفت بأكثر من 09 مرات خلال سنة واحدة إن إقتران هذا الإجراء مع إجراءات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى عوامل أخرى موضوعية مرتبطة بالإقتصاد الوطني أدى إلى إنخفاض نسبة الطاقة الإنتاجية في القطاع الصناعي العمومي من 51.8 % سنة 1993 إلى 49.5 % سنة 1994 ، ثم إلى 47.7 % و47.4 % سنتي 1998 و1999 على التوالي[1] ، هذه الإجراءات التي أدت إلى عدم بعث إستثمارات جديدة أو تجديد الإستثمارات القديمة بسبب

[1] عبد الباقي روابح ، وعلي همال ، (2005) : " آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الإجتماعية في الجزائر " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، العدد 22 ، ديسمبر ، ص 56 .

تضاعف الديون المستحقة ، نتج عنها في النهاية تسريح عدد كبير من العمال وزيادة طلب العمل وقلة العرض مما أدى إلى إرتفاع نسبة البطالة .

ثانيا : أثر سياسة برامج التعديل الهيكلي على وضعية التشغيل .

يتحدد مستوى التشغيل بمستوى الطلب الكلي ، ومع العلم أن النفقات العامة تمثل جزءا معتبرا من الطلب الكلي في الجزائر ، وعليه فإن سياسة الإنفاق الحكومي تؤثر على مستوى التشغيل وذلك من خلال تأثير تطور نفقات التسيير وتأثيرها على حجم العمالة في القطاع الحكومي ، وكذلك من خلال تأثير نفقات التجهيز (الإستثمارات الحكومية) التي تأثر بدورها على حجم العمالة من خلال المشروعات التي تقوم بها الحكومة .

وفيما يلي سنحاول التطرق إلى تحليل أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة على سياسة التشغيل بإعتبارهما من السياسات المكونة لبرنامج التعديل الهيكلي .

1- أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام والخوصصة على وضعية التشغيل .

لقد تجسد مشروع الخوصصة فعليا في منتصف التسعينات من القرن العشرين بإصدار أول قانون مفصل ، لمشروع الخوصصة في الجزائر، ثم عدل بقانون ثاني سنة 1997 وثالث سنة 2001[1] ، وبدأت الترتيبات والإجراءات في سنة 1996 سواءا بتقارب بين البنوك والمؤسسات حيث تم تخفيض مستوى الديون المترتبة عليها بمقدار 122 مليار دج في هذه السنة ، أو إعادة جدولة ديونها الخارجية وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل وتميزت هذه المؤسسات بنتائج إستغلال إيجابية ، أما المؤسسات غير قابلة للإستمرار من الناحية الهيكلية فهي تستهلك أكثر مما تنتج لأنها عاجزة عن دفع الديون المترتبة عليها وثمن عوامل الإنتاج وأجور عمالها ، حيث أن مجموع 768 مؤسسة مستها الترتيبات الجديدة منها ، 339 مؤسسة إستفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل ومن دعم قدمته الخزينة في شكل شراء جزء من مديونتها 38 مؤسسة عالجتها البنوك 138 مؤسسة تدخلت الخزينة للتخفيف عنها من حيث الجانب الإجتماعي ، 193 مؤسسة عدم إمكانية معالجة ديونها ، لأنها قدمت نتائج إستغلال تتجه نحو السالب ، والدعم المالي لهذه الإجراءات إنقسم إلى مساهمة الخزينة بمقدار 60 مليار دج ، 100.3 مليار دج من قبل البنوك ، أي بمجموع 160.3 مليار دج .

إن هذه الإجراءات أثرت سلبا على مستوى التشغيل ، حيث أن التصفية الكاملة أدت إلى الإستغناء كليا عن العمال مما إستدعى التخلص من العمالة الزائدة ، أما الخوصصة فهي عملية تحول الوحدات الإنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع درجة الكفاءة الإقتصادية بعيدا عن الإعتبارات الإجتماعية .

[1] عثمان بوزيان ، (2006) : " الخوصصة في الجزائر – دراسة وتقييم – " ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الثاني ، مصر ، ص 87 .

وتعتبر خوصصة القطاع العام المرحلة الأخيرة والهامة في نفس الوقت في عملية إعادة الهيكلة ، ذلك أن إنسحاب الدولة من الحياة الإقتصادية من خلال تقليص حجم القطاع العام والذي يسمح للقطاع الخاص بأخذ المبادرة لقيادة التنمية الإقتصادية بإعتباره القطاع الكفؤ في إستخدام الموارد من وجهة نظر خبراء الصندوق ، إن هذه العملية وإن كانت لها مزايا من الناحية العملية ، حيث تسمح لخزينة الدولة بالحصول على عائدات إضافية يمكن إستخدامها في تسديد مستحقات الدين الداخلي أو الخارجي أو تمويل إعادة الهيكلة نفسها ، إلا أنها لا تخلو من الآثار السلبية على سوق العمل لما يتميز به القطاع العام من وزن نسبي في الإنتاج والتوظيف ، فعملية حل وخوصصة المؤسسات العمومية أدت إلى تسريح الآلاف من العمال [1] ، حيث يشير تقرير المجلس الوطني والإجتماعي على أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة في الفترة مابين 1994 و 1998 ، وإنجر عن ذلك تسريح 212960 عاملا [2] ، وهي موزعة حسب قطاع النشاط كما يوضحها الجدول رقم (3 - 5) التالي :

الجدول رقم (3 – 5) : حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط في الجزائر(السداسي الأول 1998)

القطاع القانوني / قطاع النشاط	مؤسسة إقتصادية عمومية	النسب	مؤسسة إقتصادية محلية	النسب	مؤسسة خاصة	النسب	المجموع	النسب
الصناعة	30235	%23.6	6310	%7.5	323	%31.1	36868	%17.3
البناء والأشغال العمومية	76514	%59.6	51557	%61.7	195	%18.8	128266	%60.2
الخدمات	19345	%15.1	24522	%29.3	150	%14.5	44017	%20.7
الفلاحة	2205	%01.7	1234	%1.5	370	%35.6	3819	%1.8
المجموع	128299	%100	83623	%100	1038	%100	212970	%100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، (1992) " تقرير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتعديل الهيكلي ، نوفمبر ، ص 96 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3– 5) ، والذي يبين تطور عدد العمال المسرحين حسب قطاع النشاط أن أكبر نسبة للعمال المسرحين كانت في قطاع البناء والأشغال العمومية والمقدرة بـ 60.2 % والخدمات بنسبة 20.7 % والقطاع الصناعي بنسبة 17.3 % ، أما القطاع الفلاحي فبلغت النسبة 1.8 % .

وحسب المفتشية العامة للعمل أنه خلال الفترة (1994– 1997) ، فقد تم بالإضافة إلى تسريح عدد كبير من العمال تحرير 192071 منصب عمل بالإضافة إلى العمال المسرحين كما يلي [3] :

- 100840 أحيلوا على البطالة التقنية ، 50700 مستفيد من التعويضات .

[1] عبد الباقي روابح، وعلي همال، (2005): " آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الإجتماعية في الجزائر "، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، " تقرير حول الظرف الإقتصادي "، ص 96.

[3] وسيلة دموش ، (2017– 2018) : " السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر" ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

- 40531 أحيلوا على التقاعد المسبق .

كما قدمت المفتشية معلومات تشير إلى أنه تم تسريح 260283 عاملا بين (1999-2001) ، وقد إستمرت عملية تسريح العمال إلى غاية 2004 ، حيث تم تسريح ما يقارب 216233 عامل وعرف القطاع الصناعي تراجع بين سنة (2003- 2004) بـ 8 % في عدد الوظائف ، وقد رافق هذه الظروف عجز المؤسسات العمومية وما إنجر عن ذلك من عمليات تسريح جماعي للعمال [1] .

وعموما فإن تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية المدعومة خلال الفترة (1994- 1998) ، أفرزت نتائج إيجابية في الجانب الإقتصادي ، إلا أن تكلفتها الإجتماعية كانت باهضة لا سيما على مستوى التشغيل وذلك راجع إلى الطبيعة الإنكماشية لبرامج التصحيح الإقتصادي الذي يبدأ بالتحكم في الطلب الكلي ، ليقلل من فرص الإستثمار ثم من فرص التشغيل بالوظيف العمومي والقطاع الخاص ، مما زاد في إختلال سوق العمل وكنتيجة لتراكمات سابقة ساهمت سياسات التعديل الهيكلي في تفاقمها وتعقيدها أكثر ، إذ إزداد الطلب على العمل وإنخفضت مناصب العمل المعروضة وتضاءلت عدد الوظائف ، وبالتالي زيادة معدلات البطالة التي إرتفعت من 19.8 %سنة 1990 إلى حوالي 28 % من مجموع القوى العاملة سنة 1998 ، أي ما يعادل 2.3 مليون عاطل ولقد تميزت وضعية التشغيل في هذه الفترة بالخصائص التالية [2] :

- إنخفاض عرض العمل ، وقد كان هذا الإنخفاض منتظرا على إعتبار أن السنوات الأولى للإصلاح شهدت تراجعا كبيرا في عدد الوظائف المعروضة وذلك نتيجة للسياسة الإنكماشية المنتهجة ، وبالتالي أصبح هناك عجز على تغطية طلبات العمل ، حيث تراجعت المعدلات الصافية لإستحداث مناصب العمل في الفترة (1995-1999) إلى 30000 منصب سنويا نتيجة التسريح الجماعي للعمال ، حيث بلغ عددهم 360000 أجير ، 52 % منهم يعودون للقطاع العمومي نتيجة غلق بعض المؤسسات لعدم إيجاد مصادر التمويل أو إعادة هيكلة البعض منها ، مما أدى إلى تفاقم البطالة وإنتقلت إلى 29 %سنة 1997 ، فبلغ عدد البطالين 2.3 مليون شخص منهم 80 % من فئة الشباب لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاما ، 75 % منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل ، إضافة إلى 487000 إمرأة عاطلة .

---

[1] Mohamed Saib MUSETTE.Mohamed ArezkiIsli.Nacer Eddine Hammouda , (2003) : " marché du travail et emploi en Algerie : Eléments pour une politique nationale de l'emploi profil de pays ", Bureau de L'OIT àAlger , Algérie , October , p 27.

[2] المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، (2003) : " تقرير حول تطور أجهزة التشغيل " ، مصالح رئيس الحكومة ، 27 / 03 ، ص 32 .

- زيادة العمل غير الرسمي ، وهذا كنتيجة لزيادة الطلب على العمل الذي يتراوح من 250000 إلى300000 طلبا سنويا ، المسجل بين 1994– 1997 ، ولقد عرف هذا القطاع توسعا سريعا شمل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم ولا يملكون سجلا تجاريا ، أي غير مسجلين لدى المصالح الجبائية ولا يدفعون أعباء إجتماعية ، وحسب دراسات قام بها البنك العالمي في ماي 1999 توصلت إلى أن التوظيف الذي يدخل ضمن خانة (العمل المنزلي) ، تطور بشكل متسارع ، حيث إنتقل من حوالي 600000 إلى 1.2 مليون عامل ما بين سنتي 1990 – 1998 ، أي 17% من السكان القادرين على العمل ، ومنه فقد تزايد عدد العاملين في القطاع غير الرسمي ، حيث إرتفع عددهم من 969000 عامل سنة 1993 إلى 1096000 عامل سنة 1997 وتمركزت في القطاعات الإقتصادية منها قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والإطعام والخدمات الموجهة للأسر ، وتزايدت أهميته بفضل قدرته على التكفل بالأوضاع الإجتماعية التي أصبح القطاع الرسمي غير قادر على تأمينها ، أما فئة البطالين فقدتميزت بالخصائص التالية :[1]

– أن النسبة الأكبر من البطالين هم من فئة الشباب ، بإعتبار أن أكثر من 80 % من إجمالي العاطلين عن العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة.

– أن أكثر من 60 % من البطالين هم طالبي العمل لأول مرة ، أي دون خبرة مهنية ، وهو ما يعكس ظاهرة خطيرة تتمثل في عرقلة عمليات الإدماج المهني لهذه الفئة في مجال الشغل .

– إتجاه الظاهرة نحو البطالة طويلة المدى ، الشيء الذي يؤكد خطورة الموقف فقد إرتفعت مدة البحث عن العمل من حدود 23 شهر سنة 1989 إلى 27 شهر سنة 1996 ، كما إستغرق أكثر من 55 % من طالبي العمل سنة كاملة للحصول على منصب شغل و35.4 % منهم مدة البحث عن العمل تزيد عن سنتين .

– إرتفاع معدلات البطالة في الفئات المحرومة (حوالي 44 % من فئة الفقراء) .

– نسبة 45 % من فئة البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق الإصلاحات الإقتصادية منهم 10 % تم طردهم ،11 % في إطار سياسة التقليص من العمالة ، 11.4 % نتيجة غلق المؤسسات10.1 % نتيجة حل المؤسسات والذهاب الإرادي[2] .

[1]Avis Relatif Au plan National De Lutte Contre Le chomage , Onziéme Session pléniére (Juilet 1998) , National Economique Et Social / Algérie(www.cnes.dz).Version HTML: www.cnes.dz/cneshtm/chomage.htm .

[2] تقرير حول تطور أجهزة التشغيل ، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،مصالح رئيس الحكومة ، 27 – 03- 2003 ، ص 32 .

المطلب الثاني : أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2004)

شكلت سنة 2000 منعرج نوعي في سوق العمل بالجزائر بسبب التحسن الجيد لأسعار النفط في الأسواق العالمية ، الأمر الذي حفز الدولة على الشروع في صياغة البرامج والأجهزة المتخصصة في تنشيط سوق العمل ، والتي بدأت ببرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004 ، والذي يهدف إلى إعادة تمويل العجلة الإقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل ، حيث أنه من المحاور الأساسية لبرامج الإصلاحات الإقتصادية هو ترقية الشغل ودعم القطاعات الإقتصادية المولدة للشغل في مختلف المناطق الجزائرية .

أولا : برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004

خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دج ، ثم أصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا ، وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وإستحداث مناصب الشغل ، وقد تضمن البرنامج المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية [1] .

1– توزيع الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004 :

كان توزيع الغلاف المالي للبرنامج على مختلف القطاعات الرئيسية كالتالي :

الجدول رقم (3 – 6) : توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001 – 2004

الوحدة : مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	مساهمة كل قطاع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.89
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.45
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	%8.57
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر:المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، (2001) : " تقرير حول الآثار الإقتصادية والإجتماعية للجزائر، ص www.cnes.dz87

من خلال الجدول رقم (3 – 6) نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج ، وهذا ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع

[1] عثمان علام ، (2015) : " واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004 " ، الملتقى العربي الأول حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي ، شرم الشيخ ، مصر ، 25– 28 جانفي ، ص 06 .

مما سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية وبالتالي يؤدي إلى توفير مناصب شغل كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.89 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وهذا لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي ، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا 12.45 % من إجمالي المبلغ وهذا بإعتباره تكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA الذي إنطلق سنة 2000 ،كما أن أكثر من 95 % من حصة هذا القطاع وجهت للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA ، أما فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي بـ 8.57 % من إجمالي المبلغ وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.

2- آثار برنامج الإنعاش الإقتصادي في مجال التشغيل خلال الفترة (2001 – 2004) :

إن تقييم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي يتوقف على مدى تحقيق هذا البرنامج للأهداف المسطرة ومن الصعوبة بما كان دراسة كل الأهداف المسطرة لهذا البرنامج ، وذلك لتعددها بالإضافة إلى تداخل برامج أخرى تسعى إلى تحقيق نفس أهداف البرنامج ، وسوف نركز في دراسة تقييم هذا البرنامج على مدى تحقيق هدف التشغيل بإعتباره موضوع دراستنا.

إن الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن تقييم برنامج الإنعاش الإقتصادي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003 [1] ، ويمكن الإعتماد على هذه الحصيلة بإعتبار أن أغلب المشاريع المنجزة كانت خلال الفترة (2001 – 2003) ، بحيث قدرت نسبة الإعتمادات المخصصة خلال هذه الفترة بـ 96.22 % وهي نسبة معتبرة يمكن الإعتماد عليها في تقييم هذا البرنامج .

فحسب الحصيلة الرسمية لمصالح رئيس الحكومة ، فإن برنامج الإنعاش الإقتصادي سمح بإستحداث 619534 منصب عمل .

[1] تم الإطلاع على حصيلة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من موقع الأنترنت التالي : www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm

الجدول رقم (3 –7) : حجم مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2003)

القطاعات	مناصب الشغل المستحدثة	النسبة
الفلاحة والصيد البحري	273976	% 44.22
السكن والعمران	83805	% 13.53
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	64661	% 10.44
الري	48166	% 7.77
أشغال عمومية	36033	% 05.82
مساعدات وحماية إجتماعية	34197	% 05.52
منشآت إدارية	19381	% 03.13
منشآت شبابية وثقافية	17331	% 02.80
طاقة	11250	% 01.82
صحة	11028	% 01.78
إتصالات	10253	؟01.65 %
بيئة	5182	% 00.84
صناعة	2119	% 00.34
نقل	1744	% 00.28
دراسات ميدانية	408	% 00.06
المجموع	728666	% 100

المصدر: مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي (مصالح رئاسة الحكومة) ، ص08 ، مأخوذ من موقع الأنترنت التالي:

www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) بأن أكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري وذلك بنسبة 44.2 % ، نتيجة للآثارالإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2000 ثم يليه قطاع السكن والعمران بنسبة 13.53 % وكلا من القطاعين يتميزان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة ، مما يجعل بعض هذه المناصب معرضة للزوال في حالة توقف تمويل هذان القطاعان عن طريق النفقات العامة ، أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي ، أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في إستحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة خاصة قطاع الصناعة الذي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج الإنعاش الإقتصادي ، وهذا ما يدل على أن زيادة الطلب الكلي عن طريق هذا البرنامج لم تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية المحلية ، وهذا ما يؤكد بقاء ركود هذا القطاع وضعف مشاركته في إستيعاب اليد العاملة .

ولكن في المقابل نجد أن معدلات النمو الإقتصادي والتي يستهدفها هذا البرنامج قد إرتفعت خلال الفترة (2001- 2004) ، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4.8 % وهو أعلى من ما قد حقق في الفترة (1995- 2000) والذي بلغ 3.2 % وقد إنعكس هذا التحسن في معدلات النمو بشكل إيجابي على زيادة حجم العمالة خلال الفترة (2001 - 2004) ، وتحقق كنتيجة لتطبيقه حوالي 775632 منصب شغل منها 61.8 % مناصب دائمة والباقي مناصب مؤقتة، وهذا ما يبينه الجدول رقم (3 - 8) التالي :

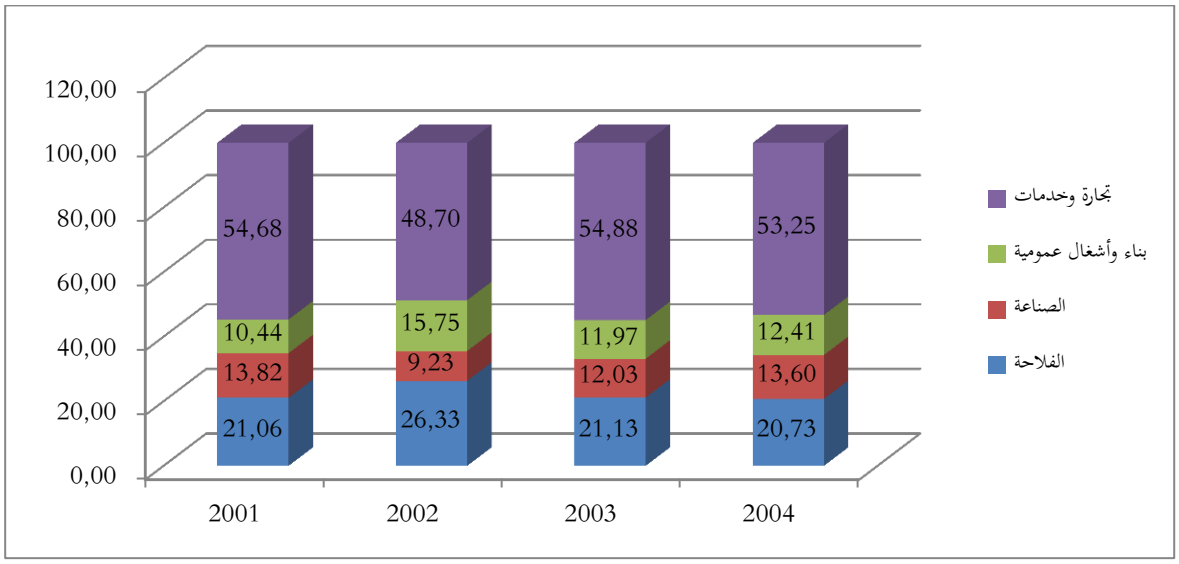
الجدول رقم (3 – 8) : حجم مناصب الشغل المستحدثة من طرف برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001– 2004)

مجموع مناصب الشغل المنشأة	%	مناصب دائمة	%	مناصب مؤقتة	%
775632	100	479340	61.8	296292	38.2

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، (2004) : " تقرير السداسي الثاني حول الوضعية الإقتصادية لسنة 2004 ، ص 113

وقد ساهمت في إنشاء هذه المناصب مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني ، ويمكن أن نلمس الأثر غير المباشر الذي أحدثه البرنامج على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة من خلال متابعة تطور القطاعات الإقتصادية التي ساهمت في رفع نسبة التشغيل ونمو اليد المشتغلة ، وهذا راجع إلى زيادة المشاريع والإستثمارات خارج قطاع المحروقات ، والشكل البياني رقم (3 - 12) يبين تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2001 - 2004) .

الشكل البياني رقم (3 – 11) : تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائرخلال الفترة (2001 – 2004)



المصدر: مسعودي زكريا ، (2018–2019) : " تقييم فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر وإنعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية –" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر ، ص 211.

من خلال الشكل رقم (3-11) ، يتضح أن جميع القطاعات الإقتصادية ساهمت في تحسين وضعية التشغيل خلال فترة تنفيذ البرنامج ، ولكن تفاوتت نسبة مساهمة هذه القطاعات ، حيث نجد أن قطاع الخدمات ساهم في إجمالي المناصب المستحدثة خلال هذا البرنامج ، ولكن تفاوتت نسب مساهمة هذه القطاعات ، حيث نجد أن قطاع الخدمات ساهم في إجمالي المناصب المستحدثة خلال هذا البرنامج بمتوسط 52 % وهي تعتبر نسبة كبيرة راجعة للتحسن في الخدمات التجارية بسبب إرتفاع مستوى الطلب الكلي وتحسن مستوى المعيشة وتطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق وسكك حديدية ، كما يلاحظ من خلال الشكل إستقرار نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في إستحداث مناصب الشغل ، فبقيت نسبة مساهمته تتراوح بين 20 % و27 % خلال فترة تنفيذ البرنامج ، حيث إرتفعت نسبة مساهمة القطاع في التشغيل من 21.06 % سنة 2001 إلى 26.33 % سنة 2002 ، ويرجع ذلك إلى المشاريع المسجلة بعنوان قطاع الري والتي تتمثل أساسا في عدد من مشاريع السدود المنجزة ، وبالرغم من كون هذا القطاع حاز على نسبة 12.4 % من حجم البرنامج إلا أن الأثر الذي يترتب عنه في مجال التشغيل يعود بنسبة أكبر إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، حيث أن مخصصات البرنامج لم تكن سوى أغلفة مالية مكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

ما يمكن إستنتاجه أن برنامج الإنعاش الإقتصادي كان له أثر إيجابي على زيادة التشغيل والتقليص من معدل البطالة ، إلا أن هذا التأثير يبقى تأثيرا ظرفيا ومرهونا بإستمرار الإنفاق على هذه القطاعات للمحافظة على مستوى التشغيل نتيجة التأثير الضعيف لهذا البرنامج على زيادة الإنتاج ، بإعتبار أن الرفع من الإنتاج هو الوسيلة المثلى لتوفير مناصب عمل جديدة ، وبالتالي فإن الإعتماد على سياسة إنفاقية توسعية من أجل تحفيز النمو وتوفير مناصب عمل يبقى مرهونا بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الزيادة في النفقات ، كما يجب مراجعة ترتيب بنود الإنفاق الإستثماري بحيث تكون الأولوية للمشروعات المولدة لأكبر قدر ممكن من العمل حتى يوفر مزيدا من فرص العمل في الإقتصاد الوطني [1] .

المطلب الثالث : أثر سياسة الإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2017)

[1] مسعودي زكريا ، (2018- 2019) : " تقييم فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر وإنعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية – " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 213.

تؤكد النظرية الإقتصادية – النظرية الكينزية – أن هناك علاقة طردية تربط بين كل من الإنفاق الحكومي والتشغيل ، وعلى هذا الأساس فإن التوسع في الإنفاق الحكومي لابد أن يتبعه تحسن في أوضاع التشغيل، لذا سنحاول عرض واقع هذه العلاقة في الجزائر من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي وبرنامج توطيد النمو.

أولا : البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005 – 2009

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع إقتصادي هدفه تحريك عجلة الإقتصاد وخلق دينامكية إقتصادية جديدة تسمح بإنتعاش وإزدهار الإقتصاد الوطني الجزائري ، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتائج الوضعية المالية الحسنة بعد إرتفاع أسعار النفط والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004 ، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة (2005- 2009) بغلاف مالي قدرب 4207 مليار دج[1] .

1- توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 .

لقد هدفت الحكومة من خلال برنامجها التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 – 2009 إلى تحقيق هدفين جوهريين : تحفيز النمو الإقتصادي من جهة وخفض معدلات البطالة من جهة أخرى ، ولقد تم توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو على خمسة برامج فرعية كما هو مبين في الجدول رقم (3- 9) .

الجدول رقم (3 – 9) : توزيع الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)

القطاعات	المبالغ بـ مليار دج	مساهمة كل برنامج %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	% 45.41
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	% 40.52
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	203.9	% 04.85
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	337.2	% 8.02
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50	% 01.19
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: مجلس الأمة ، (2005) : " البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 " ، أفريل ، ص ص ، 6-7.

www.majliselouma.dzconsultéle15/11/2017

يبين لنا الجدول رقم (3- 9) ، أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج ، حيث وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات ، السكن ، التربية ، مشاريع التنمية المحلية ، التعليم العالي ، في حين

[1] محمد مراس ، مراد بن سما عين ، (2015) : " النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001 – 2014 بإستخدام نموذج التكامل المتزامن " ، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، العدد 08 ، جامعة مستغانم ، الجزائر ، ص 44 .

احتل برنامج تطوير المنشئات الأساسية ثاني أكبر نسبة قدرت بحوالي 40.5 % من إجمالي البرنامج ، حيث يأتي قطاع النقل في صدر إهتمامات هذا البرنامج ويليه قطاع الأشغال العمومية ، أما برنامج دعم التنمية الإقتصادية فيتضمن 5 قطاعات رئيسية تتمثل في الفلاحة ، الصناعة ، الصيد البحري ، ترقية الإستثمار ، السياحة ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية والهدف منه تحسين الخدمة العمومية ، أما برنامج تطوير تكنولوجيا الإتصال فكان يهدف إلى فك العزلة عن المناطق النائية ، وتم دعمه ببرنامجين تكميلين سنة 2006 واحدة لفئات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج ، والآخر لفائدة الهضاب العليا بمبلغ 693 مليار دج ، ومنه فالقيمة الإجمالية لبرنامج دعم النمو بلغت 9682 مليار دج (ما يقارب 130 مليار دولار).

2-آثار برنامج دعم النمو الإقتصادي على سياسة التشغيل خلال الفترة (2005– 2009) :

أدى تنفيذ برنامج دعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2005- 2009) إلى توفير مناصب شغل تم إستحداثها في عدة قطاعات إقتصادية وأجهزة وبرامج تشغيل مختلفة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3 - 10) على النحو التالي :

الجدول رقم (3 – 10) : مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي بالجزائر 2005 – 2009

التعييـــن	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005 – 2009)
مناصب الشغل التي إستحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات	
مناصب الشغل التي إستحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الإقتصادية – المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري – مؤسسات أخرى)	571797
مناصب الشغل التي أستحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار الإستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	155110
مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	225353
ترتيب المساعدة على الإدماج المهني	441914
مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة – الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	428613
المجموع	3166374
مناصب الشغل الدائمة سنويا التي أستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
مناصب الشغل التي أستحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة – الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة – مناصب المأجورة ذات المبادرة المحلية	1865318
المجموع	1865318
المجموع الكلي	5031692

Source : Services Du Premier ministre , (2010) :"Annexe A La Declaration De politique Générale ,16 octobre , p 86 .

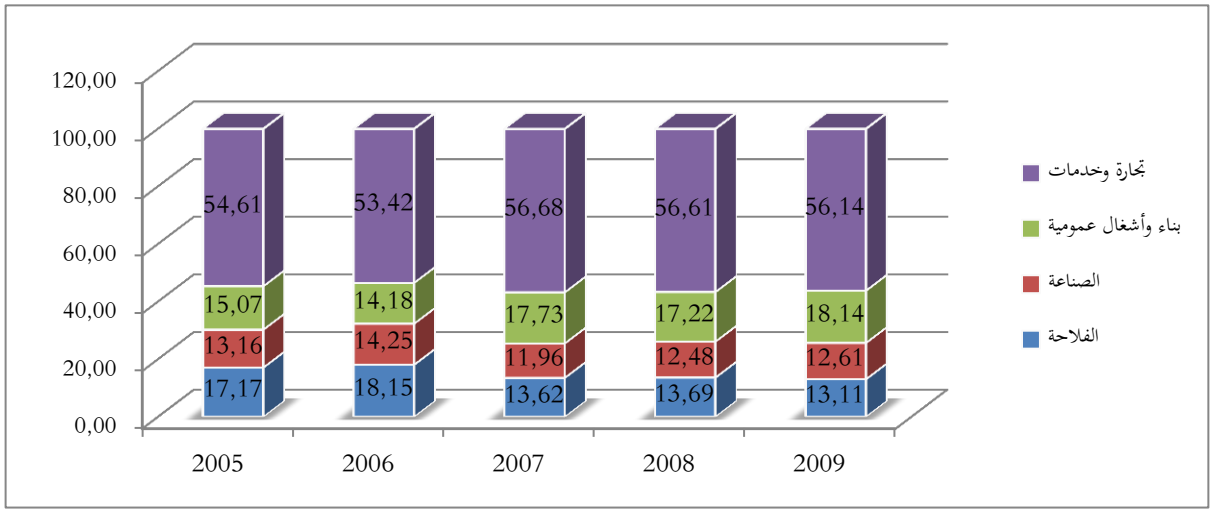
نستنتج من خلال الجدول رقم (3- 10) النتائج التالية :

أن الإلتزام الرئاسي في توفير مليوني منصب عمل عن طريق العاملين الإقتصاديين والوظيف العمومي وكذلك برامج التشغيل المكثف لليد العاملة قد تحقق ، حيث أن مجموع المناصب المستحدثة في إطار ذلك قدرت بـ 2437115 منصب عمل .

أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة التي تم فيها تطبيق البرنامج (2005 – 2009) إنقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية ، والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس خلق مناصب شغل ، حيث قدرت بـ 3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70 % ، أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب أستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بـ 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30 % ، وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم إستحداثها من خلال هذا البرنامج هي 5031692 منصب شغل ، وهي تفوق عدد المناصب المتوقع إستحداثها من خلال هذا البرنامج .

أن هناك نسبة معتبرة من المناصب المستحدثة عن طريق برنامج عقود ما قبل التشغيل ، وكذلك المستحدثة في إطار برنامج الإدماج المهني والمناصب المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة ، والتي تعتبر في معظمها مناصب مؤقتة ظرفية ، وهذا ما يؤدي إلى أن نسبة كبيرة معتبرة من هؤلاء المشتغلين سوف يصبحون في حالة بطالة بعد إنتهاء فترة العمل المقدرة في البرنامج . وما يمكن ملاحظته أن القطاعات الإقتصادية ساهمت بنسب متفاوتة في تحسين وضعية التشغيل وتخفيض معدلات البطالة خلال فترة البرنامج والتي إنخفضت من 15.3 %سنة 2005 إلى 11 % سنة 2009 [1] كما هو موضح في الشكل رقم (3 – 12) :

الشكل البياني رقم (3 – 12) : تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2005 – 2009)



المصدر: مسعودي زكريا ، (2018– 2019) : " تقييم فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر وإنعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية – "، مرجع سبق ذكره، ص 215 .

[1] المجلس الوطني الإقتصادي ، (2008) : " آفاق الظرف الإقتصادي والإجتماعي لسنة 2009 ، ديسمبر ، ص 24 .

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3-12) ، أن قطاع الخدمات قد حقق إستيعاب أكثر من نصف العمالة المشتغلة ، حيث قدرت نسبة مساهمته في التشغيل بأكثر من 50 % ، وهذا راجع إلى أن معظم المناصب المستحدثة في إطار برامج دعم العمل المأجور، وكذا برامج دعم المبادرات الذاتية التي تمركزت في قطاع الخدمات والنقل...إلخ ، كما نلاحظ تطور نسبة قطاع البناء والأشغال العمومية ، ويرجع ذلك إلى تطور الهياكل القاعدية حيث خصص لهذا القطاع ما نسبته 41 % من حجم مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ، في حين نجد أن القطاعات الإنتاجية المتمثلة في قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة شهدت تذبذبا في توفير مناصب الشغل ، ويرجع ذلك إلى عزوف الشباب على العمل في هذا القطاع كنتيجة لتوفر فرص إستثمار في قطاعات عرفت نموا كبيرا خلال هذه الفترة ، كقطاع الخدمات والأشغال العمومية ، أما قطاع الصناعة وبصفة خاصة في شقه العمومي عرف نوعا من الإنخفاض في نسبة النمو ، وذلك بسبب الإنخفاض المتواصل في الإنتاجية من سنة لأخرى نتيجة سوء وضعيته وضعف أدائه وعدم إستفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية ، وذلك نظرا للمنافسة غير المتوازنة مع واردات المؤسسات الأجنبية الكبرى .

ثانيا : برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014

مواصلة للسياسة السابقة ، صادق مجلس الوزراء في الجزائر بتاريخ 24 ماي من سنة 2010 على برنامج إنفاقي بحجم 21214 مليار دج (286 مليار دولار) [1] ، يمس قطاعات عديدة لأجل حفز الطلب الداخلي الكلي وبالتالي تحقيق الطلب على وسائل الإنتاج بما في ذلك اليد العاملة.

فالبرنامج يندرج ضمن دينامكية إعادة الإعمار الوطني والتي من شأنها تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ سنة 2001 ، ومن أهم أهدافه دعم التنمية البشرية وإستحداث أكثر من ثلاث ملايين منصب شغل [2] .

1– توزيع الغلاف المالي لبرنامج التنمية الخماسي 2010– 2014 .

إن برنامج الإستثمارات العمومية الذي تم برمجته من قبل السلطات الجزائرية يشتمل على شقين هما [3] :

الشق الأول : إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خصوصا في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه

---

[1] نبيل بوفليح " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000- 2010 " ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

[2] محمد صلاح ، (2016) :" أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية للبرامج التنموية–" مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 16 ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، ص 270 .

[3] ناجية صالحي ، فتيحة مختاش ، (2013) : " أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي 2001 – 2014 نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستدم " ، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، الجزائر ،11-12 مارس .

بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

– الشق الثاني : إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11435 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

الجدول رقم (3–11) : توزيع الغلاف المالي لبرنامج التنمية الخماسي (2010–2014)

القطاعات	المبالغ بـ مليار دج	مساهمة كل برنامج %
التنمية البشرية :وتضم التربية الوطنية والتعليم العالي والسكن والصحة والمياه، والتضامن والشؤون الدينية، والرياضة والمجاهدين والتجارة.....إلخ	10122	% 49.5
تطوير البنية التحتية: وتضم الأشغال العمومية، الطرقات، الموانئ، المطارات والنقل، السكك الحديدية، المحطات، المطارات، وتهيئة الإقليم، المدن الجديدة	6448	% 31.5
تحسين وتطويرالخدمة العمومية: وتضم العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	% 08.16
التنمية الإقتصادية: وتضم الفلاحة والصيد البحريوالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	%07 .7
الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	% 01.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإتصال	250	% 01.2
المجموع	21214	% 100

المصدر: بيان مجلس الوزراء ، (2010) : " برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 " ، 24 ماي www.majiliselouma.dz

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3–11) ، أن مشروعات التنمية البشرية حضيت بالأولوية من خلال هذا البرنامج بنسبة بلغت 49.5 % من إجمالي مخصصات البرنامج ، والتي قدرت بـ 10122 مليار دج ويليها قطاع البنى التحتية بنسبة 31.5 % ، في المقابل نجد ضعف قيمة المبالغ المخصصة لقطاع التشغيل والتكنولوجيا والتي لم تتجاوز 3 % لكل منهما ، ويمكن توضيح تلك البرامج أكثر كما يلي :

– برنامج تحسين ظروف معيشة السكان : إستفاد هذا البرنامج من غلاف مالي يصل إلى 9903 ملياردج ما يمثل نسبة 45.42 % من إجمالي البرنامج وهي الحصة الأوفر، ويرجع ذلك للإهتمام الذي توليه السلطات لرفاهية السكان في ظل إحترام قواعد العدالة الإجتماعية ، كما ينبثق أيضا من ضرورة تعزيز التماسك الوطني المستعاد على إثر مأساة وطنية ، وأيضا من خلال تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الإقتصادية [1] ، من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وتزويده بالمياه والموارد الطاقوية ،كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والإتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين ، ولقد وضعت الدولة ما قيمته 8857 مليار دج ذات صلة بالتنمية البشرية .

[1] مصالح الوزير الأول ، (2010) : " ملحق بيان السياسة العامة " ، الجزائر ، 16 أكتوبر ، ص ص ، 48– 49 .

– **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية** : يقدر المبلغ المخصص لهذا القطاع بـ 8400 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 38.52 % من إجمالي البرنامج ، ويهتم هذا القطاع بصيانة الشبكة الهامة للطرقات ، بالإضافة إلى زيادة وتحديث شبكة الطرق الوطنية وتحسين حركة المرور وإتمام شبكة الطريق السيار شرق – غرب وإستكمال ربطها بـ 830 كلم من الطرق ، وإنجاز خطوط أساسية جديدة للنقل بالسكك الحديدية ، كما شهد النقل البحري عمليات توسعة وعصرنة في هذا المجال ، بالإضافة إلى توسعة المطارات وعصرنتها وذلك بهدف تعزيز قدرات النقل الجوي .

– **برنامج دعم التنمية الإقتصادية** : ركز البرنامج من خلال تحقيق التنمية الإقتصادية والتي سخر لها ما يقارب 1566 مليار دج بنسبة 7.7 % من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وتم توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج على عدة قطاعات من بينها قطاع الفلاحة والتنمية الريفية ، والتي إستفادت من غلاف مالي قيمته 1000 مليار دج ، ويرمي هذا الدعم إلى الإستمرار على الأثر التحفيزي لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين ، بالإضافة إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20 % و30 % [1] ، كما تم تخصيص 150 مليار دج لدعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم إنشاء مناطق صناعية وبرمجة 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتدعيم تأهيلها وإعطائها الدعم العمومي من خلال تسيير قروض وصلت إلى 300 مليار دج لنفس الغرض ، كما خصص للقطاع الصناعي العمومي أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل تحديث شبكة مصانع الإسمنت والمجمع الطبي صيدال وإعادة التأهيل المالي للمؤسسات التي توجد في وضعية صعبة بالإضافة إلى تحديث معظم المؤسسات العمومية للصناعة الميكانكية [2] .

– **تأطير سوق العمل والحد من البطالة** : إستفاد قطاع التشغيل من 360 مليار دج من القيمة المالية الإجمالية للبرنامج لتأطير سوق العمل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة ، وتمويل آليات إنشاء مناصب التشغيل بالإضافة إلى نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل والكم الهائل من فرص التوظيف العمومي التي نتجت عن تنفيذ هذا البرنامج الخماسي ، كل ذلك سمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال الخمسة سنوات التي يمتد فيها البرنامج

[1] عابد بشيكر ، (2017) : " أثر برامج التنمية الإقتصادية على النمو الإقتصادي في الدول النامية " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي ، المدرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي ، الجزائر ، ص 180.

[2] عابد بشيكر ، (2017) : " أثر برامج التنمية الإقتصادية على النمو الإقتصادي في الدول النامية "، مرجع سبق ذكره ، ص 180.

الخماسي للتنمية (2010 - 2014) ، وبالنسبة إلى المبلغ المالي المخصص لمكافحة البطالة وزيادة فرص التشغيل (360 مليار دج) فيوزع على برامج مدعمة للتشغيل وإستحداث مناصب شغل منها [1] :

- 150 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني في إطار برامج التكوين والتأهيل .

- 80 مليار دج لدعم إستحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

- 130 مليار موجهة لتراتيب التشغيل المؤقت .

- تطوير البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال: خصص البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) ما يقارب 250 مليار دج لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية .

2- آثار البرنامج الخماسي للتنمية على سياسة التشغيل خلال الفترة (2010- 2014) :

يمكن تقييم إنعكاسات البرنامج الخماسي (2010- 2014) على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي أستحدثت في مختلف القطاعات الإقتصادية سنويا ، فقد تم إستحداث ما يقارب 672324 منصب شغل خلال السداسي الأول من سنة 2010 ، منها 50 % مستحدثة عن طريقالإدارات والمؤسسات[2].

وحسب التقرير السنوي للوكالة الوطنية للتشغيل فقد بلغ عدد عمليات التشغيل خلال الفترة (جانفي- أكتوبر 2014) إلى 1906875 عملية توظيف في جهاز الوظيف العمومي ، منها 90709 طالب عمل لأول مرة في إطار جهاز الإدماج المهني ، كما تم إستحداث مقاولات شبانية ومؤسسات صغيرة بدعم 105597 مشروع ، كما كان توزيع الوظيف العمومي حسب القطاعات كما يلي [3] :

- التربية الوطنية : 560701 منصب عمل. - الصحة العمومية : 237618 منصب عمل.
- التعليم العالي : 152829 منصب عمل. - التكوين والتعليم المهني : 603880 منصب عمل.
- المالية : 48044 منصب عمل. - الداخلية والجماعات المحلية : 72456 منصب عمل.
- العدل : 40845 منصب عمل. - القطاعات الأخرى 190402.

[1] مصالح الوزير الأول ، (2010) : " ملحق بيان السياسة العامة " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، 48- 49 .

[2] Services Du Premiére ministre , (2010) : " Annex A La Déclaration De Politique Générale , 16 octobre, p 80

[3] حنان بقاط ، (2016 – 2017) : " محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980– 2014 دراسة تحليلية قياسية ، ص 192 .

من خلال ماسبق نلاحظ أن قطاع التربية إستحوذ على نسبة كبيرة من الوظيف العمومي بـ 560701 بكلا الشكلين موظفين أو متعاقدين ، ثم تأتي الصحة العمومية في المرتبة الثانية بـ 237618 موظف وقد ساهم هذا البرنامج في زيادة عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2010 - 2014) ، حيث قدر حجم الزيادة في المناصب المشتغلة بـ 503000 منصب شغل [1] ، وقد ساهمت كل القطاعات في إستحداث هذه المناصب بنسب متفاوتة ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-12) .

الجدول رقم (3 – 12): تطور العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2010 – 2014)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة %	11.67	10.77	08.97	10.58	08.8
الصناعة %	13.73	14.24	13.13	13.04	12.6
بناء وأشغال عمومية %	19.37	16.62	16.35	16.60	17.8
تجارة وخدمات %	55.23	58.37	61.55	59.78	60.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ،حوصلة إحصائية 1962-2011 .

- Office national statistique: " Activat, emploi et chomage, Alger, septembre 2013.
- Office national statistique: " Activat, emploi et chomage, Alger, septembre 2014.

بالنظر إلى مساهمة القطاعات في إستحداث مناصب الشغل ، نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3-12) ، أن هناك تدني لمساهمة القطاعات المنتجة وإنخفاض مساهمتها من سنة إلى أخرى ، مثل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي التي كان من المفروض أن يكون لهما مساهمة كبيرة في زيادة نسبة التشغيل حيث إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في حجم التشغيل من 11.67 **%** سنة 2010 إلى 8.8 **%** سنة 2014 في المقابل نلاحظ إرتفاع في نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في إجمالي التشغيل ، حيث إرتفعت من 55.23 % سنة 2010 إلى 60.8 % سنة 2014 .

كنتيجة يمكن الوصول إليها هو أن ضخ المزيد من الأموال والتوسع في حجم الإنفاق الإستثماري وتنظيم سوق العمل ساهم في إستحداث العديد من مناصب الشغل ، حيث عرفت معدلات البطالة خلال هذا البرنامج الخماسي إستقرارا نسبيا ، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (3 - 13):

[1] مسعودي زكريا ، (2018– 2019) : " تقييم فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر وإنعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية – " ، مرجع سبق ذكره ، ص 216 .

الجدول رقم (3 – 13) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2010– 2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة (%)	09.96	09.96	10.97	9.83	10.60

المصدر: بنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2014 ، ص 154 .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3 – 13) أن معدل البطالة يكاد يكون مستقرا ، حيث كان في بداية المخطط حوالي 10% وهي نسبة مرتفعة نسبيا.

الجدول رقم (3 –14) : تطور حجم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2014).

	2010	2011	2012	2013	2014
حجم العمالة النشطة (بالآلاف)	10812	10661	11423	11964	11453
حجم العمالة المشغلة (بالآلاف)	9736	9599	10170	10788	10239
الفلاحة	1136	1034	912	1141	899
الصناعة	1337	1367	1335	1407	1290
البناء والأشغال العمومية	1868	1595	1663	1791	1826
الإدارة والخدمات (تجارة، نقل، مواصلات)	5377	5603	6260	6449	6224

المصدر: بنك الجزائر ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي 2014 ، ص 154 .

يتضح من خلال الجدول رقم (3- 14) مدى مساهمة قطاعي الإدارة العمومية والخدمات في إمتصاص اليد العاملة ، حيث أعطى هذا البرنامج الخماسي (2010- 2014) أهميةكبيرة لتحسين وتطوير الخدمة العمومية وهذا من خلال ما تعكسه مناصب الشغل المتاحة في هذين القطاعين وتأثير مخصصات الإنفاق الحكومي المدرجة في هذا البرنامج في دعم الهياكل الإدارية للعديد من القطاعات ، حيث حقق التشغيل في القطاع الإداري والخدمات إرتفاعا ملحوظا من سنة 2010– 2014 .

قطاع البناء والأشغال العمومية جاء في المرتبة الثانية بعد قطاع الإدارة والخدمات من حيث إستقطاب اليد العاملة وكانت سنة 2010 الأكثر إستقطابا لليد العاملة خلال فترة البرنامج .

أما قطاع الصناعة بقيت مساهماته في إستقطاب اليد العاملة محدودة وكان حجم التشغيل خلال فترة البرنامج في سنة 2013 مرتفعا حيث حقق 1407 ألف منصب شغل أي مانسبته 16.6% من مجموع العمالة المشغلة لنفس السنة .

وكان قطاع الفلاحة من أقل القطاعات إستقطابا لليد العاملة ، وهذا لخصوصية القطاع من حيث المناصب غير الدائمة وتأثره بالظروف المناخية الشيئ الذي جعل حالة عدم الإستقرار في هذا القطاع هي الحالة السائدة .

ثالثا : برنامج توطيد النمو 2015 – 2019 .

حاولت الحكومة من خلال هذا البرنامج أن توفق بين العرض والطلب من خلال تعزيز الإستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالفلاحة والصناعة والسياحة والصناعات التقليدية وتشجيع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما تم تحديد جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتأسيسه على مقاربة إقتصادية في معالجة مسألة البطالة [1] ، حيث تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار لتمويل المشاريع التنموية المختلفة لبرنامج توطيد النمو، فيما إشترطت الحكومة ضرورة إنعكاس ذلك على القدرة الشرائية للمواطن ، وطالبت وزراء جميع القطاعات بتطهير برامجهم ، موازاة مع إعداد وزارة المالية تقريرا يتضمن تقييم أثر القروض على الواردات والتشغيل .

1– أهداف برنامج توطيد النمو 2015– 2019 .

عند وضع هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف من بينها مايلي :

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن والتربية والتكوين والصحة وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...إلخ .
- تنويع الإقتصاد الوطني وتنمية الصادرات خارج المحروقات ، وإستحداث مناصب الشغل .

2– آثار البرنامج الخماسي للتنمية على سياسة التشغيل خلال الفترة (2015– 2019) :

جاء هذا البرنامج في ظل ظروف إقتصادية صعبة تميزت بإنخفاض ملحوظ لأسعار المحروقات في السوق الدولية ، مما ترتب عنه تراجع كبير لإيرادات الميزانية وعدم قدرة الخزينة العمومية على الإستمرار في تمويل ودعم برامج الإستثمارات العمومية ، وإنعكاسات ذلك على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية والقدرة على إستيعاب العمالة ، ومن هذا المنطلق إتخذت من طرف السلطات العليا للدولة تدابير لتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد والتي ترمي إلى ترشيد النفقات ، مع الحفاظ على الأولويات المحددة في مجال تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطن ، والتي تسمى بسياسات التقشف والتي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانية العامة للحكومة وتجنبا لتصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي

[1] عائشة عميش ، عمر صخري ، (2015) : " دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الإستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2012 ، بإستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر " ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 13 ، جامعة شلف ، الجزائر ص 183 .

الإجمالي[1] ، ومن بين هذه التدابير فقد تم تعليق كل توظيف جديد في إطار جهاز الوظيف العمومي ، التي أثرت سلبا على الداخلين لسوق العمل وبصفة خاصة خريجي الجامعات ، وقد استثنى من هذا القرار بعض القطاعات ذات البعد الإجتماعي منها القطاعات البيداغوجية (التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وكذا قطاع الصحة [2] ، كما إتخذت إجراءات أخرى بغية تجسيد وتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ، وذلك بتجميد بعض المشاريع التي لم يتم الإنطلاق في إنجازها ، وتأجيل بعض المشاريع التنموية التي لا تحمل طابعا إستعجاليا ، على غرار مشاريع ترامواي والسكة الحديدية وغيرها ، حيث شهدت السنة الأولى من تنفيذ هذا البرنامج إرتفاع في معدل البطالة قدر بـ 11.2 % على المستوى الوطني مسجلا بذلك إرتفاعا بلغ 0.6 % مقارنة بشهر سبتمبر 2014[3] ، ويرجع هذا الإرتفاع إلى الإجراءات التصحيحية التي ذكرت سابقا كما يمكن رصد تأثير سياسة التقشف على التشغيل من عدة نواحي والتي من بينها [4] :

- تراجع إقبال المستثمرين الأجانب على السوق الجزائرية .
- إرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية غير المدعمة وتناقص نسبة الإستيراد.
- تضائل عمليات التوظيف في القطاعين العام والخاص .
- إنخفاض القدرة على تمويل المشاريع الجديدة التي بإمكانها تشغيل عدد هائل من اليد المؤهلة خاصة أن الحكومة ملزمة بتمويل 51 % حسب قاعدة 51/ 49.
- تسريح عدد كبير من العمال .
- رفع نسبة الضرائب على المؤسسات الخاصة الذي قلص من قدرتها على تشغيل الأيادي العاملة.

وخلال بداية تنفيذ هذا البرنامج في سنتي (2015 – 2016) فقد تم توفير 2143900 منصب شغل منها 246435 منصب شغل في إطار جهاز ترتيب المساعدة على الإدماج و4279 منصب شغل التي أستحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة)[5] ، كما تفاوتت نسبة توفير هذه المناصب بين القطاعات الإقتصادية ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3 – 15) التالي :

---

[1] محمد إبراهيم السقا ، (2015) : " إقتصاديات التقشف " ، جريدة العرب الإقتصادية الدولية ، 06 فيفري ، متاح على الرابط http:// www.aleqt.com/2015/02/05/article_928781.html تاريخ الإطلاع : 16 – 06 – 2017

[2] الوزير الأول ، (2014) : " تعليمة بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد " .

[3] الديوان الوطني للإحصاء ، (2015) : " النشاط الإقتصادي للتشغيل والبطالة "، خلال شهر سبتمبر ، النشرة رقم 726 ، ص 02 .

[4] عمرة مهديد ، (2016) : " إنعكاسات إنهيار السعر البترولي على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015 ، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 7، جامعة تلمسان ، ص 156 .

[5] Agence National De l'emploi, Informations Statistique, Décembre 2015, Décembre 2016, Mars 2017, Est disponible sur le lien http//www.anem.dz/ar/stats# collapse 2, Date de la visite: 29 – 07 – 2017, pp, 03- 09.

الجدول رقم (3 – 15) : تطور حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2015 – 2016)

السنوات / القطاعات	2015	2016
الفلاحة %	08.7	08
الصناعة %	13	13.5
بناء وأشغال عمومية %	16.8	17.5
تجارة وخدمات %	61.6	61

Source : - Office national statistique : " Activat, emploi et chomage , Alger , septembre2015 .
- Office national statistique: " Activat, emploi et chomage, Alger, septembre 2016.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول رقم (3 – 15) ، يتبين لنا أن هناك إرتفاع طفيف في نسبة مساهمة قطاع الصناعة في التشغيل ، حيث إنتقلت نسبتها من 13 % سنة 2015 إلى 13.5 % سنة 2016 ، مع إستقرار في نسبة مساهمة قطاع الزراعة ، ويرجع ذلك إلى الظروف الإقتصادية التي مر بها الإقتصاد الجزائري بسبب إنخفاض أسعار البترول وبداية الإهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة من خلال السعي في تنويع الإقتصاد الوطني، كما هو مخطط في أهداف برنامج (2015 – 2019) .

خلاصة الفصل الثالث :

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي من الناحية الإقتصادية هو ذو أهمية كبيرة إذ يمكن إستخدامه كأداة لتحقيق أهداف إقتصادية مرجوة ، إذ متى عرف الأثر الذي يحققه إنفاق معين في ظل ظروف معينة مكن ذلك من إتخاذ هذا الإنفاق بشكل واعي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل كما أن كفاءة الإنفاق الحكومي والتي تعني ذلك الإنفاق الذي يتصف بالعقلانية والنجاعة والفعالية والشفافية فيكون معقولا بمعنى أن يوضع في إطار عمل الإقتصاد الكلي الذي يؤمن توافق مستوى الإنفاق مع أهداف الحكومة على صعيد السياسة النقدية والخارجية وإستدامته على المدى الطويل وهو ما يتطلب أن يكون فعالا بمعنى أنه يدعم التحقيق الناجح لأهداف الحكومة بالإضافة إلى كونه ناجحا وفعالا ، يجب أن يكون شفافا ومطابقا للقوانين والأنظمة ذات الصلة وأن يتم مع الضوابط والموازين المناسبة لتأمين الإستقامة المالية .

وفي نفس السياق تطرقنا إلى دراسة أهمية ودور سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف سياسة التشغيل وذلك بتطرقنا إلى أهم ميكانيزمات السياسة الإنفاقية في تحقيق هذا الهدف من خلال التوضيح بأن أثر الإنفاق العام على التشغيل هو التوجه إلى مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإستفادة من الموارد الإقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الإنتاجية أو الموارد المالية) أقصى إستفادة ممكنة بحيث يتحقق معها إقتراب الإقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج ، وذلك بالعمل على زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات بإعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي وبالتالي تنشيط الإنتاج ، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعل تجنبا لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب وسياسة نقدية فعالة لتجنب الوقوع في مصيدة السيولة ، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة ، غير أن هذا الإنتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الإرتفاع .

وفي إطار معرفة واقع أثر سياسة الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر قمنا بتحليل تطورسياسة الإنفاق الحكومي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2017 والذي عرفت فيه النفقات تطورا ملحوظا ، وهذا ما عكس دور الدولة الجزائرية وتطورها في مختلف المجالات الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية ، والسبب في ذلك راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات مما أدى ذلك إلى تحقيق فائض معتبر في الميزان التجاري وتوازن في ميزان المدفوعات ، الشيئ الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إعتماد برامج إقتصادية لدعم النمو وتعزيز الطلب الكلي وخلق وظائف جديدة من خلال الدعم المباشر للمؤسسات الإقتصادية وإستثمار الأموال العمومية في البنية التحتية للمخططات التالية ،البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) والبرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014) ، وكذا برنامج توطيد النمو (2015 - 2019) .

وأخيرا حاولنا في المبحث الثالث تحليل وتقييم إنعكاسات برامج الإصلاحات والإنفاق الحكومي على سياسة التشغيل خلال فترة الدراسة (1990-2017) ، وحاولنا ربطها بتغيرات الشغل لمعرفة مدى تأثير هذه السياسة على سوق العمل ، حيث حاولنا تحليل سياسة الإنفاق الحكومي وإنعاكسها على مستوى التشغيل خلال فترة التسعينات ، حيث تميزت هذه الفترة بإنخفاض في إستحداث مناصب العمل وذلك يرجع إلى بداية التحول التي شهدها الإقتصاد الوطني وما واكبها من أزمات إنخفاض أسعار النفط ، كما تميزت فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الإقتصادية بإرتفاع معدلات البطالة إلى حوالي 30% ، وهذا راجع إلى تنفيذ السلطات إلى سياسة نقدية ومالية إنكماشية ، حيث إنجر عنها تقلص الإستثمارات والمشاريع الحكومية وعمليات التسريح الجماعي للعمال في المؤسسة العمومية ، إضافة إلى تراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل ، أما فيما يخص سياسة الإنفاق المتبعة خلال الفترة (2001 - 2004) ومدى تأثيرها على سوق العمل فكان عكس الفترة السابقة ، حيث تم عودة الإهتمام بالتوظيف في القطاع الحكومي ، وذلك نتيجة سياسة الإنفاق التي أصبحت توسعية نوعا ما .

أما بالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النموخلال الفترة 2005 - 2009 فلقد كان له أثرا إيجابيا وذلك نظرا للتوسع في الإنفاق الحكومي ، لكن هذا الأثر ظرفي وغير مستدام ، فمناصب الشغل المحققة في إطار القطاع الفلاحي تبقى مرتبطة بالظروف المناخية ، أما تلك المحققة في إطار قطاع البناء والأشغال العمومية تبقى مرتبطة بالتدخل الحكومي من خلال المشاريع المبرمجة في هذا القطاع .

أما فيما يخص تتبعنا لسياسة الإنفاق وإنعكاسها على التشغيل خلال فترة البرنامج الخماسي (2010– 2014) فلقد ساهم كل من قطاعي الإدارة العمومية والخدمات في إمتصاص اليد العاملة ، حيث أعطى هذا البرنامج الخماسي (2010– 2014) أهمية كبيرة لتحسين وتطوير الخدمة العمومية وهذا من خلال ما تعكسه مناصب الشغل المستحدثة في هذين القطاعين وتأثير مخصصات الإنفاق الحكومي المدرجة في هذا البرنامج في دعم الهياكل الإدارية للعديد من القطاعات ، حيث حقق التشغيل في القطاع الإداري والخدمات إرتفاعا ملحوظا من سنة 2010 - 2014 ، إضافة إلى أن معدلات البطالة كادت أن تكون مستقرة حيث كانت في بداية المخطط حوالي 10 % لتصل في نهايته إلى 10.6%.

أما بالنسبة لتقييم إنعكاس برنامج توطيد النمو (2015 - 2019) على مستوى التشغيل ، فقد تم توفير 2143900 منصب شغل ، منها 246435 منصب شغل في إطار جهاز ترتيب المساعدة على الإدماج و4279 منصب شغل التي أستحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) ، كما تفاوتت نسبة توفير هذه المناصب بين القطاعات الإقتصادية وذلك خلال بداية تنفيذ هذا البرنامج في سنتي (2015 - 2016) .

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على سوق العمل في الجزائر

تمهيد :

بعد التحليل النظري لموضوع الدراسة ، والمتمثل في الإنفاق الحكومي ، سنحاول في هذا الفصل التطبيقي ، القيام بالتحليل القياسي للظاهرة المدروسة وذلك من خلال محاولتنا لدراسة العلاقة القياسية التي تربط المتغيرين المدروسين (حجم الإنفاق الحكومي وحجم العمالة) ، والجدول المبين في الملحق الإحصائي رقم (03) يبين إحصائيات تلك المتغيرات لفترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2017 والمحملة من موقع البنك العالمي حسب مؤشرات التنمية العالمية وكذا الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء وكذا الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (وزارة المالية).

وسنحاول من خلال هذا الفصل توضيح إتجاه العلاقة السببية التي تربط بين متغيرات الدراسة (الإنفاق الحكومي ، التشغيل) ، ثم بعد ذلك سنحاول بناء النموذج القياسي وذلك بمحاولة تحديد المتغيرات التي تساهم في شرح وتفسير العلاقة بين المتغيرين وذلك بالاستعانة بمخرجات البرنامج القياسي المستعمل Eviews9.0 ، من أجل دراسة وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام أحد الإختبارات الملائمة لذلك ، مع إثبات وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين متغيري الدراسة ، ومن جهة أخرى قياس العلاقة التوازنية في الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ .

المبحث الأول : أدوات التحليل والاختبارات القياسية المعتمدة في الدراسة القياسية

إن اهتمام الباحثين في مجال الاقتصاد القياسي الذي من شأنه دراسة وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، يلزم الإلمام الكبير والواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من اجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال .

لذلك يعتبر الاقتصاد القياسي من بين أدوات التحليل الاقتصادي والذي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية[1] .

وعموما فإن الاقتصاد القياسي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما الاقتصاد القياسي النظري والذي يهتم بتطوير الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المحددة بواسطة نماذج الاقتصاد القياسي ، وفي هذا الاعتبار فإن الاقتصاد القياسي يعتمد بنحو كبير على الإحصاء الرياضي ، بينما القسم الثاني والذي يتمثل في الاقتصاد القياسي التطبيقي نستعمل فيه أدوات الاقتصاد القياسي النظري لدراسة بعض الدوال المستخدمة في بعض الظواهر الاقتصادية مثل دالة الانتاج ، دالة الاستهلاك ، دالة الاستثمار، ودوال العرض والطلب...الخ[2] .

المطلب الأول : تحليل السلاسل الزمنية

لقد كان للتطور الحاصل في أساليب تحليل السلاسل الزمنية حديثا دورا مهما في إعطاء طرق دقيقة في التنبؤ والحصول من خلالها على نتائج تساهم في اتخاذ قرارات صائبة تؤدي إلى تحليل منطقي للمتغيرات والظواهر الاقتصادية ، وبذلك يمكن تجنب الآثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة ، حيث تؤدي طرق الانحدار التقليدية في حالات غياب صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية إلى نتائج مظللة من خلال ما يعرف باسم الانحدار الزائف ، بالرغم من كون معامل التحديد R^2 عاليا ، ويرجع هذا إلى اتصاف البيانات الزمنية غالبا باختلاف التباين أو بصفة الموسمية أو تواجد عامل الاتجاه العام الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة .

وسيبدأ التحليل بتطبيقات مفهوم السلاسل الزمنية والعمليات العشوائية المتعلقة بها.

أولا: مفهوم السلاسل الزمنية

السلاسل الزمنية تعبر عن تلك السلسلة من القيم العددية لمؤشر إحصائي يعكس تغير ظاهرة ما بالنسبة للزمن ، بحيث أن لكل قيمة احصائية فترة زمنية تقابلها ، يكون متغير الزمن t متغيرا مستقلا تقابله قيمة إحصائية مرتبطة y_t[3].

---

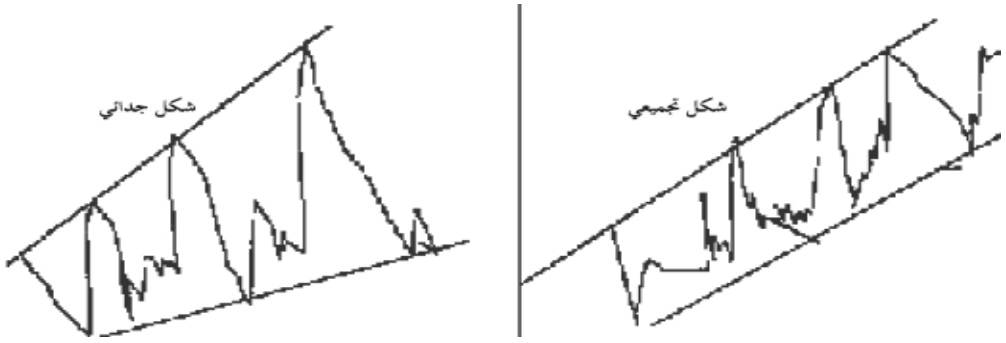
[1] حسين بخيت ، سحر فتح الله ، (2007) : "الاقتصاد القياسي"، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 18.

[2] محمد صالح تركي القريشي ، (2004) : " مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ص 38.

[3] معتوق محمد ، (2007) : "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 159.

كما يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها عدد من المشاهدات الاحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية (تفصيل تساوي الفترات الزمنية المتلاحقة) [1].

الشكل البياني رقم (4-1) : أشكال السلسلة الزمنية



المصدر: مولود حشمان ، (1998) : نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص36.

ثانيا : مركبات السلسلة الزمنية

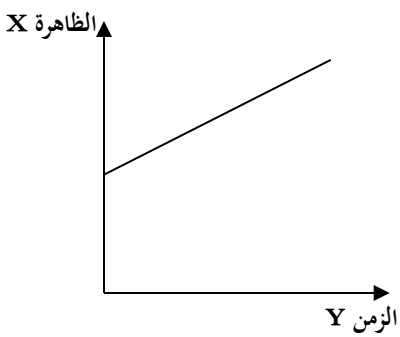
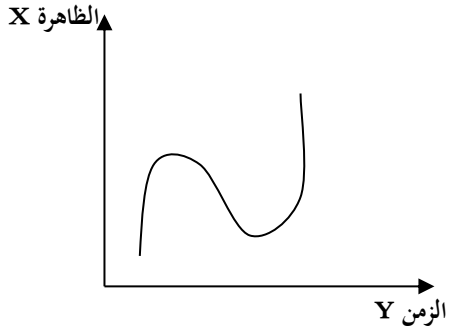
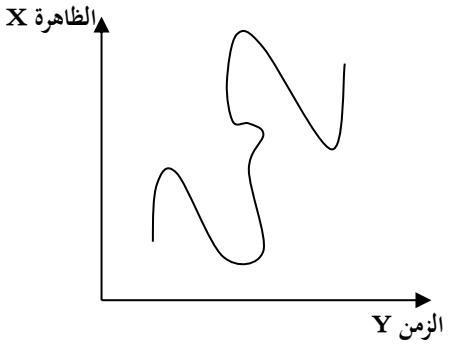
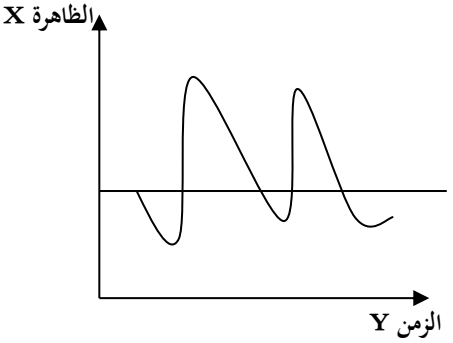
يقصد بمركبات السلسلة الزمنية العناصر المكونة لها وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة الزمنية وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية.

كما أن السلسلة الزمنية الواحدة يمكن أن تتضمن أكثر من مركبة واحدة من مركبات السلاسل الزمنية (اتجاه عام ، دورة فصلية، العشوائية) ، وما يهم هو تأثير كل مركبة من مركبات السلاسل الزمنية[2]

[1] أحمد عبد السميع طبية ، (2007) : "مبادئ الإحصاء" ، الطبعة الأولى ، دار الهداية للنشر والتوزيع ، عمان ، ص 173 .

[2] مولود حشمان ، (1998) : "نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى" ، مرجع سبق ذكره ، ص 183 .

الجدول رقم (4–1) : مركبات السلسلة الزمنية

العنصر	تعريفها ومثال عليها	تمثيلها بيانيا
مركبة الاتجاه العام	وتمثل المشاهدات التي تأخذ منحنى متزايد مستمر مع بعض التذبذبات. مثال ازدياد التحصيل بزيادة عدد ساعات الدراسة على أن هذا قد يتأثر بالتعب وقلة التركيز. وأفضل تقدير لها عن طريق معادلة خط انحدار قيمة الظاهرة x على الزمن y $X = ay+b$	 الاتجاه الذي تنمو السلسلة نحوه على المدى البعيد
مركبة الدورة – التغيير الدوري–	المشاهدات التي تتكرر كل أربع أو خمس فترات زمنية (فترة تغير البيانات) لمدة طويلة قد تزيد عن سنة مثال: فترة الرخاء ، فترة الكساد ، (دورة التغير للمشاهدات) .	
المركبة الفصلية – التغيير الموسمي–	التغيرات التي تظهر في الفصول ، قد تكون يومية اوشهرية (الرواتب) (التغيرات المتشابهة الظاهرة للفصول المتناظرة)	
مركبة الخطأ والتذبذبات – المركبة العشوائية – التغير العرضي	المشاهدات التي تتذبذب بشكل عشوائي ويستحيل تفسيرها (المركبة الخاصة بما تبقى من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في السلسلة غير المركبات السالفة الذكر) .	

المصدر:أحمد عبد السميع طبية ، (2007) : "مبادئ الإحصاء" ، مرجع سبق ذكره ، ص182.

ثالثا : استقرار السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن ، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان[1] . وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية[2]. ويعد شرط الاستقرار أساسي في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ والاستقرار هو منطلق تحليلات التكامل المشترك ، وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية كقيمة معامل تحديد R^2 أو قيم احصائية t-stat و p والتي ستكون أعلى مما هي عليه أو احصائية ديربن واتسون DW التي ستكون أقل مما هي عليه ، وتعد سلسلة زمنية Y_t مستقرة stationary إذا تحققت الخصائص التالية[3] :

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)=\mu$
- ثبات التباين - variance- عبر الزمن $var(Y_t) = E(Y_t-\mu)^2 =\sigma^2$
- أن يكون التغاير - Covariance- بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية k بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Cov(Y_t-Y_{t-k})=E[(Y_t-\mu)(Y_{t-k}-\mu)]=y_k$$

حيث ان الوسط الحسابي μ والتباين σ^2 ومعامل التغاير y_k ثوابت ، ومن ثمة خلص Regina And AgustinMaravall إلى أن الاستقرارية من الناحية الاحصائية تتمثل في كون الوسط الحسابي والتباين ثابتين[4]

.

1- اختبار ديكي فولر dickey-fuller DF .

تعمل اختبارات ديكي - فولر 1979 على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما ، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية deterministic أو عشوائية stochasti c.

أما في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي فولر 1981 اختبارا يسمى باختبار ديكي فولر المطور (معزز) **A.D.F** (**AugmantedDickey& Fuller**).

2-الاختبار المعززA.D.F (Augmanted Dickey & Fuller).

[1] شرابي عبد العزيز ، (2000) :" طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 30 .

[2]Bourbonnais .R . (2003) : "Econométrie " , Dunod , 5ème édition , Paris , P 225 .

[3]محمد بن صالح بن سليمان المعيجل ، (2007) : "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية "، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، ص 80 .

[4]Regine Kaiser and Agustin Maravall," note on time series analtsis ARIMA models and Signal extraction " Banco, Spanish, Without date, P 06.

نقوم بحساب الانحدار[1].

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

$$\varphi = p - 1$$

إذن :

في هذه الحالة فرضيات الاختبار:

$$H_0 : \varphi = 0$$

$$H_1 = \varphi < 0$$

إذا تبين لنا نتيجة الاختبار أن السلسة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى[2] $\Delta = (1 - B)$ ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية ، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقر.

ونشير هنا أيضا إلى أنه يمكن ان نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا ، وانحدارا خطيا بالزمن ، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

3- اختبار فيلبس وبيرون Philips and Peron PP. 1988 .

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي فعالا ، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية ، حيث اعتمد **philips and peron** نفس التوزيعات المحدودة لاختباري **DF** و**ADF**[3] .

4- اختبار KPSS[4].

اقترح هذا, **kwiatkowski, philips, schmidt, shin** سنة **1922** استخدام اختبار مضاعف لاغرانج، لاختبار فرضية العدم التي تقر الاستقرارية للسلسة.

المطلب الثاني : التكامل المشترك (المتزامن)

[1] Dickey D, and Fuller W, (1981):" The likelihood Ration Statistics for autoregressive time series nwith a unit Root ", Econometrica, n 49, PP, 1057-1072.

[2] عثمان نقار، منذر العواد ، (2012) : "استخدام نماذج VAR ودراسة العلاقة السببية في التنبؤ بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 ، العدد الثاني ، ص 342 .

[3] شيخي محمد ، (2012) : "طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات" ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 212.

[4] شيخي محمد ، نفس المرجع ، ص 213 .

يعتبر الأخذ بشرط الاستقرار عامل أساسي في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية ، بينما إذا غابت صفة الاستقرار، فإن علاقة الانحدار المقدرة بين المتغيرات تكون تعبر عن علاقة زائفة ، ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد R^2 للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا وقيم **t** المحسوبة كبيرة ، وذلك راجع لأسباب محددة من بينها احتواء البيانات الزمنية على عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

لكن لا يجب أن يفهم على أنه في كل الحالات التي تكون فيها السلسلة الزمنية غير مستقرة يكون الانحدار المقدر بينهما زائفا ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المختلفة إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة فإنها متساوية التكامل ، فإذا كانت سلسلتين متساويتا التكامل فإن العلاقة المقدرة بينهما لا تكون زائفة بالرغم من كون السلسلتين الأصليتين غير مستقرتين ، ولاختبار ما إذا كان الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفا أم لا تستعمل نظرية أو اختبار التكامل المتزامن **Cointégration**.

ويعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب (**Association**) بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن"[1] .

ويعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه "ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة"[2] .

أما إختبار التكامل المتزامن ذو المتغيرين لـ Engle و Granger (1987) ، فإن العنصر الأساسي الذي يجب توفره للتكامل المتزامن هو أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة ، إذا كانت السلاسل الزمنية غير

متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون علاقة تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين ، لذلك فمن الضروري التحقق من رتبة التكامل المشترك لكل سلسلة بواسطة اختبار ADF .

حيث أثبتت كل من Engle وGranger (1987) بطريقة اختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين وذلك وفق مرحلتين ، الأولى تعتمد على تقدير علاقة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى $X_t = \alpha + \beta Y_t + \varepsilon_t$ بينما الطريقة الثانية تعتمد على اختبار مدى استقرارية حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة ، فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى ، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر الانفاق الحكومي على التشغيل والنموالإقتصادي في الجزائر

[1] عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية ، (2004) : " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، مصر، ص ، 670 .

[2] Bourbonnais.R. (2003) :"Econométrie" , Op , cit, P, 277.

بعد إطلاعنا على أدبيات دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتشغيل وكذلك دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ، لاحظنا أن الكثير من هذه الدراسات استعملت النهج القياسي بدراسة أثرالإنفاق الحكومي على كل متغير ، لذا نستعمل في هذه الدراسة برنامج Eviews9.0 لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرين (الإنفاق الحكومي ، وحجم العمالة) ، قصد تحديد اتجاه التأثير حسب مفهوم Granger ثم نقوم في مرحلة ثانية بإختبار مجمل المتغيرات الخارجية التي بإمكانها تأكيد وتفسير معنوية النموذج المقترح ، ومدى تطابقها مع النظرية الاقتصادية من جهة أخرى في إطار التوصيف الجيد للنموذج القياسي ، من خلال النموذج الخطي المقترح .

المطلب الأول : توصيف النموذج القياسي (بناء النموذج القياسي)

حتى نتمكن من معرفة العلاقة بين متغيرات الظاهرة المدروسة لا بد من تحديد المتغير التابع ومختلف المتغيرات الخارجية المفسرة للظاهرة القياسية المدروسة وإحصائيات المتغيرات المدروسة موضحة في الملحق رقم(03) .

المتغير التابع :

حجم العمالة ونرمز له بالرمز EMP

والذي توفرت بياناته الإحصائية من مؤشرات التنمية الاقتصادية والمحملة مباشرة من موقع البنك العالمي وكذا الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء للفترة من 1990 إلى غاية 2017 .

المتغيرات المفسرة :

لقد تم تحديد بعض المتغيرات التي بإمكانها شرح الظاهرة القياسية (النفقات العامة) والتي توفرت بياناتها الإحصائية من مؤشرات التنمية الاقتصادية والمحملة مباشرة من موقع البنك العالمي وكذا الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء وكذا الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (وزارة المالية).

أما فيما يخص النمو الاقتصادي ، فتم توفير بياناته من الديوان الوطني للإحصاء .

تعتمد هذه المتغيرات على سلسلة زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017 .

يمكن تلخيص المتغيرات المفسرة كما يلي :

- الإنفاق الحكومي (النفقات العامة معبر عنها بـ مليار دج) ونرمز له بالرمز **DEP** .
- النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المؤوية %) ونرمز له بالرمز **CROI** .

وقد تم إعتماد النموذج على النظرية الكينزية والتي تعتمد على سياسة الإنفاق العام في تحفيز الطلب الكلي وزيادة التشغيل ، حيث يعتبر الإنفاق العام جزء من الطلب الكلي وبالتالي فهو يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل ومكافحة البطالة ، فحسب النظرية الكينزية فإن إنخفاض مستوى التشغيل مرتبط بمستوى الطلب الكلي .

ومن خلال ماتم عرضه ومطابقته مع النظرية الكينزية عمدنا إلى إعتماد النموذج التالي :

$$EMP=f(DEP, CROI)$$

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الخطي على الشكل الرياضي التالي :

$$EMP_i=C_0+C_1\times dep_i+C_2\times Croi_i+\varepsilon_I .$$

حيث أن C_0, C_1, C_2 تعبر عن معلمات النموذج .

ε يعبر عن قيمة الخطأ في تفسير حجم التشغيل ، والناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج أو قد يرجع وجود حد الخطأ إلى الصياغة الرياضية غير سليمة للنموذج او حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية ، ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل فيما يلي :

– تحديد خاطئ للمتغيرات المستقلة ويتمثل ذلك في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره ، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة .

– تغير معاملات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم تجميع البيانات عنها.

–العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع (حجم العمالة) والمتغير المستقل (الانفاق الحكومي) قد تكون غير خطية .

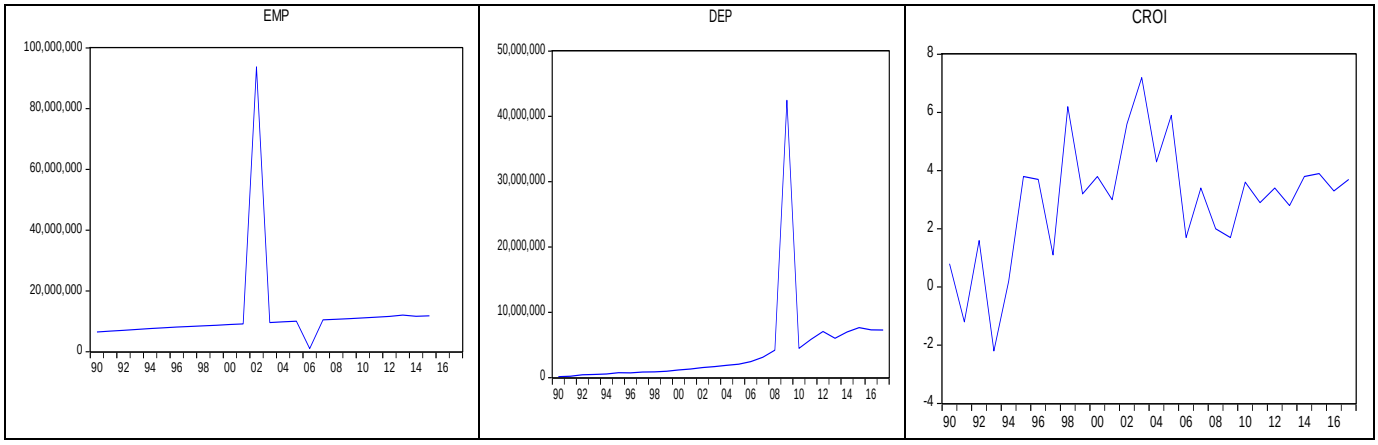
المطلب الثاني : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل دراسة اي نموذج ، تعتبر الاستقرارية شرط ضروري لابد منه ولدراستها يمكن الاعتماد على ثلاث طرق يتم تفصيلها كالتالي :

أولا : الرسم البياني

بالاعتماد على برنامج Eviews9.0 ، لرسم السلاسل (EMP ,DEP, CROI) .

الشكل البياني رقم (4 – 2) : التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (EMP, DEP, CROI)



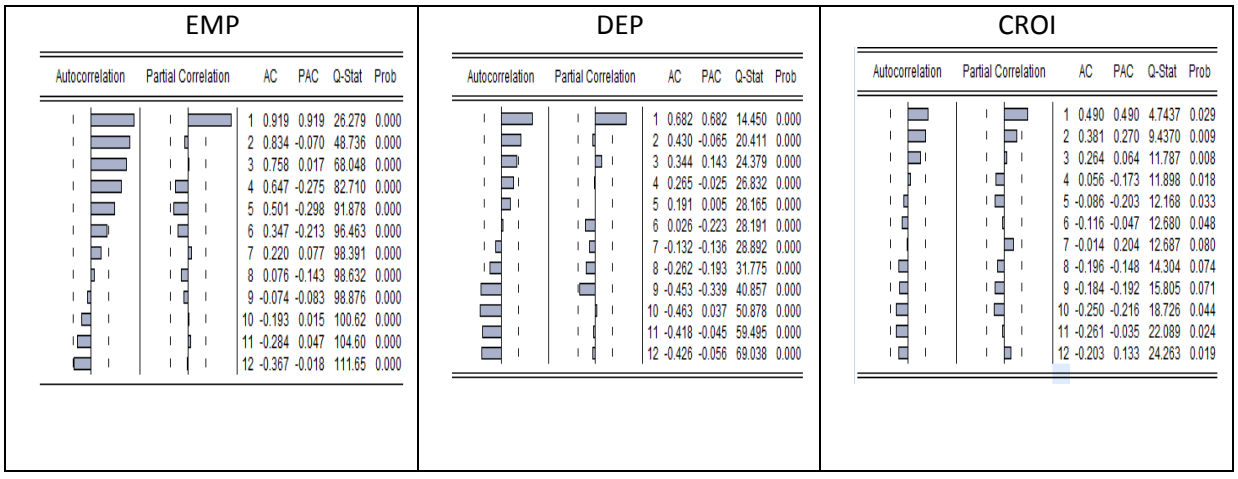
المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الرسم اعلاه ان السلاسل الزمنية ، أنها نوعا ما غير مستقرة ، حيث يظهر عليها الإتجاه العام والتذبذب ، ويمكن فحص ذلك والتأكد منه بالإعتماد على عدة إختبارات أخرى منها Correlogram والإختبارات الإحصائية ، ADF, PP, KPSS .

ثانيا : الأعمدة Correlogram

تبين مخرجات دالتي **acf, pacf** كما توضح الاشكال البيانية التالية :

الشكل البياني رقم (4–3) : التمثيل البياني للسلاسل الزمنية (EMP, DEP, CROI) بإستعمال الأعمدة Correlogram .



المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

بالاعتماد على دالة الارتباط الذاتي ACF, PCF ولكي تستقر السلسلة يتطلب أن يكون P_Kمساويا للصفر او أن لا يختلف جوهريا عن الصفر، وبعبارة أخرى يجب ان تقع معاملات الارتباط الذاتي داخل حدود فترة الثقة (95%) ، وعليه نلاحظ :

1- بالنسبة للسلسلة CROI :

يتبين من خلال Correlogram علاقة السلسلة CROI بالقيم السابقة لها متوسطة تبدأ من القيمة 0.490 ، وفي الفترة $CROI_{t-1}$ تأخذ في التراجع إلى الثانية عشر $CROI_{t-12}$ تأخذالقيمة 0.203-والعلاقات المشار إليها هي علاقة جوهرية ومعاملات الارتباط تقع خارج حدود مجال الثقة عند الفترة $CROI_{t-1}$ ، وعليه السلسلة غير مستقرة في المستوى .

2- بالنسبة للسلسلة DEP :

نلاحظ من خلال دالة AC ان علاقة السلسلة DEP بالقيم السابقة لها هي أيضا متوسطة ، حيث انطلقت من القيمة 0.682 في الفترة DEP_{t-1} لتصل إلى القيمة 0.426- في الفترةDEP_{t-12} ومعاملات الارتباط للفترة DEP_{t-1} تقع خارج حدود مجال الثقة ، وعليه السلسلة غير مستقرة عند المستوى .

3- بالنسبة للسلسلة EMP :

يتبين أن معاملات الارتباط كلها تقع داخل حدود مجال الثقة ما عدا تلك المسجلة عند الفترات EMP $EMP_{t-1،t-2}$، EMP_{t-3}، EMP_{t-4}، EMP_{t-5}، وأن معاملات الارتباط الذاتية فردية وضعيفة نوعا ما وهي جوهرية أي تختلف عن الصفر.

$(Pro_1, Pro_2, Pro_3, Pro_4, Pro_5) \leq 0.05$.

ثالثا : الاختبارات الإحصائية .

1- اختبار ADF : ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج يلي بيانها كما يلي :

- الصيغة الأولى : نستعمل هذا الإختبار في الكشف عن إستقرار الثابت فقط .

- الصيغة الثانية : الثابت والإتجاه الزمني للسلسلة المدروسة .

- الصيغة الثالثة : نختبر السلسلة دون ثابت ودون الإتجاه الزمني .

ثالثا :الاختبارات الإحصائية .

سنعتمد في دراستنا لإستقرارية السلاسل الزمنية بإستعمال الإختبارات الإحصائية على الفرضيات التالية :

- فرضية العدم H_0 : السلسلة بها جذور وحدة ، أي أنها غير مستقرة عند المستوى .

- الفرضية H_1 : السلسلة لا تحتوي على جذور وحدة ، أي أن السلسلة مستقرة عند المستوى .

1- اختبارADF : ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج يلي بيانها كما يلي :

1-1-السلسلة CROI : باستعمال برنامج Eviews9.0 ، تم تلخيص المخرجات في الجدول التالي :

الجدول رقم (4 – 2) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة CROI باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		CROI		d(CROI)
With Constant	t-Statistic	-3.7139	t-Statistic	-9.2594
	Prob.	***0.0610***	***Prob.***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5839	t-Statistic	-9.2286
	Prob.	***0.0504***	***Prob.***	***0.0000***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5974	t-Statistic	-9.3548
	Prob.	***0.4488***	***Prob.***	***0.0000***

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0 .

يتبين من خلال الجدول أعلاه ان السلسلة CROI غير مستقرة عند المستوى ، حيث تبين أن (Pro) للنماذج الثلاثة أكبر من مستوى المعنوية (5%) اي 0.05<(Pro_1, Pro_2, Pro_3) . بينما عند اجراء الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن : 0.05>(Pro_1, Pro_2, Pro_3) ، وعليه فإن السلسلة CROI متكاملة من الدرجة الأولى أي : CROI=I (1) .

1-2-السلسلةDEP : باستعمال برنامج Eviews9.0 ، تم تلخيص المخرجات في الجدول التالي :

الجدول رقم(4 – 3) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة DEP باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		DEP		d(DEP)
With Constant	t-Statistic	3.8320-	t-Statistic	-8.5205
	Prob.	***0.0670***	***Prob.***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	1.7703-	t-Statistic	-8.3422
	Prob.	***0.1320***	***Prob.***	***0.0000***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1,9380-	t-Statistic	-8.6845
	Prob.	***0,0935***	***Prob.***	***0.0000***

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الجدول أن السلسلة DEP غير مستقرة عند المستوى ، حيث أثبتت النماذج الثلاثة لاختبار ADF أن بها جذور وحدة ، أي أن (Pro_3>5% ،Pro_2>5% ،Pro_1>5%) ، بينما بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى فإن السلسلة إستقرت عند النماذج الثلاثة ، أي أن :

(Pro_3<5% ،Pro_2<5% ،Pro_1<5%) ، وعليه فإن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I(1) = DEP .

1-3- السلسلةEMP : يمكن تبيان معالم مخرجات اختبار **ADF** في الجدول التالي :

الجدول رقم (4 – 4) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة EMP باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		EMP		d(EMP)
With Constant	t-Statistic	3.9701-	t-Statistic	-8.1237
	Prob.	***0.0682***	***Prob.***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6508	t-Statistic	-7.9434
	Prob.	***0.1108***	***Prob.***	***0.0000***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8913	t-Statistic	-8.3050
	Prob.	***0.0893***	***Prob.***	***0.0000***

المصدر:من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews 9.0

يتضح من خلال الجدول أن السلسلة EMP غير مستقرة عند المستوى ، حيث أن اختبار ADF بنماذجه الثلاثة أثبت أن السلسة بها جذور وحدة وبعد إجراء الفروقات تبين أن $(Pro_1, Pro_2, Pro_3) \leq 0.05$ ، وعليه فإن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى (1) I=EMP .

2- اختبارPP : هو اختبار يقوم على ثلاثة نماذج وتتضح مخرجاته على السلاسل كما يلي :

2-1- السلسلة CROI :

الجدول رقم (4 – 5) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة CROI باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		CROI	d(CROI	
With Constant	t-Statistic	1189-3.	t-Statistic	-11.0951
	Prob.	***0.0611***	***Prob.***	***0.0000***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5867	t-Statistic	-15.7584
	Prob.	***0.0500***	***Prob.***	***0.0000***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5036	t-Statistic	-10.8091
	Prob.	***0.1218***	***Prob.***	***0.0000***

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الجدول أن الاحتمالات (prob) أكبر من (5%) عند المستوى ، بينما عند إجراء الفروقات تبين أن الاحتمالات (prob) ، أصبحت أقل من مستوى المعنوية (5%) أي :

(Pro1<5% ،Pro2<5%،Pro3< 5%) . وعليه فالسلسلة CROI متكاملة من الدرجة الأولي أي أن I(1)= DEP. وهو ما تم التوصل إليه من خلال الإختبار ADF .

2-2- السلسلة DEP :

الجدول رقم (4 – 6) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة DEP باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		DEP		d(DEP)
With Constant	t-Statistic	-1.4221	t-Statistic	-25.9261
	Prob.	***0.1211***	***Prob.***	***0.0001***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4839	t-Statistic	-25.3716
	Prob.	***0.1038***	***Prob.***	***0.0000***
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1103	t-Statistic	-20.4606
	Prob.	***-1.4997***	***Prob.***	***0.0000***

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الجدول أن الاحتمالات (prob) أكبر من (5%) عند المستوى ، بينما عند إجراء الفروقات تبين أن الاحتمالات (prob) ، أصبحت أقل من مستوى المعنوية (5%) أي أن :

$(Pro_3 < 5\%$ ،$Pro_2 < 5\%$ ،$Pro_1 < 5\%)$. وعليه فالسلسلة DEP متكاملة من الدرجة الأولي أي I(1)=DEP وهو ما تم التوصل إليه من خلال الإختبار ADF .

2-3- السلسلةEMP :

الجدول رقم (4 – 7) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة EMP باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		EMP		d(EMP)
With Constant	t-Statistic	0.0938	t-Statistic	-23.2027
	Prob.	***1.3977***	***Prob.***	***0.0001***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6911	t-Statistic	-23.9314
	Prob.	***0.1305***	***Prob.***	***0.0000***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9007	t-Statistic	-23.4148
	Prob.	***0.0890***	***Prob.***	***0.0001***

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الجدول أن الاحتمالات (prob) أكبر من (5%) عند مستوى (5%) ، بينما عند إجراء الفروقات تبين أن الاحتمالات (prob) ، أصبحت أقل من مستوى المعنوية (5%) أي

(Pro3 <5% ، Pro2<5% ، Pro1<5%) . وعليه فالسلسلة EMP متكاملة من الدرجة الأولي أي EMP =I(1) . وهو ما تم التوصل إليه من خلال الاختبار ADF .

3- اختبارKPSS :

هو اختبار يعمل على معرفة استقرارية السلسلة من عدمها ويقوم على نموذجين ، وتتضح مخرجاته على السلاسل كما يلي :

3-1-السلسلة CROI :

الجدول رقم (4 – 8) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلةCROIباستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		CROI		d(CROI)
With Constant	t-Statistic	.25932	t-Statistic	.15043
	Prob.	0.0601	Prob.	0.0210
With Constant & Trend	t-Statistic	.14742	t-Statistic	.13694
	Prob.	0.0703	Prob.	0.0100

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الجدول أن إحصائية LM أكبر من الإحتمالات (prob) عند مستوى المعنوية (5%) ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) أي السلسلة CROI غير مستقرة عند المستوى ، بينما عند اجراء الفروقات الأولى تبين من خلال النموذجين الثاني والثالث أن LM أقل من (prob)، وعليه فالسلسلة متكاملة من الدرجة الأولى أي CROI = I (1) وهذا ما يثبت صحة ما تم التوصل إليه من اختبار ADF و PP .

3-2- السلسلة DEP : يتضح من معالم اختبار **KPSS** للسلسلة **DEP** كما يلي :

الجدول رقم (4 – 9) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة DEP باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		DEP		d(DEP)
With Constant	t-Statistic	.45212	t-Statistic	.500013
	Prob.	0.0583	Prob.	0.0021
With Constant & Trend	t-Statistic	.07122	t-Statistic	500011.
	Prob.	0.0662	Prob.	0.0011

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الجدول أن احصائية LM أكبر من الإحتمالات (prob) عند مستوى المعنوية (5%) وعليه يمكن تقبل فرضية العدم (H_0) والتي مفادها أن السلسلة DEP غير مستقرة عند المستوى

بينما عند اجراء الفروقات الأولية يتبين أن LM لكلا النموذجين أقل من الإحتمالات (prob) وعليه فإن السلسلة DEP متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)** = DEP

3-3- السلسلة EMP : يتضح من معالم اختبار **KPSS** للسلسلة **EMP** كما يلي :

الجدول رقم (4 – 10) : تلخيص مخرجات إستقرارية السلسلة EMP باستعمال برنامج Eviews 9.0

	AtLevel		At First Difference	
		EMP		d(EMP)
With Constant	t-Statistic	0.0975	t-Statistic	10.5000
	Prob.	0.0601	Prob.	0.0013
With Constant & Trend	t-Statistic	0.0847	t-Statistic	9.5000
	Prob.	0.0609	Prob.	0.0018

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews9.0

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن إحصائية LM أكبر من الإحتمالات (prob) عند مستوى المعنوية (5%) وعليه يمكن تقبل فرضية العدم (H_0) والتي مفادها أن السلسلة EMP غير مستقرة عند المستوى بينما عند إجراء الفروقات الأولية يتبين أن LM لكلا النموذجين أقل من الإحتمالات (prob) ، وعليه فإن السلسلة EMP متكاملة من الدرجة الأولى I(1) = EMP .

المطلب الثالث : دراسة العلاقة السببية بين حجم التشغيل ، النمو الإقتصادي والانفاق الحكومي

قبل دراسة إتجاه السببية لـ Granger لابد من إجراء إختبار جذور الوحدة للكشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية ، وذلك بإتباع الإختبارات المرتبطة بذلك والمبينة في نموذج التكامل المتزامن وبعد إجراء إختبارات كشف الإستقرارية لسلسلة حجم العمالة (EMP) وكذا سلسلة معدل النمو الإقتصادي (CROI) وسلسلة الإنفاق الحكومي (DEP) بإستعمال إختبار Augmanted Dickey& Fuller (A.D.F) وإختبار Philips and Peron (PP) وإختبار Kwiatkowski , Philips , Schmidt , shin(KPSS) تبين بأن هاته السلاسل لا تستقر عند المستوى ، ولكنها تستقر عند إجراء الفرق الأول لها مما يعني أن السلاسل المدروسة متكاملة من الدرجة الأولى **I(1)** أي **I=1** .

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل قيد الدراسة (حجم العمالة EMP ومعدل النمو الإقتصادي CROI والإنفاق الحكومي DEP) نستطيع إجراء إختبار سببية ANGEL Granger حيث سنقوم بإختبار الفرضيات التالية :

بالنسبة للنموذج (croi) f = EMP

فرضية العدم H_0 : معدلات النمو لا تسبب أثر في حجم العمالة عند مستوى معنوية 5% .

الفرضية البديلة H_1 : معدلات النمو تسبب أثر في حجم العمالة عند مستوى معنوية 5% .

بالنسبة للنموذج (dep) f =EMP

فرضية العدم H_0 : الإنفاق الحكومي لا يسبب أثر في حجم العمالة عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة H_1 : الإنفاق الحكومي يسبب أثر في حجم العمالة عند مستوى معنوية 5%.

دراسة إتجاه السببية بين حجم العمالة ، النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي .

الجدول رقم (4 – 11) : يبين إتجاه السببية بين حجم العمالة ، النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي باستعمال برنامج Eviews 9.0

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEMP does not Granger Cause DCROI	28	1.27891	0.3025
DCROI does not Granger Cause DEMP		1.06160	0.0027
DEMP does not Granger Cause DDEP	28	0.05335	0.0000
DDEP does not Granger Cause DEMP		1.08203	0.0022

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

من خلال الجدول أعلاه ، يتبين أن :

بالنسبة للنموذج : EMP= f(croi)

وحسب إختبار السببية لـ Granger نلاحظ بأن الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر Fisher أقل من المستوى (5%) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي أن هناك علاقة سببية بين السلسلتين المدروستين (emp, croi) في إتجاه واحد ، أي أن المتغير المفسر يتسبب في المتغير التابع أي بمعنى أن معدل النمو الإقتصادي يتسبب في حجم العمالة وهو ما يتوافق مع الطرح النظري للنظرية الإقتصادية الكلية التي تؤكد أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين قيد الدراسة ، مما سبق يتبين وجود علاقة بين معدل النمو الإقتصادي وحجم العمالة في إتجاه واحد .

بالنسبة للنموذج : EMP = f (dep)

نلاحظ أيضا من خلال قرائتنا للجدول أعلاه وحسب إختبار السببية لـ Granger نلاحظ بأن الإحتمال المرافق لإحصائية فيشر Fisher أقل من المستوى (5%) ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل

الفرضية البديلة H_1 ، أي أن هناك علاقة سببية بين السلسلتين المدروستين في إتجاه واحد ، أي أن المتغير المفسر يتسبب في المتغير التابع أي بمعنى أن حجم الإنفاق الحكومي يتسبب في حجم العمالة وهو ما يتوافق مع الطرح النظري الكينزي الذي يؤكد العلاقة السببية بين كل من الإنفاق العام في حجم العمالة والتي تعتمد على سياسة الإنفاق العام في تحفيز الطلب الكلي وزيادة التشغيل . مما سبق يتبين وجود علاقة بين حجم الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في إتجاه واحد .

إذن إتجاه السببية يكون من التغير في الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي واللذان يسببان التغير في حجم العمالة وفقا للنموذج المقدر للمتغير EMP بدلالة DEP و CROI

$$\mathbf{EMP = f(DEP, CROI)}$$

المبحث الثالث : تقدير النموذج وتقييم صلاحيته

المطلب الأول : تقدير النموذج

كما سبق وذكرنا في المطلب الأول من المبحث الثاني أنه يمكن كتابة النموذج الخطي على الشكل الرياضي التالي:

$EMP_i=C_0+C_1 \times dep_i+C_2 \times Croi_i+\varepsilon_i$.

حيث أن C_0, C_1, C_2تعبر عن معلمات النموذج.

ε يعبر عن قيمة الخطأ في تفسير حجم العمالة.

EMP:حجم العمالة.

CROI : معدل النمو الإقتصادي(%).

DEP :حجم الإنفاق الحكومي.

أولا:تقدير نموذج التكامل المتزامن .

سيتم تقدير النموذج لشرح العلاقة بين المتغيرات، وفق منهجية التكامل المشترك (المتزامن) وذلك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل، حيث أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة قد تكون غير مستقرة في المدى القصير، إلا أنها ستستقر في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة بينهما، تسمى بعلاقة التكامل المتزامن ولكشف مشكل عدم إستقرارية السلاسل الزمنية لابد من إجراء إختبار جذور الوحدة كمرحلة أولىوبعد إثبات إستقرارية السلاسل الزمنية وتكاملها من نفس الدرجة، نستخدم نموذج تصحيح الخطأ في المرحلة الثانية حيث أنه لايتم تنفيذ المرحلة الثانية، مالم يتم إثبات إستقرارية السلاسل الزمنية وتكاملها من نفس الرتبة حسب إختبارEngle و Granger.

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها مستقرة من نفس الدرجة، سنقوم بتقدير النموذج على النحو التالي:

الجدول رقم (4 – 12) : يبين تقدير معادلة النموذج باستعمال مخرجات برنامج Eviews 9.0

1– تقدير معادلة النموذج الخطي بإستعمال برنامج Eviews 9.0

Dependent Variable: EMP
Method: Least Squares
Date: 17/10/20 Time: 05:43
Sample (adjusted): 1990 - 2017
afteradjustments8Included observations: 2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5392020.	5896233.	3.914486	0.0011
DEP	.0014290-	2.407805	-2.003504	0.0021
CROI	3368643.	2.549342.	3.528805	0.0013

R-squared	0.692449	Meandependent var	12328144
Adjusted R-squared	0.620035	S.D. dependent var	16776359
S.E. of regression	16662471	Akaike info criterion	36.20338
Sumsquaredresid	6.39E+15	Schwarz criterion	36.34855
Log likelihood	-467.6440	Hannan-Quinn criter.	36.24519
F-statistic	1.171459	Durbin-Watson stat	2.274357
Prob(F-statistic)	0.027732		

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات Eviews 9.0

2–تقدير معادلة النموذج الخطي بإستعمال برنامج Eviews 9.0.

سيتم تقدير النموذج الموالي الممثل للعلاقات الفاعلة في حجم العمالة، وتتضح معالم النموذج كما في الشكل التالي:

EMP = C(1) + C(2)*DEP + C(3)*CROI

3–تقدير معلمات النموذج :

وفقا للجدول أعلاه يتضح أن نتائج تقدير النموذج الخطي لحجم العمالة كمايلي :

EMP = 5392020.49609 - 0.0014287741521*DEP + 3368642.68657*CROI

(0.0011) (0.0021) (0.0013)

$Sing_F$= 0.027 R^2=0.6924 N=28

DW=2.27

علما أن :

(.): عبارة عن قيم إحصائية (t- student).

R^2: معامل التحديد.

F:إحصائية فيشر .

N: عدد المشاهدات والمساوية لـ *28*.

DW: إحصائية DurbinWatson.

Prob: إحتمال الخطأ.

ثانيا : اختبار علاقة التكامل المتزامن وتقدير نماذج تصحيح الخطأ

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات فيالمدى الطويل ممكن.أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (حجم العمالة) والمتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي)، وذلك حسب الاختبارات السابقة الذكر، لذا لابد من المرور إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM.

يتم تقدير هذا النموذج بإضافة البواقي المقدرة متباطئة بسنة واحدة في الإنحدار القصير المدى، كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة كما يلي :

$$DEMP = C(1) + C(2)*dDEP + C(3)*dCROI + y\ E_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويسمى بنموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ بعين الإعتبار ديناميكية السلاسل الزمنية المدروسة في المدى القصير والطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمفسرة للظاهرة المدروسة. وأساسا ظهور(E_{t-1}) في المعادلة أعلاه تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة حجم العمالة في الأجل القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

ومن خلال ذلك، ففي الأجل القصير يكون هناك تصحيح جزئي في هذا الإختلال، وهنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (y)، والتي تعتبر معلمة تعديل القيم الفعلية لحجم العمالة بإتجاه قيمتها التوازنية من فترة لأخرى، حيث تقيس هذه المعلمة نسبة إختلال التوازن في الفترة المبطئة (**t-1**) والتي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (**t**).

وبعد إثبات إستقرارية السلاسل قيد الدراسة وتكاملها من نفس الرتبة سنقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة الأصلية التي تم الحصول عليها من خلال مخرجات eviews 9 كالتالي:

EMP = 5392020.49609 - 0.0014287741521*DEP + 3368642.68657*CROI

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرةنقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة.

وتتلخص الفرضيات كالتالي :

H_0 : سلسلة البواقي بها جذور وحدة عند مستوى (5%).

H_1 : سلسلة البواقي ليس بها جذور وحدة عند مستوى (5%).

ونتائج اختبار **ADF** للبواقي **E** موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4 – 13) : نتائج اختبار ديكي – فولارADF للبواقي E

	AtLevel	
		E
With Constant	t-Statistic	-5.5073
	Prob.	***0.0001***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4023
	Prob.	***0.0010***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.6257
	Prob.	***0.0000***

المصدر : اعداد الطالبة بناءا مخرجات Eviews 9.0

وعند مقارنة Pro نجدها أقل من 5 % وتعني رفض الفرضيةH0 ، ومنه نشير بأن سلسلة e مستقرة عند المستوى ، اي ان كل الاحتمالات الحرجة(prob) اقل من 0.05.

إذن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة و بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL – GRANGER.

1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.ECM :

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلاسل (المتغيرات)، لديهم نفس درجة التكامل**I(1)**، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل و قرانجر(1988) كالآتي :

- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي :

EMP = 5392020.49609 - 0.0014287741521*DEP + 3368642.68657*CROI

تتمة لمرحلة تقدير النموذج في المدى الطويل نحصل على معادلة البواقي التالية:

E= EMP - 5392020.49609 + 0.0014287741521*DEP - 3368642.68657*CROI +

تقدير معادلة النموذج الخطي باستعمال برنامج Eviews 9.0 في المدى القصير.

- المرحلة الثانية : تقدير العلاقة في المدى القصير

DEMP = -104961.370448 + 0.081226240019*DDEP + 3440060.0919*DCROI - 1.18322291543*E(-1)

Dependent Variable: DEMP
Method: Least Squares
Date: 17/07/20 Time: 05:43
Sample (adjusted): 1990 - 2017
Included observations: 27 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-104961.4	3420079.	-0.030690	0.0058
DDEP	0.081226	0.319116	0.254535	0.0016
DCROI	3440060.	1544923.	2.226687	0.0370
E(-1)	-1.183223	0.223585	-5.292052	0.0000

R-squared	0.575743	Meandependent var	212569.2
Adjusted R-squared	0.515135	S.D. dependent var	24507105
S.E. of regression	17064846	Akaike info criterion	36.28859
Sumsquaredresid	6.12E+15	Schwarz criterion	36.48361
Log likelihood	-449.6073	Hannan-Quinn criter.	36.34268
F-statistic	9.499442	Durbin-Watson stat	2.019676
Prob(F-statistic)	0.000364		

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأسالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث ان 0.05>0.0220 =proوبالتالي المعادلة مقبولة.وعليه يوجد علاقة في الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتغير التابع.

المطلب الثاني : التقييم الإقتصادي والإحصائي

أولا: التفسير الاقتصادي

سيتم الاشارة الى المعنوية في الامد الطويل والقصير، ويلي بيانها كالتالي:

في الامد الطويل :

1- معامل نفقات α_1 :

بالنسبة لمعامل النفقات العامة (DEP) فنلاحظمن خلال المعادلة المقدرة أن إشارته سالبة، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين هذا المتغير وحجم العمالة، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة من شأنه أن يخفض حجم العمالة المشغلة بـ 0.001 وحدة وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية.حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي موجهه إلى القطاعات غير مساهمة في التشغيل.أي بمعنى أن زيادة النفقات العامة بدينار واحد فإن ذلك سيؤدي إلى إنخفاض اليد العاملة بـ عامل واحد.

2- معامل النمو α_2 :

بالنسبة لمعامل النمو (CROI) فنلاحظمن خلال المعادلة المقدرة أن إشارته موجبة، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين النمو الإقتصادي وحجم العمالة، حيث أن زيادة النمو الإقتصادي بوحدة واحدة من شأنه أن يرفع حجم العمالة المشغلة بـ 3 ملايين وهو مايثبت صحة النظرية أي أن زيادة الناتج المحلي من شأنه زيادة النشاط الإقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم اليد العاملة.

في الامد القصير:

1- معامل نفقات α_1:

بالنسبة لمعامل النفقات العامة (DEP) فنلاحظمن خلال المعادلة المقدرة أن إشارته موجبة، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة من شأنه أن يرفع حجم العمالة المشغلة بـ 0.08 وحدة وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية، أي زيادة النفقات العامة بدينار واحد من شأنها رفع حجم العمالة المشغلة بـ 80 عامل.

2- معامل النمو α_2 :

بالنسبة لمعامل النمو (CROI) فنلاحظمن خلال المعادلة المقدرة أن إشارته موجبة، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو وحجم العمالة، حيث أن زيادة النمو الإقتصادي بوحدة واحدة(1%) من شأنه أن يرفع حجم العمالة المشغلة بـ 3.4 ملايين والتي ترى بأن زيادة الناتج المحلي من شأنه زيادة النشاط الإقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة حجم اليد العاملة.إذ تعد البطالة ظاهرة تنخر إقتصاديات الدول وعليه فإن زيادة حجم التشغيل وتحسين معدلات العمالة يتطلب تحقيق نمو حقيقي بمعدلات مقبولة في البناء الإقتصادي، وهو ما يتوافق مع قانون أوكن وإختبار Toda – yamamoto، الذي يقرب العلاقة الطردية بين متغيري النمو والتشغيل .

ثانيا : التفسيرالإحصائي

ويتم التطرق الى كل من المعنوية الكلية والجزئية كمايلي:

1- المعنوية الكلية :

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسيEviews9.0.ان نموذج التكامل المتزامن في الامد الطويل ككل معنوي، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر F_T حيث بلغت pro(f)=0.027<0.05، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد$\mathbf{R^2}$=0.6924وهذا ما يدل على ان للمتغيرات التفسيرية مجملة اثر في تفسير المتغير التابع بنسبة 69.24%.

كما يظهر ان نموذج تصحيح الخطأ ايضا هو الآخر كان معنويا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير نسبة 57.57%، وكانت القيمة الاحتمالية لمعامل فيشر 0.000 وهي أقل من 5%.

2- المعنوية الجزئية :

يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الأمد الطويل والأمد القصير) ان كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الاحتمالية 0.05، وتتضح من خلال التالي:

2-1- معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل الطويل :

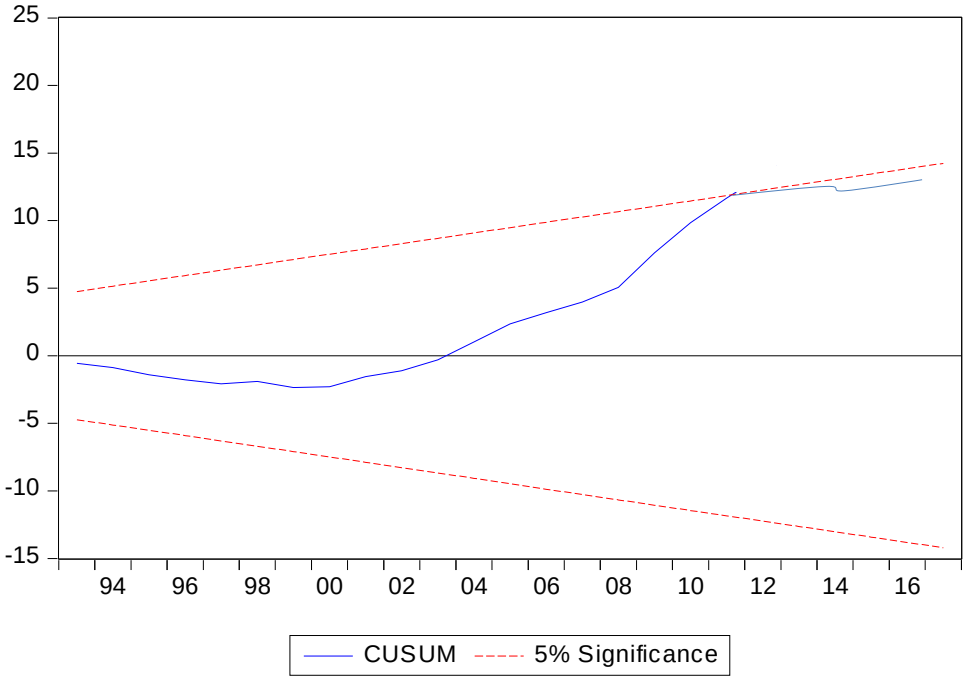
$Pro(\alpha_1)=$ (0.0011)<0.05	$Pro(\alpha_2)=$ (0.0021)<0.05	$Pro(\alpha_3)=$ (0.0013<0.05

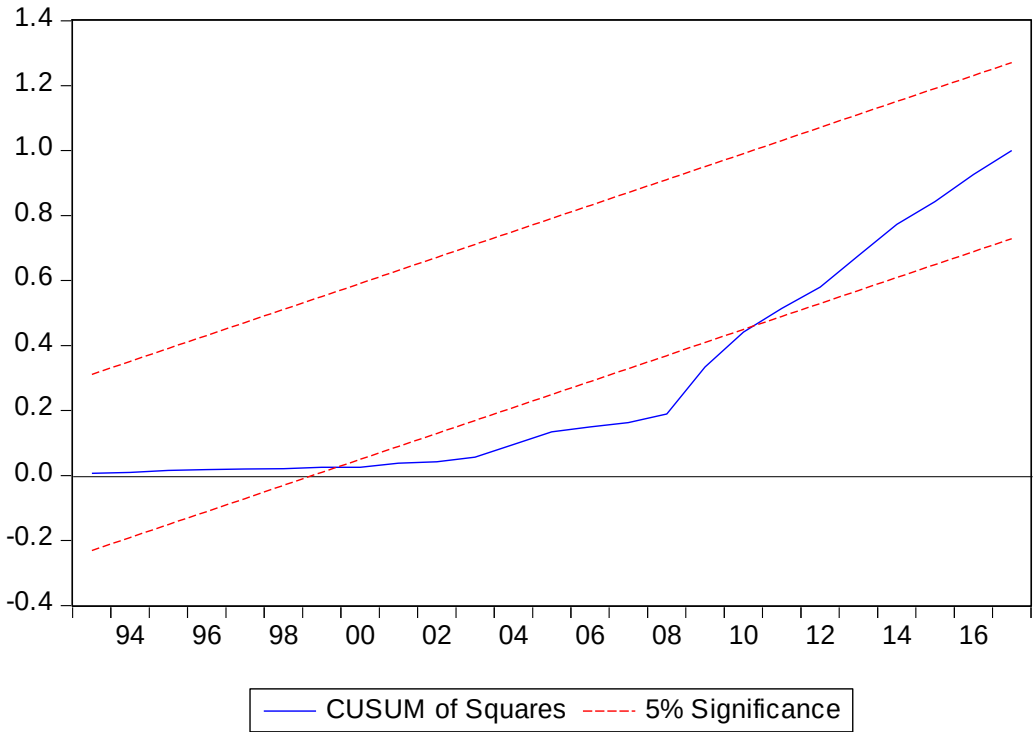
2-2-معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير:

$Pro(\alpha 1)=$ (0.0058)<0.05 $Pro(\alpha 2)=$ (0.0016)<0.05 $Pro(\alpha 3)=$ (0.0370)<0.05 $Pro(\alpha 4)=$ (0.0000)<0.05

المطلب الثالث : إختبارإستقرار النموذج

لإختبارإستقرار معلمات النموذج في المدى الطويل مع القصير بفعل بعض التغيرات الهيكلية التي قد تؤثر على النموذج نستخدم الإختبارين التاليين، الأول يتعلق بالمجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) وتتضح النتائج في الشكل الموالي:





يتبين من خلال الرسم البياني لكلا الإختبارين إستقرار النموذج داخل حدود المنطقة الحرجة، إلا أنه نلاحظ من خلال منحنى المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) خروج المنحنى عن خطوط المنطقة الحرجة من سنة 2000 ، لكنه سرعان ما يعاود الدخول في منطقة الإستقرار سنة 2008 ، وهذا ما يؤكده المنحنى الثاني المتعلق بمربعات البواقي المعاودة.وهو ما يفسر إقتصاديا بزيادة الإنفاق الحكومي والذي نتج عن زيادة مداخيل الدولة جراء زيادة الطلب العالمي على النفط وبالتالي تأثير عوامل خارجية، بالإضافة إلى ذلك إتجاهات سياسة الإنفاق نحو القطاعات غير إنتاجية بل خدماتية، دزن أن ننسى عدم تنظيم سوق العمل وسيطرة القطاع غير الرسمي على غالبية التعاملات في كل القطاعات مما يستلزم التفكير في عملية إستحداث سياسات يتم توجيهها إلى قطاعات إنتاجية تخلق مناصب عمل دائمة وتساهم في زيادة عملية التشغيل والحد من البطالة.

خلاصة الفصل الرابع :

حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي، دراسة مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين حجم الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الجزائر من خلال تقديم دراسة قياسية خلال الفترة (1990– 2017) ، وذلك بإستعمال إختبار التكامل المشترك وفق طريقة Granger-Engle ذو المرحلتين خاصة بالنسبة للعينات الصغيرة، إذ بينت الدراسة القياسية عن وجود علاقة توازنية في المدى الطويل (البعيد) ما بين المتغيرين (الانفاق الحكومي وحجم العمالة) وكذا مع جملة المتغيرات الأخرى (النموالإقتصادي) المفسرة للظاهرة القياسية المدروسة.

كما بينت الدراسة القياسية طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي وحجم العمالة وذلك من خلال بيانات الفترة (1990 – 2017) حيث تبين وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق الحكومي على حجم العمالة في الأمد القصير في حين تبين وجود أثر عكسي بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الأجل الطويل ، أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين النمو الإقتصادي وحجم العمالة فتبين وجود علاقة طردية في الأمدين الطويل والقصير.

كما أثبت اختبار السببية لـ Granger-Engle وجود العلاقة ذات الاتجاه الوحيد بين حجم العمالة والإنفاق الحكومي ومعدل النمو الإقتصادي ، وبالتالي هناك علاقة سببية بين Dep وEmp وبين Croi وemp بينما لاتوجد علاقة سببية عكسية بين emp وdep أو بين emp وcroi، أما فيما يخص تقديرنا للنموذج وإختبارنا لعلاقة التكامل المتزامن وكذا تقدير نماذج تصحيح الخطأ فتوصلنا إلى إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل وكذا وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتغير التابع.

فبالنسبة للإنفاق الحكومي (DEP) فلاحظنامن خلال المعادلة المقدرة في الأمد الطويل أن إشارته سالبة، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة كما ذكرنا سابقا، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة أي بدينار واحد من شأنه أن يخفض حجم العمالة المشغلة بـ *0.001* وحدة أي ما يعادل عامل واحد وهو ما يتنافى مع النظرية الإقتصادية. بينما في الأمد القصير لاحظنا أن إشارته موجبة أي يمعنى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة من شأنه أن يساهم برفع حجم العمالة المشغلة بـ *0.08* أي ما يعادل *80* عامل.

أما بالنسبة للنمو (CROI) فلاحظنامن خلال المعادلة المقدرة أيضا أن إشارته موجبة في الأمدين الطويل والقصير مما يعني وجود علاقة طردية بين النمو الإقتصادي وحجم العمالة ، حيث أن زيادة النمو الإقتصادي بوحدة واحدة في الأمدين الطويل والقصير من شأنه أن يرفع حجم العمالة المشغلة بـ *3* ملايين عامل وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية بأن زيادة الناتج المحلي من شأنه زيادة النشاط الإقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة حجم تشغيل اليد العاملة.

خاتمة

شهد سوق العمل في الجزائر خلال فترة التسعينات وحتى بداية الألفية الثالثة إختلالات مستمرة ومتزايدة إتسمت بعرض عمل أكبر من الطلب على العمل أو أن الطلب على العمل لم يكن كافيا لإمتصاص العرض من العمل ، وإستمر ذلك ولكن بنسب أقل خلال الفترة 2005 – 2017 ، التي إتسمت بمعدلات بطالة تراوحت بين 10 % و12 % ، بسبب عدم القدرة على توفير مناصب شغل جديدة والذي يرجع أساسا لكثرة خريجي الجامعات والمعاهد ، رغم محاولات الدولة لإمتصاص البطالة من خلال دعم القطاعات المنتجة وخاصة القطاع الفلاحي الذي أصبحت تعول عليه الدولة في إمتصاص الفائض من القوة العاملة ، لكن رغم ذلك بقي القطاع غير الرسمي مهيمنا وبنسبة تقريبا 50 % من حجم العمالة ، كما نجد ما يقارب 2 مليون عامل هم ضمن برنامج الإدماج والتشغيل المؤقت .

في هذا الصدد إعتمدت الجزائر مؤخرا على سياسة الإنفاق الحكومي بإتجاهيها الإنكماشي والتوسعي من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والتي من بينها تحقيق سياسة التوظيف الكامل بإعتبارها من أهم السياسات الإقتصادية التي لها آثار واضحة على الإقتصاد ، فسياسة الإنفاق الحكومي الإنكماشية إتبعتها الجزائر في فترة التسعينات من خلال برامج الإصلاحات الإقتصادية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة التي عانت منها في فترة التسعينات (إرتفاع رهيب في معدلات التضخم) أما سياسة الإنفاق الحكومي التوسعية فقد إتبعتها الجزائر إنطلاقا من سنة 2001 والتي تجسدت بالخصوص في كل من برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي وبرنامج توطيد النمو ، مستغلة في ذلك الإنفراج المالي الذي تحقق بفعل تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة.

في هذا السياق إنصبت دراستنا على مدى تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على سوق العمل في الجزائر وكيفية تفعيلها للرفع من مستوى التشغيل.

وحتى يتم إدراك هذا التأثير، تطرقنا في الفصل الأول إلى تطور مفهوم الإنفاق الحكومي وكذا المفاهيم والأسس المتعلقة به ، وحاولنا تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي وسوق العمل في إطار نظري .

ثم تناولنا في الفصل الثاني تحليل سير سوق العمل في الجزائر من خلال طرحنا لأهم النظريات الإقتصادية الممكن الإستناد إليها لتفسير سير سوق العمل ، وكذلك دراسة وتحليل مشكلة إختلال سوق العمل وذلك من خلال التطرق إلى العوامل المؤثرة في سوق العمل ، كما تطرقنا إلى طرح مختلف الإجراءات والبرامج والتي من شأنها ضبط أو التخفيف من مشكلة إختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل ، وكفصل ثالث تناولنا بالدراسة والتحليل أهمية سياسة الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف سياسة التشغيل ، وذلك من خلال دراستنا لتطور سياسة الإنفاق الحكومي المنتهجة في الجزائر ومدى تأثيرها على سوق العمل (التشغيل) من خلال تحليلنا لتطور سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2005–2017) ،كما قمنا بتحليل وتقييم إنعكاسات

برامج الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل في الجزائر ، حيث قمنا بتقسيم فترة الدراسة (1990-2017) إلى ثلاثة مراحل أساسية ، والتي تمثلت في فترة التثبيت الإقتصادي و التعديل الهيكلي (1990-2000) ، وفترة دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وفترة (2005- 2017) وهي فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) ، وبرنامج التنمية الخماسي (2010- 2014) ، وكذا برنامج توطيد النمو (2015-2019) وذلك للإختلاف الواضح في سياسة الإنفاق العام المطبقة خلال هذه المراحل وكذا من أجل مقارنة نتائج هاته البرامج على مستوى التشغيل .

وفي الفصل الرابع حاولت الدراسة تحليل أثر الإنفاق الحكومي على سوق العمل وذلك من خلال قيامنا بدراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على سوق العمل والتي هدفت إلى توضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الجزائر وذلك بغية إبراز مدى تأثير الإنفاق الحكومي على أداء سير سوق العمل من خلال إدراج بعض المتغيرات الإقتصادية التي رأيناها مناسبة في شرح تلك العلاقة بين المتغيرين المدروسين وذلك من خلال محاولتنا لإختبار بعض الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة من خلال إجراء بعض الإختبارات المتعلقة بالتكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، وذلك لإيجاد العلاقة التوازنية الطويلة والقصيرة الأجل التي تربط المتغيرات المدروسة .

أولا : نتائج إختبار صحة الفرضيات

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة :

- **الفرضية الأولى** : بينت الدراسة القياسية العلاقة العكسية بين حجم الإنفاق الحكومي و حجم العمالة حيث تبين أن التوسع في الإنفاق الحكومي لا يساهم في الرفع من حجم العمالة الفعلية المشغلة في الجزائر وبالتالي نرفض الفرضية . فبالنسبة للإنفاق الحكومي (DEP) فلاحظنا من خلال المعادلة المقدرة في الأمد الطويل أن إشارته سالبة ، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة أي بمليار دج من شأنه أن يخفض حجم العمالة المشغلة بـ 0.001 وحدة أي ما يعادل عامل واحد ، حيث يمكن تفسير هذا الأمر بأن إتجاهات هذا الإنفاق موجهة إلى قطاعات لا تساهم في خلق مناصب عمل دائمة فهي غير إنتاجية بل خدماتية.

الفرضية الثانية : أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من ناحية حجم مناصب العمل المستحدثة في إطار آليات وبرامج تسيير سوق العمل ،كما بينت عدم ملائمة هذه المناصب لمتطلبات سوق العمل ، حيث أن أغلبها لا يتوافق نوعيا مع مؤهلات عارضي العمل ، ويرجع ذلك لطبيعة المناصب المستحدثة حيث تميزت أغلب مناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج دعم الشغل المأجور بمناصب مؤقتة ، وتمركزها بنسبة كبيرة في القطاع الإداري أكثر من القطاع الإقتصادي ، مما أدى إلى حالة تشبع هذا القطاع وظهور البطالة المقنعة .

الفرضية الثالثة : إن السياسة المالية الإنكماشية والتوسعية المنتهجة من قبل الدولة لم تحقق أهدافها الأساسية وخاصة فيما يتعلق بالتشغيل والتي بقيت سياسة ظرفية يعبر عنها بأرقام فقط وهو ما أثبتته الدراسة القياسية أين

وجدنا أن العمالة الكلية إستجابت للتغيرات الحاصلة في الإنفاق العام في الأجال القصيرة فقط (أثبتت صحة الفرضية جزئيا) لكن في الأجال الطويلة كانت إستجابة ضعيفة لم ترقى لمستوى المخططات والبرامج المسطرة خاصة منذ سنة 2000 ، حيث أنه خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الإقتصادية شهدت معدلات البطالة تراجعا محسوسا ، إذ إنخفضت من 29.2% سنة 1999 إلى 10.5% سنة 2016 ، وفي المقابل أبرزت الدراسة أن هذا التخفيض ظرفي نتيجة لإعتماد السلطات على سياسات وبرامج ظرفية تعتمد على مناصب شغل أغلبها مؤقتة ، وليس إنخفاض مبني على عوامل إقتصادية كما تبينه النظريات الإقتصادية . أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية وإعادة توجيهها على المستوى الكلي من خلال تتبع قنوات صرف الأموال.

ومن أجل تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج والتي يمكن إختصارها على النحو التالي :

ثانيا : نتائج الدراسة النظرية

- إن تقسيم النفقات العامة وتصنيفها لايخضع إلى معيار محدد ، وإنما يكون حسب النظام الإقتصادي المتبع والأهداف المتوخاة من هذه النفقات ، لذلك يوجد إختلاف كبير في كيفية تصنيف النفقات العامة خاصة بين الدول المتقدمة التي تتبع نظام إقتصاد السوق ، والدول النامية ، مما يصعب من عملية المقارنة في هذا المجال .
- تختلف المعايير المستخدمة في توزيع النفقات العامة حسب الظروف الإقتصادية لكل بلد .
- إختلفت النظريات الإقتصادية وفكرها الإقتصادي في تشخيص إختلالات سوق العمل وكيفية معالجتها حيث تبنت النظرية الكلاسيكية عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي ، وذلك نظرا لإعتقادهم بالتوازن التلقائي بين العرض والطلب ، وإفتراضهم تحقيق التشغيل الكامل تلقائيا ، ومنه لا توجد بطالة إجبارية وإن وجدت فهي بطالة إختيارية ، أما النظرية الكينزية فقد كان لهم نظرة عكسية ، حيث يرى كينز أن هناك بطالة إجبارية ناتجة عن قصور الطلب الكلي ، ومنه يجب أن تتدخل الدولة من أجل تحقيق التوازن الكلي عن طريق تفعيل هذا الطلب .
- إن إنشاء هياكل وآليات دعم وتشجيع المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل ساعد كثيرا على تقليص الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب على العمل .
- تعتبر نسبة مساهمة الأجهزة والبرامج الخاصة بتسيير سوق العمل كسياسة للتشغيل بالجزائر في إجمالي مناصب التشغيل المستحدثة دون مستوى التوقعات بالنظر لحجم المبالغ المخصصة وعدد المؤسسات المنشأة ويرجع ذلك إلى هيكل وطبيعة المناصب المستحدثة ، حيث تميزت أغلب مناصب الشغل المستحدثة في إطار برامج دعم الشغل بمناصب مؤقتة ، وتمركزها بنسبة كبيرة في القطاع الإداري أكثر من القطاع الإقتصادي .
- أثبتت الدراسة إختلالات هيكل سياسة التشغيل في الجزائر خلال فترة الدراسة والتي تمثلت في :

- تمركز القوى العاملة المشتغلة في قطاعات ذات إنتاجية منخفضة منها قطاع التجارة والخدمات ، حيث وصلت نسبة المشتغلين بهذه القطاعات إلى أكثر من 50 % من إجمالي المشتغلين خلال فترة الدراسة، في حين نجد أن نسبة المشتغلين في القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة ضعيفة لم تتجاوز 15% كحد أقصى خلال فترة الدراسة .
- إرتفاع نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي ، حيث وصلت نسبته إلى 42.92 % سنة 2014 بعد أن كانت 17.1%سنة 1995 ، وهذا راجع إلى طبيعة مناصب العمل الموفرة ، وتقلص قدرة القطاعات الرسمية في إستيعاب فائض القوى العاملة وزيادة حجم القطاع غير الرسمي من 34.1 % سنة 2000 إلى49.2 % سنة 2015 ، حيث أصبح هذا القطاع ملاذا ليس للعاطلين فقط بل حتى بعض المشتغلين بسبب إنخفاض القيمة الحقيقية للأجور.
- ما زالت سياسات التشغيل المعتمدة من خلال برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر تحتاج إلى تقويم لتفعيلها في ضبط إختلالات سوق العمل ، وهذا نظرا للنقائص التي شابتها والتي من بينها :
- إرتفاع نسبة المناصب المؤقتة وغير المتوافقة من ناحية الأجر الذي يتقاضاه العامل من جهة أو من ناحية عدم توافق هذه المناصب مع الشهادات التي يحملها عارض العمل ، ويرجع ذلك لهيكل وطبيعة المناصب المستحدثة في تمركزها بنسبة كبيرة في القطاع الإداري ، وإعتمادها على إعتبارات إجتماعية في عملية التشغيل إنخفاض حصيلة التشغيل في إطار برامج دعم المبادرات الذاتية بالمقارنة بحجم المبالغ المخصصة لذلك ، حيث بقيت نسبة المساهمة في إجمالي التشغيل دون مستوى التوقعات ، وذلك راجع لتمركز المؤسسات والمشاريع الممولة في قطاعات خدماتية .
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في إجمالي التشغيل خلال السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة مقارنة بالقطاع العام ورغم هذا التطور الذي شهده التشغيل في القطاع الخاص إلا أن مساهمته في حجم التشغيل الإجمالي بالجزائر مازال متدني وضعيف مقارنة بدول العالم ، ويمكن إرجاع محدودية القطاع الخاص في التشغيل لعدة أسباب من بينها :
- زيادة نسبة القطاع غير الرسمي ، لكون مؤسسات القطاع غير الرسمي تستفيد من الكثير من الإمتيازات منها إنعدام الكثير من الأعباء التي تحملها المؤسسات الرسمية كضرورة الإلتزام بالحد الأدنى للأجور، وكذا دفع الضرائب والإشتراكات الإجتماعية والإلتزام بمعايير العمل...إلخ .
- تموقع معظم مؤسسات القطاع الخاص ضمن بعض القطاعات ذات النشاطات التقليدية، وإهمالها لقطاعات مولدة للقيمة المضافة العالية .
- يمتاز سوق العمل في الجزائر بإستحواذ قطاع الخدمات على نسبة معتبرة من مناصب الشغل ، وهو أمر غير مرغوب فيه لأنه من المفروض إستحواذ القطاع الإنتاجي على النسبة المعتبرة من مناصب الشغل ، ذلك لكون القطاعات المنتجة هي التي تحقق المزيد من الثروة .
- عرف الإنفاق العام تزايدا ونموا خلال فترة الدراسة ، لكن هذا النمو والتزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والتي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام

خاصة الإنفاق الإستثماري منه (نفقات التجهيز) ، وأنه إنطلاقا من سنة 1999 إستعادت الدولة دورها الإقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري على حساب الإنفاق الجاري تجسيدا لسياسة الإنعاش الإقتصادي .

- تميزت طبيعة برامج الإصلاحات الإقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات الدولية بسياسات إنكماشية تعتمد على تنفيذ سياسة مالية ونقدية صارمة ، أما برامج الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الإقتصادي فقد تبنت التوجه الكينزي من خلال إعتماد سياسة مالية توسعية ، وذلك بزيادة حجم الإنفاق العام ، لأجل تفعيل الطلب الكلي الذي يقابله زيادة العرض الكلي ، ومنه توفير مناصب شغل جديدة .
- تسطير الدولة لبرامج الإنعاش الإقتصادي ، دعم النمو الإقتصادي والتنمية الخماسي وبرنامج توطيد النمو خلال الفترة 2001– 2019 جاء بهدف تغطية النقص الذي عرفه برنامج التمويل الموسع ، حيث سعت هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي والقضاء على البطالة بالتوسع في الإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري وهذا تجسيدا منها للإتجاه الكينزي المبني على أساس سياسات إنعاش الطلب الكلي .
- من بين السلبيات التي واجهت تنفيذ برامج الإصلاحات الإقتصادية وبصفة خاصة المتبعة وفقا لسياسة الإنعاش الإقتصادي هي برمجة وتخطيط مشاريع وفق القدرة المالية فقط وليس القدرة الإستيعابية ، مما أدى إلى تعثر نسبة كبيرة من المشاريع التنموية وتوقفها.
- لقد كان للسياسة الإنفاقية التقشفية المتبعة في الجزائر خلال برنامج التعديل الهيكلي آثارا سلبية على التشغيل فسياسة التقشف كانت مبررة بعدم إنتاجية النفقات العامة في تلك الفترة وعجز الموازنة العامة لكن إنعكاسها على النمو والتشغيل كان سلبيا.
- إن السياسة الإنفاقية التوسعية المتبعة بعد إنتهاء برنامج التعديل الهيكلي كانت لها آثارا إيجابية على إرتفاع حجم اليد العاملة وخاصة خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي ، حيث تم عودة الإهتمام بالتوظيف في القطاع الحكومي أين كان معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي في تناقص مستمر، وذلك نتيجة سياسة الأجور المتبعة ، فخلال الفترة (1999– 2004) أصبحت توسعية نوعا ما.
- إن هيكل النفقات العامة بالنسبة للجزائر مازال منحازا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز.
- ضرورة تحقيق الإنفاق العام للكفاءة الإقتصادية الذي بدوره يعتمد على عنصرين أساسيين هما :

أولا : أولوية التخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات الإقتصادية.

ثانيا : الإنفاق الإجتماعي وكفاءة تخصيص الموارد من خلال ضمان العدالة في تقديم الخدمات العمومية .

- العمل على زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات بإعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الداخلي وبالتالي تنشيط الإنتاج .

- عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة (2005–2017) ، وهذا ما عكس دور الدولة الجزائرية وتطورها في مختلف المجالات الإقتصادية ، الإجتماعية والسياسية ، والسبب في ذلك راجع إلى إرتفاع أسعار المحروقات مما أدى إلى تحقيق فائض معتبر في الميزان التجاري وتوازن ميزان المدفوعات ، الشيئ الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إعتماد برامج إقتصادية لدعم النمو وتعزيز الطلب الكلي وخلق وظائف جديدة من خلال الدعم المباشر للمؤسسات الإقتصادية وإستثمار الأموال العمومية في البنية التحتية للمخططات التالية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)، والبرنامج الخماسي (2010– 2014) وبرنامج توطيد النمو (2015– 2019).

فبالنسبة للبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 – 2009 فلقد كان له أثرا إيجابيا على التشغيل في الجزائر وذلك نظرا للتوسع في الإنفاق الحكومي ، وهذا الأثر ظرفي وغير دائم ، فمناصب الشغل المحققة في إطار القطاع الفلاحي تبقى مرتبطة بالظروف المناخية ، أما تلك المحققة في إطار قطاع البناء والأشغال العمومية تبقى مرتبطة بالتدخل الحكومي من خلال المشاريع المبرمجة في هذا القطاع .

أما فيما يخص فترة البرنامج الخماسي (2010 – 2014) فلقد ساهم كل من قطاعي الإدارة العمومية والخدمات في إمتصاص اليد العاملة ، حيث أعطى هذا البرنامج الخماسي (2010– 2014) أهمية كبيرة لتحسين وتطوير الخدمة العمومية وهذا من خلال ما عكسته مناصب الشغل المستحدثة في هذين القطاعين وتأثير مخصصات الإنفاق الحكومي المدرجة في هذا البرنامج في دعم الهياكل الإدارية للعديد من القطاعات حيث حقق التشغيل في القطاع الإداري والخدمات إرتفاعا ملحوظا من سنة 2010– 2014. إضافة إلى أن معدلات البطالة كادت أن تكون مستقرة حيث كانت في بداية المخطط حوالي 10 % لتصل في نهايته إلى 10.6%.

أما فيما يخص فترة برنامج توطيد النمو (2015– 2019)، فقد تم توفير 2143900 منصب شغل منها 246435 منصب شغل في إطار جهاز ترتيب المساعدة على الإدماج و 4279 منصب شغل التي أستحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة) ، كما تفاوتت نسبة توفير هذه المناصب بين القطاعات الإقتصادية ، وذلك خلال بداية تنفيذ هذا البرنامج في سنتي (2015 – 2016).

ثالثا: نتائج الدراسة التطبيقية

- بينت الدراسة القياسية طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي وحجم العمالة وذلك من خلال بيانات الفترة (1990–2017) حيث تبين وجود أثر إيجابي من جراء التوسع في الإنفاق الحكومي على حجم العمالة في الأمد القصير في حين تبين وجود أثر عكسي بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة في الأجل

الطويل ، أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين النمو الإقتصادي وحجم العمالة فتبين وجود علاقة طردية في الأمدين الطويل والقصير.

- كما أثبت اختبار السببية لـ Granger-Engle وجود العلاقة ذات الاتجاه الوحيد بين حجم العمالة والإنفاق الحكومي ومعدل النمو الإقتصادي ، وبالتالي هناك علاقة سببية بين Dep وEmp وبين Croi وemp بينما لاتوجد علاقة سببية عكسية بين emp و dep أو بين emp وcroi ، وذلك خلال فترة الدراسة (1990-2017) .
- أما فيما يخص تقديرنا للنموذج وإختبارنا لعلاقة التكامل المتزامن وكذا تقدير نماذج تصحيح الخطأ فتوصلنا إلى إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل وكذا وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتغير التابع .
- فبالنسبة للإنفاق الحكومي (DEP) فلاحظنا من خلال المعادلة المقدرة في الأمد الطويل أن إشارته سالبة وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة كما ذكرنا سابقا ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة أي بـ مليار دج من شأنه أن يخفض حجم العمالة المشغلة بـ 0.001 وحدة أي ما يعادل عامل واحد وهو ما يتنافى مع النظرية الإقتصادية . حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي موجهه إلى القطاعات غير مساهمة في التشغيل ، أي بمعنى أن زيادة النفقات العامة بـ مليار دج سيؤدي إلى إنخفاض اليد العاملة بـ عامل واحد.
- بينما في الأمد القصير لاحظنا أن إشارته موجبة أي بمعنى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة ، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة من شأنه أن يساهم برفع حجم العمالة المشغلة بـ 0.08 أي زيادة النفقات العامة بـ مليار دج من شأنها رفع حجم العمالة المشغلة بـ 80 عامل .
- أما بالنسبة للنمو (CROI) فلاحظنا من خلال المعادلة المقدرة أيضا أن إشارته موجبة في الأمدين الطويل والقصير مما يعني وجود علاقة طردية بين النمو الإقتصادي وحجم العمالة ، حيث أن زيادة النمو الإقتصادي بوحدة واحدة في الأمدين الطويل والقصير من شأنه أن يرفع حجم العمالة المشغلة بـ 3.4 ملايين عامل وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية بأن زيادة الناتج المحلي من شأنه زيادة النشاط الإقتصادي والذي يؤدي إلى زيادة حجم تشغيل اليد العاملة .
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مابين الإنفاق الحكومي وحجم العمالة وكذا معدل النمو الإقتصادي إذ تبين إمكانية بناء نموذج التكامل المتزامن بطريقة Granger–Engle وهو الإختبار المستعمل في هذه الدراسة.
- وجود علاقة عكسية سالبة بين حجم الإنفاق الحكومي و حجم العمالة في الأجل الطويل ، أي أن النفقات العامة لا تؤثر في التشغيل في الأجل الطويل ، وهو ما يعني أن الجزء الكبير من النفقات يوجه لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز المولدة لمناصب الشغل ، كما أن تتبعنا للمخصصات المالية للبرامج التنموية بين لنا أن

النسبة الأكبر من المخصصات وجهت لقطاع البناء والأشغال العمومية ، أي أن العمال ضمن هذا القطاع هم عمال مؤقتون لأنه بنهاية المشروع يحال أغلبهم إلى البطالة الإجبارية .

- وجود علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق الحكومي و حجم العمالة في الأجل القصير ، وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية ، إذ كلما إرتفعت النفقات العامة بوحدة واحدة من شأنه أن يساهم برفع حجم العمالة المشغلة بـ 0.08 أي ما يعادل 80 عامل .

وحسب هذه الدراسة فإن حجم العمالة قد يكون مرتفع ، لكن لا يفسر إرتفاعها بالتوسع في الإنفاق الحكومي (إرتفاع حجم الإنفاق الحكومي) وإرتفاع معدل النمو في الجزائر، وإنما يرجع ذلك إلى مجموعة الإجراءات والبرامج المطبقة من طرف الدولة لإمتصاص الفائض من العمالة على إختلاف مستويات كفاءتها .

بعد إستعراضنا لأهم النتائج المتوصل إليها ، يمكن في هذا المجال تقديم مجموعة من الإقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة لتفعيل سياسة الإنفاق الحكومي لتحفيز النمو والرفع من مستوى التشغيل على النحو التالي :

رابعا: التوصيات والإقتراحات

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بإقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الإقتصادي من الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة ، وأن يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام بإعتباره " المضخة " التي تنشط النشاط الإقتصادي .
- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية كالزراعة ، الصناعة ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك من خلال العمل على تحقيق التوزيع العادل لموارد الإقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الإقتصادية .
- لابد من توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الإستثماري المنتج .
- التأكيد على مراعاة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني وليس القدرة المالية أثناء تخطيط برامج الإصلاحات الإقتصادية .
- حتمية إستغلال المقومات التي ينعم بها الإقتصاد الوطني في بعض القطاعات الإنتاجية ، مثل قطاع الفلاحة وهذا لأجل التخلص من الإعتماد على الإيرادات النفطية غير مستقرة ، الأمر الذي سيساعد على تبني خطة إستراتيجية طويلة المدى تساهم في تنويع الإقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل مستمرة.
- محاولة التوفيق بين متطلبات السوق ومؤهلات مخرجات قطاع التعليم في الجزائر، وذلك من خلال تبني إصلاحات تعليمية تسعى لمراعاة ذلك .

- بذل مجهود أكبر لأجل تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر، وهذا لأجل إستقطاب رؤوس الأموال المهاجرة وتشجيع المستثمرين المحليين أولا ، وزيادة جذب الإستثمارات الأجنبية ثانيا ، الأمر الذي سينعكس إيجابا على تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر.
- بذل جهود أكبر في إطار الإصلاحات الإقتصادية لأجل زيادة إستغلال مقومات القطاعات المنتجة ، وذلك لأجل توفير مناصب الشغل .
- محاولة بذل مجهود أكبر في تبني إجراءات وآليات تسعى لإدماج القطاع غير الرسمي وإستغلاله في تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر.
- يجب تنويع إيرادات الميزانية العامة ، وخاصة الرفع من الإيرادات الضريبية التي تعتبر الوسيلة المثلى لضمان إستمرار تمويل الميزانية العامة ، وبذلك يمكن التوسع في النفقات العامة وخلق مناصب عمل سواءا في القطاع الحكومي أو القطاعات الأخرى .
- التشديد على مراقبة وتنفيذ النفقات العامة ، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات والإعانات المقدمة للشباب في إطار خلق مناصب عمل لهؤلاء الشباب ، حيث أغلب هذه المساعدات لا تذهب إلى مستحقيها.
- العمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، بتوجيه المزيد من الدعم لها ، وإنشاء حاضنات الأعمال التي لها دور كبير في تقديم المساعدات الفنية لهذه المؤسسات، وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة ورفع الإنتاج.
- العمل على توجيه نفقات التجهيز نحو الإستثمار في البنية التحتية ، مما يوفر مناصب عمل ظرفية ، بالإضافة إلى توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص، الذي يعول عليه كثيرا في خلق مناصب عمل .
- الإهتمام بقطاعات الإقتصاد الوطني ذات الكثافة العمالية الكبيرة خاصة تلك المتعلقة بقطاعات الفلاحة والصناعة ، مع توفير كافة الإمكانيات اللازمة لبلوغ مستويات الإنتاجية المرتفعة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

- إبراهيم مشورب ، (2002) : " الإقتصاد السياسي – مبادئ – مدارس – أنظمة "، دار المنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة الأولى .
- أحمد عبد السميع طبية ، (2007) : "مبادئ الإحصاء"، الطبعة الأولى ، دار الهداية للنشر والتوزيع ، عمان.
- باسم أحمد عامر، (2010) : " نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم "، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، بدون طبعة.
- بريبش السعيد ، (2007) : " الإقتصاد الكلي، نظريات، نماذج وتمارين محلولة "، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر.
- بول. أ. ساموبلسون ، (1993): " علم الإقتصاد ، المسائل الإقتصادية المعاصرة " ، ترجمة مصطفى موفق ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، بدون طبعة ، ج 7.
- حامد عبد المجيد دراز، (1995): "مبادئ الإقتصاد العام"، قصر الصفا، الإسكندرية ، بدون طبعة.
- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان ، (2002) : "مبادئ المالية العامة" ، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة.
- حسن عواضة ، (1978): "المالية العامة ، دراسة مقارنة في الموازنة – النفقات – الواردات العامة " ، دار النهضة العربية ، بيروت ، طبعة أولى .
- حسين بخيت ، سحر فتح الله ، (2007): "الاقتصاد القياسي" ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن.
- حسين مصطفى حسين ، (2008) : " المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 2001 .
- حمدي عبد العظيم ، (2007) : "السياسات المالية والنقدية ، دراسة مقارنة بين الفكرالوضعي والفكر الإسلامي "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة.
- حنان بقاط ، (2016 – 2017) : " محددات سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1980 – 2014 دراسة تحليلية قياسية .
- رفعت المحجوب ، (1990) : " المالية العامة "، دار النهضة العربية ، القاهرة ، بدون طبعة.
- رياض الشيخ ، (1956) : " المالية العامة في الرأسمالية والإشتراكية "، دار النهضة العربية ، مصر، بدون طبعة .

- سامي خليل ، (1993) : "نظرية الإقتصاد الكلي ، المفاهيم والنظريات الأساسية " ، الكتاب الأول الكويت .
- السعيد عبد المولى ، (1975) : " المالية العامة "، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون طبعة.
- سليمان بوفاسة ، موسى سعداوي ، (2015) : " أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة – دراسة عن ولاية المدية – "، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، جامعة الجزائر3 الجزائر.
- سوزي عدلي ناشد ، (2000): " المالية العامة – النفقات العامة – الميزانية العامة " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، بدون طبعة.
- السيد عبد المولى ، (1993): " المالية العامة المصرية "، مصر، بدون طبعة.
- شادي خليفة، محمد الجوارنة ، (2010): " الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي "، دار عماد الدين للنشر والتوزيع ، عمان، بدون طبعة.
- شاكر محمود شهاب ، (1989) : " آثار النفقات العامة في التنمية الإقتصادية في العراق "، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية، العراق.
- شرابي عبد العزيز ، (2000) : "طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- شيخي محمد ، (2012) : "طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات" ، دار حامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- صالح الرويلي، (1988) : " إقتصاديات المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، بدون طبعة .
- عادل أحمد حشيش ، (1992) : " أساسيات المالية العامة – مدخل لدراسة أصول الفن المالي للإقتصاد العام "، بدون طبعة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان.
- عادل أحمد حشيش ، (2000) : " أصول الفن المالي للإقتصاد العام " ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية.
- عادل فليح العلى ، (2008) : " مالية الدولة "، دار زهران، الأردن، بدون طبعة.
- عبد الباقي روابح ، وعلي همال ، (2005) : " آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل وتدابير الحماية الإجتماعية في الجزائر " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، العدد 22 ، ديسمبر.
- عبد القادر بلعربي، شعيب بونوة ، (2007) : " تفتح الإقتصاد وسوق العمل في الجزائر – حجم العمل غير الرسمي – Les cahiers du MECAS ، العدد 03 ، جامعة تلمسان ، الجزائر.

- عبد القادر محمد ، عبد القادر عطية ، (2004) : "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" مصر.

- عبد الكريم بركات ، حامد عبد المجيد دراز، (1971): " علم المالية العامة " مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، بدون طبعة.

- عبد المطلب عبد الحميد ، (2005) : "إقتصاديات المالية العامة " ، الدار الجامعية ، مصر، بدون طبعة.

- عطا الله وراد خليل ، (2005) : "دراسة تحليلية لتقييم أداء الوحدات الحكومية من منظور محاسبي " ، مجلة ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، دمشق .

- علي أحمد الطراح ، (2004) : "الإختلالات الهيكلية في سوق العمل وأزمة البطالة في المجتمع الكويتي بين سياسات التنمية البشرية وسيسيولوجيا تمكين الشباب " ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، جامعة الكويت ، العدد السادس .

- علي خليل سليمان أحمد اللوزي ، (2001) : "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة .

- علي عبد القادر علي، (2001): " أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري أوراق عمل " ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ، أكتوبر.

- علي عبد الوهاب نجا ، (2005) : "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها "، الدار الجامعية، مصر.

- عمر شريف ، العياشي زرزار، (2013) : " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لحل مشكلة البطالة في الجزائر " ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 10، جامعة مسيلة ، الجزائر.

- عمر صخري ، (2005) : " التحليل الإقتصادي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة.

- عمر صخري ، (1996) : " التحليل الإقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

- كردودي صبرينة ، (2007): " تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي ، دراسة تحليلية مقارنة " ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة الأولى .

- ماجدة شبلي، (2012): " المالية العامة وإقتصاديات الرفاهية " ، دار حبيب للطباعة ، مصر، بدون طبعة.

- مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، (2008) : " مبادئ علم الإقتصاد "، دار زهران ، عمان بدون طبعة .

- مجيد خليل حسين ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، (2008) : " مبادئ علم الإقتصاد " دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة .

- محمد إبراهيم طه السقا، (1990-1995): " التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة "، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان.

- محمد بن صالح بن سليمان المعيجل، (2007): "محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.

- محمد سعيد فرهود ، (1982) : " مبادئ المالية العامة "، جامعة سوريا ، بدون طبعة ، ج 2 .

- محمد شريف إلمان ، (1994) : " محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي ، نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن " ، منشورات برتي ، الجزائر.

- محمد صالح تركي القريشي ، (2004): " مقدمة في الاقتصاد القياسي"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

- محمد طاقة، هدى العزاوي، (2007) : " إقتصاديات المالية العامة " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان بدون طبعة.

- محمد عباس محرزي ، (2003): " إقتصاديات المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

- محمد عباس محرزي ، (2008) : " إقتصاديات المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة.

- محمد نديم بساطة ، (1969): " الإقتصاد السياسي "، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، مكتب الشرق حلب، الطبعة الأولى .

- محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، (2007) : "مبادئ المالية العامة "، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الأولى.

- مدحت القريشي ، (2008) : " تطور الفكر الإقتصادي "، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى .

- المرسى السيد حجازي ، (2002): " مبادئ المالية العامة "، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة.

- مصطفى يوسغ كافي ، (2014) : " الإقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

- معتوق محمد ، (2007) : "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

- منصور ميلاد يونس ، (1994) : " مبادئ المالية العامة "، الجامعة المفتوحة، ليبيا، بدون طبعة .
- نعمة الله نجيب إبراهيم ، (1997) : " نظرية إقتصاد العمل "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر 1997.
- نوازد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، (2005): " المدخل الحديث في المالية العامة " دار المناهج ، عمان ، الطبعة الأولى .
- وحيد مهدي عامر، (2010): " السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي ، النظرية والتطبيق " الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية .
- يونس البطريق ، (1984) : " المالية العامة "، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون طبعة.

الرسائل والأطروحات:

- دراوسي مسعودة، (2005): " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي – حالة الجزائر –" أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005.
- بشير عبد الكريم، (2003): " محددات البطالة "، دراسة إقتصادية قياسية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر، جوان .
- بن عزة محمد ، (2014 –2015): " ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان، منشورة.

زكريا جرفي، (2019 – 2020): " أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000– 2018 "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث LMD في العلوم الإقتصادية، تخصص مالي تطبيقي، جامعة محمد خيثر، بسكرة.

مسعودي زكريا ، (2018-2019) : " تقييم فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر وإنعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية –" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر.
- شعبان فرح ، (2008) : "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر 2000–2010 " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3 .

- عابد بشيكر، (2017) : " أثر برامج التنمية الإقتصادية على النمو الإقتصادي في الدول النامية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي ، المدرسة العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي الجزائر.

- علاوة نواري (2007 – 2008) : " آثار برامج الإصلاح الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري "، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الإقتصاد ، جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية .

- فارس شلالي ، (2015- 2016) : " سوق العمل وتخطيط اليد العاملة الجزائرية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إقتصاد كمي ، قسم العلوم الإقتصادية ، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

- مسعودي زكريا، (2018- 2019): " تقييم فعالية برامج الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر وإنعكاساتها على سياسة التشغيل – دراسة تحليلية – "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- يحي مليكة، (2007): إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر "، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3.

منشورات ومراسيم رسمية، اتفاقيات:

- إتفاق القرض رقم 4006 الموقع في 3 ماي 1996 بواشنطن بين الجزائر والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الإجتماعية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (1999) : 28 شوال1419 هـ الموافق لـ 14– 02، العدد 08 .

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (2004): 03 ذو الحجة 1424 هـ الموافق لـ 25 – 01، العدد 06.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (2008) : 24 ربيع الثاني 1429 هـ الموافق لـ 30 – 04 ، العدد 22 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (2005) : " تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، الجريدة الرسمية رقم 73، المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 مؤرخ في 05 شوال 1426 الموافق لـ 07 نوفمبر.

- الديوان الوطني للإحصاء ، (2015) : " النشاط الإقتصادي للتشغيل والبطالة "، خلال شهر سبتمبر النشرة رقم 726.

- المادة 23 من القانون رقم 84 / 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

- المادة 24 من القانون رقم 84 / 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 28 الصادر بتاريخ 10 جويلية 1984.

- المادة 35 من القانون رقم 84 / 17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، (2003): " تقرير حول تطور أجهزة التشغيل "، مصالح رئيس الحكومة ، 27 / 03.

- المجلس الوطني الإقتصادي ، (2008) : " آفاق الظرف الإقتصادي والإجتماعي لسنة 2009 ، ديسمبر.

- مصالح الوزير الأول ، (2010) : " ملحق بيان السياسة العامة " ، الجزائر، 16 أكتوبر.

المجلات، الدوريات والملتقيات:

- حاجي فطيمة، (2011): "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، الملتقى الوطني يومي 13- 14 أفريل بجامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية.

- تقرير حول تطور أجهزة التشغيل ، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي ، مصالح رئيس الحكومة 27-03- 2003 .

- شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد ، مداخلة حول ، " البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية " ، في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17- 18 مارس 2008 ، القاهرة ، مصر.

- الطاهر جليط، (2017) : " النمذجة وتحليل القياس الإقتصادي لمحددات البطالة في الجزائر"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، العدد 26 ، جامعة الجلفة ، الجزائر.

- عائشة عميش ، عمر صخري ، (2015): "دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الإستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012 ، بإستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 13، جامعة شلف، الجزائر.

- عبد الرزاق فارس ، (1979) : " الحكومة والفقراء والإنفاق العام " ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، طبعة أولى .

- عبد الغاني دادن ، محمد عبد الرحمان بن طجين ، (2012): " دراسة قياسية لمعدلات البطالة خلال الفترة 1970 – 2008 " ، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة ورقلة ، الجزائر.

- عبد الله حاسن الجابري ، " سياسة الإنفاق العام التي إنتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وآثارها الإقتصادية الكلية : دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث "، مجلة جامعة أم القرى ، السعودية ، مجلد 15، العدد 25 .

- عبد المجيد قدي ، (2012): " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر " الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي ، الجزائر، يومي 18– 19 أفريل .

- عثمان بوزيان ، (2006): " الخوصصة في الجزائر – دراسة وتقييم – " ، مجلة البحوث التجارية ، العدد الثاني ، جامعة الزقازيق ، مصر.

- عثمان علام ، (2015) : " واقع المناخ الإستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004 " ، الملتقى العربي الأول حول العقود الإقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي شرم الشيخ ، مصر، 25– 28 جانفي.

- عثمان نقار، منذر العواد ، (2012) : "استخدام نماذج VAR ودراسة العلاقة السببية في التنبؤ بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 ، العدد الثاني .

- علي سيف المزروعي ، (2012) : " أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي " ، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009 ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية مجلد 28 ، العدد الأول ، دمشق .

- عمرة مهديد ، (2016): " إنعكاسات إنهيار السعر البترولي على سياسة تشغيل خريجي الجامعات بالجزائر منذ نهاية 2015 ، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية ، المجلد 4 ، العدد 7، جامعة تلمسان.

- لحسن دردوري ونبيل بن عامر، (2011) : " تشخيص لقوى العمل في الإقتصاد الجزائري " ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول : " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة مسيلة ، الجزائر ، يومي 15 – 16 نوفمبر .

- محمد صلاح ، (2016) : " أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية للبرامج التنموية – " ، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد 16 جامعة المسيلة ، الجزائر.

- محمد قرقب ، (2005) : " وزير التشغيل والتضامن الوطني ، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر " منظمة العمل العربية الندوة الإقليمية حول دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب ، طرابلس، 11- 13 جويلية.

- محمد مراس ، مراد بن سما عين ، (2015) : " النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001 – 2014 بإستخدام نموذج التكامل المتزامن "، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 08 ، جامعة مستغانم ، الجزائر.

- رمزي زكي ، (1997) : " الإقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة "، عالم المعرفة ، العدد 266 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.

- مصطفى طويطي، (2015): " إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية – التجربة الجزائرية نموذجا – مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 07 ، جامعة ورقلة ، الجزائر.

- مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ترجمة جمال البنا، (1966) : "العمالة والتنمية الإقتصادية " ، الدار القومية، القاهرة.

- ناجية صالحي ، فتيحة مختاش ، (2013) : " أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي 2001 – 2014 نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم " ، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف الجزائر ،11-12 مارس .

المراجع باللغات الأجنبية :

Les ouvrages :

- Alain muet. P. (1994): " théories et modèles de la macroéconomie", tome 1, l'équilibre de courte Période , Ed, économica , PARIS.
- Belanger.(1982) : " gestion des ressources humaines " , guetan morin , éditeur.
- Bourbonnais. R. (2003): "Econométrie", Dunod, 5ème édition, Paris.

- Dome. T. (2004): " The political Economy of public Finance in Britain 1767-1873 ", Rotiedge Taylor and Francis Group, London.
- Dunod .D .(1999): " Macroéconomie ", 2éme édition, Paris.
- Frankber Bemauke. R, (2001): " principe of économical ", M. C. GrawHill, New York.
- Frerdman. M ,(1971): "Capitalisme et Liberate ", Edition report Latteen, Paris.
- Gambier D, Verniéres M, (1982): " le marché du travail, paris, édition Economica.
- GENEREUX. J.(1996) :" Politiques économiques ", édition Seuil, Paris.
- GERARD. D. (1994): " Economie de l'emploi et du chômage", Ellipses, PARIS.
- Gérard. D. (1994):" économie de l'emploi et du chômage", Ellipses: PARIS.
- GUITTO. P et ALL. (1999):" Dictionnaire, Droit, Economie, gestion ", édition, L'HERMES, 1ère édition, FRANCE.
- Hall .D. (2010): " why we heed public spending ", PSIRU, Business School, University of Greenwich, park Row, London.
- Jacques buisson. F. (2001), " publics budgets et pouvoir financier ", Dalloz, France, 13 édition.
- JAuerbach. A and Fldstein. M. (2005): " Hand book of publik Economics" ,volume 1. Elesevier, 5édition.
- Labaronne.D**. (**1999 **):** " Macro économie – les fonction économiques ", édition SEUIL, PARIS.
- Lecaillon. J. (1996**):** « Analyse macro – économique » Ed Cujas, PARIS.
- Mallo J-L et Mathe J-C.(2000): « L'essentiel du contre le de gestion », Edition d'organisation 2èmeEdition, Paris.
- Marie le parge .J.et Grangeas .G.(1993): " le droit du travail en pratique ", France.
- Plauchet.V. (2006): " mesure et amélioration des performances industrielles ", tom 2 UPMF, France.
- Verniéres. M. (1995): " Ajustement éducation emploi", éd, économica.

Les thèsede doctorat :

- Mebarki. N. (1989): « Le fonctionnement du marché du travail dans une Economie sous développee: le cas Algérien », Thèse de doctorat, Université d'Orléans, juin.

Les documentsde travails, Article, Reues et les bulletins:

- Wellisz. S. (1968): « Dual Economies, Disguised Unemployment and Unlimited Supply of Labour.», dans Economics, Fevrier.

- Bascher. J.et Niedergang. M. (2001): Une nouvelle partition des dépenses publiques, revus économie et statistique n°343.
- CNES,(2002) Rapport sur " Evolution des dispositifs d'emploi. " juin.
- CNES,(2002): Rapport sur " Evolution des dispositifs d'emploi. " juin.
- DAVID. N.(1997): "hyman economics ", fourth édition, mc Graw Hill New York.
- Dickey D, and Fuller W, (1981): ''The likelihood Ration Statistics for autoregressive time series nwith a unit Root'', Econometrica, N° 49.
- Fatiha Talahite, (2007): " Algeria Femal Employment in Transition Eight Mediterranean social and poliyical Research Meeting , Florence – Montecatini, 21- 25 March.
- Jresiat, J.E. (1987): " Productivity Measurement ", Trial &Error in the st.Petersburg, 17, Bublic Productivity Review, N° 44, winter.
- Mohamed Saib MUSETTE.Mohamed Arezki Isli.Nacer Eddine Hammouda ,(2003): " marché du travail et emploi en Algerie: Eléments pour une politique nationale de l'emploi profil de pays ", Bureau de L'OIT àAlger, Algérie, October.
- Mohamed Saib MUSETTE et autres, (2003): "marché du travail et emploi en Algerie: Eléments pour une politique nationale de l'emploi", PROGRAMME "DES EMPLOI EN AFRIQUE", Organisation Internationale du travail, Bureau de L'OIT àAlger, Algérie, October.
- Piore. M et Charles Sabel. (1995): Revue Hawar N° 9Octobre. www. hevgirtin. net/ hawar-9/ar/8htm
- Plihon. D (1990): "les grandes explications macroéconomiques du chômage", in: les cahiers français, documentation français, n°246.
- Regine Kaiser and Agustin Maravall, ''note on time series analtsis ARIMA models and Signal extraction'' Banco, Spanish, Without date.
- Services Du Premiére ministre, (2010): " Annex A La Déclaration De Politique Générale, 16 octobre.

المواقع الالكترونية:

- http//www.anem.dz/ar/stats# collapse 2.
- http:// www. Ons. dz/ Definitions – des concepts – utilises, 57
- http:// www.aleqt.com/2015/02/05/article_928781.html
- http:www. ceolibya. com/print. php
- www. msnfcf. gov. dz
- www. angem. dz
- www. cnac. dz
- www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm
- www.cnes.dz
- www.cnes.dz/cneshtm/chomage.htm

الملاحق

الملحق رقم (01) : تطور حجم العمالة للفترة (1993-2004)

السنوات	حجم اليد العاملة
1993	5.042
1994	5.154
1995	5.436
1996	5.625
1997	5.708
1998	5.717
1999	5.726
2000	6.180
2001	6.229
2002	6.412
2003	6.684
2004	7.798

المصدر: احصائيات متفرقة للديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)

الملحق رقم (02) : تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (PIC) للفترة (2004/1993)

السنوات	الرقم القياسي للأسعار
1993	235.51
1994	303.91
1995	394.42
1996	468.12
1997	494.93
1998	519.44
1999	532.2
2000	533.8
2001	557.5
2002	565.49
2003	580.11
2004	600.7

Source :http://www.ons.dz/ipc/Ev_g90-98.htm

الملحق رقم (03) : تطور حجم الإنفاق الحكومي وحجم العمالة ومعدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

السنوات	حجم الإنفاق العام (مليار دج)	حجم العمالة	معدل النمو %
1990	136,5	6484523	0.80
1991	212,1	6754968	-1.20
1992	420,1	7003986	1.60
1993	476,6	7300192	-2.20
1994	566,3	7594096	0.20
1995	759,6	7847454	3.80
1996	724,6	8095036	3.70
1997	845,2	8298341	1.10
1998	875,7	8507810	6.20
1999	961,7	8719346	3.20
2000	1178,1	8930754	3.80
2001	1321,0	9157765	3.00
2002	1550,6	93769039	5.59
2003	1639,3	9598546	7.20
2004	1888,9	9819757	4.30
2005	2052,0	10042271	5.90
2006	2463,0	1025779	1.70
2007	3108,0	10460143	3.40
2008	4191,0	10661074	2.00
2009	4246,3	10861407	1.70
2010	4466,9	11136940	3.60
2011	5731,7	11358923	2.90
2012	7054,3	11597819	3.40
2013	6635,6	12064459	2.80
2014	5731,7	11642569	3.80
2015	7054,3	11798754	3.90
2016	6635,6	12229263	3.30
2017	7153,0	12229719	3.70

المصدر:من موقع البنك العالمي ، الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء وكذا الهيئات الدولية والوطنية الرسمية (وزارة المالية).